الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Khidher- Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques.

الموضوع:

أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التنمية

من إعداد الطالب: فريـــد عبـــــة
إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الوهاب بن بريكة

لجنة المناقشة:

د. عمر قريد	رئيسا	جامعة بسكرة
أ.د. عبد الوهاب بن بريكة	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
أ.د. عبد الحميد غوفي	ممتحنا	جامعة بسكرة
د. عبد الحفيظ بوخرص	ممتحنا	جامعة المسيلة
أ.د. سامي مباركي	ممتحنا	جامعة باتنة
أ.د. فاتح سردوك	ممتحنا	جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2017– 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Khidher- Biskra

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Economiques.

الموضوع:

أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

من إعداد الطالب: فريد عبـــة

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الوهاب بن بريكة

لجنة المناقشة:

د. عمر قريد	رئيسا	جامعة بسكرة
أ.د. عبد الوهاب بن بريكة	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
أ.د. عبد الحميد غوفي	ممتحنا	جامعة بسكرة
د. عبد الحفيظ بوخرص	ممتحنا	جامعة المسيلة
أ.د. سامي مباركي	ممتحنا	جامعة باتنة
أ.د. فاتح سردوك	ممتحنا	جامعة الوادى

السنة الجامعية: 2017 –2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ

يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ ﴿٤١﴾ وَأَنَّ

إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ ﴿٤٢﴾

سورة النجم الآية: 39-42

إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ، لوغُيِّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زُيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر.

عماد الدين الأصفهاني (1125-1201م)

الإهداء

إلى روح جدي و والدي الكريمين رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته

إلى الوالدة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلـى عائلتي: زوجـتي وأبنائـــي حفظهم الله

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة

أهدي هذا المجهود المتواضع

شكر وتقدير

يقول تعالى: وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ الآية:7 سورة: ابراهيم

أشكر الله تعالى وأحمده على توفيقه لي في انجاز هذا العمل

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ المشرف

الأستاذ الدكتور: عبد الوهاب بن بريكة

الذي أرشدني بتوجيهاته وملاحظاته بارك الله فيه وجازاه الله عني كل خير

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين أد: علي بوعبد الله وأد: عبد الرزاق بن الزاوي على مساهمتهما القيمة في إتمام هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على حضورهم وإثرائهم لموضوع الأطروحة

فريد عبة

ملخص الدراسة

الملخـــص

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء، بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول، ونتيجة لهته الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال .

تسعى الجزائر من خلال برامجها وإصلاحاتها الاقتصادية المتواترة إلى تنمية القطاع الزراعي، نظرا للموارد التي تحوز عليها في هذا الميدان، من أراضي زراعية خصبة، موارد مائية وكذا موارد بشرية مهمة يمكنها من تعزيز الانطلاقة الحقيقية في القطاع الزراعي، والذي يعتبر أحد مرتكزات استراتيجية التنويع الاقتصادي، إضافة إلى كل من القطاع الصناعي وكذا الخدماتي، والتي تهدف كلها إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة، والتحول بالاقتصاد الوطني من صبغته الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية، القائمة على الرفع من مستويات الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات. حيث وضح تقرير البنك الدولي على أهمية قطاع الزراعة للتنسيق بين مختلف القطاعات الاخرى، من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، تقليص الفقر وتحقيق الاستدامة البينية.

تهدف هذه الاطروحة إلى التعرف على واقع وآفاق القطاع الزراعي من خلال عرض وتحليل لمختلف الامكانيات وتحليل مردودها الزراعي ومكانة القطاع الزراعي ضمن مخططات التنموية بالموازاة مع الاصلاحات التي شهدها هذا القطاع الاستراتيجي منذ 1980 إلى غاية 2016 . خاصة من جانب العقار والتمويل والدعم الزراعي، وذلك من خلال الوقوف على معالمها ومدى مساهمتها في إرساء أسس متينة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وقد أظهرت نتائج البحث أن القطاع الزراعي في الجزائر لا يزال رهين الظروف المناخية.

كما هدفت الدراسة القياسية إلى تقدير دالة الانتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة الاصلاحات الزراعية (1980-2016) وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، بالاعتماد على برنامج Eviews 10 والتي توصلت إلى نتائج أهمها التأثير الايجابي للإصلاحات الزراعية على نمو الناتج الزراعي

وعدم تأثير اليد العاملة في نمو الإنتاج الزراعي، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى نقص اليد العاملة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة بشكل أمثل مع قلة استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

الا أن الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي الجزائري لا تزال محدودة وغير كافية، مما يتطلب تكثيفها قصد معالجة مختلف العراقيل التي تقف دون تطور القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الموارد الزراعية، السياسات الزراعية، الإصلاحات الزراعية ، العقار الزراعي ، التمويل الزراعي، الدعم الزراعي، دالة الانتاج الزراعي، الفجوة الغذائية، الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي.

Abstract

The agricultural sector is one of the most important strategic sectors that can contribute significantly to driving economic growth forward. This is by absorbing a large part of the unemployed labor force and achieving food self-sufficiency, as well as contributing to the formation of the gross domestic product of countries' economies. Therefore, Algeria strived to pay attention of this sector since its independence.

Through its frequent programs and economic reforms, Algeria seeks to develop the agricultural sector. Given the resources it possesses in this field such as fertile agricultural lands, water resources, and important human resources, it can promote a real breakthrough in the agricultural sector, which is one of the pillars of the economic diversification strategy. In addition to both the industrial and service sectors, all of those resources aim to diversify the sources of public revenues and shift the national economy from its rentier nature to a productive one based on raising productivity levels in sectors outside of hydrocarbons. The World Bank report outlined the importance of agriculture to coordinate between other different sectors in order to increase economic growth rates, reduce poverty and achieve inter-sustainability.

The present study aims to identify the reality and prospects of the agricultural sector by presenting and analyzing the various possibilities and their agricultural returns, as well as the position of the agricultural sector within the development plans. This is in parallel with the reforms witnessed by this strategic sector from

1980 to 2016 especially from the side of real estate, financing and agricultural support. That is also by identifying its features and the extent of its contribution to laying solid foundations in achieving food self-sufficiency. The results revealed that the agricultural sector in Algeria is still subject to climatic conditions.

The econometric study also aimed to estimate the function of agricultural production in Algeria during the period of agricultural reforms (1980-2016) using the Autoregressive Distributed Lag Model ARDL based on Eviews 10 program. Its most important findings were the positive impact of agricultural reforms on the growth of agricultural output and the lack of labour impact on the growth of agricultural production. This is mainly due to the lack of qualified labour and the failure to exploit fertile land optimally with the lack of the use of modern agricultural technology.

Overall, Efforts to promote Algeria's agricultural sector remain limited and insufficient, which requires intensification in order to address the various obstacles that hinder the development of the agricultural sector and the fulfillment of food security.

Keywords: agricultural resources, agricultural policies, agricultural reforms, agricultural real estate, agricultural financing, agricultural support, agricultural production function, food gap, self-sufficiency, food security.

خطـــــة البحـــــث

خطة البحث

العناوين

المقدمة العامة

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للزراعة، التنمية الزراعية، السياسة الزراعية والاصلاح الزراعي

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الزراعة

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الزراعية

المبحث الرابع: مفهوم ومضمون الإصلاح الزراعي

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني:

واقع القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني

تمهيد

المبحث الأول: مقومات ومكانة القطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث:

تحليل وتقييم الإصلاحات المطبقة في مجال العقار والتمويل الزراعي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: تحليل وتقييم إصلاح السياسات العقارية للقطاع الزراعي

المبحث الثاني: تحليل وتقييم الإصلاحات المتعلقة بسياسة التمويل والدعم الزراعي

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع:

تحليل قياسي لدالة الناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: : تحليل تطور متغيرات دالة الناتج الزراعي

المبحث الثاني: اثر الاصلاحات الزراعية على نمو الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

المبحث الثالث: قياس تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

خلاصة الفصل الرابع

الخاتمــة العامة

الملاحـــق

قائمة المراجع والمصادر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
إهداء	II
شكر وعرفان	III
ملخص الدراسة	VIII
الفهارس	VIII
خطة البحث	VIII
فهرس المحتويات	VIII -VIII
فهرس الجداول	VIII
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
المقدمة العامة	أ - ع

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للزراعة، التنمية الزراعية، السياسة الزراعية والاصلاح الزراعي	
تمهيد	02

المبحث الأول: مفهوم الزراعة	**03**
المطلب الأول: تعريف الزراعة ووظائفها	**03**
الفرع الأول: تعريف الزراعة وخصائصها	**03**
أولا: تعريف الزراعة	**03**
ثانيا: خصائص الزراعة	**08**
ثالثا: تطور مكانة الزراعة في الفكر الاقتصادي	**14**
الفرع الثاني: وظائف الزراعة	**18**
أولا: الوظائف الاقتصادية للزراعة	**18**
ثانيا: الوظائف الاجتماعية للزراعة	**20**
ثالثا: الوظائف البيئية للزراعة	**23**
المطلب الثاني: أهمية وأنواع الزراعة	**23**
الفرع الأول: أهمية القطاع الزراعي	**23**
الفرع الثاني: أنواع الزراعة	**26**
أولا: تقسيم الزراعة من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي	**27**
ثانيا: تقسيم الزراعة من حيث وفرة الارض	**27**
ثالثا: تقسيم الزراعة من حيث السياسات الزراعية	**29**
رابعا: تقسيم الزراعة من حيث الاستقرار	**30**
المطلب الثالث: مقومات القطاع الزراعي	**31**
أولا: الإنسان	**32**
ثانيا الأرض	**32**

ثالثا: الماء	32
رابعا: التكنولوجيا الحديثة	32
المبحث الثاني: مفهوم التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية	35
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية والزراعية	35
الفرع الأول: تعريف وأبعاد التنمية الاقتصادية	35
أولا: تعريف التنمية الاقتصادية	35
ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية	37
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الزراعية	38
أولا: تعريف التنمية الزراعية	38
ثانيا: أهداف التنمية الزراعية	40
ثالثا: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية	42
المطلب الثاني: : استراتيجية التنمية الزراعية	45
أولا: شروط التنمية الزراعية	45
ثانيا: استراتيجية التنمية الزراعية	47
المطلب الثالث: محددات التنمية الزراعية	48
أولا: العقبات الاقتصادية	48
ثانيا: العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية	49
ثالثا: العقبات التقنية والتنظيمية	49
المبحث الثالث: مفهوم السياسة الزراعية	50

المطلب الأول: تعريف وخصائص السياسة الزراعية	**50**
الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية	**50**
الفرع الثاني: خصائص السياسة الزراعية	**53**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياسة الزراعية	**55**
الفرع الأول: أهمية السياسة الزراعية	**55**
الفرع الثاني: أهداف السياسة الزراعية	**56**
أولا: الأهداف الوطنية للسياسة الزراعية	**57**
ثانيا: الأهداف القطاعية للسياسة الزراعية	**58**
المطلب الثالث: متطلبات ومعايير تقويم السياسة الزراعية	**59**
الفرع الأول: متطلبات السياسة الزراعية	**59**
أولا: وجود هيئة عامة أو سلطة	**59**
ثانيا: الهدف أو الغاية	**59**
ثالثا: الوسائل	**60**
رابعا: الظروف	**61**
الفرع الثاني : معايير تقويم السياسة الزراعية	**63**
المطلب الرابع: أنواع ومضامين السياسة الزراعية	**63**
الفرع الأول : أنواع السياسة الزراعية	**63**
أولا: سياسات التوجيه الزراعي	**64**
ثانيا: سياسات الاصلاح الزراعي	**64**

ثالثا : سياسات الثورة الزراعية	65
الفرع الثاني: مضامين السياسة الزراعية	65
أولا: السياسة السعرية الزراعية	66
ثانيا: السياسة التسويقية الزراعية	69
ثالثا: السياسة التمويلية الزراعية (سياسة الدعم والائتمان الزراعي)	71
رابعا: السياسة التنظيمية والهيكلية الزراعية	73
خامسا: سياسة الارشاد والبحث الزراعي	74
المبحث الرابع: مفهوم ومضمون الإصلاح الزراعي	76
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الزراعي	76
الفرع الأول: تطور مفهوم الاصلاح الزراعي	76
الفرع الثاني : تعريف الاصلاح الزراعي	78
المطلب الثاني: أهداف ودوافع الإصلاح الزراعي	80
الفرع الاول: أهداف الإصلاح الزراعي	80
الفرع الثاني: دوافع الإصلاح الزراعي	81
أولا: الدوافع العامة	82
ثانيا: الدوافع الخاصة	83
المطلب الثالث: عوامل نجاح ومجالات الإصلاح الزراعي	84
الفرع الأول: مجالات الإصلاح الزراعي	84
الفرع الثاني: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الزراعي	85
خلاصة الفصل الأول	88

الفصل الثاني:

واقع القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني

تمهيد	**90**
المبحث الأول: مقومات ومكانة القطاع الزراعي في الجزائر	**91**
المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر	**91**
أولا: الأراضي الزراعية	**91**
ثانيا: الموارد المائية	**95**
ثالثا: الموارد البشرية	**100**
رابعا : الموارد الرأسمالية	**101**
المطلب الثاني: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر	**102**
المطلب الثالث: مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية	**104**
الفرع الأول: مكانة القطاع الزراعي خلال مرحلة التخطيط(1967 – 1989)	**105**
الفرع الثاني: مكانة القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-1999	**109**
الفرع الثالث: مكانة القطاع الزراعي ضمن البرامج التنموية 2000-2019	**111**
أولا: برنامج دعم الإنعاش (2001-2004)	**111**
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	**112**
ثالثا: برنامج الانعاش الخماسي (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014).	**114**

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)	**115**
المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر	**120**
المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية للقطاع الزراعي	**120**
المطلب الثاني: تطور السياسات الزراعية في الجزائر	**122**
الفرع الاول: السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق	**122**
أولا: سياسة التسيير الذاتي (1962-1971)	**122**
ثانيا: الثورة الزراعية (1972-1979)	**126**
ثالثا: قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الزراعية عن طريق الاستصلاح	**129**
رابعا: قانون المستثمرات الزراعية	**130**
الفرع الثاني: القطاع الزراعي الجزائري في ظل اقتصاد السوق	**131**
أولا: برنامج التكييف الهيكلي (1994-1998)	**131**
ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الزراعية (2000- 2008)	**134**
ثالثا: قانون التوجيه الزراعي منذ 2008	**138**
رابعا: سياسة التجديد الزراعي والريفي (2009-2014)	**140**
المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر	**145**
أولا: المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية	**145**
ثانيا: المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية	**147**
ثالثا: المشاكل والمعوقات التكنولوجية	**150**

رابعا: مشاكل أخرى	**150**
المطلب الخامس: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي	**153**
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني	**157**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الخام	**157**
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل	**164**
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في ترقية القطاعات الأخرى وتنمية الاقتصاد الوطني	**167**
المطلب الرابع: مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وتنمية الصناعة	**168**
أولا -مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان	**168**
ثانيا- مساهمة الزراعة في تنمية الصناعة	**171**
المطلب الخامس: تطور مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب الوطني	**174**
خلاصة الفصل الثاني	**177**

الفصل الثالث:

تحليل وتقييم الإصلاحات المطبقة في مجال العقار والتمويل الزراعي في الجزائر

تمهيد	**179**
المبحث الأول: تحليل وتقييم إصلاح السياسات العقارية للقطاع الزراعي	**180**

المطلب الأول: إعادة هيكلة البنية العقارية للقطاع الزراعي	**180**
الفرع الأول : السياسات الزراعية وآثارها على العقار الزراعي خلال فترة التحولات الاشتراكية	**180**
أولا: تطبيق نظام التسيير الذاتي	**180**
ثانيا : تطبيق نظام الثورة الزراعية	**183**
الفرع الثاني: نتائج عملية إعادة الهيكلة	**186**
الفرع الثالث: تقييم عملية إعادة الهيكلة الزراعية	**189**
المطلب الثاني: الإصلاحات المتجهة نحو خوصصة القطاع الزراعي	**190**
الفرع الأول: حيازة الملكية العقارية الزراعية عن طريق الاستصلاح APFA	**190**
أولا : نتائج حيازة الملكية العقارية الزراعية عن طريق الاستصلاح	**191**
ثانيا: نقائص عملية الاستصلاح	**193**
الفرع الثاني: قانون تنظيم المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية	**194**
أولا: نتائج عملية تطبيق هذا الإصلاح	**195**
ثانيا: مشكلات إعادة تنظيم المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية	**198**
المطلب الثالث: قانون التوجيه العقاري وإعادة النظر في السياسات الزراعية السابقة	**203**
الفرع الأول: نتائج إعادة الأراضي إلى ملاكها	**203**
الفرع الثاني: المشاكل الناجمة عن قانون التوجيه العقاري	**205**
المطلب الرابع : استبدال حق الانتفاع الدائم بصيغة الامتياز	**207**
الفرع الأول: إيجابيات قانون الامتياز الزراعي	**208**
الفرع الثاني سلبيات قانون الامتياز الزراعي	**209**

المطلب الخامس: تقييم مستقبل الإصلاحات العقارية للقطاع الزراعي	**211**
الفرع الأول: مشاكل وعقبات الإصلاحات السابقة	**212**
الفرع الثاني: تقييم مشروع بيع أوتأجير الأراضي الزراعية	**214**
أولا: بيع الأراضي الزراعية العمومية	**214**
ثانيا: تأجير الأراضي الزراعية العمومية	**218**
المبحث الثاني: تحليل وتقييم الإصلاحات المتعلقة بسياسة التمويل والدعم الزراعي	**221**
المطلب الأول: تقييم سياسات التمويل قبل 1980	**221**
الفرع الأول: تمويل القطاع الزراعي خلال فترة الاحتلال الفرنسي	**222**
الفرع الثاني: التمويل الزراعي خلال الفترة 1962-1980	**223**
أولا :التمويل في القطاع المسير ذاتيا	**224**
ثانيا: التمويل في قطاع الثورة الزراعية	**228**
المطلب الثاني: تقييم سياسات التمويل خلال الفترة 1981 – 2000	**232**
الفرع الأول : تمويل القطاع الزراعي خلال إعادة الهيكلة الزراعية	**232**
أولا: تمويل القطاع العام	**234**
ثانيا: تمويل القطاع الخاص	**235**
الفرع الثاني: تمويل القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-1999	**239**
الفرع الثالث : صناديق الدعم الزراعي للفترة 1980-1999	**247**
أولا: الصندوق الوطني للتنمية الزراعية FNDA	**247**
ثانيا: صندوق الضمان على الكوارث الزراعية FGCA	**248**
ثالثا: صندوق الضمان الزراعي FGA	**249**
رابعا: صندوق ضمان أسعار الإنتاج الزراعي FGPPA	**249**
خامسا: صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS	**249**
سادسا: صندوق دعم الحبوب: FAC	**250**
سابعا: الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والزراعة FAPPA	**250**

ثامنا: صندوق ضمان الاستثمارات الزراعية FGIA	
تاسعا: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC	**250**
المطلب الثالث: تقييم سياسات التمويل والدعم الزراعي منذ سنة 2000	**252**
الفرع الأول: تقييم الإصلاحات الزراعية خلال الفترة 2000-2008	**253**
أولا: المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA	**253**
ثانيا : المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية PNDAR	**256**
ثالثا: صناديق الدعم الزراعي للفترة 2000-2008	**262**
الفرع الثاني: تقييم الإصلاحات الزراعية خلال الفترة2008-2014	**267**
أولا: قانون التوجيه الزراعي 2008	**267**
ثانيا: برنامج التجديد الزراعي و الريفي	**271**
ثالثا : صناديق الدعم الزراعي للفترة 2009 -2014	**279**
خلاصة الفصل الثالث	**284**

الفصل الرابع:

تحليل قياسي لدالة الناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر

تمهيد	**286**
المبحث الأول: : تحليل تطور متغيرات دالة الناتج الزراعي	**287**
المطلب الأول: منهجية نمذجة دالة الناتج الزراعي	**287**
الفرع الأول: أساسيات منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.	**287**
أولا: مفاهيم أساسية حول التكامل المشترك واستقرارية السلاسل الزمنية	**287**
ثانيا: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	**291**

الفرع الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.	**292**
أولا: مرحلة التعرف على البيانات واختبار استقرارية المتغيرات	**292**
ثانيا: مرحلة تقدير نموذج ARDL واختبار الحدود.	**293**
ثالثا: مرحلة اختبارات مشاكل القياس	**294**
المطلب الثاني: تحليل اتجاه تطور دالة الناتج الزراعي	**298**
أولا: تحليل تطور الناتج الزراعي	**298**
ثانيا : تحليل تطور رأس المال الزراعي	**308**
ثالثا : تحليل تطور الأراضي الزراعية	**310**
رابعا: تحليل تطور عدد العمال في القطاع الزراعي	**312**
خامسا : تحليل تطور استهلاك الاسمدة في القطاع الزراعي	**314**
سادسا : تحليل تطور العتاد و المكننة الزراعية	**316**
سابعا : تحليل تطور المتوسط السنوي لتساقط الامطار	**319**
ثامنا : تحليل تطور استخدام المبيدات في القطاع الزراعي	**321**
تاسعا : تحليل تطور الدعم الزراعي	**323**
المبحث الثاني: اثر الاصلاحات الزراعية على نمو الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	**325**
المطلب الاول: تحديد متغيرات نموذج الدراسة	**325**
الفرع الاول: متغيرات نموذج الدراسة	**325**
الفرع الثاني: وصف متغيرات نموذج الدراسة:	**326**
أولا: المتغير التابع (المتغير الداخلي)	**326**
ثانيا: المتغيرات المستقلة (المتغيرات الخارجية)	**326**
المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج	**327**

الفرع الأول: اختبارات الإستقرارية	**327**
أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية	**327**
ثانيا: اختبار الفجوات الملائمة للنموذج	**329**
الفرع الثاني-اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL :	**331**
المطلب الثالث: تشخيص البواقي	**335**
الفرع الاول: اختبار اختلاف التباين	**335**
الفرع الثاني: اختبار توزيع البواقي	**335**
الفرع الثالث: اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):	**336**
المبحث الثالث: قياس تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	**339**
المطلب الأول: تطور عجز الميزان التجاري الزراعي	**339**
المطلب الثاني : تطور معدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية	**341**
المطلب الثالث: تقدير الفجوة الغذائية	**346**
أولا: تحديد طريقة التقدير (نوع دالة الفجوة الغذائية)	**346**
ثانيا: نتائج تقدير دالة الفجوة الغذائية	**448**
ثالثا: اختبار معنوية المعالم المقدرة	**349**
رابعا: التحليل الاقتصادي للنتائج	**352**
خلاصة الفصل الرابع	**355**
الخاتمــة العامة	**357**
الملاحـــــق	**369**
قائمة المراجع والمصادر	**387**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تطور الموارد الأرضية في الجزائر	92
2-2	المتوسط السنوي لتساقط الامطار في الجزائر	96
3-2	تطور مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة 1967 -1989	107
4-2	تطور مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة 2001 -2019	118
5-2	وضعية القطاع الزراعي خلال الفترة (1962-1979)	128
6-2	وضعية القطاع الزراعي خلال الفترة (1990-1999)	134
7-2	تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2016	158
8-2	تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة بالجزائر للفترة 2000-2016	160
9-2	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	162
10-2	مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة:1985-2016	164
11-2	توزيع نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في التشغيل للفترة 2004 - 2015	165
12-2	تطور نمو الانتاج الزراعي خلال الفترة من 1980 – 2016	169
13-2	تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية الزراعية للفترة 2000-2016	173
14-2	تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980- 2016	175
1-3	تطور الأراضي المؤممة خلال الثورة الزراعية للفترة 1973-1978	183

2-3	حصيلة الثورة الزراعية خلال الفترة من 1973-1978	184
3-3	هيكل القطاع الزراعي قبل إعادة الهيكلة	187
4-3	هيكل القطاع الزراعي بعد إعادة الهيكلة	188
5-3	تطور الأراضي المستعملة في الزراعة بالجزائر خلال الفترة 1980 - 2016	192
6-3	وضعية المستثمرات الفلاحية خلال سنتي 1993 و2000	197
7-3	وضعية الأراضي المؤممة بعد تطبيق قانون التوجيه العقاري	204
8-3	تطور المنازعات العقارية الزراعية إلى غاية جوان 1994	206
9-3	تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال 1970 / 1977	230
10-3	تطور توزيع القروض الموجهة للقطاع الزراعي خلال الفترة (1985-1990)	237
11-3	تطور عدد المزارع العاجزة خلال الفترة 1975-1986.	238
12-3	تطور قروض الاستغلال خلال الفترة 1990-1994	243
13-3	تطور معدلات الفائدة للقروض الزراعية	244
14-3	تطور معدلات الفائدة للقروض الزراعية	245
15-3	تخفيض و دعم أسعار الفائدة للموسم الزراعي 93/92.	245
16-3	تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990- 1999	251
17-3	تطور دعم الصناديق خلال الفترة 2000-2008	266
18-3	برامج التجديد الزراعي	274
19-3	برنامج التجديد الريفي	276
20-3	برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT	277

1-4	تطور الناتج الزراعي النباتي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	302
2-4	تطور الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	306
3-4	تطور انتاج اللحوم في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	307
4-4	تطور نسبة المخصصات المالية للقطاع الزراعي من إجمالي المخصصات الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2016)	310
5-4	متغيرات الدراسة وحدات قياسها ومصادر بياناتها	326
6-4	اختبارات جدر الوحدة للاستقرارية	329
7-4	اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL	333
8-4	نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL.	334
9-4	اختبار اختلاف التباين ARCH	335
10-4	تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980- 2016	340
11-4	تطور الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية خلال الفترة 1981-2016	342
12-4	نتائج تقدير دالة الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة 1980-2016	348

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مقومات الانتاج الزراعي	33
2-1	العوامل الفاعلة في القطاع الزراعي	33
3-1	مدخلات ومخرجات الاستغلال الزراعي	34
4-1	دور الزراعة في التنمية الاقتصادية	45
5-1	متطلبات منهاج السياسة الزراعية	62
1-2	تطور حصة القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 1967-1989	107
2-2	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	112
3-2	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية 2005-2009	113
4-2	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	115
5-2	التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد الاقتصادي لسنتي 2015-2019	117
6-2	تطور حصة القطاع الزراعي ضمن البرامج التنموية للفترة 2001 -2019	118
7-2	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	162
8-2	هيكل العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر لعام 2013	166
9-2	توزيع عدد العمال حسب مختلف القطاعات للفترة 2010-2015	167
1-3	هيكل تمويل القطاع الزراعي قبل سنة 1966	226
2-3	صناديق الدعم الزراعي في الجزائر للفترة 1980-1999	247

3-3	صناديق الدعم الزراعي للفترة 2000-2008	262
4-3	أبعاد برنامج التجديد الزراعي والريفي	272
5-3	مصفوفة التجديد الزراعي والريفي	273
6-3	صناديق دعم القطاع الزراعي في الجزائر للفترة 2009- 2014	280
1-4	تطور الانتاج الزراعي في الجزائر للفترة (1980-2016).	299
2-4	تطور راس المال الزراعي في الجزائر للفترة (1980-2016).	309
3-4	تطور المساحة المستعملة في الزراعة في الجزائر للفترة (1980-2016).	311
4-4	تطور عدد العمال في القطاع الزراعي بالجزائر للفترة (1980-2016).	313
5-4	تطور استهلاك الاسمدة في القطاع الزراعي بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).	315
6-4	تطور المكننة الزراعية بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).	317
7-4	تطور المتوسط السنوي لتساقط الامطار بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).	320
8-4	تطور استخدام المبيدات بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).	322
9-4	تطور الدعم الزراعي بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).	323
10-4	اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة	330
11-4	اختبار توزيع البواقي	333
12-4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	336
13-4	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	336
14-4	تطور المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	345
15-4	انتشار بيانات العجز	352

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور دالة الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	369
02	تطور الميزان التجاري والميزان الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	372
03	تطور الميزان الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	375
04	توزيع الأراضي في الجزائر للفترة (1980-2016)	378
05	تطور استهلاك الأسمدة في الجزائر للفترة (1980-1995)	381
06	تطور مساهمة قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000-2015)	383
07	أنواع السياسات الزراعية في الجزائر	384
08	أهداف المخطط الوطني للتنمية الزراعية	385

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
CACAM	Caisse Algérienne de Crédit Agricole Mutuel	الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني
PASA	Programme d'Ajustement Structurel dans L'Agriculture	برنامج التعديل الهيكلي للقطاع الزراعي
FNDA	Fonds National de Développement Agricoles	الصندوق الوطني للتنمية الزراعية
ARDL	Auto Régressive Distributed Lag	الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة
OLS	Ordinary Laest Square	المربعات الصغرى العادية
APFA	Accession a la Propriété Foncière Agricole	حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح
GCA	Générale des Concessions Agricoles	العامة للإمتياز ات الزراعية
EAC	Exploitation Agricole Collective	المستثمرات الزراعية الجماعية
EAI	Exploitation Agricole Individuelle	المستثمرات الزراعية الفردية
SAT	Superficie Agricole Totale	إجمالي الاراضي الزراعية
SAU	Superficie Agricole Utile	المساحة المستعملة للزراعة
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصاء
MADR	Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
RGA	Recensement Générale de l'Agriculture	الاحصاء العام للزراعة
BADR	Banque Agricole et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
ONTA	Office National des Terres Agricoles	الديوان الوطني للأراضي الزراعية
PNDAR	Programme Nationale de Développement de l'Agriculture et Rural	المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية
PIB	Produit Intérieur Brut	الناتج الداخلي الخام
FNDA	Fonds National de Développement Agricole	الصندوق الوطني للتنمية الزراعية
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاضد الزراعي
FGCA	Fonds de Garantie Contre les Calamites Agricole	صندوق الضمان على الكوارث الزراعية
FGA	Fonds de Garantie Agricole	صندوق الضمان الزراعي
FGPPA	Fonds de Garantie du Prix des Produits Agricoles	صندوق ضمان أسعار الإنتاج الزراعي
FPZS	Fonds pour la Protection zoo sanitaire	صندوق حماية الصحة الحيوانية
PNDA	Programme Nationale de Développement de l'Agriculture	المخطط الوطني للتنمية الزراعية
FNRDA	Fonds National de Régularisation et Développement Agricoles	الصندوق الوطني لضبط والتنمية الزراعية

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
FPZPP	**F**onds de la **p**romotion **z**oo sanitaire et de la **p**rotection **p**hytosanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
FLCDDPS	**F**onds de Lutte contre la Désertification et de **D**éveloppement du Pastoralisme et de la Steppe	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
FDRMVTC	**F**onds de la **D**éveloppement **R**ural pour la **M**ise en **V**aleur du **T**erre par le **C**oncession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
PRCHAT	**P**rogramme de **R**enforcement des **C**apacités **H**umaines et d'**A**ssistance **T**echnique	برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية
CNES	**C**onseil **N**ationale **E**conomique et **S**ociale	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
FAO	**F**ood and **A**griculture **O**rganization	منظمة الأغذية والزراعة
CNDR	**C**ommission **N**ationale de **D**éveloppement **R**ural	اللجنة الوطنية للتنمية الريفية
PRR	**P**olitique de **R**enouveau **R**ural	سياسة التجديد الريفي
FNDIA	**F**onds **N**ational de **D**éveloppement de l'**I**nvestissement **A**gricole.	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي
FNRA	**F**onds **N**ational de la **R**évolution **A**graire.	الصندوق الوطني للثورة الزراعية
FMI	**F**ond **M**onétaire **I**nternational	صندوق النقد الدولي
DA	**D**inars **A**lgériens	الدينار الجزائري
OP.CIT	Opère Citato	مرجع سبق ذكره
PRAR	**P**olitique de **R**enouveau **A**gricole et **R**ural	سياسة التجديد الزراعي والريفي

مقدمـــــــة عامـــــــة

تحتل الزراعة حيزا هاما في النقاشات الدولية والاقليمية والوطنية باعتبارها المصدر الأول للغذاء البشري والحيواني فهي تساهم بنسبة من 30 إلى 60 % من الناتج المحلي للدول وتساهم من 10 إلى 20 % من النقد الاجنبي وتشغل أكثر من 40 % من القوى العاملة النشطة في العالم، كما يؤكد البنك الدولي في تقريره السنوي للتنمية لسنة 2015 [1] إن الزراعة عنصرا بالغ الأهمية لتحقيق النمو، كما أن تقدم الدول مناط بالنجاح في القطاع الزراعي، إذ أن الدور الفعال الذي يقوم به هذا القطاع يجعله قطاعا رائدا لاسيما إذا احسن تسييره وتزويده بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والبشرية والقانونية المطلوبة.

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يعد بعدا أساسيا في مجال التنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية الصناعات الغذائية وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي المساهمة في حركية التنمية الاقتصادية المستدامة، لكن هذا القطاع يواجه حاليا تحديات كبرى تتمثل في :

- تحقيق الأمن الغذائي للأعداد المتزايدة من السكان وبأثمان معقولة؛
- المساهمة في التوظيف وامتصاص البطالة المتنامية؛
- توفير المواد الأولية الزراعية للقطاع الصناعي وامتصاص المخرجات الصناعية من عتاد وأسمدة
- الاندماج الإيجابي في المحيط الاقتصادي العالمي والإقليمي بتحولاته المتسارعة؛
- احتواء المنافسة الخارجية من خلال تحسين المردودية واستغلال الميزات النسبية الزراعية.

وشعورا بذلك عرف القطاع الزراعي في الجزائر على مدى أكثر من ستة عقود منذ الاستقلال إلى يومنا هذا سلسلة من الإصلاحات المتعاقبة، تحت تسميات مختلفة من التسيير الذاتي(1962)، الثورة الزراعية (1971)، ثم إعادة هيكلة القطاع من خلال إصلاحات (1981) وانشاء المزارع الفلاحية الاشتراكية، ثم اصلاح حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح(1983)، ثم اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية (1987)، ثم البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (2000)، برنامج الإنعاش

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2015، ص15.

الاقتصادي(2001-2004)، برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، البرنامج الخماسي(2010-2014) وأخيرا البرنامج الخماسي (2015-2019). وقد مست هذه الإصلاحات العديد من المجالات كالعقار والتمويل والتنظيم والإدارة ....الخ.

بهدف النهوض بهذا القطاع الحيوي لجعله قادرا على التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال تلبية الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الزراعية من أجل تحقيق الاستقلالية الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية وتحسين مستوى المعيشة للأفراد وخاصة سكان الارياف.

لكن الواقع إلى حد الآن أثبت أن القطاع الزراعي على الرغم من محاولات الإصلاح المتعاقبة التي شهدها إلا أن هذا القطاع قد فشل في تغطية الطلب الوطني من المنتجات الزراعية بالقدر المناسب والكافي، خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية، إذ أن حصة الواردات الزراعية بالنسبة لمجمل الواردات تتجه نحو الارتفاع، حيث كانت الواردات الزراعية تقدر بـ 25.5% سنة 1985 لترتفع إلى 30% سنة 1995 ، وتشكل الحبوب والحليب ومشتقاته نسبة 60% منها .[1]

وبالتالي أصبح هاجس التبعية الغذائية يطرح بشكل حاد أمام تراجع الإنتاج الزراعي الوطني نتيجة سوء التسيير، والانتقال من إصلاح أو تعديل إلى إصلاح آخر بسبب فشل الإصلاح السابق من دون وجود ترابط زمني ومؤسساتي بين هذه التعديلات والإجراءات . وبالتالي جاءت هذه الإصلاحات منعزلة عن بعضها البعض بل يمكن القول أن كل إصلاح منها كان في الواقع محو لسابقه، وهكذا فإن هذه الإصلاحات جاءت ذات طبيعة عامة تفتقر للتقويم الفعال والعملي الذي من شأنه إيجاد السبل الكفيلة لتحديد معالم سياسة زراعية تمتاز بالفعالية ووضوح الغايات .

فأيا كانت أسباب أزمة الزراعة الجزائرية سواء تعلقت بمرحلة التنمية المخططة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى، مما أثر سلبا على القطاع الزراعي أو تعلقت بجملة الاصلاحات المطبقة منذ 1980 والتي جعلت القطاع الزراعي يتخبط في تبعية غذائية حادة في وقت أصبح سلاح الغذاء أكبر وسلة لإخضاع الشعوب.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **إشكالية التنمية الفلاحية** –محاور لفتح نقاش وطني-، الدورة14، نوفمبر1999.

لقد أصبح تعميق الإصلاحات وتقويمها الفعال والعملي في قطاع الزراعة لتحريره من الممارسات البيروقراطية لأجهزة الوصاية، من بين الانشغالات الأساسية للحكومات المتعاقبة، لذلك يتم إنجاز مشروع لبيع أو تأجير الأراضي الزراعية التابعة للأملاك العمومية لاستكمال خوصصة هذا القطاع التي شرع فيها منذ 1987، بالإضافة إلى ضخ العديد من المليارات في القطاع الزراعي لأجل النهوض به من خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي شرع فيه منذ سنة 2000.

أولا: إشكالية البحث

بالنظر إلى الوضعية الهشة التي يوجد فيها القطاع الزراعي والتي تميزت باللاإستقرار من جراء المحاولات العديدة لإصلاح هذا القطاع، فإن نتيجة هذا الوضع تخبط الجزائر في تبعية غذائية في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل للسيطرة و الهيمنة على الشعوب .

فإذا كان الهدف من هذه الإصلاحات أمننا الغذائي فإن ذلك يدفعها لصياغة السؤال الرئيسي للإشكالية كالتالي :

كيف أثرت محاولات الإصلاح وإعادة الإصلاح في القطاع الزراعي على تنمية هذا القطاع وتحقيق الامن الغذائي ؟

والتي تصاغ من خلالها الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

2- ما هي الأسباب التي أدت إلى تقهقر القطاع الزراعي ؟

- أهي راجعة إلى أن هذه الإصلاحات لم تكن مبنية على دراسة معمقة للقطاع؟

- أم لانحرافها عن أهدافها أثناء التطبيق؟

- أم لعدم تناسقها وشموليتها لمختلف جوانب القطاع ؟

- أم لقلة الوسائل الممنوحة لتنمية هذا القطاع ؟

3- ما هو دور الاصلاحات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية و إنجاح سياسة التحول بالاقتصاد الوطني من الصبغة الريعية إلى الصبغة الانتاجية؟

4- ما هي أهم عوامل الانتاج المؤثرة على الناتج الزراعي في الجزائر؟ وما مدى كفاءة التوسع في استخدامها كمدخلات في العملية الانتاجية؟

5- كيف يؤثر الناتج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر ؟

ثانيا: فرضيات البحث

تعتمد الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

1- يملك القطاع الزراعي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية، وتمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض في العديد من المنتجات الزراعية.
2- هناك عدة معوقات إدارية وسياسية وتقنية تمنع النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق القيمة المضافة المرجوة منه.
3- فشل الإصلاحات الزراعية المطبقة والتي حددت لها أهداف طموحة، لكن العيب فيها أنها كانت تخضع لدوافع إدارية سياسية بعيدة عن متطلبات الواقع الزراعي وتفتقر للتقويم الفعال والعملي، كما أن عدم التسرع في تطبيق الإصلاحات واستقرارها يمكن لها أن تؤدي إلى تطوير القطاع الزراعي.
4- إن الاصلاحات الزراعية في الجزائر لم تساعد على الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج المتاحة من قبل الفلاحين لتحقيق الأمن الغذائي المنشود.
5- إن زيادة الناتج الزراعي ضروري لتحقيق الامن الغذائي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

ثالثا: أهمية البحث

يمكن حصر أهمية البحث في:

1- أنه محاولة لتحليل شمولي للإصلاحات التي مست مختلف جوانب القطاع الزراعي مع التركيز على اصلاح السياسات العقارية وسياسة التمويل والدعم في علاقتها ببعضها البعض، للوقوف على مدى شموليتها وتكاملها وآثارها على تطوير القطاع الزراعي؛

2- لقد أصبحت الإصلاحات الزراعية الشغل الشاغل للسلطات العمومية لإدراكها عواقب إهمال هذا القطاع خاصة وأن سلاح الغذاء أصبح الآن وسيلة فعالة للسيطرة والهيمنة على الدول؛

3- تشخيص وتحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر وأهم الاصلاحات التي عرفها وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

4- نظرا لأهمية القطاع الزراعي خاصة في ظل انهيار أسعار النفط، وانخفاض احتياطي الصرف الناجم عن تدني أسعار المحروقات، لذلك تسعى الدولة للاعتماد على الزراعة كقطاع بديل لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي، ثم التصدير إلى الخارج لتقليص فاتورة الواردات؛

5- إن البحث في مسألة توفير الغذاء تكتسي أهمية وطنية لكونها تسلط الضوء على مجال حيوي يتعلق بحياة السكان، فمن الجلي أن سوء التغذية تؤدي إلى تدهور القدرات الجسمية والعقلية للمواطنين، وإذا كانت الأرض الزراعية غير قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية، فيجب اللجوء للاستيراد، ولكن على حساب ميزانية الدولة التي هي في حاجة إلى تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات، مما يعرضها للتبعية للخارج.

رابعا: أسباب اختيار البحث

لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

1- المساهمة في إبراز النقائص والتناقضات بين مختلف الإصلاحات المطبقة لأجل التكفل بها في المشاريع الحكومية مستقبلا، ولا سيما مآل الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة وصيغ التمويل والدعم المطبقة في القطاع الزراعي؛

2- محاولة تقديم تصور إصلاحي جديد ينبثق من دراسة تقييميه معمقة للإصلاحات السابقة بما يلاءم خصوصيات القطاع الزراعي الجزائري؛

3-. أهمية هذا الموضوع باعتبار أن كل السياسات الاصلاحية في المجال الزراعي أصبحت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية؛

4- تدعيم البحث الزراعي بدراسة قياسية تحليلية لواقع القطاع الزراعي في الجزائر وتشريح وتقييم أثر الاصلاحات الزراعية على زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

خامسا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى :

1- ابراز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الزراعي ودوره في التنمية؛

2- تحليل كلي لآثار مختلف الإصلاحات المطبقة في القطاع الزراعي، انطلاقا من إعادة هيكلة القطاع الزراعي (1980) والتي مست مختلف جوانب هذا القطاع في علاقتها مع بعضها البعض ومدى تأثيرها على الانتاج الزراعي الجزائري؛

3- تشخيص مختلف المعوقات والعقبات الأساسية والمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ومحاولة تقديم بعض المقترحات بغية الحد من المشاكل التي عرفها القطاع و جعله يلعب دوره الأساسي في التخفيف من التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

4- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد لنا تأثير الاصلاحات الزراعية في نمو الانتاج الزراعي في الجزائر ومن ثم تحقيق الامن الغذائي المنشود.

سادسا: منهج البحث

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسة للبحث وتحديد الإطار المرجعي لدراسة الموضوع، تم الاعتماد على المناهج التالية:

1- **المنهج الاستقرائي**: من خلال استقراء ما ورد في الدراسات السابقة والأبحاث والكتب التي اهتمت بمتغيرات الدراسة في مجال التنمية الزراعية والاصلاحات الزراعية سواء في المكتبات المحلية باللغة الوطنية وحتى بعض المراجع باللغة الاجنبية التي تناولت الموضوع إلى جانب الرجوع إلى القوانين والتشريعات المتعلقة بالموضوع، وجمع وتحليل مختلف الوثائق والتقرير التي تصدرها الهيئات الرسمية الوطنية والدولية مثل : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصاء، مديرية الجمارك، المعهد الوطني للبحث الزراعي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، قاعدة بيانات البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة FAO.

2- **المنهج الوصفي التحليلي**: إن طبيعة الموضوع تتطلب وصفا وتحليلا لمختلف الإصلاحات الزراعية في الجزائر وتشخيص واقع القطاع الزراعي في الجزائر من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه هذا القطاع الهام، وابراز مختلف العوائق التي تقف امام تطوره، كما تم اعتماد مقاربة تاريخية لربط الماضي بالحاضر ومنه التنبؤ بالمستقبل.

3- **المنهج الاحصائي:** من خلال الاعتماد على الأرقام والاحصائيات المتاحة والواردة في هذه الاطروحة وقد ربطت بفترة البحث منذ 1980 إلى غاية 2016، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) واستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS)، وكذا النسب والأشكال والجداول والرسوم البيانية ومختلف الاساليب الاحصائية المساعدة في التحليل مثل البرنامج الاحصائي Eviews 10، لتحليل البيانات واستنتاج النماذج الاقتصادية وتطبيق مختلف

النسب المئوية والمتوسطات والارقام القياسية للتحقق من صدق البيانات التي تم جمعها بما يخدم أهداف البحث ويدعمها ويجعلها أكثر موضوعية.

وعموما يعتقد الطالب أن هذه المناهج مناسبة وضرورية للإجابة على التساؤلات التي من شأنها إثراء هذا البحث مع الحرص أن تكون النتائج والاقتراحات أكثر دقة.

سابعا: الحدود الزمانية والمكانية

لغرض حصر إشكالية البحث وبلوغ الأهداف المرجوة من البحث، حددنا أبعاد هذه البحث والتي تشمل د راسة حالة الجزائر خلال الفترة **(1980-2016)**، وسبب اختيار هذه الفترة يعود إلى المحاولة الأولى للإصلاح الزراعي في الجزائر والتي انطلقت منذ إعادة هيكلة القطاع الزراعي سنة1980 .

ثامنا: موقع البحث من الدراسات السابقة المعتمدة

تمت دراسة هذا الموضوع من خلال عدة بحوث ودراسات، منها الأكاديمية(الكتب، الرسائل والأطروحات والمذكرات الجامعية، المجلات العلمية المتخصصة، المداخلات في الملتقيات العلمية الدولية والوطنية..... وغيرها). والأخرى الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية (قاعدة بيانات البنك الدولي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قاعدة احصائيات منظمة الأغذية والزراعة.... وغيرها)، والهيئات الحكومية(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصاء، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي... وغيرها) ، بحيث تختلف أهداف كل دراسة أو بحث مقدم، وتتفق كلها على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي واستدامته.

من خلال الاطلاع على البحوث الجامعية التي تناولت موضوع الإصلاحات الزراعية وآثارها على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، نجدها قليلة جدا وإن وجدت فإنها ركزت على إصلاح معين والمتعلق بالجانب العقاري أو التمويلي أو التنظيمي ....إلخ، من دون الربط بينها، أو تناولها

تناولا جزئيا من خلال تركيزها على حقبة محددة مثل: التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة الزراعية ....إلخ، كما أن لاحظنا قلة الدراسات المتعلقة بالجانب القياسي.

أما هذا البحث فهو يتميز بالشمول، وذلك لأن تنمية القطاع الزراعي تتطلب الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تطوره من خلال دراسة تحليلية قياسية لدالة الانتاج الزراعي وأثرها في تقليص العجز الغذائي ومن ثم تحقيق الامن الغذائي.

ويمكن التطرق لبعض هذه الدراسات ذات الصلة المباشرة بجزئيات هذا البحث وهي:

1- **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، من إعداد الدكتورة : **فوزية غربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الزراعي بالوقوف عل حقيقة الانتاج والانتاجية الزراعية لبعض المجموعات السلعية الغذائية في فترة التسعينات من القرن الماضي.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

التذبذب في إنتاج وإنتاجية الزراعة الغذائية في الجزائر، ومنه تدهور وضعية القطاع الفلاحي في عمومه، واعتماده الكبير على الاستيراد من الخارج لسد العجز المسجل محليا.

إن حالة التذبذب الدائم هي الخاصية التي تصدق على مختلف أنواع المجموعات السلعية في الزراعة الجزائرية، بحيث من الصعوبة بمكان صياغة خط بياني لأية مجموعة سلعية أو حتى بالنسبة للسلعة الواحدة، يأخذ في نموه اتجاها نسبيا منتظما نحو الارتفاع أو حتى نحو الانخفاض، وإنما الانكسار الحاد هو الطابع السائد. وبالتالي فإنه لا توجد قاعدة ثابتة لوتيرة الإنتاج الزراعي الغذائي يمكن على أساسها تصنيف المجموعات السلعية وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي؛ وإنما السائد هو اتساع الفجوة الغذائية وبخاصة بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الواسع، حيث يتم باستمرار اللجوء للخارج لسد هذه الفجوة، وهذا دليل على استفحال التبعية للخارج .مما يعني ضعف مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية، وتعبر عن ذلك بصدق

القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى.

2- **آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر**، من إعداد الدكتور : **إسماعيل شعباني**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1997،

وقد تناولت الدراسة القطاع الفلاحي في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 1987 ، ثم أهمية الإنتاج الفلاحي مع تحديد أهم العراقيل التي تواجهه و التي من بينها و اعقدها مشكلة التمويل والعقار و على ضوئها قدم مجموعة من الاقتراحات تحلل الواقع باتجاه التوقعات المستقبلية، و من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحرير القطاع الفلاحي ايجابي إلا انه لا يعني التخلي و الإهمال، مع ضرورة الاستعانة بتجارب الدول الأخرى.

3- **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، من إعداد الدكتور: **محمد غردي** ، أطروحة دكتوراه، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى

إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الاقتصادية، وإظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي، والتطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر، لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ومدى تأثيرها على الاستثمارات الزراعية، كما تطرقت إلى أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير المحظور في اتفاقية التجارة العالمية الزراعية.

وقد توصل البحث إلى أن هذه الإصلاحات والتعديلات التي عرفتها السياسة الزراعية في السنوات الأخيرة، أدت إلى تحسن كبير في مختلف الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية وزيادة الاستثمار فيها، مما أدى إلى تحسن كبير في نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المنتجات الغذائية الهامة كالخضار والفواكه والبيض والدواجن، إلى جانب تحقيق مستويات جيدة ومتنامية في البعض الأخر خاصة الحبوب، لكن تبقى هذه

النتائج غير كافية لمواكبة التطورات الخارجية، وخاصة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها.

4- **الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطوره**، من إعداد الدكتور: **رابح زبيري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1996.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دراسة تحليلية تقييمية لمختلف الاصلاحات الزراعية المطبقة في القطاع الزراعي منذ 1980 مع تحليل أثرها على القطاع الزراعي .

.. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

تعدد محاولات الاصلاح وإعادة الاصلاح خلق جوا من عدم الاستقرار في القطاع الزراعي ومن ثم عدم اهتمام الفلاحين بزيادة الانتاج وتطويره وهذا ما سبب تدهور رأس المال الانتاجي خاصة الارض.

إن جميع الاصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي لم تكن نابعة من تكفل خاص من الدولة بهذا القطاع وانما جاءت في سياق اعادة تنظيم للاقتصاد الوطني في مجمله.

5- **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، من إعداد الباحث: **عامر عامر أحمد** ، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد8 ، 2010.

والذي حاول معالجة موضوع العجز الغذائي في الجزائر، حيث تطرق إلى تطوره بدراسة وصفية وتحليلية، وقام بصياغة نموذج للفجوة الغذائية وتقدير معالمه والتنبؤ بمساره في المستقبل بطريقة الانحدار ثم بطريقة ARIMA ، وفي النهاية توصل إلى تمهيد سلسلة الفجوة الغذائية عن طريق النموذج التنبؤي(2.1.0) ARIMA.

والخلاصة التي توصل إليها هي أن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، الأمر الذي يعني أن المشكلة الغذائية تتطور نحو الأسوأ.

6- **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال الفترة(1980-2009)**، من إعداد الدكتور: **زهير عماري**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014.

وقد هدف البحث إلى تشخيص واقع القطاع الزراعي الجزائري من خلال دراسة أهميته في المقصد الجزائري ومكانته ضمن المخططات التنموية ومراحل تطوره ضمن سياسات وبامج الاصلاح الاقتصادي التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (1980-2009).

وقد توصل البحث إلى أن الزراعة الجزائرية تتسم بالكثافة الرأسمالية أكثر من كونها ذات كثافة للعمل الزراعي، كما أظهرت الدالة من حيث العوائد أن الفلاحة الجزائرية تتسم بعوائد الحجم المتزايدة وتعتد على حجم الوفرة النسبية لعوامل الانتاج.

7- **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر**، من إعداد الدكتور: **أعمر عزاوي** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005 .

تناولت الدراسة استراتيجية التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية، وأهم النظريات والنماذج والآراء الفكرية للتنمية الزراعية ومكانة التنمية الزراعية في استراتيجية التنمية الاقتصادية، كما تناولت الدراسة أثر التغيرات الاقتصادية العالمية على التنمية الزراعية في الجزائر واستراتيجية التنمية الزراعية بعد الثمانينات خاصة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي، وآفاق التنمية الزراعية بتحليل تجارب بعض الدول مع إلقاء الضوء على آفاق التنمية الزراعية في الجزائر وزراعة النخيل بها وآفاقها المستقبلية كزراعة استراتيجية نتيجة للميزة التنافسية لمنتجاتها.

كل هذه الدراسات وغيرها والتي تتشابه مع هذا البحث، تساعدنا في تقديم صورة متكاملة عن البحث من خلال جوانبه النظرية والمنهجية والتحليلية والقياسية، وبتكامل نتائج تلك الدراسات مع ما نتوصل إليه من نتائج، يتشكل عندنا إطارا معرفيا يساهم في تقديم بحث متكامل حول أثر الاصلاحات الزراعية على تنمية القطاع الزراعي في الجزائر .

تاسعا: هيكل البحث

لغرض دراسة موضوع البحث وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة فيه، وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، اعتمدنا على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وأربع فصول وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول : الموسوم بـ: **الاطار المفاهيمي للزراعة، التنمية الزراعية، السياسة الزراعية والاصلاح الزراعي**، تم التطرق فيه إلى مفهوم الزراعة من خلال تناول: التعريف ، الخصائص، الوظائف ، الاهمية ،الأنواع والمقومات وتطور مكانة الزراعة في الفكر الاقتصادي.

كما تناولنا مفهوم التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى تعريف، أهداف، محددات، أبعاد واستراتيجيات التنمية الزراعية.

ثم تناولنا مفهوم السياسة الزراعية من خلال التطرق إلى تعريف، أهمية ، أهداف ، متطلبات ومعايير تقويم السياسة الزراعية.

وفي الاخير تناولنا مفهوم ومضمون الاصلاح الزراعي من خلال التطرق إلى تعريف، أهداف، دوافع، مجالات والعوامل الواجب توفرها لنجاح الاصلاحات في القطاع الزراعي.

أما الفصل الثاني : الموسوم بـ: **واقع القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني،**

تناولنا فيه مقومات ومكانة القطاع الزراعي في الجزائر من خلال تناول مقومات القطاع الزراعي الجزائري وأهميته ومكانته ضمن المخططات والبرامج التنموية التي اعتمدتها الدولة منذ الاستقلال .

ثم تتبعنا تطور مختلف السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر منذ التسيير الذاتي والثورة الزراعية مرورا بإعادة الهيكلة الزراعية وقانون الاستصلاح وقانون المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية ثم التوجه نحو اقتصاد السوق انطلاقا من برنامج التكييف الهيكلي الزراعي ثم وبعد ارتفاع أسعار البترول تبنت الجزائر المخطط الوطني للتنمية الزراعية وأخيرا سياسة التجديد الزراعي والريفي.

ثم تعرضنا إلى تشريح مختلف المشاكل والمعوقات التي يتعرض لها القطاع الزرعي الجزائري وأخيرا تناولنا مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني (تكوين الناتج المحلي، توفير مناصب الشغل، ترقية القطاعات الأخرى وتنمية الصناعة، تلبية احتياجات السكان المتزايدة وتغطية الطلب الوطني).

في الفصل الثالث : الموسوم بـ: **تحليل وتقييم الاصلاحات المطبقة في مجال العقار والتمويل الزراعي في الجزائر**

تم التركيز فيه على تحليل وتقييم إصلاح السياسة العقارية واصلاح سياسة التمويل والدعم،

بالنسبة لإصلاح السياسة العقارية للقطاع الزراعي تناولنا فيه تحليل وتقييم اصلاح السياسة العقارية خلال فترة التحولات الاشتراكية (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية ، إعادة هيكلة البنية العقارية الزراعية) ثم خلال فترة التوجه نحو خوصصة القطاع الزراعي (قانون الاستصلاح، قانون المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية، قانون التوجيه العقاري، وأخيرا قانون الامتياز) كما تم تقييم مشروع بيع أو تأجير الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الوطنية.

أما بالنسبة لإصلاح سياسة التمويل والدعم الزراعي فقد تم تقييم مختلف المراحل التي مرت بها سياسة التمويل الزراعي في الجزائر كما تم تتبع مختلف أشكال التمويل الزراعي وصناديق الدعم الزراعي منذ 1980 كما تم تتبع مختلف المخصصات المالية التي استفاد بها القطاع الزراعي.

وأخيرا الفصل الرابع : الموسوم بـ: **تحليل قياسي لدالة الناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر** وقد تم التطرق فيه إلى: تحليل تطور متغيرات دالة الناتج الزراعي، أين تم تناول فيه المنهجية المعتمدة في هذا الدراسة القياسية وهي منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، من خلال تناول أساسياتها، تعريفها، تقدير النموذج، اختباراته المختلفة) ، ثم تحليل اتجاه تطور دالة الانتاج الزراعي(الناتج الزراعي، رأس المال الزراعي، المساحة المستعملة في الزراعة، العمال، استهلاك الاسمدة، العتاد و المكننة الزراعية ، المتوسط السنوي لتساقط الامطار، استخدام المبيدات، الدعم الزراعي).

اما المبحث الثاني تناولنا فيه : قياس اثر الاصلاحات الزراعية على نمو الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2016، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

وأخيرا في المبحث الثالث تناولنا قياس تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

من خلال تحليل تطور الميزان التجاري الزراعي، ثم تحليل تطور معدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للجمل الغذائية المختلفة، وأخيرا تقدير الفجوة الغذائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS).

أما **الخاتمة** فقد ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل هذا الموضوع، وتحتوي على إجابة للإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية، و نتائج اختبار الفرضيات من خلال تأكيدها أو رفضها، وفي الأخير اقتراح مجموعة من التوصيات التي يعتقد أنها ضرورية لإنعاش القطاع الزراعي على نحو يمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الشعب والمنتجات الزراعية، وجعل القطاع الزراعي كأحد البدائل التنموية للبترول والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

الفصل الأول :

الاطار المفاهيمي للزراعة، التنمية الزراعية، السياسة الزراعية والاصلاح الزراعي

تمهيد:

تعتبر مسألة الزراعة أمرا مهما لجميع الدول بالاعتبار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي للدول يتم من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من التبعية الغذائية المرهون بواقع زراعتها وريفها، إذو مع تطور العلوم في العصر الحديث تفرع علم الاقتصاد إلى العديد من الفروع و التي من بينها علم الاقتصاد الزراعي، الذي يهتم بالزراعة ليس من جانبها التقني البحت وإنما من خلال التحسينات التي تدخل عليها بجعلها قطاعا منتجا ذو مردودية عالية، من خلال وضع البرامج و الخطط و السياسات اللازمة لكي يصبح القطاع الزراعي من أبزر القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصادي للدول، وهذا للدور الذي يلعبه في تنمية اقتصاديات تلك الدول، من حيث مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو وتقليص الفقر، ومصدرا لكسب الرزق للغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي وفي زيادة حجم الصادرات، وكذا توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، كما ظهرت ما يسمى بالتنمية الزراعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ومؤخرا تبني مجموعة من الاصلاحات الزراعية الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية والفنية التي تؤثر على القطاع الزراعي. ومن هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الزراعة

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الزراعية

المبحث الرابع: مفهوم ومضمون الإصلاح الزراعي

المبحث الأول

مفهوم الزراعة

تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول سواء النامية كانت أم المتقدمة. فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، وتشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما تساهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات. وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية. وتبقى تنمية القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي مسألة أساسية في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول ومن بين أهم التحديات التي تواجهها حاليا وخاصة في المستقبل. وعلى ضوء ذلك سنتطرق في هذا المبحث الى أهم المفاهيم المتعلقة بقطاع الزراعة.

المطلب الأول: تعريف الزراعة ووظائفها

الفرع الأول: تعريف الزراعة وخصائصها

أولا: تعريف الزراعة:

إذا اردنا أن نعطي تعريفا لكلمة الزراعة فإننا نجد لها عدة معاني فقد يقصد بها الحرث أو الغرس أو علم المحاصيل الحقلية وغيرها من العمليات الانتاجية.

إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق. أما من حيث المدلول العام للكلمة ، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة التي ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه

المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية. فعندما نقول الحروب الزراعية والثورات الزراعية كان أساسها هو الحصول على الأرض.[1]

لقد كان لاكتشاف الزراعة وتطورها أثر كبير لتطور الحضارات القديمة والحديثة، لذلك يصعب وضع تعريف شامل لها ومن ثم تعددت التعاريف الخاصة بالزراعة والتي يذكر منها:

إن مصطلح الزراعة بالمفهوم الضيق مشتقة من كلمة AGRE أي الحقل أو التربة، وكلمة CULTURE أي العناية والرعاية" وبذلك تكون كلمة " Agriculture " تعني العناية بالحقل أو زراعة الارض،[2] والزراعة بالمفهوم الواسع تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كفلاحة الأرض وزراعتها، لا نتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات لا نتاج الحليب و الصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل ودوده القز و غيرها، وكذلك تشمل الزراعة اي عمل لاحق يجري بالمزرعة لأعداد المحاصيل بالسوق وتسليمه للوسطاء أو للمخازن. 3

كما أن كلمة الزراعة مشتقة من الكلمة التي تعني الحقل أو التربة، وهي مجموعة من الأنشطة المرتبطة بخدمة الأرض وتربية الحيوان، كما أن الزراعة تأتي من زرع الحب زرعا أي بذره وحرث الأرض للزراعة أي هيئها لبذر الحب، وقديما الزراعة كانت تعني "علم فلاحة الأراضي" ولكن الأن أصبحت تُعنى بعملية إنتاج الغذاء والأعلاف والألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان، وكذا التحكم في التقنيات المطلوبة لتربية ومعالجة الماشية والدواجن.4

وتعرف الزراعة بأنها: " علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض وزروع نباتية وحيوانية بل أيضاً الفلاح وأسرته، أولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها. إذاً فالزراعة الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي النجاح التكنولوجي أي النجاح الزراعي من

[1] الطاهر زويتر، **إشكالية التشغيل في الزراعة –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 10

[2] كامل بكري، وآخرون، **الموارد واقتصاداتها**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص 74

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978 ، ص 59

[4] زراعة، ويكيبيديا، **الموسوعة الحرة**، على الموقع الإلكتروني www.ar.wikipedia/زراعة تاريخ التصفح: 10مارس 2017

الناحية الفنية والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل الزراعية. وأخيراً النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة رغدة وتحقيق مستوى معيشة مرتفع ورخاء عالي".[1]

كما يعرفها جواد سعد العارف بأنها: " علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الارضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة وفن". [2]

وتعرفها جمعيه الاقتصاد الزراعي الفرنسية بأنها: " كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها قصد انتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لا شباع الحاجيات الانسانية"[3]

وتعرف الزراعة فنيا بأنها عبارة عن" الاستعانة بمجموعة من العمليات لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات"، وتتميز هذه العمليات بأنها تساهم في إعداد البيئة المناسبة لزراعة الأرض وتربية الحيوانات، كما أنها تشمل عمليات الري والصرف بهدف التحكم في نسبة رطوبة الأرض بالإضافة إلى عمليات الإضاءة الصناعية وتسوية الأرض وتدريجها بغية تحسين التربة وتمهيد سطحها ومنعه من الانجراف[4].

وتعرف منظمة الأمم المتحدة الزراعة بالمفهوم الضيق بأنها تتعلق بالموارد الطبيعية والبحوث والتدريب والارشاد والامداد بمستلزمات الانتاج وانتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

وتعرفها بالمفهوم الواسع فتضيف الى المفهوم الضيق صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية. [5]

كما تعرف الزراعة بأنها علم يعتبر حديث نسبيا، لأنها قديما كانت تعني البذر ثم انتظار النمو وفق الظروف الطبيعية أي أنها كانت تُختصر في الفلاحة فقط باعتبار أن الزراعة أشمل من الفلاحة حيث أصبحت الزراعة تشمل استخدام أساليب متقدمة من أجل الحصول على كمية إنتاج كبيرة، لأن

---

[1] محمد إبراهيم حسن، **جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2001، ص34

[2] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 81

[3] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 43

[4] محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية" طبيعية، بشرية، غذائية، بيئية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011 ، ص 105.

[5] خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر –دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 18-19

الأساليب التقليدية لم تستطع تحقيق الكفاية الإنتاجية التي تضمن التغذية لجميع السكان خاصة وأن النمو السكاني في زيادة مستمرة وهذا ما حتم التطوير في المجال الزراعي، كما أن الزراعة الحديثة امتدت إلى أبعد من الحدود التقليدية لإنتاج الغذاء فقط، فالإنتاج تضمن أيضا الزهور والنباتات ومختلف الورود الموجهة لصناعة العطور وكذلك الأخشاب والعقاقير الطبية وغيرها، حيث أن الزراعة ارتبطت بالصناعة لأنها أصبحت الممول الرئيسي لإنتاج مختلف المواد الاستهلاكية وهذا ما تضمنته التنمية الزراعية التي تعد عنصرا هاما في التنمية الاقتصادية.

غير أن هذا التعريف لا يعكس أو لا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة، حيث أصبحت لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة والأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور، وأدوية. كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار، والتنقيب عن المياه وبناء السدود وإقامة مراكز التخزين والتحويل وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الزراعي.

وحسب القانون الجزائري يعتبر نشاط زراعي ما يلي:[1]

- كل استغلال للأملاك الريفية التي تجلب مداخيل,
- كل ربح ناتج بمستغل عند بيع أو استهلاك المنتجات الزراعية ويندرج ضمنها مداخيل النشاط الغابي
- نشاط تربية الحيوانات ويشمل تربية الغنم، الماعز، الابل، الأبقار، الخيول، تربية الطيور والدواجن، النحل، الأرانب، المحار، ....إلخ.

[1] منصور بن عمارة، **الضرائب على الدخل الإجمالي حسب تعديلات قانون المالية**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 103-104

وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة ... ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

وهنا يجدر بنا التفرقة بين مفهومي الزراعة والفلاحة، من خلال تبيان الفرق بين المزارع والفلاح، إذ ان هذا الاخير يعتبر الشخص الذي يعمل في الارض بنفسه ويبذل جهده فيها مع أهله سواء أكان مالكا للأرض او مستأجرا ولا يزرع إلا ما يكفيه وعائلته وتوفير الطعام لماشيته وما تبقى من المال يقضي به بعض حاجاته اليومية، أما المزارع فهو كل شخص يقوم بجميع الأعمال المتعلقة بالزراعة وتربية الحيوانات وعليه فإن الفلاحة تعد نشاطا مختزلا ضمن النشاط الزراعي الأكبر.[1]

وعموما ومما سبق فانه يمكن تعريف الزراعة بأنها: تشمل كل الاعمال التي يقوم بها المزارع من:

- زراعة الارض لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية أو البستانية
- الإنتاج الحيواني الزراعي من ألبان ولحوم وصوف وجلود وتربية الدواجن والنحل والقز...
- أي عمل يجري لاحقا بالمزرعة مما يتعلق بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وصنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية .

إن الاقتصاد الزراعي هو فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة ، و يعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية، وبهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية إلى وحدة اقتصادية وربطها بالاقتصاد العام، و علم الاقتصاد الزراعي كما يظهر من اسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد و الزراعة ، ويستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية و الزراعية، و على هذا فالاقتصاد الزراعي يحتاج إلى أن يلم بمواضيع عديدة بالإضافة إلى الاقتصاد العام ليكون اقتصاديا زراعيا، وذلك لتشعب موضوع الاقتصاد الزراعي وكثرة ارتباطاته بالمواضيع الأخرى[2].

[1] ليلى بن زرقة، خيرة شريفي، **كيفية النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص 5.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، **مبادئ وأسس الاقتصاد الزراعي**، دار العاني للنشر، العراق، 1969، ص 31

ثانيا: خصائص الزراعة

يتسم النشاط الزراعي عن بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى بعدد من الخصائص الموجودة مجتمعة في فيه حيث لا يمكن وجودها إلا في الزراعة

وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن استنباط خصائص الزراعة ومميزاتها عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى لان ذلك يساعد على دراسة وتحليل مشاكل ومعوقات تنمية القطاع الزراعي واستمراريتها ويمكن ذكر أهم هذه الخصائص في:

1- نسبة التكاليف الثابتة كبيرة في الزراعة:

يقتضي أي نشاط إنتاجي سواء كان زراعي أو صناعي أو تجاري استثمار رؤوس أموال، ويقسم الاقتصاديون رأس المال المستثمر في أي وحدة اقتصادية الى رأس مال ثابت ورأس مال متداول ومنه تنقسم التكاليف الانتاجية إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.[1] وتصل نسبة التكاليف الثابتة إلى حوالي ثلثي مجموع الاموال المستغلة في الزراعة[2]، إذ أن الجزء الاكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الانتاج، إذ أن المزارع يتحمل هذه التكاليف سواء استغل ارضه او لم يستغلها عكس الصناعة التي يمثل فيها التكاليف المتغيرة الجزء الأكبر، وتعتبر الأصول الرأسمالية الزراعية(قيمة وسائل الناتج الزراعي من الارض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وألات وغيرها، والفائدة على رأس المال وتكاليف الصيانة والتأمين والضرائب الزراعية وغيرها) هي مصدر التكاليف الثابتة في الزراعة، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء تعديل أو تحويل الانتاج من حالة إلى أخرى, وترجع أهمية كبر رأس المال الثابت في الزراعة الى مدى تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مسيرو الوحدات الاقتصادية الزراعية.

[1] **التكاليف الثابتة** هي التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية سواء أنتجت قدرا كبيرا أو قليلا أو حتى توقفت كليا عن الانتاج وبالتالي فهي الجزء من التكاليف المستقل عن الانتاج، أما **التكاليف المتغيرة** هي التكاليف التي تتوقف قيمتها على مقدار الإنتاج. أنظر: عادل يوسف عوض، وآخرون، **الاقتصاد الزراعي**، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 34

[2] على محمود فارس، **أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 2005 ص 11

2- **طول دورة رأس المال في الزراعة :**

يتم إنتاج أي سلعة خلال مدة معينة من الوقت ويطلق الاقتصاديون على هذه المدة اسم "دورة رأس المال" أو دورة الانتاج الزراعي (دورة الدخل)، وتتميز الزراعة بأن الفترة الواقعة بين البدء في تشغيل عوامل الانتاج، وبين الحصول على الانتاج تكون طويلة.

وخلال هذه الفترة لا يتم فقط المحافظة على مقدار رأس المال الذي بدأت به الدورة ولكن يزداد هذا المقدار أثناء عملية الانتاج (يمكن تمثيل دورة رأس المال في الصورة –نقود-سلع-نقود- وتسمى النقود في بداية الدورة نفقات إنتاجية أما النقود في نهاية الدورة تسمى دخلا).[1]

وتختلف طول دورة رأس المال باختلاف نوع و طبيعة العملية الإنتاجية فالقمح مثلا لا يثمر قبل أربعة أشهر والقطن تسعة أشهر والزيتون والنخيل عدة سنوات أي أن دورة الإنتاج الزراعي طويلة وليست خاضعة لسيطرة الإنسان.

ويرجع ذلك إلى خضوع عملية الإنتاج الزراعي لقوى الطبيعية بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان [2]

إن المزارع لا ينتج لسوق قائمة مثل الصناعة بل يعمل لينتج لسوق المستقبلية وهو لا يعلم كيف ستكون حالة السوق (العرض و الطلب) أم الأسعار عند نضوج محصوله ولو فرضنا أنه يعلم ما ستكون عليه السوق فإنه لا يستطيع إيقاف منتوج حقله أو حيواناته بسهولة كما هو الحال في الصناعة .

3- **خضوع الزراعة لقانون المنافسة الكاملة:**

إن سوق المنافسة الكاملة (الحرة) وهو سوق لا يتوافر في الواقع إلا في أحوال نادرة مثل أسواق البضائع المنظمة وأسواق الأوراق المالية، إلا أن النشاط الزراعي يعتبر الاقرب الى سوق المنافسة الكاملة. إذ يقوم بإنتاج المحاصيل الزراعية عدد كبير من المزارعين، وينتج كل منهم جزءا صغيرا مقارنة بالإنتاج الكلي وفي المقابل عدد كبير من المشترين بحيث أي منتج أو مشتري على حدى لا يمكنه التأثير على

[1] عادل يوسف، عوض وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص55-56.

[2] علي محمود فارس، **مرجع سبق ذكره** ، ص 11

الثمن، وبالتالي المزارع ليس له القدرة على السيطرة على أسعار السلع الزراعية وعليه تقبلها كما هي، كما يستحيل على أي مشتري أن يؤثر في السعر، كما تتسم الزراعة بتجانس المنتجات الناتجة عن مختلف المزارع، وهذا ما يجعلها بدائل قوية الامر الذي يعني عدم التأثير على السعر الزراعي، كما تتصف معظم المنتجات الزراعية بانخفاض المرونة السعرية عليها وهذا راجع الى أن السلع الزراعية هي سلع ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها ، وصعوبة انتاج سلع غير زراعية تحل محلها في إشباع الرغبات الضرورية للحياة.[1]

4- ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة

إن العوامل الطبيعية المناخية تؤثر كثيرا على الزراعة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الاخرى مثل الصناعة، فالظروف الجوية تؤثر على الانبات الذي يعتبر الاساسي في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات الى شروط مناخية لنموه بينما تؤثر على إنتاج المصانع وعمل المصارف والتجارة، لأنها تخضع لسيطرة الانسان، لذلك يصعب على الفلاح أن يتنبأ بمقدار ومصير إنتاجه، وذلك بسب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها.[2]

إن العوامل الطبيعة كالجفاف والفيضانات والثلوج والآفات الزراعية كدودة القطن وصدأ القمح ودوباس التمر وغيرها من الأوبئة والامراض النباتية والحيوانية تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المخاطر والمغامرة[3] وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والانتاج الحقيقي.[4]

5- صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة

إن التكاليف المتغيرة تشمل التجهيزات الجارية مثل البذور والاسمدة وأجور العمال من غير أفراد عائلة المزارع وأجور الخدمات الاخرى والترميمات في المباني والاصلاحات على الآلات التي تتغير مع استعمال هذه المباني والآلات. هذه التكاليف يتعذر على المزارع معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها

---

[1] أميرة جابري، **تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة**، دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014، أطروحة دكتوراه طور الثالث، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة 2016/20015، ص ص34-35.

[2] علي محمد فارس، **مرجع سبق ذكره** ، ص12.

[3] مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدوري، **اقتصاديات الزراعة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996، ص34.

[4] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال لفترة (1980-2009)** أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص53.

عليها إذا ما أرد المزارع أن يزيد أو ينقص من إنتاج محصوله الزراعي الذي زاد الطلب عليه، وبالتالي ارتفع سعره أو العكس، وعليه فإن المزارع لا ينظر في هذه الحالة الى التكاليف المتغيرة بل يجيب أن ينظر الى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المنتجات الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول والتي يصعب تقديرها رغم أهمية هذا التقدير.

6- خضوع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة

إن مساحة الاراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة فإذا أرادت الدولة أو المزرعة زيادة الانتاج بسبب تزايد السكان مثلا، فهذا يؤدي الى زيادة الانتاجية الى حد يضطر فيه المزارع الى استغلال أراضي أقل خصوبة، أو تشغيل عمال ذوي خبرة زراعية قليلة.[1]

وبذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الايدي العاملة وعوامل الانتاجية الاخرى الداخلة في العملية الانتاجية الزراعية فيضطر المنتج الزراعي الى زيادة التكاليف للمحافظة على الانتاج.[2]

7- التقدم العلمي بطيء الاثر في الزراعة

تحتاج التجارب الزراعية الى وقت طويل لمعرفة نتائجها، بسبب التغيرات المناخية وموسمية الانتاج النباتي والحيواني فإذا نجح أحد الزراع في إجراء تجربة جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا، لأن دورة الانتاج الزراعي طويلة بينما دورة الانتاج الصناعي قصيرة. كما أن التجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد ولكنها عادة ما تكون ذات فائدة كبيرة للمجتمع، لذلك تقوم الدول عادة بإجراء التجارب الزراعية على نطاق واسع على أساس علمي وأمد طويل ثم تنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكل الطرق الممكنة خاصة أن المشكلة حاليا بالنسبة للمخططين في الزراعية ليس اكتشاف أبحاث زراعية جديدة بل نشر نتائج هذه الابحاث وتطبيقها والاستفادة منها.

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره ، ص44.

[2] علي محمد فارس، مرجع سبق ذكره ، ص13.

8- تناقص نسبة المزارعين وأصحاب الخبرة الزراعية

أظهرت الدراسات أن نسبة المشتغلين في الزراعة في العالم آخذ في التناقص[1] وذلك منذ منتصف القرن العشرين في جميع أنحاء العالم بسبب زيادة الانتاجية الزراعية التي هي حصيلة استعمال التقويم العلمي في الزراعة كالآلات والمحسنات الزراعية ومقاومة الآفات، وهذا ما أدى الى زيادة الانتاج الزراعي وإحداث فائض من الايدي العاملة في الزراعة للاشتغال في القطاعات الاخرى[2] وما أدى أيضا الى نقص عدد العمال في الزراعة هو قيام المصانع بأداء كثير من العمليات التي كانت تؤدي في الزراعة ،ويفقد الريف تدريجيا الخبرة المحلية لعشرات السنين من الزراعة.

9 -نقص التعاون وتوحيد الكلمة بين المزارعين

يتمتع أصحاب المصانع في كثير من البلدان بنفوذ واسع من الحكم وهذا ما يساعدهم على توجيه التشريع في بلدانهم لخدمة مصالحهم أكثر مما هو في صالح المزارعين، لكن المزارعين بحكم تفرقتهم وانتشارهم في أراضي ومساحات واسعة فهم يفتقدون الصلة القوية كالتي تجمع أرباب الصناعات أو التجار وغيرهم. فلا يسهل اتفاق كلمتهم وتوحيد جهودهم في منظمات قوية.

10-الزراعة هي القطاع الوحيد الذي ينتج الغذاء

يمكن للإنسان العيش بدون الفحم أو الصلب أو مختلف الصناعات لكنه لا يمكنه العيش بدون الغذاء والذي ليس له بديل فإما إنتاجه محليا أو استرداه من الخارج.[3]

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص46-47.

[2] علي محمد فارس، **مرجع سبق ذكره** ، ص14.

[3] بانز محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الارض**، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، ص141.

11-صعوبة التمويل وموسمية الانتاج الزرعي

إن تمويل المزارعين بالقروض اللازمة يعد أمر صعب نظرا للمخاطر التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها ويرجع ذلك الى سببين أساسيين هما: [1]

- الضمان الاول لسداد القروض هو الانتاج النباتي أو الحيواني وهذا الانتاج يتكون من محاصيل قد تتعرض للتلف في مراحل نموها أو تحضيرها أو تخزينها أو نقلها.
- أسعار المحاصيل الزراعية تتميز بعدم الاستقرار على حالة واحدة لمدة طويلة الامر الذي لا يبعث على الاطمئنان في توفير السلع في الوقت المحدد.

وتعود موسمية النشاط الزراعي الى كون هذا النشاط يمارس على الكائنات الحية (الحيوان أو النبات)، كما أن إنتاج السلع الزراعية يتضمن مراحل زراعية وأخرى صناعية تابعة للمراحل الزراعية كالتخزين والتبريد وغيرها. كما أن حرية الانسان محدودة في اختيار الكائن الحي الذي يمارس عليه نشاطه أو في اختيار الوقت الذي يمارس فيه هذا النشاط. [2]

وتتميز العديد من المنتجات الزراعية بطبيعتها الموسمية في انتاجها خاصة التي تحتاج الى مساحات شاسعة كزراعة القمح وتصل نسبة المنتجات الزراعية الموسمية الى حدود 90% من إجمالي المنتجات الزراعية.[3]

وعموما يترتب عن هذه الخصائص المتمثلة في طول دورة رأس المال في الزراعة وارتفاع نسبة التكاليف الثابتة وصعوبة تحديد التكاليف المتغيرة وارتفاع عنصر المخاطرة وغيرها.

ومن شدة تأثر الزراعة بالتغيرات الطبيعية كل ذلك يؤدي الى خلق عدة مشاكل تحيط بالإنتاج الزراعي وتقابل المنتج الزراعي.

---

[1] سهيلة شيخاوي، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2018، ص33.

[2] سالم توفيق النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، العراق، ط2، 1987، ص35.

[3] سهيلة شيخاوي، اطروحة الدكتوراه ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 39.

ثالثا: تطور مكانة الزراعة في الفكر الاقتصادي

منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض وهو يبحث عن الطعام ويكافح من أجل بقائه واستمراره، وقد احتلت الزراعة مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي منذ أقدم العصور، وقد اختلفت النظرة الاقتصادية حسب المدارس الاقتصادية واختلاف الاقتصاديين ويذكر منها:

1- الزراعة عند ابن خلدون

خصص ابن خلدون فصلا كاملا يشرح فيه الزراعة كنشاط ومرجع ومعاش المستضعفين، ويؤكد ابن خلدون أن ممارسة النشاط الزراعي مسألة سهلة وميسرة لكل من يريد القيام بها فهي لا تحتاج الى مهارات خاصة أو تعليم وأن الغرض الأساسي من هذا النشاط هو الحصول على القوت (السلع الغذائية الضرورية)، كما أكد بأنه كل من يختار هذا النشاط في الظروف السائدة فهو يضع نفسه ضمن فئة أصحاب الدخل الضعيف بسبب انخفاض أسعار السلع الزراعية في المجتمعات التي تتسع وتزداد ثراء.[1] وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية من حيث الترتيب التاريخي فهي أرقى من الزراعة وتحتاج إلى إمكانيات فكرية لأنها مركبة ولا تتحقق إلا في حالة الاستقرار، أما التجارة وإن كانت طبيعية فهي تحتاج إلى المال ومهارات خاصة في التعامل داخل الأسواق لهذا تعتبر الزراعة أولى الصنائع.[2]

وقد عرف ابن خلدون الزراعة بأنها " اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها و ازدراعها وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية الى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه وهي أقدم الصنائع كما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الإنسان غالبا.[3]

---

[1] عبد الرحمان يسري، **إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي-عرض وتحليل وتقويم**، في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث التدريب، السعودية، المجلد 13، العدد2، 2006، ص24.

[2] بومدين زاوي، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، جامعة معسكر، 2015-2016، ص20.

[3] بوزيد سايح، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2006-2007، ص09.

2- **الزراعة عند التجاريين**

في المدن التجارية لم يكن كبار التجار مجرد ذوي نفوذ في الحكومة وإنما كانوا هم الحكومة على نطاق أوروبا كلها منذ القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر وكان نفوذهم يتزايد في الدولة.[1]

إن قوة الدولة عند التجاريين تقاس بما تملكه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) والتي تحصل عليها بطرق عديدة إما المستعمرات أو التجارة الخارجية عن طريق تشجيع الصناعات التحويلية وتصدير منتجاتها أي تنمية الصادرات وتقييد الواردات وهذا ما جعل رواد هذه المدرسة يعتبرون بأن دور الزراعة هو خدمة الزراعة لتحقيق الثروة. وعليه فإن التجاريين اهتموا بالزراعة بالرغم من أنهم قدموا عليها التجارة والصناعة باعتبارهما مصدرا مهما لتحقيق الثروة وهنا أصبحت الزراعة مصدرا مهما لتمويل القطاع الصناعي بالمواد الأولية المستخدمة في الصناعة التمويلية الغذائية.[2]

3- **الزراعة عند الطبيعيين**

لقد اشتهر فرنسوا كيني ثم الطبيعيين بأنهم اعتمدوا على النشاط الزراعي الذي يعتبر هو وحده القطاع المنتج، أما باقي القطاعات الاخرى من تجارة وصناعة فهي مجرد قطاعات مكملة وعقيمة فالزراعة هي وحدها التي تؤدي الى كمية المحاصيل أكبر من البذور التي استخدمت والمواد التي استهلكها المزارعون.[3]

كما قام الطبيعيون بإعداد ونشر الجدول الاقتصادي الذي قسم المجتمع الى ثلاثة طبقات وهي: [4]

- **الطبقة الأولى:** وتظم العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة وهي طبقة عقيمة لا تساهم في خلق الثروة.
- **الطبقة الثانية:** وتظم الفلاحين والعاملين في الأراضي وهي الطبقة المنتجة في المجتمع.
- **الطبقة الثالثة:** تظم ملاك الأراضي وحاشيتهم ورجال الدين.

---

[1] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر** –ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مراجعة اسماعيل صبري، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر2000، ص47.

[2] حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص33.

[3] الطاهر زويتر، مذكرة ماجستير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص12.

[4] بومدين زاوي، اطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص21.

وقد اعتبر الطبيعيون أن الأرض والموارد الطبيعة المتجددة التي جعلت الأرض مصدرا رئيسيا للثروة، وهذا ما دفعهم الى البحث عن مساحات زراعية جديدة من خلال الاتجاه نحو الاستعمار، وعموما فإن الزراعة حسب هذه المدرسة تعتبر المورد الأساسي لباقي القطاعات.

4- الزراعة عند الكلاسيك

ظهرت المدرسة الكلاسيكية كنقد لأفكار التجاريين والطبيعيين نتيجة لفشلهم في تحقيق أهدافهما، ومن أبرز المفكرين الكلاسيك الذين هاجموا بشدة عصر التجاريين في عام 1776 آدم سميث.[1]

وعلى عكس الطبيعيين يعتبر أن الصناعة والزراعة هي العمل المنتج مع اعتبار أن قطاع الخدمات هو قطاع عقيم وغير منتج. وبالتالي قام بتقسيم المجتمع الى ثلاثة أقسام وهم:

- أصحاب رؤوس الاموال؛
- ملاك الأراضي؛
- العمال داخل القطاع الصناعي والزراعي؛

وقد أعطى آدم سميث ودافيد ريكاردو أهمية كبيرة للزراعة لكونها المصدر الأساسي للغذاء لسكان المدينة.

إن الإنتاج الزراعي عند الكلاسيك يعتمد على عنصر أساسي وهو الأرض وهي عنصر محدود وأن التوسع فيها وزيادة خصوبتها تتطلب نفقات ورأس مال ونتيجة عن ذلك ينتج الريع الذي يتحصل عليه ملاك الأراضي.

ويشير دافيد ريكاردو من خلال نظريته حول الريع وقانون الغلة المتناقصة الى أن أسعار المنتجات الزراعية تتحدد من إنتاجية الأراضي الأقل خصوبة ذات تكلفة إنتاج مرتفعة وهي تشكل عوائق للتنمية الزراعية، أي بقدر ما تقوم بالتوسع في الإنفاق على الأراضي لزيادة خصوبتها بقدر ما تزداد حصة أصحاب الأراضي الزراعية وهذا ما يساهم في زيادة أسعار المنتجات الزراعية.[2]

وعموما فإن الزراعة حظيت بمكانة مميزة لدى المدرسة الكلاسيكية.

[1] نفس المرجع السابق، ص57.

[2] الطاهر زويتر، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره** ، ص14.

5- الزراعة عند النيوكلاسيك

لقد اهتم النيوكلاسيك في دراستهم للظواهر الاقتصادية بالتحليل الجزئي بدلا من التحليل الكلي لهذا نجم عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه يتعلق بالموضوعات الكلية. وقد نالت أسعار المنتجات الزراعية جزء كبيرا من الاهتمام والتحليل، ويرجع ذلك الى ارتفاع كل من الريع وتكاليف نقل هذه المنتجات لذلك دعي رواد هذه المدرسة الى ضرورة تواجد أسواق بالقرب من الأراضي الزراعية.[1]

6- الزراعة في الفكر الحديث

يعتبر أصحاب الفكر الحديث أن الأرض هي وسيلة إنتاج ومصدر لرأس المال وأنه يتم تحديد عوائد الربح من خلال تفضيل إنتاجية منطقة على منطقة أخرى نظرا لقدرتها الإنتاجية وقربها من السوق لتخفيف أعباء الإنتاج في هذا القطاع.

لقد حدثت عدة تطورات على الإنتاج الزراعي بسبب التقدم التكنولوجي وقد ساهمت المعدات الحديثة والسلالات المحسنة من البذور ومنجزات العلوم الزراعية والبيولوجية وغيرها من العلوم في تمويل القطاع الزراعي الى نشاط اقتصادي متقدم فقد تطورت الزراعة بحيث لم تعد فقط تخلق فرص العمل وإنتاج الغذاء وتزويد الصناعة بالمواد الأولية بل أصبحت مصدرا مهما لرأس المال وكسب النقد الأجنبي وتمويل التنمية المحلية.[2]

كما أن التطور العلمي الذي حققته الزراعة بفضل الفجوة العلمية في الربع الأخير من القرن العشرين أكثر مما حققته الزراعة في الثمانية ألف (8000) عام التي عاشها الإنسان على الأرض.[3]

---

[1] بومدين زاوي، اطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 22

[2] الطاهر زويتر، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره** ، ص15.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص42.

الفرع الثاني: وظائف الزراعة:

تلعب الزراعة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فقد استطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات أخرى. إذ أن الزراعة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان. [1]

وإذا كان فيما سبق هناك تعارض بين الريف والمدينة أي بين الصناعة والزراعة، فإنه في الوقت الحالي يحدث العكس فكلاهما مكمل للآخر، إذ لا يمكن الانطلاق من المدينة متناسين في ذلك الريف، بل لابد من إدماج الريف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.[2] ويمكن تلخيص أهم الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للزراعة فيما يلي:

أولا: الوظائف الاقتصادية للزراعة

تقوم الزراعة بأدوار اقتصادية هامة وتؤثر على مختلف القطاعات الأخرى في المجتمع سواء في الريف أو المدن ومن الوظائف الاقتصادية للزراعة ما يلي:

1- المساهمة في الناتج الوطني وتمويل التنمية

تلعب الزراعة دورا هاما في مساعدة وتنمية الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية وذلك بواسطة الأموال التي توفرها الدولة من خلال القطاع الزراعي، إذا أن الإنتاج الزراعي يعتبر محفزا لتنمية القطاعات غير الزراعية من صناعة وتجارة وخدمات أخرى.[3] وبقدر ما تكون الأنشطة الزراعية متطورة ومتنوعة بقدر ما تساهم في زيادة الأموال المتحصلة من الضرائب على القطاع الزراعي وبالتالي توظيفها في تنمية المشاريع المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم أيضا في الناتج الوطني الخام وتختلف نسبة المساهمة هذه من دولة الى أخرى فهناك دول اقتصادها قائم على الزراعة تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني من32% الى 64% مثل دولة غينيا وليبيريا، وهناك دول سائرة في طريق

[1] خديجة عياش ، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره ، ص 19.
[2] الطاهر زويتر، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره ، ص17
[3] نفس المرجع، ص20.

النمو تقدر هذه النسبة من 07% الى 25% مثل الجزائر، دول الجنوب شرق أسيا في حين تبقى هذه النسبة ضعيفة (تقل عن 7%) في الدول الحضرية مثل بعض الدول الاوروبية[1] وذلك سبب تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية خاصة الصناعة.

2- **المساهمة في توفير مناصب الشغل**

لا تعد الزراعة فقط مصدر أساسي لحياة الإنسان وغذائه بل أن الزراعة هي العامل المحرك لظهور وتطور مختلف الأنشطة الزراعية والحرفية والتجارية، كما تعتبر قاعدة أساسية لتوفير العمل والتشغيل، خاصة أن التشغيل في الزراعة لا يتطلب مهارات كبيرة وإنما حد ادني من المهارات مقارنة بأنشطة الأخرى.

وتختلف نسبة استيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلد لآخر، ففي البلدان المتقدمة يستوعب القطاع الزراعي أقل من 4% فقط (اليابان، ألمانيا...) نتيجة التقدم العلمي الزراعي كاستخدام الآلات الحديثة بدل اليد العاملة.

أما في الدول القائم اقتصادها على الزراعة نجدها تستوعب من 50% الى 93% (بوركينا فاسو، غينيا، السنغال وغيرها) باعتبار أن معظم السكان يقيمون في المناطق الريفية واستخدام أساليب تقليدية في الزراعة.[2]

3- **الزراعة مصدر للعملة الصعبة**

تساهم الزراعة في توفير العملة الصعبة الناتجة عن تصدير المنتجات الغذائية المختلفة من قطن، حبوب، لحوم، فواكه...الخ

[1] زهير عماري، اطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 50.
[2] نفس المرجع، ص 51.

لذلك فإن كثير من الدول في العالم أصبحت تطبق بعض السياسات الزراعية الرامية الى تنمية وتطوير أهم المنتجات الزراعية التنافسية لغرض زيادة مبادلاتها التجارية مثل : (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لهما ميزة تنافسية في تصدير الحبوب، البرازيل في تصدير البن، مصر في تصدير القطن...الخ)[1]

كما يمكن للزراعة أن تكون وسيلة هامة للحد من استيراد بعض المنتجات الزراعية عن طريق تطبيق نموذج إحلال الواردات الزراعية. إذ يمكن هذا الأسلوب البلدان النامية من التقليل من الواردات الغذائية والزراعية عن طريق استثمار مواردها الزراعية.

4- توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي

إن الانتاج الزراعي الغذائي يشكل عنصرا أساسيا للحصول على المواد الاولية للكثير من الصناعات الغذائية التحويلية والتي ساهم في تطوير الكثير من الانشطة الزراعية والصناعية.

إن الصناعة الغذائية مثل صناعة الألبان ومشتقاتها وصناعة اللحوم والطماطم والتمور والمشروبات وعصير الفاكهة والصناعة التحويلية للحبوب لا تستطيع تصور وجودها وتطورها دون المنتجات الزراعية المتنوعة من حبوب و لحوم و فواكه ....إلخ ، وهذا ما يساهم في حفظ وتحسين أسعار السلع الغذائية وتوفير المنتجات الزراعية على مدار العام.

كما تساهم الزراعة أيضا في تنمية القطاع الصناعي من خلال إمداده بالمواد الأولية الخام مثل المنتوجات والإطارات و الأثاث و غيرها من المنتجات من الصناعة التي لا يمكن أن تتدنى هذه المواد الأولية الداخلة في صناعتها في القطاع الزراعي.[2]

ثانيا: الوظائف الاجتماعية للزراعة

تقوم الزراعة بوظائف هامة في الحياة الاجتماعية للسكان بالأرياف، وحتى المدن، كما يمتد هذا التأثير من المناطق الزراعية الى كافة المدن وتشمل الوظائف الاجتماعية للزراعة ما يلي:

---

[1] الطاهر زويتر، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره** ، ص19.

[2] وسيلة سعود، كمال قاسمي، **دراسة تحليلية لواقع الزراعة في الجزائر خلال الفترة 010-2015**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستديمة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص 8.

1- مساهمة الزراعة في توفير الغذاء وتقليص معدلات الفقر

تعتبر الزراعة مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية لمعيشة الإنسان في الأرياف والمدن وتوفير المواد الضرورية وترقية نوعية الغذاء حسب الاحتياجات المتنامية للأفراد في المجتمع، فاليوم توفر الزراعة الغذاء لأكثر من 6 مليارات من البشر.[1]

لذلك تولى كل الدول أهمية بالغة لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي حتى يستجيب للنمو المتزايد لعدد السكان كما وكيفا مع تغير احتياجات السكان من حبوب، فواكه، لحوم، ...الخ

وباعتبار أن الغذاء له مكانة استراتيجية فإن الدولة التي تستطيع تأمين غذائها تحافظ على استقرارها السياسي والاقتصادي وتساهم في التنمية الاجتماعية.[2]

كما أن الزراعة تعتبر أداة لتقليص الفقر، إذ يحقق النمو الزراعي الذي يساهم في إجمالي الناتج المحلي الخام فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الزراعية.[3]

وتكشف بعض الدراسات بأنه بفضل النمو الزراعي قل عدد الفقراء في العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر (يعيشون على دولار واحد يوميا) بـ: 3.2 مرة مقارنة بالنحو الذي يحققه قطاعات غير الزراعية.

كما أظهرت الدراسات أن القطاع الزراعي الأكثر فعالية للحد من الفقر الريفي والحضري على الرغم من أن الفقراء يستفيدون أقل من النمو الزراعي في الاقتصاديات حيث توزيع الدخل متفاوت بين أفراد المجتمع[4]

---

[1] الطاهر زويتر، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره** ، ص17.

[2] زهير عماري، اطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 49.

[3] منظمة الاغذية والزراعية، **الخدمات البيئة والزراعة**، تقرير حول حالة الاغذية والزراعة، 2008،ص 12

[4] محمد عبد الغاني كرار، نصر الدين بدي، **محددات مساهمة قطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري ،دراسة قياسية 1970 – 2016**، في المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 5 العدد 1، مارس 2018،ص263

2- **مساهمة الزراعة في تحقيق التوازن الغذائي**

على القطاع الزراعي في البلدان النامية خاصة أن يلعب دورا هاما في متابعة الطلب على كل المنتجات الزراعية والغذائية داخل البلاد من حيث مكوناته أو حجمه باعتبار وجود عنصرين محددين للطلب على المنتجات الزراعية وهما:[1]

- حجم السكان والذي يحدد حجم الاستهلاك الإجمالي؛
- ارتفاع الدخل المتوسط للفرد وهذا أيضا يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية بناء على الميل الحدي للاستهلاك إذ أن استهلاك المواد الغذائية يؤخذ نسبة معتبرة من هذه الزيادة في الدخل.

3- **مساهمة الزراعة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدينة**

تتحصل المدن والمراكز الحضرية على النصيب الأوفر من مشاريع التنمية في مختلف البلدان وخاصة الدول النامية وهذا ما ساعد على النزوح الريفي الى المدن والمراكز الحضرية، ومما لا شك فيه فإن تطوير قطاع الزراعة سيؤدي حتما الى برمجت وتنفيذ العديد المشاريع التنموية في المناطق الريفية وهذا ما يؤدي الى توفير الخدمات كالتعليم والصحة وشق الطرقات والكهرباء والغاز والمياه ومد شبكة الاتصالات الضرورية لاستحداث التنمية الزراعية الريفية مما يساهم في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.

4- **مساهمة الزراعة في المحافظة على العادات والتقاليد الفردية**

تتميز المجتمعات القروية بسمات ثقافية تتميز بالتمسك بالعادات والتقاليد الخاصة بكل منطقة المرتبطة بشخصية المجتمع الدينية والاجتماعية، وما يساعد على تعزيزها تشجيع الزراعة وتنفيذ المشاريع التنموية المساعدة على الاستقرار في الريف وهذا ما يساعد على الحفاظ على هذه المعدات والتقاليد الفردية الموروثة أبا عن جد والتقليل من الآثار السلبية للحملات الثقافية الفردية.

[1] وسيلة سعود، كمال قاسمي، **مرجع سبق ذكره** ، ص7.

ثالثا: الوظائف البيئية للزراعة

يعد الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من أهم الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات الى تحقيقها بسبب زيادة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة التدهور البيئي، وتساهم الزراعة بشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الايجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة.

ومن الآثار الايجابية للزراعة على البيئة نجد:[1]

- الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي؛
- الحد من التصحر من خلال غرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال بفعل السيول أو الرياح؛
- الحد من ظاهرة ملوحة الأراضي عندما تتبخر المياه بعد عمليات السقي غير السليم؛
- مكافحة الانحباس الحراري إذ أنها تعتبر مجال لصرف الكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك ثروة كبيرة على التخزين كمواد عضوية.

المطلب الثاني: أهمية وأنواع الزراعية

الفرع الأول: أهمية القطاع الزراعي

إن الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية على سطح الأرض وتبلغ مساحة الا رضي الز ا رعية حوالي 10 % من إجمالي مساحة اليابسة، فقد بلغت 4,9 مليار هكتار حول العالم، هذه المساحة تعد مساحة صغيرة إذا ما قورنت بالمعدلات المرتفعة لزيادة السكان[2]

تعتبر الزراعة حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لكل الدول النامية ومنها الجزائر، رغم معاناة هذا القطاع وتخلفه، وعدم تطوره، إلا أن المشاكل التي يعاني منها النشاط الزراعي لا تقلل من أهميته الكبرى في إيجاد الحلول للكثير من الصعاب والمشاكل المحلية.

[1] نفس المرجع السابق، ص08.

[2] عدلي أنيس سليمان، **الموارد الاقتصادية**، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، 2015، ص 40

يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وما يتفرع عن كل واحد منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم، حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول من خلال ما يلي :

1- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع الذين يتزايد عددهم باستمرار، كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات و الفاكهة و المنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان و مشتقاتها.[1]

إن الزراعة كانت ولا تزال من أهم و أوسع الفعاليات الاقتصادية في العالم وهي كذلك من أهم العوامل الأساسية اللازمة لضمان استمرار و بقاء البشر ولولا الزراعة لكانت الحياة مستحيلة على وجه الأرض.[2]

2- **توفير فرص العمل و المدخلات لقطاعات الاقتصاد الأخرى**: يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة لعدد كبير من الأيدي العاملة التي لا يمكن للقطاعات الأخرى استيعابها، وتوفير المدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً أو قطاع الخدمات، و ذلك من خلال انتقال العمالة والمدخلات لهذه القطاعات من القطاع الزراعي وبالتالي تسهم إسهاما فعالا في القضاء على البطالة بمختلف اشكالها.[3]

3- توفير الموارد المالية والطلب الفعال: يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسا للدخل للعديد من الأفراد العاملون في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية أو الأسمدة الزراعية و الأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي و الحيواني أو ملحقاتها أو أولئك الذين يحققون دخلاً من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق و بيع المنتجات الزراعية مثلاً . كما تؤدي عملية الاهتمام بالزراعة إلى زيادة دخل الفلاحين وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية،

---

[1] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص 28

[2] عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص 8

[3] على محمود فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص 15

مما يزيد استهلاكهم لمنتجات القطاعات الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تطور وزيادة إنتاج تلك القطاعات فيجعلها قادرة على استخدام أيادي عاملة أخرى.[1]

4- توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الأولية والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص، كما أن المنتجات الزراعية تكون مادة تستعمل في عمليات التجارة، مما يؤدي إلى دعم و تطوير القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية.

5- استغلال بعض الموارد: يستغل القطاع الزراعي بعض المواد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية والتي تتواجد في قطاعات أخرى ، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان و تنتج له اللحوم و الألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم وهو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.

6- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية : للزراعة دور مركزي في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لان معظم الناس في الدول النامية يعملون في الزراعة . فإذا اهتم المخططون فعلاً برفاهية الأفراد في المجتمع فإن الطريقة الوحيدة التي يستطيعون بها رفع مستوى الرفاهية للغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد عن طريق مساعدتهم في إنتاج الغذاء أو عن طريق زيادة أسعار هذه المحاصيل.[2] لأن أكثر من 2,5 مليار شخص في العالم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة ومن ثم تعزيز الانتاج الزراعي يمكنه سريعا أن يقلل من معدلات الفقر وتحسين مستوى الأمن الغذائي ومن ثمة التنمية الاقتصادية.[3]

7- أهمية الزراعة من المنظور الديني: تلعب الزراعة دور أساسي من المنظور الإسلامي حيث أنها تعتبر عملا تعبديا يثاب عليه الإنسان في الدنيا والآخرة، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "ما من مسلم

[1] خلف بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص ص 5-6.

[2] علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره** ، ص 29.

[3] فاطمة بلقرع، سمية ولد شرشالي، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص 10

يغرس غرس أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له ه صدقة". كما ان الزارعة من الأعمال الصالحة والعمل الصالح من الإيمان بالله الذي لا يتحقق إلا بالتقوى، الأخلاق، والإتقان.

8- المساهمة في امتصاص مخرجات القطاع الصناعي: تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق السلع الصناعية حيث يتولى تسويق المنتجات الصناعية من الماكنات والآلات والأسمدة الكيميائية، والمبيدات المكافحة للآفات الزراعية.

9- المساهمة في تحسين الميزان التجاري: إن انتاج المزيد من السلع والمنتجات الزراعية بغرض التصدير أو التقليل من الكميات المستوردة من هذه المنتجات، يكون له أثر إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول، مما يساعد في توفير العملات الصعبة المطلوبة للتنمية الاقتصادية.

10- المحافظة على العادات والتقاليد الريفية: من الناحية الاجتماعية فان أهمية الزراعة تظهر في تغلغل العمل الزراعي في حياة المزارع فلهذه الحرفة، تأثير مباشر على سلوك الزراعة وعلى عادات المزارعين وتقاليدهم و ميولهم فيطبعهم طابع خاص هو الطابع القروي و اختصاصهم بها وهذا يختلف عن الصناعة والتجارة[1].

وهناك مستجدات كثيرة زادت من أهمية الز راعة تتمثل في استمر ا ر واستفحال الفجوة الغذائية خلال العقود الأخيرة و تفاقمها وتحقيق انجاز ا ت علمية مهمة و بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الز راعة و الأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطوير ا وإنتاجا، وكذا تنامي أهمية أخذ الاعتبار ات البيئية في الحسبان وتلافى الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المر ا عى من أجل الوصول لتنمية اقتصادية مستدامة. [2]

الفرع الثاني: أنواع الزراعة

تختلف أنواع الزراعة من إقليم الى آخر تبعا للعديد من الاعتبارات منها ما يتعلق بعوامل تتعلق بالأرض ومنها العوامل التاريخية وغيرها من الاعتبارات والمعايير وعليه يمكننا تقسيم الزراعة كما يلي:

[1] عابد عدة، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 8

[2] محمد قرينات، **التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**، في مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، 2012، ص 69

أولا: تقسيم الزراعة من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي

تنقسم الزراعة الى:[1]

1- **الزراعة البدائية:** وهي الزراعة التقليدية البدائية من جهة النظر الحضارية وتتميز بأنها تقتصر على الأمطار وبعض الآلات البسيطة (كالفأس...) وهنا لا نجد أهمية استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والمخصبات وغيرها.

وهي تعتمد بالدرجة الأولى على طاقة الإنسان، ويسود النوع من الزراعة في المناطق المختلفة من العالم (بعض المناطق الإفريقية، وبعض أجزاء جنوب شرق آسيا حيث يزرع الموز)

2- **الزراعة المتطورة:** وهي الزراعة الحديثة التي تتميز باستخدام الوسائل والأساليب المتطورة من الإنتاج، ويتم استخدام المكننة الحديثة باستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والمخصبات التي تحافظ على التربة وتزيد من خصوبتها، بالإضافة الى استخدام الأبحاث العلمية في تحسين السلالات وزيادة الصفات الحسنة وتنويع المنتجات.

ثانيا: تقسيم الزراعة من حيث وفرة الارض: تنقسم إلى:

1- الزراعة الكثيفة:

عندما زاد ميل الانسان الى الاستقرار واتسعت ثقافته الزراعية وقلت عملية استصلاح أراضي جديدة، بدأ المزارع في تقسيم أرضه الى أكثر من محصول وقد أصبح يستخدم المخصبات من الأسمدة الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الزراعية وابتكر ما يسمى" الدورة الزراعية" [2] وصار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد سنة أو سنة بعد سنتين وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية، وبهذا تنشأ الزراعة الكثيفة[3] خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان. ويعكس هذا النوع من الزراعة عدم التوازن بين العنصر البشري المتمثل في الأيدي العاملة (المتوفر) والعنصر الطبيعي المتمثل في الأرض الزراعية

[1] أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995. ص27

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية بيروت، 1979، ص89

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 48.

(النادر) وهنا تكون نسبة استخدام العمل الى الأرض مرتفعة، حيث تزرع الأرض عدة مرات بأكثر من محصول على مدار السنة الواحدة بغرض إشباع الحاجات الغذائية المتزايدة بسبب تزايد أعداد السكان ومن أمثلة هذه الدول (الصين، مصر، الهند...) وتتصف الزراعة الكثيفة بالخصائص التالية:[1]

- ارتفاع إنتاجية الهكتار الواحد لأن التوسع الزراعي يكون رأسي يزيد من الإنتاجية؛
- إنتاجية الفرد تكون منخفضة نظرا لكثرة الأفراد العاملين في المزارع؛
- يسود هذا النوع نظام الحيازات الزراعية الصغيرة والتي لا تسمح بتنويع واسع للإنتاج الزراعي؛

2- **الزراعة الواسعة:**

تنشأ الزراعة الواسعة في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي مع قلة عدد السكان، وبالتالي لا تستغل الأراضي على الوجه الأكمل بسبب قلة السكان فإذا توفرت الآلات والخبرات وسهولة نقل المحاصيل الى أسواق الاستهلاك فتزرع تلك الأراضي الواسعة، إذا أن الآلات تعوض نقص الأيدي العاملة غير أن إنتاجية هذه الأراضي الواسعة أقل بكثير من الزراعة الكثيفة.[2]

وتسود هذه الزراعة في مناطق العالم الجديد (كسهول سيبيريا، أراضي البراري في أمريكا الشمالية، إقليم البمباني الارجنتيني، وبعض الدول غرب أوربا كفرنسا وهولندا...)[3] وتتصف الزراعة الواسعة بالخصائص التالية:

- تكون نسبة المستخدم من العمل الى الأرض منخفضة وهنا يكون عنصر الأرض (متوفر) وعنصر العمل (نادر)؛
- تتميز الزراعة الواسعة بزراعة الحبوب الغذائية خاصة، وهذا يتطلب وفرت الأراضي الرخيصة ورؤوس الأموال والآلات والخبرة الفنية لدى المزارعين وسهولة نقل المحاصيل الى الأسواق؛
- نظرا لتوفر الإنتاج في هذا النوع من الزراعة يتم تصدير الفائض الى الخارج.

[1] أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، **مرجع سبق ذكره** ، ص28.
[2] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 48.
[3] أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، **مرجع سبق ذكره** ، ص29.

ثالثا: تقسيم الزراعة من حيث السياسات الزراعية:

تختلف السياسات الزراعية من دولة الى أخرى ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الزراعة وهي:

1- الزراعة المتنوعة:

ينتج المزارع في هذا النوع عدة محاصيل بعضه يحتاج إليه والبعض الآخر للسوق[1] فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد إذ تتنوع المنتجات من حيث النشاط (نباتي أو حيواني). من حيث عدد المنتجات (قمح، خضر، فواكه...) ويمكن إجمال أهم فوائد هذا النوع من الزراعة فيما يلي:[2]

- المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدورات الزراعية؛
- توزيع العمال على فصول السنة وعلى محاصيل مختلفة للاستفادة منهم ومن الآلات طوال السنة؛
- إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته؛
- التقليل من عنصر المخاطرة وتجنب الخسارة الحتمية نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية؛
- يصبح دخل المزارع موزع على مدار السنة وهذا ما يقلص الإنفاق الزائد وعدم البيع بأسعار منخفضة.

2- الزراعة المتخصصة:

وهي الزراعة التي يقوم فيها المزارع بالتخصص في زراعة محصول واحد ومعين كالقمح أو القطن أو القهوة وغيرها. ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول واحد وتعتمد في الحصول على أكثر من 50 %دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد.[3]

ويكون إنتاج هذه الزراعة في العادة مخصص للتصدير ويستند هذا النوع من الزراعة على نظرية التكاليف النسبية[4] ومن فوائد هذا النوع ما يلي:

---

[1] جراد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، **مرجع سبق ذكره** ، ص93.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 48.

[3] نفس المرجع السابق، ص49.

[4] الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أي التي تنتج بتكاليف نسبية أقل.

- يسهل عمليات الزراعة كالحرث والري ومقاومة الآفات الزراعية؛
- تزويد المزارع بالخبرة والتجربة؛
- يسهل عمليات تصنيف المنتجات وتسويقها؛
- يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات الفنية.

3- **الزراعة المختلطة:** وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية وتجمع بينهما خطة مزرعية واحدة ويكوم الدخل ناتج عن بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية ويكون هذا النوع من المزارع متكاملا وهو يشبه المزارع المتنوعة لكنه يختلف عنها بوجود الخطة المزرعية المنسقة.

رابعا: تقسيم الزراعة من حيث الاستقرار: وتنقسم الى نوعين:[1]

1- **الزراعة الثابتة (المستقرة):** وفيها تستمر الأرض في الإنتاج لمدة طويلة فيقوم المزارع بزراعة محاصيل مناسبة لذلك واستخدام طرق علمية من دورة زراعية ملائمة ومخصبات بالقدر المطلوب ويتصف هذا النوع بالاستقرار والاستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية.

2- **الزراعة المتنقلة:** لقد كانت تعتمد على أسلوب التنقل في حالة انخفضت خصوبة التربة أو إنتاجية الأرض بعد زراعتها لمرتين أو ثلاثة بعد استنزافها فإن أصحاب هذه الأرض يهجرونها وينتقلون الى أراضي جديدة، إلا أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص كفاءتهم الزراعية. ويوجد هذا النوع من الزراعة المتنقلة في المناطق قليلة السكان مثل: جبال اللاوس وحوض نهر الأمازون وفي وسط إفريقيا.

كما يوجد أنواع أخرى من الزراعة حسب عدة معايير أخرى يمكن اختصارها فيما يلي:

أولا: معيار نوع المحصول: تنقسم الى: [2]

- ✓ المحاصيل النباتية
- ✓ المنتجات الحيوانية
- ✓ الزراعة المختلطة

ثانيا: معيار الضوابط المناخية وكمية المياه: تنقسم الى:

- ✓ زراعة رطبة

[1] أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص29-30.

[2] أمين جابري، أطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص49.

- ✓ زراعة جافة
- ✓ زراعة ذكية مناخيا[1]

ثالثا: **معيار النظم الزراعية**: تنقسم الى:

- ✓ زراعة المحصول الواحد
- ✓ زراعة المحصولين
- ✓ زراعة متعددة المحاصيل

رابعا: **المعيار الاقليمي**: تنقسم الى:[2]

- ✓ زراعة موسمية
- ✓ زراعة البحر الابيض المتوسط
- ✓ زراعة مختلطة
- ✓ زراعة مدارية

المطلب الثالث: مقومات القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يمكن له أن يصبح مورد لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من حيث تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع، والاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات. لان هذه الأخيرة لها دور كبير على الإنتاجية الزراعية، ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة ارض لان بدون ذلك لا يكون لدى المزارع الدافع إلى المحافظة على الأرض الزراعية وتحسينها عن طريق الاستثمار الطويل الأجل،[3] لأنه يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده في الإنتاج المتزايد، والتالي زيادة دخله وهذا من شانه أن يطلق لديه روح الاهتمام والارتباط بالأرض

[1] الزراعة الذكية مناخيا تعرفها منظمة الأغذية الزراعية بأنها الزراعة التي تزيد الإنتاجية بشكل مستدام وتقلل الغازات الدفينة وتحقق أهداف الأمن الغذائي. أنظر: منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة، **دليل الزراعة الذكية مناخيا**، موجز، الطبعة الثانية، روما 2018، ص02.

[2] ليلى بن زرقة، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص6-7.

[3] ميير بالدوين، ترجمة: جراند اسكندر، مراجعة: حسن زكي أحمد، **التنمية الاقتصادية**، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، مصر، بدون سنة النشر، ص 117

أكبر مما لو كانت الأرض ملكا لغيره سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، . والاهتمام بالتمويل الزراعي من خلال خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض وخلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين المزارعين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين والغاء الاحتكار وهذه العوامل جميعها من شانها أن ترفع الإنتاجية الزراعية. [1]

إن الزراعة هي عملية ديناميكية تفاعلية لا يمكن قيامها من دون أربع مقومات أساسية وهي:[2]

أولا: الإنسان: وهو المورد البشري الفاعل في العملية الزراعية وعليه يتطلب أن يكون في مستوى الصحة والكفاءة المهنية بما في ذلك معرفته بالقواعد الزراعية الحديثة ولعل قبل كل شيء الاهتمام بصحته ورفع مستواه المعيشي والعلمي.

ثانيا الأرض: هي المورد الطبيعي الأساسي في العملية الزراعية والتي تتطلب استصلاح لهذه الأراضي وانقاذها من التآكل السكاني نتيجة غزو الاسمنت.

ثالثا: الماء: على المستوى العالمي أصبحت المياه مشكلة الحاضر والمستقبل خصوصا مع ارتفاع عدد السكان والإسراف في استخدام المياه وهذا ما يستدعي إعادة ترشيد استخدام المياه.

رابعا: التكنولوجيا الحديثة: ويقصد بها وسائل الري المتطورة والآلات الحديثة والهندسة الوراثية والمحاصيل المعدلة وراثيا التي تعتبر جزء من التكنولوجيا الحيوية.[3]

وعليه فإن النشاط الزراعي يقوم على أربع مقومات أساسية لا يمكن إبعاد أحد عن الآخر وهي متكاملة والتي يمكن تلخيصها بالشكل الموالي:

---

[1] أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2003، ص 109.

[2] ليلى بن زرقة، خيرة شريفي، **مرجع سبق ذكره** ، ص5.

[3] سامية بوزلخة، **المحاصيل المعدلة وراثيا ومشكلة الغذاء في الدول النامية**، في مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، المجلد 4، العدد 2، 2016، ص 200.

الشكل رقم: (1-1): مقومات الانتاج الزراعي

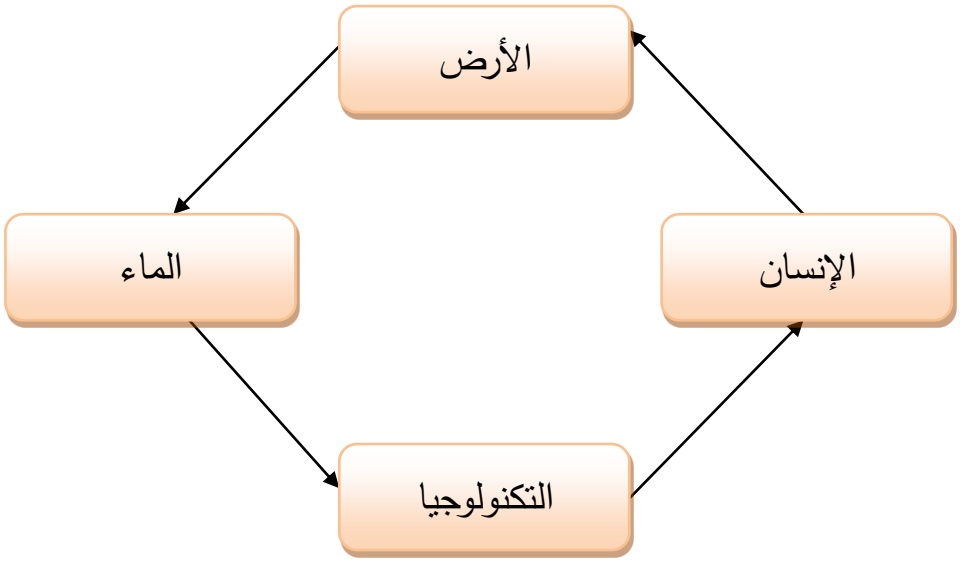

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق ذكره

أما العوامل الفاعلة والواجب توفرها في القطاع الزراعي يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم:(1-2) : العوامل الفاعلة في القطاع الزراعي

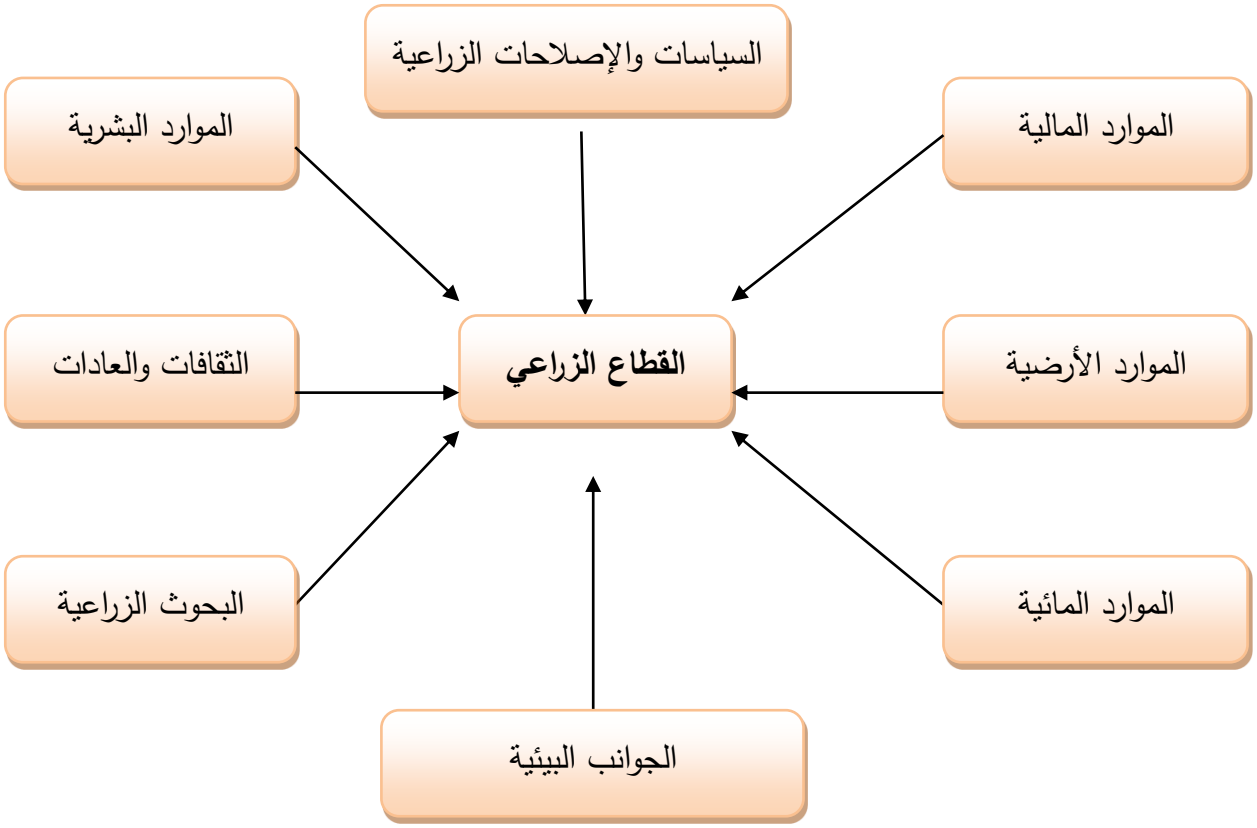

المصدر: محمود الاشرم، التنمية الزراعية المستدامة، العوامل الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007، ص 510.

وانطلاقا من المقومات السابقة ، يمكن توضيح متطلبات العملية الانتاجية الزراعية بالشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): مدخلات ومخرجات الاستغلال الزراعي

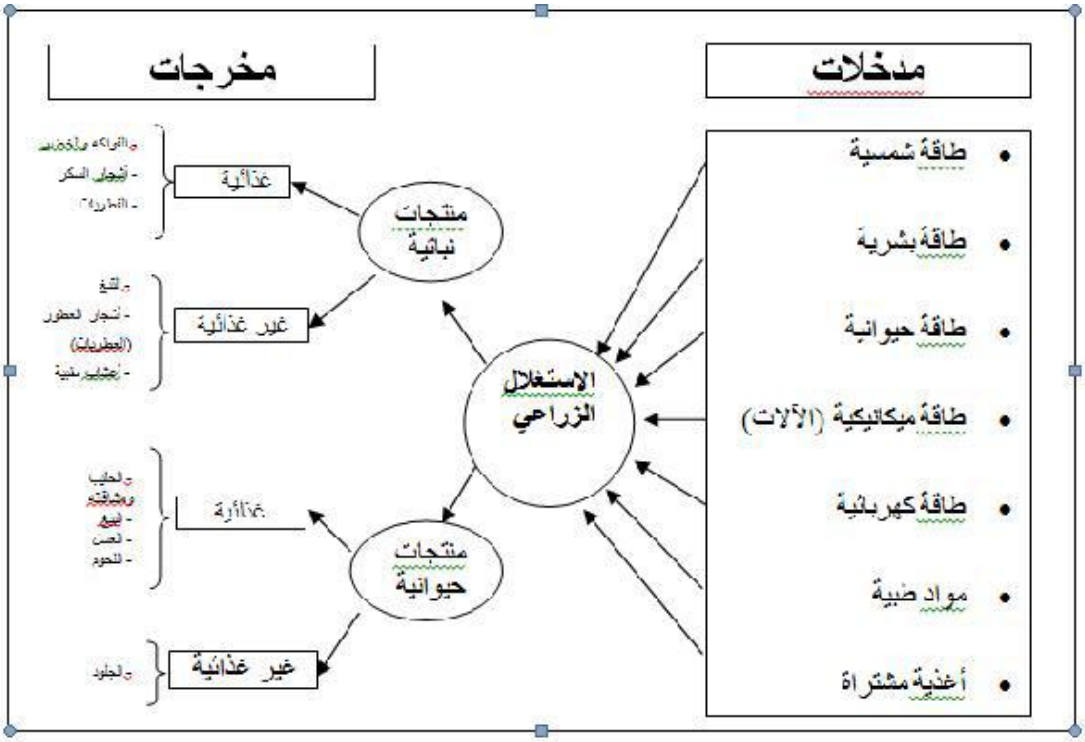

Source : George ray, **Les Industries de L'Alimentations**, Presses Universitaires de France,Paris,1948, p9

المبحث الثاني:

مفهوم التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية

صاحب تطور المجتمعات الإنسانية من حيث عدد السكان زيادة في احتياجاتهم الأساسية للحياة، ومن أجل توفير هذه الاحتياجات سعى الإنسان إلى تطوير مهارته وقدراته للتعرف على أساليب وفنون إنتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من استغلال الأرضي واستصلاحها وبمجهود أقل نسبيا، غير أنه مع تزايد السكان ومحدودية هذه الموارد وتناقصها بالنسبة للفرد، أصبح من الضروري استخدام هذه الموارد بأساليب أفضل كفاءة، مما تطلب هذا زيادة في توفير رأس المال، الذي نتج عنه بدوره زيادة في إنتاجية العمل والإنتاج، وفي تلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان وتحسين مستوى معيشته الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعرف الآن بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية والزراعية

الفرع الأول: تعريف وأبعاد التنمية الاقتصادية

أولا: : تعريف التنمية الاقتصادية

تطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية مجموعة من المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين حيث ساهموا في تعاريفهم في تحليل التنمية الاقتصادية وإعطائها مفهوما متطورا يشمل جميع أجزاء النظام الاقتصادي ويحدد العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، خاصة وأن التنمية الاقتصادية تقترن برفع مستوى الدخل الوطني، وتحسين توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية.

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "إجراءات وسياسات وتدابير متعددة، تعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".[1]

[1] على لطفي، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، مصر، ط2، 1980، ص 185.

كما تعرف بأنها "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل لرفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال التراكمي في المجتمع على مر الزمن".[1]

أما "محمد مبارك حجير" فيعرف التنمية الاقتصادية، بأنها عملية إطلاق لقوة معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، تؤدي إلى إحداث تغيرات متزايدة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة الحاصلة في السكان، مما يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وذلك من خلال التغيرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي وعرض الموارد الإنتاجية وطلبها.[2]

وعموما فليس هناك تعريف خاص بالتنمية الاقتصادية يكون محل اجماع تام لكل الاقتصاديين فهناك اتجاه لاستعمال مصطلحات (التنمية الاقتصادية – النمو الاقتصادي) كل منهما مكان الآخر على الرغم من أنه يمكن التمييز بينهما [3]

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وبتوفر العناصر التكنولوجية والفنية اللازمة، تؤدي إلى إحداث تغيرات متزايدة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في السكان، مما يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد منه من جهة، وضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات الأفراد المتزايدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق فرص أكثر استقرارا للتوظيف، وتعليم أفضل، ومستويات أحسن من الصحة والتغذية، وسكن أفضل، وزيادة في الخدمات العامة المقدمة (الماء، الطاقة والنقل، وسائل المتعة والرفاهية، وخدمات الأمن)، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص5

[2] عمر محي الدين، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت ،1974، ص 25

[3] ميير بالدوين، ترجمة: جراند اسكندر، مراجعة: حسن زكي أحمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 5

ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع يمكن تلخيصها في ما يلي:[1]

1-البعد الاقتصادي للتنمية:

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية في احداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والبنية التحتية ينتج عنها زيادة الإنتاج والإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية والانتقال نحو تحقيق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية، فالدول النامية تحتاج إلى تحقيق هذه العمليات لكي تحقق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى:

- زيادة الدخل الحقيقي وتحسين معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

2- البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية

يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية في التغيرات التي تطرأ على الهياكل الإجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية للتقليل من الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق، والحد من البطالة، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى تلبية الحاجات الإنسانية، وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان من خلال زيادة الخدمات الإنتاجية والإجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية، وتشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية، بهدف التكييف مع متطلبات المجتمع الجديد.

3- البعد السياسي للتنمية الاقتصادية

إن انتشار فكرة التنمية الاقتصادية عالميا جعلها هدفا لكل الدول النامية، إلا أن تحقيقها يشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصر، على عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره** ، ص.131.

جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع فرض على الدول النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلى أنه يجب أن تكون هذه المصادر مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4- البعد الدولي للتنمية الاقتصادية

إن فكرة التعاون الدولي في المجال التنمية الاقتصادية قد فرض نفسه على المجتمع الدولي، وقاده إلى تبني سياسة التعاون على المستوى الدولي، وإلى ظهور هيئات دولية تعمل في هذا المجال، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول بين الدول المتقدمة والنامية يزداد على مر الزمن.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الزراعية

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد.

أولا: تعريف التنمية الزراعية

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عّرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام

ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.[1]

كما عرفت التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية.[2]

وفق ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2005 فإن التنمية الزراعية هي: استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد الطبيعة والتكنولوجيا الزراعية.

والتنمية الزراعية هي: الزيادة الإرادية والمخططة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية والتي يمكن التوصل إليها من خلال الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة[3]

من هذه التعاريف نجد أن مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنمية الزراعية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وفي هذا المجال حددت اللجنة الزراعية

[1] عزام البلاوي، **التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية**، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص22.

[2] رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر، 1998، ص11.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط2، مطبعة العالي، بغداد، 1975 ، ص433.

التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2001 ثلاثة مجالات استراتيجية للزراعة، يمكن أن تّ وجه بها الحكومات سياستها للتنمية الزراعية والريفية إلى تحقيق الاستدامة وتتمثل في:[1]

- بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم ذلك على التعليم الزراعي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود المؤسسات الفاعلة؛
- حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي؛
- استخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الزراعية، وإدارة البيئة الطبيعية ويتم هذا من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ثانيا: أهداف التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف التنمية الزراعية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرهما في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية الاقتصادية، حيث أن التنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي:[2]

- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن زيادة الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية؛

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشر، روما، 30 مارس 2001.

[2] أعمر عزاوي، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص9-10.

- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في زيادة مستمرة كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الانتاجية الزراعية، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة؛[1]
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا وغيرها، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجلات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؛[2]
- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي؛
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما:

---

[1] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، في مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 31، 2015، ص ص 214-215

[2] محمد برابح، خديجة قريشي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على القطاع**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص 5

- ✓ توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة؛
- ✓ تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

- العدالة الاجتماعية ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشارين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

- القضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق توفير مناصب الشغل الجديدة خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار في الريف.[1]

ثالثا: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية:

1- توفير الاحتياجات الغذائية للسكان: للتنمية الزراعية أهمية كبيرة في توفير السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يمثل التوسع الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه، سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، ويخفض من أسعار هذه السلع، هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية، سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أنه لتحقيق تلك الاحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الزراعي.

[1] أحمد غربي، زهور بلطرش، **القطاع الزراعي في الجزائر بين المعوقات وواقع الاصلاحات**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص9

2- **توفير الموارد النقدية**: يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وبالتالي فإن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية لرفع الإنتاجية، وزيادة حجم الإنتاج.

3- **توفير العاملة للقطاعات الاقتصادية الأخرى**: إن تنمية القطاع الزراعي من خلال تنفيذ سياسة زراعية فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة، تمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى، كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي، نتيجة تقلص حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة في العمل الزراعي، وكذا انتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، الأمر الذي يحقق تأدية الزراعة لدورها في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في الأيدي العاملة، وأثبتت التجربة التاريخية بأن الزراعة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد ذلك أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من مجموع المشتغلين في الاقتصاد تقل مع استمرارية العمل من أجل تحقيق التنمية، وأن هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الزراعية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات انسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته.[1]

4-**تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية**: تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية، لما تقدمه من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية، وأن تطور الصناعات المحلية خاصة الغذائية.

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، الأردن ،2004، ص119.

منها مرتبط بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الزراعية، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الزراعية في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بما يقدمه القطاع الزراعي.

5- **القطاع الزراعي سوق للسلع غير الزراعية**: إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليه زيادة في دخول المزارعين، ومن ثم فإن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الزراعية، مما يؤدي إلى توسيع السوق، وباعتبار السوق في القطاع الزراعي بالدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية، فإن ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وغيرها، وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن عملية تطوير الزراعة تتطلب استخدام أوسع للأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الزراعية، مما يعني توسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة.

مما سبق نستنتج أن للقطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني ككل، بفضل مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان، وفي توفير العمالة للقطاعات الأخرى، ومصدر لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الزراعية كمواد أولية لها، ومنفذا لمخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الزراعي في تطويره، وبالتالي يصبح القطاع الزراعي المساهم الرئيسي في تكوين الناتج والدخل الوطني لمعظم دول العالم خاصة الدول النامية منها.

الشكل رقم (1-4): دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

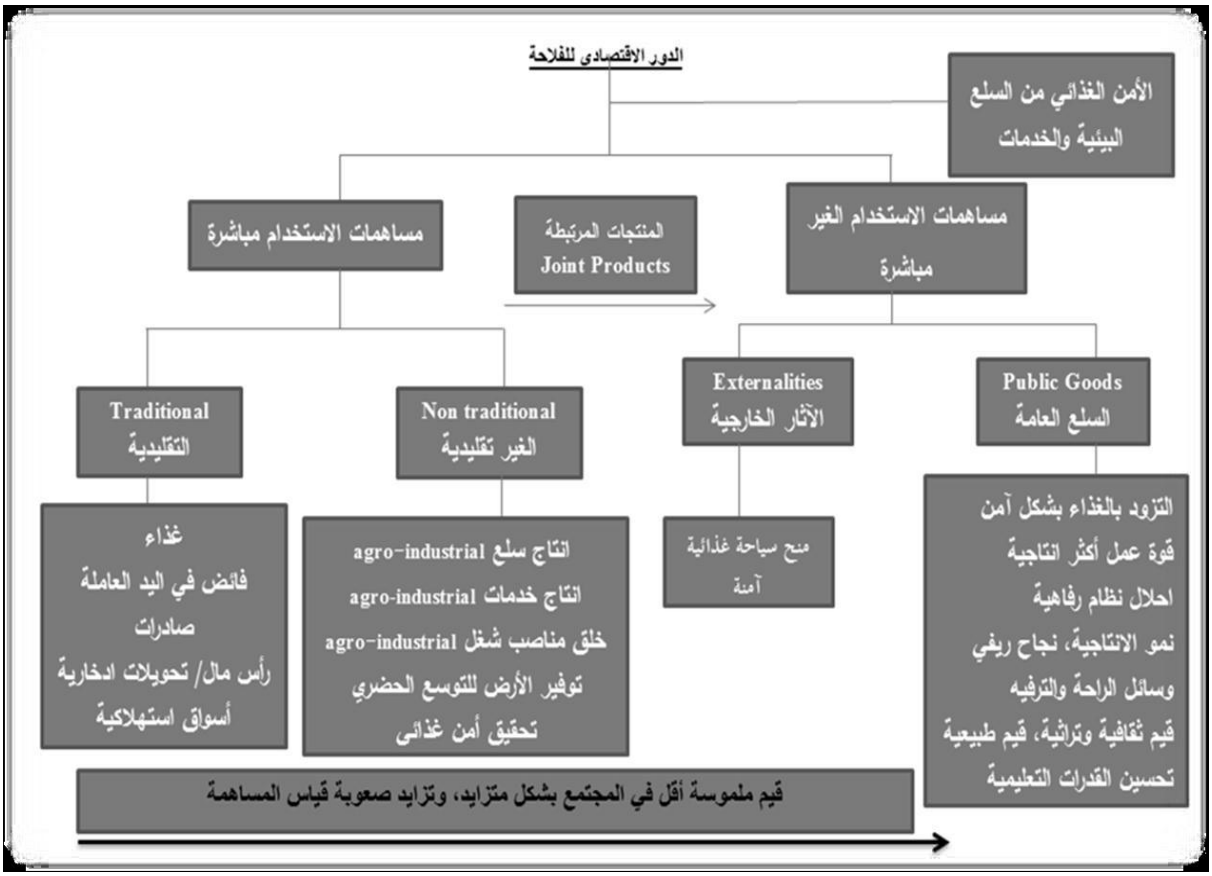

المصدر: مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستديمة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة دول شمال إفريقيا**-،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الشلف، 2014-2015، ص 66

المطلب الثاني: : استراتيجية التنمية الزراعية

تقتضي عملية تحقيق التنمية الزراعية توفر مجموعة من الشروط والمقومات الضرورية والتي تتمثل في عوامل عديدة ومختلفة نتطرق إليها فيما يلي:

أولا: شروط التنمية الزراعية

إن توفر عناصر الإنتاج الزراعي من ارض وعمل ورأس مال وإدارة أو تنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الزراعية بل يجب توفر شروط أخرى يمكن من خلالها أن تستغل عناصر الإنتاج الزراعي لتحقيق

أهداف خطط التنمية، هذه الخطط تشمل متغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية. أهم هذه الشروط والتي تشترك مع عناصر التنمية الاقتصادية الضرورية لإنجاز برامج تنموية ذات كفاءة عالية في القطاع الزراعي ما يلي:[1]

1- **العلاقات الإنتاجية الزراعية**: يجب الابتعاد عن صفة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي حيث أن هذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو زراعي مرغوب، حيث أن أجور القوى العاملة الزراعية هي ضمن مستوى الكفاف تحت ظل النفوذ الإقطاعي كما أن هذا النوع من العلاقات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز الطبقية في المجتمع. على الرغم من وجود هذا العنصر في بعض دول العالم إلا أن غالبية الدول في وقتنا الحالي تخلو من وجود مثل هذه العلاقات الإنتاجية.

2- **الوضع السياسي**: التغيرات السياسية السريعة تؤدي إلى عدم تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة حيث أن هذه التغيرات غالبا ما يتبعها تغيرات اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان عند وضع برامج التنمية الزراعية. هذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمعات في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستوى التنمية الزراعية في معظمها. لذا فان الاستقرار السياسي شرط رئيسي لحدوث تنمية زراعية.

3- **الكفاءة الإنتاجية**: وهي تعني استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية.

4- وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من التسهيلات.

5- وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية مثل توفر المؤسسات التمويلية والمؤسسات التسويقية والجهات الإرشادية وغير ذلك من المؤسسات أو الجهات التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التكميلية.

[1] علي جدوع الشرفات: **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص346.

ثانيا: استراتيجية التنمية الزراعية

استراتيجية التنمية الزراعية تعني توفير أهم الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق المظاهر التنموية المرغوبة في أنشطة القطاع الزراعي وصولا لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الاقتصاد الوطني لأي دولة. كما تعني هذه الاستراتيجية كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولا لتحقيقها.

تعتبر استراتيجية التنمية الزراعية جزء أساسي من استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك لأن القطاع الزراعي يعتبر احد القطاعات الرئيسية في كثير من الدول وبالتالي فان تنمية هذا القطاع سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة إجمالي الناتج القومي للدولة، مما يعني ارتفاع مستوى المعيشة لإفراد المجتمع ومساعدة ميزان المدفوعات لمواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية وسلع وسائل الإنتاج اللازمة للتنمية الشاملة.

لابد من وجود استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي تعمل على استمرار معدلات النمو في الاقتصاد الوطني ككل، وإذا لم تتم المحافظة على معدلات نمو الاقتصاد الوطني بل وحتى زيادة هذه المعدلات ما أمكن فان مصير أي استراتيجية تنموية هو الفشل، وبالتالي لن يحقق الاقتصاد الوطني أي نمو وسيبقى متخلفا.

من أهم الاستراتيجيات التنموية استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو الغير متوازن. الأولى تعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجته وذلك لان قطاعات الاقتصاد المختلفة تتشابك مع بعضها البعض، ولان كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى فان توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو مما يؤدي إلى أن يكون هذا الاقتصاد قويا بكافة قطاعاته وذلك من خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذتها. أما استراتيجية النمو الغير متوازن فتعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيسي في الاقتصاد من قبل الدول وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة لذا يتم التركيز على قطاع رائد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية وذلك بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد.

يلعب حجم القطاع الزراعي وأهميته في الاقتصاد ككل دورا مهما في تحديد استراتيجية التنمية الملائمة لهذا القطاع فإذا كان القطاع الزراعي كبيرا ويضم إمكانيات واسعة فان الاستراتيجية المثلى لتنميته هي النمو المتوازن، حيث يؤدي نمو كل من القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى إلى وجود علاقات تبادلية بين هذه القطاعات تؤدي إلى نمو كل منها جنب إلى جنب فمثلا تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما يعني زيادة الدخل لهؤلاء، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي بسبب ارتفاع القوة الشرائية للعاملين في القطاع الزراعي، وفي نفس الوقت تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى نشوء أنشطة صناعية تتبع القطاع الصناعي ولكنها ترتبط بالقطاع الزراعي كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية وغير ذلك من الصناعات.

هذا التبادل بين القطاعين الزراعي والصناعي بحيث يكون كل منهما سوقا للآخر ما هو إلا محصلة نهائية للاستثمار في القطاعين معا بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى غير هذين القطاعين. في المحصلة نجد أن استراتيجية النمو المتوازن هي الاستراتيجية المناسبة لتنمية القطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني لأي دولة.[1]

المطلب الثالث: محددات التنمية الزراعية

محددات التنمية الزراعية هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الفلاحي مما يحد من تقدمه وتطوره وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني سلبيا بوجود مثل هذه العقبات.

هذه العقبات تختلف باختلاف الدول والمجتمعات بالرغم من وجود أساس مشترك لهذه العقبات. عموما تقسم هذه العقبات إلى ثلاثة عقبات رئيسية هي:

أولا: العقبات الاقتصادية

هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها انخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الزراعي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 348.

القطاع مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوى. كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الزراعية وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الزراعية.

ثانيا: العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية

إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام عملية التنمية، لذا فان السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية الزراعية بالإضافة إلى هذا الجانب فان للجانب الاجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة انعكاسا لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم.

ثالثا: العقبات التقنية والتنظيمية

عدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الزراعي يؤدي بشكل أو بأخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الزراعية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في الإنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عجلة التنمية للإمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها. وبالإضافة إلى الجانب التقني فان تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري وإتباع الأساليب الإدارية المعقدة وتبني الروتين والبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو.[1]

[1] علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره** ، ص 351.

المبحث الثالث:

مفهوم السياسة الزراعية

إن السياسات الزراعية لأي بلد تتبع سياساته العامة وسياسة الشركات الناشطة فيه، وللسياسات الزراعية تأثير كبير على رغبة وقدرة المزارعين في الاستثمار لأنها تحدد نظام الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية، كما أن للسياسات الزراعية عدة أهداف تنصب كلها في زيادة مستويات الدعم والإنتاجية والقدرة التنافسية وعرض الغذاء بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت والمكان المناسبين.

وتتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العمومية في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، ونتناول ضمن هذا المبحث مفهوم السياسة الزراعية من خلال التطرق إلى التعريف والخصائص ومتطلباتها وأهدافها والانواع.

المطلب الأول: تعريف وخصائص السياسة الزراعية

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية:

تعرف السياسة الاقتصادية عموما بأنها: " مجموعة القرارات والاجراءات التي تقوم بها الدولة والمتعلقة بجعل خطتها الإنمائية وبرامجها قابلة للتحقيق بغض النظر عن طبيعة الادوات المستخدمة أو الاجراءات المتبعة لتنفيذها" [1] وتهدف إلى تحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وتعرف السياسة الاقتصادية أيضا بأنها" عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، كما أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة. فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية والتي تعني زيادة الناتج

[1] أمينة بن خزناجي، منور أوسرير، **عرض وتقييم السياسات الزراعية في الجزائر**، ، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص 3.

القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان. وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها"[1] .

إن السياسة الزراعية باعتبارها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة. وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني هو تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين، [2] أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة. [3]

تلعب السياسة الزراعية دورا هاما وحساسا في تنمية القطاع الزراعي، وتجعله يتجاوز العقبات والعراقيل التي تحد من فعاليته ليصبح دوره استراتيجيا في التنمية الاقتصادية. [4]

وتتضمن السياسة الزراعية مجموعة مختارة من الوسائل والاساليب الاصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي. [5]، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته ،فالسياسة الزراعية يجب أن تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمشتغلين في الزراعة فإذا لم يتحقق ذلك فإنها ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المختارة لتحقيق تلك الأهداف وأن تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة. هذه الإجراءات التي تستخدمها السياسة الزراعية تعد من الأساليب الإنمائية والإصلاحية، التي يعتمدها القطاع

---

[1] علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ،2001، ص ص 304- 305

[2] عصام أبو الوفاء ،علي يوسف خليفة: **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، دار المطبوعات الجديدة، الاسكندرية، ،1975، ص 351.

[3] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص75

[4] بدر الدين طالبي، آسية لعساس، **واقع القطاع الزراعي في الجزائر**، في مجلة المعارف، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 48

[5] خلف بن سليمان بن خضر النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 321

الزراعي في إحداث تغيرات نوعية داخل القطاع الزراعي تتناول التركيب الحيازي تارة والتركيب المحصولي تارة أخرى، فضلا عن متغيرات أخرى كالفن الإنتاجي وهيكل العمالة وهيكل الصادرات الزراعية والتغير الاجتماعي والاقتصادي[1].

إن اختلاف السياسات الزراعية من دولة إلى اخرى، يصعب عملية وضع تعريف دقيق للسياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل أو أدوات محددة لتحقيقها، لذلك فإنه في كثير من الاحيان يستدل على الاهداف والوسائل التنفيذية للسياسة الزراعية بالمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط نظرية. [2]

تعرف السياسة الزراعية بأنها:" مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية".[3]

وتعرف السياسة الزراعية بأنها" مجموعة مختارة من الوسائل والاجراءات المنظمة التي تقوم بها الدولة لأجل تحقيق هدف أو غاية يروم المجتمع تحقيقها لزيادة وتحسين الرفاهية العامة ، كم تعد جزء من السياسة العامة في البلد وتشمل الاجراءات العلمية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره."[4]

كما تعرف أيضا بأنها: " مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة والتي يتحقق بتنفيذها اهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأيضا بيم مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية. [5]

---

[1] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي** ، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 199

[2] صالح العصفور ، **السياسات الزراعية**، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، السنة الثانية، سبتمبر 2003، ص 4.

[3] منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 11.

[4] عبد الوهاب مطر الداهري ، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة 1 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 289

[5] احمد أبو اليزيد الرسول، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها مجموعة مترابطة ومتكاملة من الاجراءات والبرامج والخطط المنظمة التي تحددها الدولة لتنمية القطاع الزراعي ورفع الإنتاج وتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية وضمان ديمومته لتحقيق الامن الغذائي، وتحسين مداخيل المزارعين وظروف معيشتهم، ومن ثمة تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمشتغلين في الزراعة.

الفرع الثاني: خصائص السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية قابلة للتعديل والتغيير لأسباب عديدة منها ما تعلق بالمستجدات الدولية أو الاقليمية ومنها ما تعلق بالمستجدات العملية أو ظروف طبيعية أو سياسية غير مواتية (الفيضانات، الحروب، تغيير النظام السياسي، .... وغيرها) أو حتى ظهور متغيرات تقنية وعلمية جديدة يمكن ادخالها في الزراعة، أما الخصائص العامة للسياسة الزراعية كجزء من السياسة الاجتماعية المتكاملة هي:[1]

1- **الكفاءة**: وتعني تنمية الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة واستغلالها استغلا أمثلا مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية في الاستفادة من الموارد.
2- **الديمومة:** وتشمل ادارة الموارد الزراعية وخاصة التربة، المياه والغطاء انباتي بطريقة تضمن حمايتها وتنميتها حيثما كان ذاك مجدي من الناحية الاقتصادية، واستدامة إنتاجها على المدى الطويل، كما يجيب أن تكون إجراءات التنمية الزراعية قابلة للاستمرار على المدى الطويل دون أن تشكل عبئا عل موازنة الدولة، وتوفير الاستقرار والمناخ الاستثماري الملائم للقطاعيين العام والخاص، من خلال التطوير والتجديد اللازم للتشريعات والقوانين المتعلقة بالقطاع الزراعي بما يلبي احتياجات التنمية الزراعية، وتأمين السلع الغذائية للمستهلكين باستمرار وبكميات كافية وبنوعية مناسبة.
3- **العدالة**: وتشمل تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وداخل القطاع الزراعي نفسه، وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة لجميع العاملين في النشاطات الزراعية وخاصة صغار المزارعين الذين يعتمدون على

[1] مراد جبارة، أطروحة دكتوراه **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68-69.

الزراعة كمصدر أساسي لدخله، والعمل على زيادة هذه الدخول ورفعها لمستويات تتحقق فيها العدالة وتكفل تحسين مستوياتهم المعيشية.

كما أن أي سياسة زراعية سليمة ينبغي لنجاحها أن تتوافر الخصائص التالية: [1]

- **الواقعية**: أي سياسة زراعية لا بد لها تكون واقعية من حيث الاهداف وبعيدة عن الخيال والامنيات، كونها تعالج مشاكل واقعية وتنبع من صميم واقع المشكلات الزراعية القائمة كي تكون سبل تحقيقها واقعية وممكنة وضمن نطاق الامكانيات وظروف ذلك المجتمع
- **المرونة**: يجب أن تكون الاهداف تتمتع بدرجة عالية من المرونة كي يكون بالإمكان تكيفها مع الواقع المادي والبشري لذلك المجتمع ومن أجل أن تستجيب لإجراء التعديلات التي قد تجري عليها عند الضرورة وفي الحالات الطارئة.
- **الشمول والتكامل**: أن يكون أهدافها شمولية من أجل أن تحيط بكافة جوانب المشكلة أو المشكلات كي لا يحدث أي نمط من أنماط التناقض أو التعارض بين أهدافها.
- **التوقيت الزمني**: ضرورة تحديد فترة زمنية لبلوغ تلك الاهداف بشكل يسهل الحكم عليها من حيث نجاحها أو فشلها وطرق تقويمها ودرجة ربطها بالتضحية بالموارد وهدرها للوصول الى تحقيق الاهداف.

[1] عيسى بن ناصر، **أثر السياسات الزراعية في تحقيق الامن الغذائي دراسة حالة الجزائر**، في الملتقى الدولي السادس حول: إشكالية الامن الغذائي بالعالم العربي، -التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الاسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة، 15 و16 نوفمبر 2011، ص 07.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياسة الزراعية

تعتبر السياسة الزراعية خطة عمل على تحسين الأحوال المعيشية لمجموعة السكان الزراعيين ومن يشاركونهم في المعيشة الريفية، فالسياسة الزراعية هي نوع من السيطرة الاجتماعية، تستهدف تحقيق أغراض معينة ولذلك يجري وضع مجموعة من البرامج يترتب على وضعها موضع التنفيذ لتحقيق تلك الغايات.

إن أهمية السياسة الزراعية نجدها على كل المستويات، سواء التخطيطية منها أم التنفيذية وينبغي في نجاح السياسة الزراعية عدم وجود تنافر أو تعارض بين أجزائها، حتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل أو تحقيق أهدافها لذلك يجب مراعات كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، وتهيئة كل الوسائل التي تتخذ للتغلب على الصعوبات التي تظهر عند التنفيذ.

الفرع الأول: أهمية السياسة الزراعية

تكمن أهمية السياسة الزراعة من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة لبلوغ أهداف التنمية الزراعية، وهو دورهم مهم للدولة خاصة في الدول النامية التي تقييدها العديد من المحددات مثل: شح الموارد، محدودية حجم السوق، صغر حجم وحدات الانتاج...ويمكن إبراز أهمية السياسة الزراعية من خلال:[1]

- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية، أي أعلى دخل زراعي ممكن من الموارد المستخدمة، أو تحقيق نفس مستوى الدخل مع استخدام أقل للموارد وأن ينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد وتقليل الفائض الاقتصادي في استخدامها لأقصى حد ممكن.
- تحقيق أنسب توزيع ممكن للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي من جهة دين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاخرى من جهة ثانية.

[1] أمينة بن خزناجي، منور أوسرير، **مرجع سبق ذكره** ، ص5

- المحافظة على الموارد الزراعية باستغلالها استغلالا امنا يحول دون استنزافها أو تدهورها ضمانا لتنمية زراعية مستدامة وهذا يعتبر من اهم الاهداف التي حددتها التوجيهات العالمية المهتمة بالبيئة.
- تحقيق تنمية ريفية، وبالتالي وضع حد للعديد من المشاكل مثل الفقر الهجرة الريفية، السكنات العشوائية، تقليل الضغط على الخدمات في المدينة.[1]
- توسيع حجم السوق المحلي الضروري لتطوير قطاعات أخرى كقطاع الخدمات (التخزين، النقل، التوزيع) ومن ثم خلق فرص العمل ومحاربة البطالة والفقر وهو ما يحفز النمو الاقتصادي.
- تطوير الصناعات الغذائية والتصدير وتوليد النقد الاجنبي.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الزراعية.

تهدف السياسة الزراعية بآلياتها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع الزراعي، إذ هي المعيار الأساسي لنجاح تلك السياسة، بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة، وينظر إلى صلاحية أهداف السياسة الزراعية من خلال:[2]

- اتفاق الهدف مع نوعية الإنتاج ونمطه، والتوزيع وعدالته بما يؤدي إلى الوصول إلى مستوى افضل من الرفاهية .
- عدم تعارض الاهداف مع الخيار الاقتصادي للدولة.

و يمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية بمجموعتين من الأهداف: الأولى أهداف وطنية (قومية) تتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، والثانية أهداف قطاعية تتحقق على مستوى القطاع الزراعي فقط.

[1] فاطمة بكري، رابح حمدي باشا، **الامن الغذائي والتنمية المستدامة** ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص ص 15-16

[2] مراد جبارة، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 70

أولا: الأهداف الوطنية للسياسة الزراعية:

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف وطنية تتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ومن أهم هذه الأهداف القومية لسياسة الزراعية[1]:

1- **تنمية الإنتاج الزراعي** : ويعني هذا الهدف جميع الموارد الزراعية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية [2] ويتحقق هذا الهدف عبر التنسيق بين كافة السياسات السعرية والتسويقية والهيكلية التي تتضمن تسيير الموارد بمختلف أنواعها المادية والمالية والبشرية وتطويرها عبر الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة، وقد ساهم هذا الهدف في رفع مستوى الدخل والتشغيل داخل المناطق الريفية بالإضافة إلى المساهمة في عملية التصدير[3] .

2- **الرفع من حجم الصادرات الزراعية** :إن من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تصدرها إلى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يستلزم دراسة قوة العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية ومن ثم التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية .

3- **عدالة التوزيع**: إن عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الزراعية، وذلك من خلال محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة، ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد، والعدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية(العمل، رأس المال ،الأرض) في كافة محاور النشاط الاقتصادي[4] .

---

[1] عابد عدة، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 41

[2] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 201

[3] بومدين زاوي، اطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 42

4 عبد القادر بابا، عابد عدة، **السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**، في مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 3، عدد 4، جوان 2017، ص 76

ثانيا: الأهداف القطاعية للسياسة الزراعية:

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف قطاعية تتعلق بالقطاع الزراعي فقط، دون غيره من قطاعات الاقتصاد الوطني ومن أهما ما يلي :

1- **تحقيق التوازن في أسعار السلع الزراعية و دخول المزارعين**: حيث تهدف السياسة الزراعية في الدول الرأسمالية إلى محاولة الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين، من خلال العمل على التوافق بين السياسة السعرية والسياسة التسويقية ،حيث تقوم الحكومة في سنوات وفرة الإنتاج وتحقيق فائض عرض السلع الغذائية بشراء المنتجات الزراعية، و بالأخص التي يمكن تخزينها وذلك حتى لا تنخفض أسعار السلع الزراعية، ومن ثم تنخفض دخول المزارعين بدرجة كبيرة، على أن يتم إعادة عرضها في الأسواق عندما يظهر فائض طلب حتى لا ترتفع الأسعار، و تسعى الحكومة من وراء ذلك إلى محاولة تحقيق قدر من الاستقرار في دخول المزارعين.

2- **حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية** : تهدف السياسة الزراعية في بعض الدول الرأسمالية، لحماية المزارعين من المنافسة الأجنبية التي قد يتعرض لها المنتجون الزراعيون المحليون عندما يتم إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية الأجنبية وبيعها بسعر أقل من سعر السلع الزراعية المحلية، ولذا تقوم الحكومة بفرض ضرائب جمركية على السلع الأجنبية أو وضع قيود كمية أو إدارية على استيرادها، حتى تقلل من تدفقها إلى الداخل، أو تمنع دخولها مباشرة وذلك عندما يكون الإنتاج المحلي قادرا على سد الاحتياجات المحلية .

3- **تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الزراعية**: حيث تسعى السياسة الزراعية لمحاولة تحقيق تخصيص الأراضي الزراعية النادرة على أوجه استخداماتها المختلفة أفضل تخصيص ممكن، ونصل إلى وضع التخصيص الأمثل للموارد الزراعية عندما يتم توزيعها على استخداماتها المختلفة في أنواع الإنتاج الزراعي المختلفة عندما تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية الصافية من كل استخدام لها.

4- **حماية مصالح ملاك الأراضي** :تسعى السياسة التشريعية الزراعية إلى حماية مصالح ملاك الأراضي إذا كان لهم نفوذ سياسي، وذلك عن طرق رفع القيمة الإيجارية الحقيقية للأراضي الزراعية، كما حدث في مصر في أوائل التسعينيات عندما تم ترك أسعار الأراضي تتحدد حسب السوق.

المطلب الثالث: متطلبات ومعايير تقويم السياسة الزراعية:

الفرع الأول: متطلبات السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية التي هي قسم من السياسة العامة لا يمكن أن تحقق اهدافها، بتحسين الاقتصاد ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الرفاهية للعاملين في القطاع الزراعي، إلا إذا توفرت المتطلبات التالية:[1]

اولا: وجود هيئة عامة أو السلطة:

بالإمكان تطبيق برامج السياسة الزراعية وتنفيذها من خلال هيئة حكومية رسمية أو شبه رسمية ذات طابع وطني من خلال برنامجها العملي الذي تشرف على تطبيقه ، 2 بوضع المنهاج العملي واختيار الوسائل التي يجب استخدامها لتحقيق الأهداف المطلوبة والإشراف على التنفيذ، كما أن نجاح أية خطة أو منهاج يعتمد على كفاءة أعضاء الهيئة من ناحية اختصاصهم وسعة اطلاعهم وعلاقة اختصاصهم بالعمل الذي يشرفون عليه[3].

ثانيا: الهدف أو الغاية:

يجب أن يكون للسياسة الزراعية أهداف وغايات يمكن تحقيقها وتتمثل فيها أماني ورغبات أفراد الشعب. وهي الغايات التي توجه إليها الجهود لإنجاز وتحقيق الهدف، ويجب أن يكون الهدف واضحا ومبني على أساس الموقف الحقيقي لمعرفة الوسائل الممكنة لتحقيق تلك الأهداف، كما يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة لدى القائمين بها لأنه كثيرا ما يحصل تعارض بين الأهداف، ويحل هدف محل أخر بطريقة التفاضل، لأنه كثيرا ما يحدث أن هدفا من الأهداف الاقتصادية لا يمكن تحقيقه إلا على حساب هدف غير اقتصادي حتى يمكن تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ولكي يتوفر نوع من الرفاهية يجب إتباع ما يلي [4] :

أ - الحصول على أعلى إنتاج بأقل كلفة : عن طريق استخدام عوامل الإنتاج المتوفرة بأفضل الطرق.

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري ، مرجع سبق ذكره ، ص 381.

[2] رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره ، ص 201

[3] عبد الوهاب مطر الداهري ، مرجع سبق ذكره ، ص 292

[4] نفس المرجع، ص ص 292-293

ب- عدالة التوزيع: وذلك عن طريق إيجاد فرص جديدة أمام المواطنين لاختيار ما يناسب أذواقهم و قابليتهم للحصول على متطلبات العيش من غذاء و مسكن وملبس.

ويمكن الحكم على صلاحية الهدف من خلال ما يلي:

- مطابقة الهدف مع نوعية الانتاج والتوزيع الذي يؤدي إلى الوصول إلى أفضل مستوى من الرفاهية العامة.
- مساعدة أو تكملة فعاليات الأهداف الأخرى التي وضعت لتحقيق أفضل مستوى من الرفاهية العامة.
- عدم تعارض الهدف الجديد مع السياسات الأصلية السليمة التي وضت لصالح الدولة.

ثالثا: الوسائل:

وهي الطرق والإجراءات التي تضمنها المنهاج العلمي و التي يجب إتباعها لأجل تحقيق هدف معين. ويتوقف نجاح السياسة أو فشلها على المهارة في اختيار الوسائل الأكثر صلاحية و الأفضل ملائمة للظروف، كما أنه كلما زاد فهم المسؤولين للفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية كلما كان اختيارهم للوسائل أفضل و أشد فعالية ، وعند اختيار الوسائل يجب ملاحظة ما يلي :

- علاقة الوسيلة بالهدف ودرجة تأثيرها في تحقيقه.
- مرونتها وملائمتها للأحوال والظروف المحيطة بها.
- تأثيرها على منهج السياسات الأخرى.
- مقارنة التكاليف والعوائد المنتظر الحصول عليها.
- سهولة إدارتها والسيطرة عليها.

إن التمييز بين الهدف والوسيلة ليس بالأمر السهل لكنه ضروري، لأنه قد يكون الهدف والغاية حسنة وسليمة لكن الوسيلة المتبعة غير ملائمة فيفشل المنهاج.

رابعا: الظروف:

وهي المؤثرات الفنية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمنهاج العلمي وتؤثر في تنفيذه، لذلك يقتضي على واضعي السياسة الزراعية أن يضعوا نصب أعينهم أفضل الوسائل التي لا تتعارض مع الظر وف و الأحوال التي تحيط بالمنهاج. كما أن الظروف التي تعيق أحد مناهج السياسة الزراعية قد لا تعيق منهجا من نوع آخر، لذلك من الضروري دراسة الظروف المحيطة بكل منهاج على انفراد ومعرفة العقبات التي تواجه هذه الظروف وطرق التغلب عليها دون إجراء تغيير في وسائل وإجراءات المنهاج العلمي.[1]

ويمكن تلخيص متطلبات أي سياسة زراعية بالشكل الموالي:

[1] سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان اكتوبر 1993، ص 88

الشكل رقم: (1- 5): متطلبات منهاج السياسة الزراعية

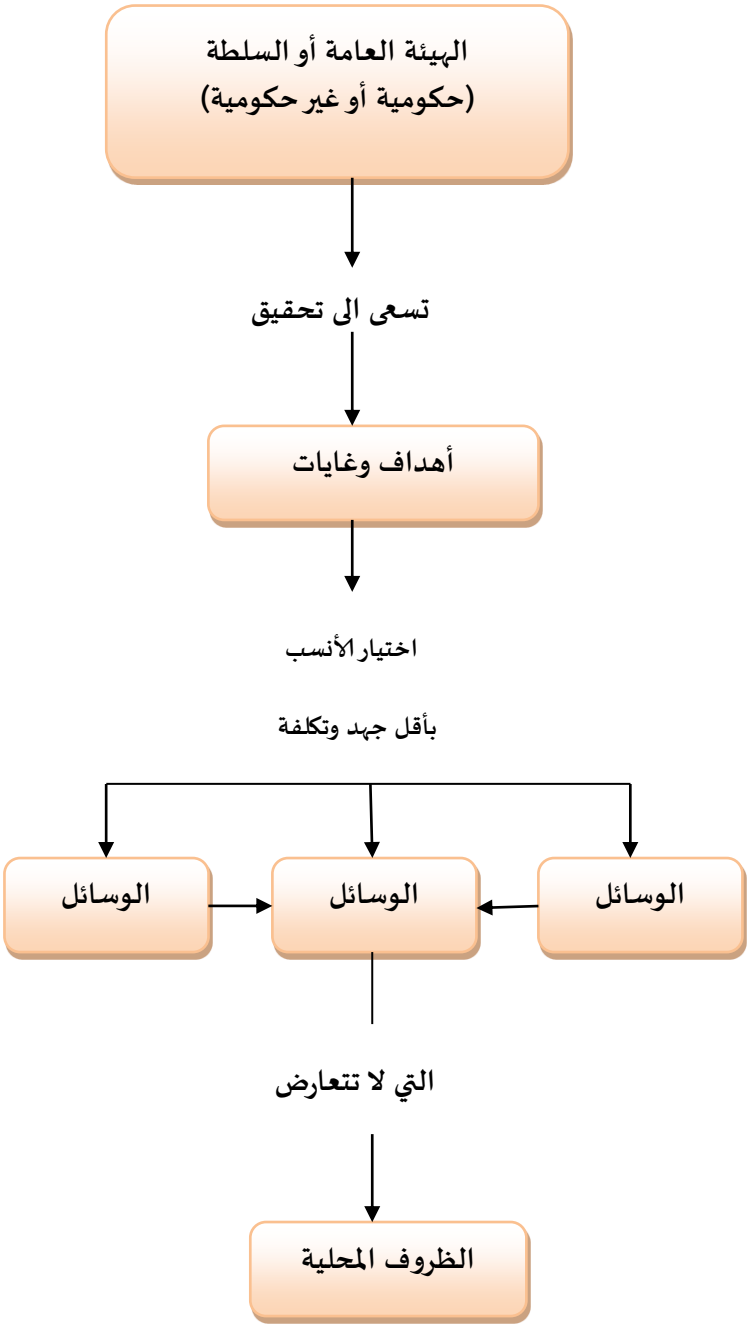

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق ذكره

الفرع الثاني : معايير تقويم السياسة الزراعية.

إن مفهوم السياسة الزراعية من المفاهيم المعقدة، إذ من الطبيعي أن يختلف في تعريفها، سواء من بلد الى آخر أو من فترة زمنية لأخرى ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها: اختلاف أراء القطاع الزراعي، اختلاف الأهداف والوسائل المتبعة وكذلك التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسة الاقتصادية العامة لتحقيق الرفاهية العامة.

وتظهر صياغة السياسة الزراعية كعملية صعبة ولا يمكن القول أن هناك سياسة زراعية أفضل من غيرها والواقع أن الحكم عليها يتعلق بنتائجها التي يمكن تقويمها وفق المعايير الاساسية التالية: [1]

- تحسين الانتاجية الزراعية بزيادة الانتاج وتلخيص التكاليف؛
- التوزيع الجيد للموارد التي تمتلكها المجتمعات بين مختلف القطاعات الانتاجية وتوجيه الانتاج حسب الحاجات؛
- تقليص التفاوت داخل المجتمع؛
- معالجة المشاكل الطارئة التي يمكن أن يسببها النشاط الزراعي للبيئة.

المطلب الرابع: أنواع ومضامين السياسة الزراعية

الفرع الأول : أنواع السياسة الزراعية

تقسم السياسات الزراعية إلى مجموعة من السياسات الفرعية المختلفة لعدة أسباب وحسب مجموعة من الظروف منها اقتصادية (الأزمات المالية، القوة الصناعية، القدرة على الاستثمار والتمويل.....) وظروف اجتماعية (العادات والتقاليد للمناطق الريفية، سلوك المستهلك....) وظروف طبيعية (الموارد الطبيعية من الأراضي ومياه، الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر ....)

[1] منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، **مرجع سبق ذكره** ، ص12

كل هذه العوامل وغيرها تؤدي إلى ظهور العديد من السياسات الزراعية إذ يعمل كل نوع على مواجهة مشكلة معينة أو محاولة الوصول إلى أهداف محددة، غير أنها مهما اختلفت هذه السياسات فيما بينها إلا أننا يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وفقا للتطور التاريخي لجميع الدول وتتمثل في:[1]

أولا سياسات التوجيه الزراعي:

طبقت هذه السياسات في الدول الرأسمالية (أوربا الغربية) وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي وهدفها الرئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، وقد أعطت ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم خلق المقومات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.[2]

ثانيا: سياسات الاصلاح الزراعي

وطبقت هذه السياسات في معظم الدول النامية (في أسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وبعض الدول الاوروبية كإسبانيا وإيطاليا.....الخ، وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات تتحدد في:[3]

1- تحديد الملكية ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض؛
2- توزيع الاراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أراضي؛
3- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الاصلاح الزراعي.

إن الهدف الاقتصادي من الاصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الانتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الصناعة والزراعة، ورغم النتائج الايجابية التي حققتها هاته السياسات إلا أنها لا تقارب النتائج الايجابية التي تحققت في سياسات التوجيه الزراعة، ولعل السبب ليس في الاصلاح الزراعي في حد ذاته بقدر ما تعود الى عوامل عديدة تتنوع بين عوامل موضوعية، سياسية واقتصادية أو

[1] فوزية غربي، اطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 75.
[2] الطيب هاشمي، عز الدين نزعي، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الامن الغذائي**، في مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد الثالث والثلاثون، المجلد 9، 2013، ص6.
[3] فوزية غربي، اطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص76.

تعود الى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ[1] وهذا مفسر بالدرجة الاولى لما تحمله عملية نزع الملكية خاصة من منازعات إدارية يطول أمدها في المحاكم .

ثالثا : سياسات الثورة الزراعية

ينبغي أولا التفريق بين الإصلاح والثورة الزراعية باعتبارها أسلوب من أساليب التغير الاجتماعي، إلا أنهما يختلفان من حيث الفارق الإيديولوجي والفارق الزمن والمكاني. فما كان يعتبر من قبل ثورة أصبح اليوم مجرد إصلاح عادي.[2]

ويشير مفهوم الإصلاح الزراعي إلى إجراء تعديلات وتغيرات في النظام الزراعي من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية للمزارعين.

في حين أن مصطلح الثورة يشير الى التغير الشامل والكامل وهي بذلك رفض جذري للأشكال والصور المهترئة والشائخة.

وقد طبقت هذه السياسات في الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي بحيث تقوم على إعادة ملكية الاراضي الى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها.

غير أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على الظروف الاقتصادية وعوامل أخرى.[3]

الفرع الثاني: مضامين السياسة الزراعية

إن السياسات الزراعية تحمل حتما طابع الأنظمة القائمة بها من نظام لبرالي جمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية وتضاؤل التدخل الحكومي ويستهدف تحسين فعالية استغلال الأراضي وزيادة إنتاجية العمل ورفع الفائض الاقتصادي وبين نظام الاقتصاد الموجه الذي يستهدف تحقيق الرفاهية وتطبيق

[1] منى رحمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص11.

[2] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 24-25.

[3] مصطفى قريد، **استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر1987-2012**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015-2016، ص 22.

مبدأ العدالة في توزيع الدخل وتقليص الفجوة والفوارق بين المدينة والريف فيغلب عليها الطابع الايديولوجي أحيانا على حساب الضرورة الاقتصادية [1]

كما تختلف هذه السياسات باختلاف معاملة القطاع الزراعي بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية، وداخل كل مجموعة من الدول من ناحية أخرى.

وعليه فإن السياسات الزراعية ومهما اختلفت فيما بينها فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية تتعلق بالأسعار، التمويل، الضرائب، التسويق، البحث العلمي والارشاد ونقل التكنولوجيا....الخ وهي مكونات لهذه السياسات. وفيما يلي عرض مختصر لهذه السياسات:

أولا: السياسة السعرية الزراعية

إن الأسعار الزراعية هي القيمة التبادلية للمحاصيل الزراعية معبرا عنها بالنقود[2] كما أن أسعار المنتجات الزراعية تعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤثر في أداء القطاع الزراعي وفي مستوى معيشة المستهلكين، إذ أن سياسة الأسعار الزراعية غير الملائمة يمكن أن تقضي أو تقلل من منافع المبادرات الإنمائية للدولة،[3] كما تلعب هذه السياسة دورا في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الانتاج، وتؤثر على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية، وتؤثر على حجم المدخلات، وبالتالي الاستثمارات الزراعية، كما تؤثر على المستوى المعيشي للمزارع والمستهلك على حد السواء، و تلعب دورا هاما في التأثير على معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي.[4]

وعليه فإن السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المنتج والمستهلك اتجاه تغيرات الاسعار.

ويقصد بالسياسة السعرية الزراعية " مجموعة من الايرادات التي تؤدي الى تكوين هيكل الأسعار في المجالات الانتاجية والاستهلاكية، حيث يمكن من خلالها التعرف على متوسط نصيب الفرد من

[1] مراد جبارة، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص72.
[2] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص147.
[3] منى رحمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص253.
[4] صالح العصفور، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص8-9.

السلع الغذائية الهامة ومستوى الاكتفاء الذاتي، والحد من تقلبات الأسعار للسلع الغذائية والزراعية والعمل على استقرارها".[1]

ومن ثم فهي تؤثر على كل من الانتاج والاستهلاك والتوزيع و تؤثر على مستوى المعيشة وهي المحاور الأساسية للأمن الغذائي. ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالة على المدى القصير للتأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين ومستوى دخول المنتجين الزراعين واقتصاديات المناطق الريفية.

كما أن السياسة السعرية تصمم للتأثير على مستوى واستقرار الأسعار التي يحصلها المنتجين الزراعيين مقابل بيع منتجاتهم حيث تقوم أسعار المنتجات الزراعية بثلاثة مهام في النظام الاقتصادي هي:[2]

أ- تخصيص مواد زراعية؛

ب- توزيع الدخول؛

ت- تحفيز أو تثبيط الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة.

وتهدف السياسة السعرية الزراعية الى:[3]

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين نتيجة عدم تعرض الاسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار وتحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك؛
- الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة، تبعا للدخول المتاحة؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى وكذلك توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار؛
- تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين الميزان التجاري؛

[1] بدر الدين طالبي، أسية لعساسي، مرجع سبق ذكره ، ص ص48-49.
[2] عبد القادر بابا، عابد عدة، مرجع سبق ذكره ، ص77
[3] فوزية غربي، أطروحة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص85.

- تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى.

وحتى تتمكن السياسة السعرية الزراعية من تحقيق أهدافها يجب عليها الاعتماد على مجموعة من الخطوات والأدوات المنتهجة وفق خطط تنموية، إذ تختلف هذه الادوات من بلد لآخر وفقا للإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتوفرة لديها ومن بين هذه الإجراءات يذكر ما يلي:

- ضمان أسعار دنيا وضمان عمليتي الشراء والتوزيع عن طريق الحكومة من دون احتكار[1] وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتجات مسبقا، مع وضع حد أدنى لضمان حصول المزارع على السعر المجزي، كما قد تستلزم شراء الدولة الكميات التي يعرضها الفلاح في السوق والتي لا يستطيع بيعها عند السعر المحدد مسبقا، ويتوقف نجاح هذا الاجراء على التقدير الصحيح للأسعار ومدى إمكانيات الشراء والتخزين من قبل الدولة.
- تحديد أسعار إجبارية للمنتوج وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا ويكون دور الدولة هنا مراقبة تنفيذ هذه الاسعار.
- إجراءات تحديد أسعار للمستهلك وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطن.
- إجراءات دعم مستلزمات الانتاج وذلك لتشجيع المزارعين على زيادة الانتاج.

وعموما فإن الاجراءات السابقة تدخل في إطار سياسة تحديد الاسعار الزراعية والتي يضاف لها سياسة الدعم وسياسة الاعانة المالية وسياسة الاسعار التشجيعية والسياسات الضريبية....الخ وغيرها من السياسات التي تدخل ضمن السياسة السعرية الزراعية[2]

وعموما يمكن تلخيص اجراءات السياسة السعرية الزراعية فيما يلي:

- سياسة تحرير الاسعار بالنسبة للمنتجات أو تحديدها إداريا؛

---

[1] منى رحمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص255

[2] أنظر:

- منى رحمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص255.
- صالح العصفور، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 10-13

- سياسة تحرير أو تدعيم الأسعار بالنسبة للمدخلات؛
- السياسة الجمركية سواء المطبقة على المدخلات أو المنتجات؛
- السياسة الضريبية المطبقة على المنتجات أو المدخلات.

ثانيا: السياسة التسويقية الزراعية

تتضمن دراسة التسويق الزراعي جميع الخدمات والعمليات المرتبطة بنقل المنتجات الزراعية أو نقل ملكيتها من المنتج الى المستهلك [1] ويعرف التسويق الزرعي بأنه كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية من المنتج الى المستهلك المحلي والأجنبي.[2]

وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة ومناصب الشغل. إن الانتقال المادي للمنتوج الزراعي يشمل ثلاثة أبعاد وهي:

البعد المكاني والبعد الزماني وبعد المواصفات، فالسياسة التسويقية تهتم بانتقال المنتجات الزراعية من باب المزرعة وصولا الى المستهلك النهائي أو موانئ التصدير.

ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الاجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، التعاونيات والتعاضديات الزراعية ومجالس التسويق الحكومية.

ورغم أهمية التسويق الزراعي إلا أنه لم ينل العناية اللازمة خاصة في الدول العربية[3] عند صياغة وتصميم الخطط التنموية الزراعية حيث كان التركيز على السياسات الأخرى مثل الاسعار والانتاج....الخ.

على اعتبار أن الاسواق سوف تتطور بشكل تلقائي تماشيا مع زيادة الانتاج.

إلا أن كل الدلائل العلمية تشير الى أن غياب التسويق الزراعي الكفء قد يعرقل الانتاج والتنمية الزراعية بشكل مباشر لذلك لابد من الاهتمام بالسياسة التسويقية الزراعية التي تهدف الى ما يلي:[4]

- حماية المزارعين والمستهلكين من التجار الطفيليين، لأن طبقة الوسطاء قادرة على انتزاع أرباح احتكارية من موقعهم بين المزارعين والمستهلكين؛

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره** ، ص185.

[2] بدر الدين طالبي، أسية لعساس، **مرجع سبق ذكره** ، ص49.

[3] صالح العصفور، **مرجع سبق ذكره** ، ص15.

[4] أنظر: - عبد القادر بابا، عابد عدة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 78.
- فوزية غربي، اطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص85.

- استقرار أسعار المنتجات الزراعية أو زيادتها من خلال التدخل الحكومي خلال سياسة التسويق الزراعي من ممارسات بعض التجار للمضاربة والتخزين مما يؤثر سلبا على استقرار الأسعار؛
- ضمان وصول المنتجات الزراعية الى المستهلكين في الوقت والمكان المناسبين على اعتبار أن هذه المنتجات تتصف بسرعة التلف؛
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل على استقرار الأسعار الزراعية وتفعيل التسويق الزراعي وخلق فرص عمل جديدة في الانشطة التي تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

وعموما فإن وجود سياسة تسويقية زراعية متطورة من شأنها أن تساعد على دقة وسرعة وملائمة تصريف المنتجات الزراعية مع خفض في تكاليف العملية، وهذا ما يساعد على خلق الحافز لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية إلا أن تطبيق هذه السياسة يتطلب توفر الادوات التالية: [1]

- هيئات احتكارية تابعة للدولة تسيطر على كل مراحل عملية التسويق الزراعي؛
- هيئات غير احتكارية تابعة للدولة وتظم مجالا واسعا من المؤسسات المختلفة التي توفر قناة تسويقية خاصة ولكنها ليست القناة الوحيدة المحتكرة؛
- تعاونيات المزارعين وهي ترتبط بأنظمة التسويق الحكومية وتتولى هذه التعاونيات عادة التجميع الاولي للمحصول الى هيئات المعالجة المتخصصة؛
- منح إجازات وتراخيص للتجار عندما لا تتولى الدولة بنفسها عملية التسويق كوسيلة لتنظيم تسويق المحاصيل الزراعية.

[1] عابد عدة، اطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص46.

ثالثا: السياسة التمويلية الزراعية (سياسة الدعم والائتمان الزراعي)

إن مصطلح التمويل الزراعي يعني توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخيل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم وهو الاسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي إضافة الى ترشيد توظيف رأس المال المستخدم.[1]

وتعتبر السياسة التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها. كما أن الدولة التي تتوفر على الامكانيات المادية والطبيعية والبشرية لكنها تفتقر الى الامكانيات المالية التي بواسطتها تستطيع استغلال هذه الامكانيات استغلالا أمثلا. تكون عاجزة عن تحقيق النمو في القطاع الزراعي وهذا ما دفع الدول والمنظمات الدولية الى الاسراع في تبني سياسة تمويلية للقطاع الزراعي تجمع ما بين مساهمة المؤسسات المالية في شكل قروض مختلفة باختلاف المدة ومعدلات الفائدة ومساهمة الحكومات في شكل دعم بمختلف أنواعه (المباشر والغير المباشر) من أجل المساهمة في زيادة الانتاج وتوفير العمالة ورفع مستوى الدخل مع تحسين القدرة الشرائية للأسر الزراعية[2]

في الغالب البنوك التجارية وحدها قاصرة لهذه المهمة وهذا نظرا لكون النشاط الزراعي يختلف عن النشاطات الأخرى التجارية والصناعية من الوجهة المالية من خلال:[3]

- موسمية الطلب على رأس المال العامل المرتبط بموسمية النشاط الزراعي؛
- طول مدة قروض تمويل الاستغلال الناتج عن بطء سرعة دوران رأس المال العامل؛
- ارتفاع عنصر المخاطرة في استرداد القروض بسبب ارتباط الدخل الزراعي بشدة بالظروف المناخية؛
- اختلاف السنة المالية الزراعية عن السنة المالية العادية؛

[1] سوزان وفيق العاني، **علم الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص08.
[2] بومدين زاوي، اطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص41.
[3] رابح زبيري، **الاصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر وأثرها على تطوره**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزئر، 1996، ص86.

لذلك لا تقبل البنوك التجارية في الغالب على تقديم القروض الزراعية وقد أدركت الحكومات ذلك في بلدان كثيرة فأنشأت بنوكا متخصصة في تمويل القطاع الزراعي والتي تحظى بدعم خاص من طرف الدولة وتعمل وفقا لآليات مصرفية متكيفة مع خصوصيات النشاط الزراعي.

غير أن عملية منح القروض مهما كان حجمها لا يمكنها أن تساهم في تحقيق النتائج المرجوة دون وجود خطط تنموية وتناسق مختلف الفاعلين (هيئات فلاحية، مؤسسات بنكية، دولة) لغرض دراسة قيمة ومدة القروض وطبيعة التمويل حتى تتأكد بأنه ما يتم منحه من أموال مهما كان نوعها (قروض أو دعم) سيؤدي حتما الى تحقيق النتائج المرجوة.

وتهدف السياسة التمويلية الزراعية الى:[1]

- تخفيف العقبات المتعلقة بنقص السيولة اللازمة للاستثمارات الزراعية ولشراء مدخلات العملية الزراعية؛
- زيادة وتيرة تبني المزارعين للتكنولوجيا الحديثة من خلال توفير التمويل الموسمي اللازم لشراء المدخلات المتغيرة؛
- مساعدة صغار المزارعين على التغلب على عجزهم عن توفير التمويل من مصادره المختلفة بسبب عدم قدرتهم على تقديم الضمانات المصرفية وقلة المعلومات الائتمانية لديهم وارتفاع تكلفة الحصول عليها؛
- تقديم قروض قصيرة الاجل بهدف سد الفجوة الموسمية أو المؤقتة في السيولة لدى صغار المزارعين في ظل تفضيل مؤسسات الاقتراض التجارية المتوسط وطويل الاجل.
- استخدام القروض الزراعية لتحقيق أهداف المساواة فيما يخص توزيع الدخل داخل الريف أو بين المناطق أو بين الريف والمدينة.

أما الجهات المخولة لها منح الائتمان الزراعي فهي البنوك الزراعية التابعة للدولة والخواص. التعاونيات ومجموعات المزارعين، هيئات التنمية الزراعية...إلخ، وتستخدم في ذلك عدة أدوات منها

[1] عبد القادر بابا، عابد عدة، **مرجع سبق ذكره** ، ص82.

الادوات التقليدية (معدل الفائدة المنخفض، توجيه الائتمان، وأنظمة القروض المستندية) والأدوات الحديثة (بناء مؤسسات إئتمانية ريفية ذات تمويل ذاتي مبني على تعبئة المدخرات الريفية، اعتماد على سعر فائدة على القروض يسمح بجذب المدخرات الريفية)[1]

تتبع الكثير من الحكومات (المتقدمة أو النامية) سياسة الدعم بأشكاله المختلفة للإنتاج الزراعي وهي ظاهرة اقتصادية ظهرت بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويأخذ الدعم الزراعي الاشكال التالية:[2]

- دعم أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك؛
- دعم أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الانتاج.

رابعا: السياسة التنظيمية والهيكلية الزراعية

تعرف سياسة الهيكلة الزراعية بأنها "مجموعة من الاجراءات لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعي التي قد يغفل عنها في خضم التغيرات التي قد تحدث في حجم المشاريع الزراعية أو خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة أو جراء التغير التقني بين المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم أو جديد أو تغيير أنماط الملكية الزراعية"[3] وتهدف السياسة الهيكلية الى تشجيع التغيير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها أو التقليل من حدة الصعوبات التي تطرأ عليها أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية، ومن ابرز التغيرات الهيكلية تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة الى إجمالي السكان من فترة لأخرى وادخال المكننة والهجرة غير المخططة من الريف الى المدينة وغيرها.[4]

وفي إطار تعميق مكانة السياسة الزراعية تلعب السياسة التنظيمية والهيكلية الزراعية دورا فعالا في تجسيد أهداف السياسة الانتاجية المرغوبة ويتجلى ذلك من خلال اتخاذ القرارات الاقتصادية

[1] عابد عدة، اطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص57.

[2] عمر شعبان، **السياسة السعرية وأثرها على تطور الانتاج الفلاحي**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص43.

[3] بدر الدين طالبي، أسيه لعساس، **مرجع سبق ذكره** ، ص49.

[4] عمر عزاوي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص38.

والسياسية الخاصة بتخصيص الموارد في القطاع بهدف تحقيق أكبر إنتاج زراعي يستجيب لكل الاحتياطات الوطنية.

خامسا: سياسة الارشاد والبحث الزراعي

تعتبر سياسة الارشاد والبحوث الزراعية من أهم أسانيد الانتاج الزراعي ويعد توافرهما شرطا أساسيا للتنمية الزراعية، ويعتمد التطور الزراعي في أي بلد على التطور في مجال البحوث النظرية والتطبيقية وعلى قدرات أجهزة الارشاد الزراعي على نقل نتائج هذه البحوث الى المزارعين.[1]

يعرف الارشاد الزراعي بأنه " عملية تعليمية غير مدرسية تقليدية توجه السكان الريفيين لإحداث تغيرات سلوكية مرغوبة فيهم لتنميتها اقتصاديا وتقنيا -كأفراد وجماعات، مجتمع محلي أو دولة- اعتمادا على مبادراتهم الذاتية وجهودهم التطوعية" [2] وعليه فإنها عملية تطوعية تدريبية لصالح المزارعين من خلال نقل المعلومات التقنية والخبرات الزراعية الحديثة المتوفرة على مستوى مراكز الأبحاث الزراعية لغرض زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته الاقتصادية والاجتماعية ، كما تساعد على نقل مشاكل المزارعين الى مراكز الأبحاث لدراستها وتحديد الاساليب المثلى لعلاجها والتعامل معها.

أما البحث الزراعي فقد أثبت انه غير طبيعة التنمية الزراعية وأفاقها وأحدث تغيرات جوهرية كانت أساسا في التطور الزراعي، وقد أوضحت العديد من الدراسات الزراعية أن مردود الأبحاث الزراعية يمكن أن يتراوح بين 30% و 60%.[3]

بالإضافة الى كل تلك السياسات الزراعية يوجد هناك أنواع أخرى لا تقل أهمية على السياسات السابق ذكرها يذكر منها:[4]

[1] منى رحمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص179.
[2] مصطفى قريد، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص31.
[3] منى رحمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص179.
[4] صالح العصفور، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 4-20.

- سياسة الميكنة (السياسة التقنية الزراعية)[1]
- سياسة المدخلات
- سياسة الاصلاح الزراعي[2]
- سياسة الانتاج الزراعي (سياسة توفير الغذاء)
- سياسة الري الزراعي
- سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية
- سياسة التخزين الزراعي
- السياسة المائية الزراعية
- السياسة الزراعية البيئية

[1] هي سياسة تؤثر على سرعة واتجاه تبني التقنيات الميكانيكية وهي عملية إحلال الآلات محل القوة البشرية في أداء مختلف العمليات الزراعية.

[2] وهي السياسة التي تسعى لتغيير توزيع ملكية الأراضي الزراعية أو شروط استغلال الأراضي باعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج.

المبحث الرابع:

مفهوم ومضمون الإصلاح الزراعي

إن الحصول على الأرض الزراعية كان وما يزال مصدراً للتنافس والمنازعات والصراعات بين الأفراد والعشائر والقبائل وبين الفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد. وغالباً ما تنتهي هذه الصراعات إلى غالب ومغلوب مع ما يترتب على ذلك من تمركز للأراضي في أيدي فئة وحرمان فئات أخرى منها.

والإصلاح الزراعي بصوره التاريخية المختلفة يهدف عموماً إلى إعادة نوع من التوازن إلى هيكلية التوزيع وإلى إيجاد الشروط التي تساعد على أن يكون للأرض وظيفتها المزدوجة الإنتاجية الاجتماعية في آن واحد.

إن التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي وتعيق تطوره تستدعي تبني استراتيجية الإصلاح الزراعي، وذلك عبر جملة من السياسات الزراعية التي تهدف في جوهرها إلى الحد من الصعوبات الممكنة

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الزراعي

الفرع الأول: تطور مفهوم الاصلاح الزراعي

ترجع المحاولات الاولى للإصلاح الزراعي إلى أواخر القرن الثامن عشر (18) وبداية القرن التاسع عشر (19) [1] وقد كان يقتصر على إعادة توزيع الملكية العقارية أو تثبيت حقوق الملكية وحيازة الأراضي وغيرها،

وقد طبق الإصلاح الزراعي في فرنسا بعد نجاح الثورة مباشرة (1789) فأعتقت الأقنان وألغيت الإقطاعات وجعلت المزرعة الأُسريّة الصغيرة المستقلة أساساً للديمقراطية، وكان إشعاع ذلك عظيماً على الدول الأخرى.

[1] رابح زبيري، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 6

وفي الدنمارك، كانت مرحلة 1786-1813 مرحلة الإصلاحات الزراعية فقد تحول 60% من مزارعي الدنمارك إلى ملاك. وبعد ثورة 1848 تم تحرير المزارعين في كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا ووزعت عليهم الأراضي. وفي روسيا عد قانون عتق الأرقاء عام 1861 نقطة تحول بارزة، وعبارة القيصر ألكسندر الثاني شهيرة بهذا الصدد: «إن إلغاء الرق من قبلنا خير من انتظار اليوم الذي يقوم فيه الأرقاء أنفسهم بذلك».

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر طبقت بعض بلدان أوربا الشرقية نماذج مختلفة من الإصلاحات الزراعية، تحولت فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحولات زراعية اشتراكية جذرية. وفي أمريكا اللاتينية، يعدّ الإصلاح الزراعي المكسيكي الشهير الذي بدأ عام 1915 وامتد تطبيقه على مدى ثلاثين عاماً، وشمل مساحة 30 مليون هكتارٍ من الأراضي (ربع المساحة الصالحة للزراعة في البلاد) من أهم إنجازات الثورة المكسيكية.

والمرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت نشطة وغنية بالإصلاحات الزراعية التي كان لها بمعظمها هدف مزدوج: العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ويشار بهذا الصدد إلى الإصلاحات الزراعية في: يوغوسلافيا 1945، واليابان 1946، و الصين 1949، وإيطاليا 1950، ومصر 1952، وفيتنام الشمالية 1955، وسوريا 1958، والعراق 1958، وكوبا 1959، والهند وإيران في الخمسينيات والستينيات، وكوستاريكا 1961، والجزائر بعد الاستقلال 1962، وتشيلي 1965، و اليمن 1968، وإثيوبيا 1974، وأفغانستان 1977.

ومع توالي تجارب الاصلاح الزراعي في بلدان كثيرة وفي مناطق مختلفة قارب عددها المئة، اتضح بأن المفهوم الضيق للإصلاح الزراعي القاصر على إعادة توزيع الملكية العقارية أو تثبيت حقوق الملكية وحيازة الأراضي لا يكفي لتحقيق الأهداف المرجوة منه، والتي تتمحور حول زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وتحسين ظروف عمل ومعيشة العاملين في قطاع الزراعة.

إن تحديد مفهوم الإصلاح الزراعي كان يرتكز على الملكيات العقارية، وكيفية حيازة الأرض وتقسيمها على صغار الفلاحين، وذلك من أجل ضمان تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة

فهي لم توّل أهمية لأساسيات الإصلاح الزراعي وعوامل نجاحه، والمتمثلة في السياسات الفلاحية الاستثمارية، من خلال إدخال الأساليب الجديدة في تنمية القطاع الزراعي كالتوسعات الرأسية والأفقية، واستعمال التقنيات الحديثة في تحسين الإنتاج والإنتاجية كالإرشاد الزراعي ، مكافحة الآفات النباتية، انتقاء البذور، انتقاء السلالات الحيوانية، تطوير أساليب التمويل والقروض الزراعية وغيرها. إذ لم يعد يعتبر الإصلاح الزراعي عملا اجتماعيا مجردا في أهدافه، ولم يعد مجرد إعطاء قطعة أرض للفلاح، وإنما هو في الواقع سياسة زراعية، بالإضافة إلى كونه سياسة اجتماعية شاملة لكافة نواحي الحياة[1]

الفرع الثاني : تعريف الاصلاح الزراعي

الاصلاح لغة يعني رتق وترميم ما هو موجود بالفعل، بغية تصحيحه أو تحسينه أو منع انهياره [2] .

يعرف الاصلاح الاقتصادي بأنه عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض أو إزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسات العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار وهو تعريف عام للإصلاح ورغم الاختلافات في تحديد هذا المفهوم إلا انه ومنذ عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن تحول مفهوم الاصلاح إلى موجة عالمية وقد ارتكز أساسا على تفعيل تفعيل آليات اقتصاد السوق والتقليص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي[3]

يعرف الإصلاح الزراعي بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف

---

[1] عبد الرزاق الهلالي، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص125

[2] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 25

[3] محمد علي المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 54

باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد. والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من استغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي. وقد يتسع مفهوم الإصلاح الزراعي لا ليركز على تحقيق العدالة فقط وإنما على تحقيق النمو أيضا. فيشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات، وتطوير طرق زراعتهم ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك"[1]

وقد عبر العديد من الاقتصاديين على أن الإصلاح الزراعي هو تعديل هيكلي يتمحور حول صياغة الأهداف التنموية، ووضع البرامج والسياسات الزراعية والاقتصادية التي تؤثر على اتجاهات ومعدلات التنمية، تحقيقا لمعدلات أعلى من النمو والرفاهية الاقتصادية، وكذا التوزيع العادل للدخل[2]

وبهذا فإن طبيعة التعاريف الحديثة للإصلاح الزراعي لم تعد تركز على حيازة الأرض فحسب، وانما تبحث في كيفية الاستغلال الأمثل لهذه الأرض الزراعية وفق الأطر المنهجية الحديثة، وباستعمال التقنيات المتطورة التي تساهم في تفعيل الإنتاج وتحسين الإنتاجية، وذلك لمجابهة المشاكل الغذائية التي تعاني منها أغلب الدول النامية[3]

وعلى هذا الأساس، أخذ الإصلاح الزراعي نمطا جديدا بإدخال إجراءات مكملة كتحسين شروط حيازة الأرض، وشروط منح القروض الزراعي ، والتنظيم التعاوني والتكوين العلمي والمهني للعاميلن في الزراعة ، وغيرها من المسائل ذات الارتباط المباشر بعالم الزراعية[4]

---

[1] عمر جنينة ومديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 و16 نوفمبر 2011، ص 09.

[2] عبد الوهاب عبدات، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الإنتاج الغذائي في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص80

[3] زبيري رابح، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص125.

[4] مبروك مقدم ، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص 96.

كما تجـدر الإشارة إلى أن الإصلاح الزراعي يعـد شرطا ضروريا لزيادة الإنتاجية، ولكنه ليس كافيا لتحقيق ذلك، فهو ليس ناجحا دائما، وحيث أن الظروف تتباين من دولة إلى أخرى، فمن الصعب التعميم، ولكن من الناحية النظرية على الأقل فإن الإصلاح الزراعي مطلب أساسي لزيادة الإنتاجية وتنمية قطاع الزراعة[1]

وفي هذا الإطار، فإن الإصلاح الزراعي يعتبر أهم ركن من أركان السياسة الزراعي في البلد، فحسب المفهوم الجديد للإصلاح الزراعي فإنه يشمل جميع أوجه وأهداف السياسة الزراعية، وبهذا فإنه يعتبر من أهم مقومات التقدم الاقتصادي والاجتماعي[2]

المطلب الثاني: أهداف ودوافع الإصلاح الزراعي

الفرع الاول: أهداف الإصلاح الزراعي

إن الهدف من أي إصلاح في قطاع الزراعة هو تنظيمه وتطويره، وذلك باعتماد سياسات واستراتيجيات زراعية شاملة، حيث تجعله قادرا على دعم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق شروط تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي، من أجل ضمان إشباع الحاجات الأساسية المتنامية للسكان التي تتباين من وقت لآخر، ومن مجتمع لآخر، لذلك تختلف على إثرها أهداف الإصلاح. وللإصلاح الزراعي أهدافا عامة تنبع من خلال الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي ، إذ تشترك فيها أغلب الإصلاحات الزراعي في الدول النامية. ومن بين الأهداف العامة نذكر: [3]

- تلبية الحاجات الغذائية للسكان بالكمية والنوعية المطلوبة وهو أحد الأولويات الهامة للإصلاحات الزراعية في البلدان النامية والتي يعاني أغلب سكانها من انخفاض مستوى التغذية وتدني توعيتها.

[1] خلف بن سليمان بن صالح النمري ، مرجع سبق ذكره، ص223

[2] عبد الوهاب مطر الداهري ، التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الخامسة ، 2010، ص125.

[3] نفس المرجع، ص 126

- إقامة علاقات إنتاجية جديدة غير استغلالية، مما ينجم عنه رفع مستوى الفلاح الثقافي والصحي والمهني للتخلص من الجهل والأمية، بالإضافة إلى تبادل التجارب والخبرات بين الفلاحين والجمعيات التعاونية؛
- تكوين تراكم مالي يساعد على تنمية وتطوير القطاع الزراعي من خلال توفير القروض والاعانات التي تساعد المزارعين على زيادة منتجاتهم؛
- توفير المواد الخام للصناعة التحويلية كصناعة المصبرات والعجائن الغذائية وغيرها ، بالإضافة إلى أن القطاع الزراعي هو مجال لتسويق منتجات الصناعة من خلال إدخال الآلات الصناعية الحديثة في العملية الانتاجية وأدوات الري الحديثة والأسمدة والمبيدات وغيرها؛
- رفع مستوى المهارة الفنية في استعمال الآلات والمحسنات الزراعية والمبيدات، واتباع الطرق العلمية الحديثة؛
- زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، وزيادة مقدار مساهمته في تكوين الدخل؛
- تقليص البطالة وتحسين مستوى معيشة الفلاحين، مما يساعد على تحسين قوتهم الشرائية؛
- الإسهام في تطوير الصناعة وتقليص استيراد المنتجات الزراعية.

وهناك أهداف خاصة للإصلاح الزراعي تختلف من بلد لآخر حسب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية وطموحاته المستقبلية من هذه الإصلاحات، إذ ترتبط بأهدافه المرجوة، وهي أهداف مكملة للأهداف العامة.[1] فلو تم أخذ التجربة الجزائرية على سبيل المثال في مجال الإصلاحات الزراعية التي مرت بها، تجد أن كل إصلاح كان يسعى لتحقيق أهداف معينة تختلف عن الإصلاح السابق. فالإصلاح المتضمن لنظام التسيير الذاتي سنة 1963 هدف إلى ضمان مواصلة تسيير الأراضي التي كان يسيرها المستمرون، بينما الإصلاح المتضمن للثورة الزراعية سنة 1971 كان يهدف إلى إزالة العراقيل وتحقيق سياسة زراعية ناجعة وبعث التنمية الريفية، في حين أن الإصلاح المتضمن قانون المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية كان يسعى إلى خصخصة القطاع الزراعية2

[1] سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة** -، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2014-2015، ص 126.

[2] بوعزيز عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص8

الفرع الثاني: دوافع الإصلاح الزراعي

لكل إصلاح اقتصادي دوافع ومبررات تستدعي القيام به واللجوء إليه، بغية تحقيق الأهداف المرجوة منه، ونفس الشيء بالنسبة للإصلاح الزراعي الذي له ايضا دوافع تبرر قيام الدولة بهذا الاصلاح وهذه الدوافع تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول إلا انها تشترك في بعض الدوافع العامة المشتركة ومنها ما تختص به دولة عن الأخرى.

أولا: الدوافع العامة:

لكل إصلاح اقتصادي دوافع ومبررات تستدعي القيام به واللجوء إليه، بغية تحقيق الأهداف المرجوة منه، نفس الشيء بالنسبة للإصلاح الزراعي الذي له أيضا دوافع تبرر قيام الدولة بهذا الاصلاح. وهذه الدوافع تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول، إلا أنه يمكن أن يكون بعض الدوافع العامة التي تشترك فيها معظم الدول للإصلاح فيما يوجد دوافع تختص بها دولة عن الأخرى.

أولا: الدوافع العامة:

إن معظم الاصلاحات الزراعية تمت استجابة لمجموعة من الدوافع العامة التالية:

1- إلغاء الاقطاع:

إن الوضع الذي ينتج جراء معاملات ملاك الاراضي من ذعر وتزمر واستغلال المزارعين الكادحين يدفع بهم إلى إجراء الاصلاحات الزراعية والمطالبة بإلغاء الاقطاع، [1] باعتبار أن الاقطاع هو أقوى عامل يحذ من تطبيق الاصلاح. كما أن الاقطاع يقترن بالعبودية للأرض التي لابد من إلغائها، وهذا ما فتح المجال لظهور الرأسمالية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة.

[1] مبروك مقدم، مرجع سبق ذكره ، ص25

ويرجع الفضل في الربط بين الاصلاح الزراعي والغاء الاقطاع إلى الثورة الفرنسية عام 1789 [1] وقد ترسخ في تلك الفترة أن تجارب الاصلاح الزراعي في أوروبا (بشقيها الرأسمالي والاشتراكي) أكد إلى أن إلغاء الاقطاع كان مقدمة ضرورية لتوسيع الزراعة وتطويرها.

إن الاقطاع بالمظهر الذي كان سائدا في أوربا في القرون الوسطى لم يعد موجودا حاليا، وقد أصبح الغاء الاقطاع في عصرنا الحالي مرتبط بمحاربة استبداد وتسلط كبار ملاك الاراضي الذين يستولون على مساحات شاسعة دون التفكير في تحسين قوى وعلاقات الانتاج الزراعي.

2- **تأميم الأراضي الاستعمارية:**

باعتبار ان الزراعة من القطاعات الاقتصادية الاولى التي استولى عليها المستعمر بمختلف الأشكال والوسائل القانونية وغير القانونية، جاءت الاصلاحات الزراعية من خلال تأميم الأراضي الزراعية التي كانت تابعة للمستعمر بدافع الوطنية، وهذا ما حدث في جمهوريات البلقان خلال القرن التاسع عشر (19)

ثم تحول هذا الدافع إلى مبدأ عام سارت عليه أغلب البلدان التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية إذ عملت على تصفية تركة الحكم الاستعماري.

3- **العدالة الاجتماعية والاقتصادية:**

في ظل الواقع الذي يتسم بعدم المساوات والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ساهمت الاصلاحات الزراعية بشكل كبير في تحقيق هذه العدالة في العديد من الدول من خلال تسوية الفوارق الكبيرة في الدخول بين الأغنياء وكبار ملاك الاراضي وبين صغار الفلاحين والعمال الزراعيين. بما يضمن مساهمتهم في العملية الانتاجية وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعاملين في القطاع الزراعي.

ثانيا: الدوافع الخاصة

بالإضافة إلى الدوافع العامة للإصلاحات الزراعية والتي تشترك فيها معظم البلدان، هناك دوافع خاصة تحددها ظروف كل بلد على حدى، فإذا اخذنا الجزائر فإن الإصلاحات الزراعية التي انتهجتها منذ

[1] رابح زبيري أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص 8

الاستقلال كلها لها دوافع خاصة . فالإصلاح المتضمن نظام التسيير الذاتي (1963) كان دافعه الاساسي كيفية استغلال الأراضي والمزارع الشاغرة التي هجرها المستعمرون والتخلص من الآثار الاستعمارية عن طريق تأميم الملكيات والأراضي الخصبة والتي تقذر بثلث (3/1) من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر.

أما إصلاح الثاني وهو نظام الثورة الزراعية (1971) فقد جاءت دوافعه متمثلة في:[1]

- التوزيع غير المتساوي للأراضي بين القطاعين العام والخاص وأيضا داخل القطاع الخاص وبين مختلف الانشطة الانتاجية.
- مخلفات الاستعمار المتمثلة في تجريد عدد كبير من المزارعين من أراضيهم وتمليكها للمستعمرين والعملاء التابعيين لهم من الجزائريين وخلق طبقة من الاعيان من خلال تمكينهم من شراء أو الاستلاء على أراضي صغار الفلاحين بأساليب مختلفة كالمصادرة والضغط والاكراه وغيرها.

ثم جاء نظام المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية (1987) باعتباره نقلة أخرى في مجال الاصلاحات الزراعية في الجزائر بدافع تهيئة المناخ العام للعمل الزراعي والتوجه نحو خوصصة جزئية للقطاع لأول مرة منذ الاستقلال والتخلص من القيود الإدارية التي كانت عائقا أمام تطور القطاع الزراعي وغيرها من الاصلاحات الأخرى.

المطلب الثالث: عوامل نجاح ومجالات الإصلاح الزراعي

الفرع الأول: مجالات الإصلاح الزراعي

إن نماذج التنمية الزراعية المختلفة جعلت الدول تتخذ سياسات فلاحية متنوعة، بهدف تفعيل القطاع الزراعي لديها وتحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، وقد أدركت أن ذلك لا يتم إلا بمعرفة مجالات الإصلاح الزراعي، والتي على أساسها يتم تحديد مكمن المشاكل وتقديم الحلول المناسبة. فالعوامل

[1] نفس المرجع السابق، ص 11

التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية في كل بلد كان لها أثر كبير في توجيه ورسم معالم سياسات الإصلاح الزراعي بها، وكذا تحديد المجالات التي تمسها[1]

وبهذا، فالمجالات المختلفة للإصـلاح تتجلى في مجال أنظمـة الإنتاج الزراعي والتسويق الخاص بالمنتجات الزراعية، مجال أنظمة استغلال الأراضي(العقار الزراعي)، مجال التمويل الزراعي وغيرها من المجالات. وفي الوقت الراهن اتسعت هذه المجالات لتشمل أساسا مواجهة المشكلات الزراعية الآنية كمشكلة المياه، إذ أن هناك ارتباط وثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي، وأن مضاعفة مستويات الإنتاج الغذائي مربوط بالتصدي لأزمة المياه بواسطة سياسات وبرامج مائية ناجعة، تستهدف توفير ما يلزم منها ليساعد على زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا في المدى الطويل. وعلى صعيد آخر، شمل مجال الإصلاح أيضا مجالات أخرى، وتجلى ذلك في تحرير أسعار السلع الزراعية، تحرير الاستيراد والتصدير، وكذا إعطاء أهمية كبرى لقوى السوق. كما تخلت فيها الدولة عن دورها المباشر في الإنتاج والتسويق، وتم تحرير معظم أسعار المنتجات ومستلزماتها، واقتصر دورها على وضع الخطط ورسم السياسات التشجيعية والتنظيمية، إضافة إلى تنفيذ مشاريع البنى الأساسية اللازمة في المناطق الزراعية[2]

الفرع الثاني: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الزراعي

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الزراعي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية: [3]

1- إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون بـ:

أ - تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات

[1] مبروك مقدم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص120.
[2] عبد الرزاق بوعزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 60-68.
[3] أحمد باشي ، **مرجع سابق**، ص: 110.

الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

ب - تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازية والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

ج . ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها. على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات ...إلخ. فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأجيرها لمستغليها.

2- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها .ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحضى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ " أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3مليار دولار". إن التنمية الزراعية في الجزائر والتي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلة وسائل الإنتاج ونقص التموين بها إلى جانب قلة حماية الطاقة الإنتاجية وهذا ما يستلزم استصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والاهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبلية .كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث "وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي"، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة والصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة .ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطية والاستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي وبتعبير آخر فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات والسوق لتصريف منتجاتها أي السلع .كما أن

التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة والمعدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة والمواد الغذائية .ومن تم يتم توسيع القاعدة النقدية في الريف وتوسيع السوق الداخلية لتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع توجه للسوق.

3- من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمة، القانونية، الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها .وما الإنتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المستثمرات الفلاحية إلا خير دليل على ذلك .مما يجعل مسألة تنظيم الزراعة ترتبط بالتمفصل العام بينها وبين القطاعات الأخرى أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للإستغلالات الزراعية .إن هشاشة القاعدة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإرادة والسياسة الزراعية السليمة التي من شأنها أن توضع حد للمضاربات التي عرفها القطاع الزراعي وتوفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي.

4- . العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الإعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الإهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على إستغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والإهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي والعمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي إن جعل "الزراعة من ضمن القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية " يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهمشا في استراتيجية التنمية المخططة.

خلاصة الفصل الأول:

تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول سواء النامية كانت أم المتقدمة. فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول.

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الأولية للمساهمة في بقية القطاعات الحساسة كما يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات والحد من الواردات، إذ يواجه هذا القطاع تحديين رئيسيين فهو من جهة، المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ومن جهة أخرى العامل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية زراعية بمعزل عن موضوع التنمية الاقتصادية، فالقطاع الزراعي هو قطاع اقتصادي مرتبط بباقي الأنشطة الاقتصادية يتأثر بها ويؤثر فيها، لذلك لازالت نظرت الاقتصاديين مختلفة ومتباينة في تفسير مفهوم التنمية الزراعية ومدى مساهمتها في إحداث وتبني التنمية الملائمة، وفق المخططات الاستراتيجية ولهذا تم بناء السياسات الزراعية.

إذ تعتبر السياسات الزراعية بمختلف أنواعها أحد أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية الزراعية بصفة خاصة، وذلك لما توفره من الزيادة الحقيقية في تطوير القطاع الزراعي، ولذلك نجد أن معظم الدول اتبعت مجموعة من السياسات الزراعية ثم قامت بمراجعتها من خلال إدخال جملة من الاصلاحات الزراعية عليها، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

تنمية الناتج الزراعي بغية تحقيق الامن الغذائي وتحقيق العدالة الاجتماعية وبالأخص في مجال التشغيل والدخل وبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة.

الفصل الثاني :

واقع القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني

تمهيد:

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري واحد تقريبا، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة من الدخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط أو باعتبار الجزائر ترتكز على تصدير هذا النوع من الثروات، ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من 1986 أدى إلى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري ومن أهمها القطاع الزراعي، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مقومات ومكانة القطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الثاني: السياسة الزراعية في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

المبحث الأول:

مقومات ومكانة القطاع الزراعي في الجزائر

زاد الاهتمام بقطاع الزراعة على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الزراعي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.

وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الزراعية، وهذا راجع للطبيعة الجيولوجية والجغرافية والمناخية للبلاد ، مما يجعل للقطاع الزراعي أهمية ودورا في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته. وركزت الجزائر أبحاثها القانونية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الوصول إلى وضع سياسة تنموية تتناسب والواقع الجزائري وتؤدي إلى تحسينه.

المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

تلعب الزراعة دورا هاما في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في اجمالي الناتج الوطني وأهميتها في توفير الأمن الغذائي للمجتمع إذ تمتلك الجزائر موارد وإمكانيات كبيرة ومتعددة منها الطبيعية ، والبشرية والمادية، وغيرها. وتتمثل هذه الموارد فيما يلي:

أولا-الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة.

تقدر مساحة الجزائر بـ: 2.381.741 كلم، وتضم أراضي زراعية شاسعة مقدرة بـ: 43.40 مليون هكتار من إجمالي الأراضي المستعملة في الزراعة سنة 2016 [1] و تتغير سنويا ، فالأراضي الزراعية صالحة لمعظم المنتجات الزراعية، خاصة وأنها تشكل أكبر فضاء متوسطي زراعي، هذا إضافة للمنخفضات الصحراوية التي تعتبر أراضيها من الأراضي الممتازة والخالية من الجليد (محمية من الجليد طبيعيا)، مما يسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة، وهذا ما يوفر أحسن نوعية للمنتجات الزراعية.[2]

والجدول الموالي يبين تطور الموارد الأرضية في الجزائر.

الجدول رقم(2-1): تطور الموارد الأرضية في الجزائر خلال الفترة 1985-2016

الوحدة: 1000 هكتار

السنوات / البيان	1985	1990	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الاراضي المستعملة في الزراعة SAT	48436	43479	40888	42444	42444	42499	42889	42888	43395	43396
المساحة المستعملة للزراعة SAU	7560	7605	8227	8435	8445	8455	8462	8465	8488	8449
النسبة %	15,6	17,5	20,1	19,9	20	20	19,8	19,7	19,6	19,5

المصدر : جمعه وحسبه الطالب بناء على:

ONS, **L'Algérie en quelques chiffres** N° du 31 au 47 du 1998 au 2016

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية**، الخرطوم، 1994.

يبين الجدول أن الموارد الأرضية لا تتصف بالثبات بل تطورت إجمالي الاراضي المستعملة في الزراعة في سنة 1990 مقارنة بسنة 1985بـ 3,75% و 6,54% سنة 1996 مقارنة بسنة 1990 و بسبب زيادة رقعة الأراضي الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي، وهذا نجده في التطور المرحلي للأراضي الزراعية نسبة

[1] ONS, **L'Algérie en quelques chiffres** N° 47

[2] مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص210.

63,83% في سنة 1996، مقارنة بسنة 90 و بنسبة 18.2 % سنة 2000 مقارنة بسنة 1996 مع الثبات النسبي في سنة 2001و 2002.[1]

كما أن زيادة المساحة المستغلة للزراعة أي جملة الأراضي الزراعية كان سببه الرئيسي الزراعات الموسمية، بينما كانت الزراعات المستديمة أقل أهمية, أما المساحة المتروكة فتعتبر مورد هام لأنها تشكل مجالا للتنمية الأفقية للموارد الأرضية الزراعية، و بالتالي تتغير مساحة الأراضي المتروكة نقصا وزيادة من عام لآخر وفقا للعوامل و المتغيرات المسببة لذلك فإن أسلوب التبوير يصبح ضروريا و حتميا على الفلاحين ولكن يمكن انتهاج سياسة زراعية معينة لتخفيض مساحة أراضي البور وتخصيصها لإنتاج منتجات ذات أهمية، و تخفيض الواردات الزراعية و الحيوانية و التي لها عبء كبير على الميزان التجاري، و سياسة التبوير لها تأثير واسع مما أثر سلبيا على متوسط المساحة الصالحة للزراعة للفرد الواحد، حيث انخفضت من 0,36 هكتار / للفرد سنة 1982 إلى 0,20 هكتار للفرد سنة1986 وكان متوقعا أن تصل إلى 0.14 هكتار سنة 2000[2] .

وقد ارتفعت المساحة المستعملة للزراعة من نحو 7560 ألف هكتار سنة 1985 إلى نحو 7605ألف هكتار سنة 1990 وإلى 8227 ألف هكتار سنة 2000 ثم إلى 8449 ألف هكتار سنة 2016، يعتبر هذا تطور هاما لكن أكثر من 70% من الأراضي الزراعية تزرع مطريا ، وهذا له تأثير مباشر على تطور الإنتاج الزراعي لأن هذا النوع يتأثر بكميات الأمطار ومواعيدها وتوزيعها الجغرافي .

أما في ما يخص الثروة الغابية و المراعي تعتبر محدودة نسبيا في مساحتها و فقيرة في نوعيتها كما أن هذه الموارد الرعوية و الغابية لم يطرأ عليها تطور كبير.

وهذا التأثير السلبي ناتج كذلك عن تبذير الأراضي القابلة للزراعة و تقلص الأراضي الخصبة عن طريق :

- عدم وجود سياسة لحماية البيئة و الزحف المستمر للعمران .

[1] أعمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 138

[2] ONS, **l'évolution de L'Agriculture** n° 1-2 ,1984,P 47.

- الاستخدام الدائم و المستمر لنفس المنتوج لمدة أطول وترك مساحات الشاسعة دليل على وجود أراضي للبور ودليل على التوسع الزراعي وترك الأراضي البور يؤدي في بعض الأحيان إلى تجديدها، ولكن له خطر التعرية و انجراف التربة وكذلك على تقليص الأراضي الزراعية.

وتتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا الى أربعة مناطق تتمثل في ما يلي: [1]

- **المنطقة الساحلية**: وتضم 14 ولاية سياحية ابتداء من ولاية الطارف شرقا الى ولاية تلمسان غربا تسقط بها كميات معتبرة من الأمطار بنسبة 92% بين 400 ملم الى 900 ملم. تتميز سهولها المنخفضة بخصوبة أراضيها وتوفر المياه بها، أشهرها سهل متيجة ووهران وعنابة، كما يوجد بهذه السهول كثير من الوديات والسدود، وتشتهر هذه السهول بزراعة مختلف أنواع الخضر والفواكه وغيرها من الزراعات التي تعتمد على الري.
- **المنطقة السهبية**: وتضم 12 ولاية وهي : أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، سعيدة، النعامة، والاغواط، وتبسة. تتميز هذه المنطقة بالمناخ القاري أمطارها قليلة، حيث متوسط أمطارها في السنة يتراوح بين 200 ملم و400ملم، وهي كمية غير كافية للزراعة ولكنها كافية لقيام بعض الأعشاب المختلفة والمتنوعة لضمان حياة الرعي حيث تكثر فيه قطعان الأغنام والإبل.
- **المنطقة الداخلية**: وتضم 14 ولاية داخلية وهي: البليدة، قالمة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة ، برج بوعريريج، سيدي بلعباس، سطيف. تتميز سهولها بخصوبة اراضيها ومن أشهر هذه السهول سهل سيدي بلعباس، معسكر، قسنطينة، تيارت، والمدية.، حيث تشتهر هذه السهول بزراعة الحبوب والكروم وبعض أنواع الاشجار المثمرة وخاصة القمح الذي تعد هذه السهول المنبع الاساسي له، لذا نجد أن هذا الاقليم في الجزائر يعتبر الاقليم الحيوي والمهم في القطاع الفلاحي بصفة خاصة حيث تتركز فيه الثروة الزراعية والصناعية كما تتركز به الكثافة السكانية.

[1] زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص ص 142-143.

- **المنطقة الصحراوية:** وتضم 8 ولايات وهي: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف، واليزي. يسود هذه المنطقة مناخ صحراوي لا تزيد الأمطار فيه عن 200 ملم أو أقل بكثير في بعض الأحيان، كما تمتاز هذه المنطقة بتربة رملية فقيرة لا تصلح للزراعة، ونظرا لقسوة المناخ والطبيعة فإن الزراعة في هذه المنطقة لا تظهر غلا في مناطق محدودة جدا في بعض الواحات ، حيث يجتمع السكان فيها ومن أهم مزروعات هذه الواحات زراعة النخيل وقليل من الخضر والفواكه.

وهناك محاولات زراعية لإدراج بعض الزراعات في الصحراء مثل: القمح، الأشجار المثمرة، تربية الأبقار، البيوت البلاستيكية، وزراعة المقاولات، وقد أعطت نتائج مدهشة ولكنها في بعض الأحيان خاضعة لسوء الاختيار لبعض الأصناف، التي لا تكون ملائمة مع شروط المناخ الصحراوي.

ثانيا-الموارد المائية

تعتبر الموارد المائية من الموارد النفيسة، حيث يعتبر شرط أساسي لاستمرار حياة الإنسان ومختلف الكائنات الحية وضروري لممارسة كافة الأنشطة التنموية الزراعية منها والاقتصادية. وتتمتع الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية تعود بالأساس الى التنوع الجغرافي والطبيعي فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط والتي تشكل مصدرا رئيسا للموارد المائية للبلاد.

1- الموارد المائية التقليدية:

1-1- مياه الأمطار: تشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام باعتبارها مصدر تغذية الأحواض الجوفية والمجاري الطبيعية والينابيع والأودية وتختلف كميات الأمطار من منطقة إلى أخرى، حيث تتناقص معدلات التساقط في اتجاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وذلك على مدى 100يوم على الأكثر ويتساقط الثلج على قمم جبال الأطلس ويقدر حجم الأمطار سنويا بنحو بين 100مليار م ^{2} و 120مليار م ^{2} في السنة [1] يتبخر القسم الأكبر منها.[2] حوالي 85 %، ويتركز سقوط الأمطار في

[1] عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص 154

[2] إيمان بوحسون، واقع استخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية، في مجلة روافد للدراسات و الأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد3، العدد2، جامعة عين تيموشنت، ديسمبر2019، ص22

القسم الشمالي من البلاد بنسبة 90 % في المنطقة التلية وحدها ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، في حين تعود الى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا.[1]

ويمكن توضيح تغيرات معدلات التساقط الامطار السنوية بالجزائر بين الجهات المختلفة للوطن كما يلي:

جدول رقم (2-2): المتوسط السنوي لتساقط الامطار في الجزائر

الوحدة: ملم في السنة

المنطقة	الشرق	الوسط	الغرب
الشمال (الشريط الساحلي)	900	700	400
الأطلس التلي (منطقة السهول)	700	450	500
الأطلس التلي (منطقة السلاسل المرتفعة)	800- 1600	700 - 1000	600
الهضاب العليا	500	-	350
الهضاب العليا السهبية	600	250	250
الأطلس الصحراوي	400- 700	200	200
المناطق الصحراوية	-	50-100	50

المصدر: عادل كدودة، **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي – دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص 152

2-1- المياه السطحية: تشتمل المياه السطحية على إجمالي الثروة المائية المتواجدة فوق سطح الارض منها ما هي محجوزة في سدود أو محاجز مائية ومنها ما هي تجري في الآبار.

[1] الطيب قصاص، **إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر الواقع والتصور المستقبلي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015-2016، ص 130.

1-2-1-السدود: تزخر الجزائر بـ 112سد منها 50سد تفوق قدرته 10ملايين متر مكعب بطاقة تخزين اجمالية تقدر بـ 5 ملايير متر مكعب و من خلال البرنامج الاستعجالي على مستوى السدود تم تخطيط مشاريع تسمح بتعبئة اجمالية تقدر بـ 11مليار متر مكعب وحجم إجمالي منتظم يقدر بـ 6مليار متر مكعب وهي كالاتي: [1]

- 50 سد مستغل (بطاقة تقدر 70.5 مليار متر مكعب)
- 12 سد الجاري بنائها (بطاقة تقدر بـ 70.1مليار متر مكعب)
- 08 سدود و شبكة الانطلاق (بطاقة تقدر بـ 700مليون متر مكعب)
- 30 دراسة معمقة 9منها جاهزة (بطاقة تقدر بـ 40.2مليار متر مكعب)
- 27 دراسة أولية يمكن تحقيقها (بطاقة تقدر بـ 150مليون متر مكعب)

1-2-2- الاودية والانهار: والتي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بحوالي 12.4 مليار م ^{3} وأهمها: وادي الشلف، والوادي الكبير بقدرة مائية سعتها أكثر من ملياري م^3، بالإضافة إلى وادي السيبوس والصومام ويسر، التي تنتج سنويا حوالي 500 مليار م^3، أما وادي الداموس والصفصاف والعرب والخميس وكراميس وبودواو، فهي تنتج ما بين 30 و 100 مليون م^3 سنويا، وأخيرا وادي تافنة والحراش ومازافران التي تنتج ما بين 100 و 500 مليون م ^{3} سنويا. [2]

1-2-2- المحاجر المائية: هي أحواض مائية وتسمى البحيرات الجبلية، وقدرة التخزين فيها لا تفوق 01 مليون م3 ، وهي تستغل أساسا في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها 834 حاجزا مائيا بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون م3، يستغل منها 75 % في القطاع الزراعي، و 05 % في تربية المواشي، و20 % تبقى غير مستغلة. [3] وتقع في ولايات الشمال التي تكثر فيها الامطار وهي البويرة- تيزي وزو- بومرداس- قسنطينة. [4]

---

[1] خيرة مغربي، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات)، في مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، جامعة مستغانم، سبتمر 2016، ص108.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص218.

[3] نفس المرجع، ص219.

[4] خيرة مغربي، مرجع سبق ذكره ، ص109.

1-2-3- <u>المياه الجوفية</u>: تقدر كمية الموارد المائية الجوفية في الجزائر المتاحة بحوالي 7مليار م^3،منها 2.8 متجددة و4.2 غير متجددة مقسمة بين شمال البلاد و جنوبه، ففي شمال البلاد تقدر المصادر المائية الجوفية بحوالي 2مليار م^3، مستغلة بنسبة 90% بواسطة 12000 بئر عميق و 100000 بئر عادي، أما بالنسبة لجنوب البلاد، فإن المياه الجوفية تقدد بحوالي 5مليار م^3، منها المياه الجوفية المتجددة في الجنوب والمقدرة بحوالي 800 مليون م^3، وغير المتجددة، المقدرة بحوالي 4.2مليار م^3. وتوزع كمية الموارد المائية الجوفية في الجزائر حسب النسب التالية: 70 % للري و19.5% للاستخدامات المنزلية (بمقدار 500م^3 لكل فرد/السنة في المناطق الشمالية و90م^3 في المناطق الجنوبية)، و10% مخصصة للنشاط الصناعي.[1]

وتشير التقديرات العلمية إلى وجود 147طبقة مائية وحوالي 60.000بئر صغير، 90.000ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7مليار م 3في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال (2مليار م3 /السنة) والجنوب (5مليار م3/السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 % 1.8 (مليار م3 /السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية 75 % تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا .أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600ألف و 300ألف كلم 2على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.[2]

2- **<u>الموارد المائية غير التقليدية</u>:** لجات الجزائر بسبب نقص في الموارد المائية التقليدية إلى موارد مائية غير تقليدية لسد العجز في تلبية حاجات المواطنين خاصة في المدن الكبرى (الجزائر العاصمة، عنابة ووهران)من خلال عدة طرق يذكر منها:

---

[1] اسماعيل بوقنور، ريم غريب، **<u>استراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر، نحو تحقيق التنمية المستدامة</u>**، في المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة باتنة، جانفي2021، ص1167.

[2] زهير عماري، **<u>القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل ؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980</u>**،في الملتقى الدول التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 24/23 نوفمبر 2014، ص9.

2-1- تحلية مياه البحر: [1]بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحسين وفرة المياه منذ الاستقلال، حيث كانت التجربة الأولى لها مع تحلية المياه الجوفية المالحة سنة 1964 بأرزيو لأغراض تتعلق بصناعة النفط والصلب بطاقة 2920م³/السنة، وفي عام 1980 افتتحت محطة صنفت آنذاك من أهم محطات العالم للتحلية بتقنية التناضح العكسي بسعة 21مليون م³/السنة وقدر حجم مياه البحر المحلاة في الجزائر سنة 1999بـ 54.02مليون م³/السنة وبلغ عام 2008 105 مليون م³/السنة، ومن ثم ارتفع سنة 2013 لـ 515مليون م³/السنة.

ويقدر عدد محطات التحلية المعتمد عليها في الجزائر بـ 13محطة كبرى تقدر طاقتها النظرية الإجمالية بـ 825 مليون م³/السنة، و12 محطة صغيرة بقدرة نظرية تصل الى 20 مليون م³/السنة.[2]

وتتيح التكنولوجيا اليوم الاستفادة من تحلية مياه البحر للدول التي تمتلك شواطئ بحرية وتعاني من الندرة، لكن هذه التقنية جد مكلفة حيث بلغت التكلفة الإجمالية لإنجاز 11محطة كبيرة في الجزائر 2.807مليار دولار أمريكي، وبمتوسط . 255.2مليون دولار لإنجاز محطة واحدة، وهي متغيرة تبعا لموقع التشييد والطاقة المستخدمة في التشغيل وكذا القدرة الإنتاجية ونوع التكنولوجيا المعتمدة (التناضح عكسي أو التبخير الوميضي...الخ).[3] لذلك فهي مخصصة للقطاع المنزلي والصناعي نظرا لارتفاع تكاليفها.

2-2- معالجة المياه المستعملة:

تبقى إمكانيات الجزائر من هذا المورد ضعيفة جدا بحيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية و في الأودية والسبخات بالنسبة لباقي التجمعات وقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعملة (المصروفة في الوسط الطبيعي) حوالي 700 مليون م³سنويا، 75مليون م³منها فقط يتم

[1] يقصد بتحلية مياه البحر خفض نسبة الاملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات والآبار وجعله صالح للشرب بخفض نسبة الاملاح فيه من 3.5% إلى 0.5% أو أقل.

[2] عادل كدودة، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، الملحق رقم 11

[3] زين العابدين طويجيني، محمد سيف الدين بوفالطة ، استدامة خيارات تنويع الموارد المائية في الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد الأخضر ، في المجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة المدية، جانفي2020، ص285.

تصفيتها ومعالجتها سنويا أي ما يعادل تقريبا نسبة 10% و هي نسبة قليلة جدا. وبلغت الإحصائيات والأرقام في مجال معالجة المياه المستعملة في الجزائر ما يلي:[1]

- عدد محطات التصفية المستغلة هي 21محطة؛
- عدد المحطات التي هي في طور الانجاز هي 23محطة؛
- عدد المحطات التي هي في طور إعادة التأهيل 19محطة؛
- عدد المحطات المنجزة 10محطات.

وحسب الديوان الوطني للتطهير فإنه سنة 2016 بلغ عدد مراكز التجميع في الجزائر 269 مركزا، من 1117 بلدية بحجم يقدر بـ 1130 مليون م 3، وقد تم معالجة 207 مليون م 3 ، بنسبة تشغيل تقدر بـ: 40 % من طاقتها الاجمالية.

ثالثا- الموارد البشرية :

إلى جانب الموارد الطبيعية هناك الموارد البشرية التي تزخر بها الجزائر، حيث نرى نقصها بالقطاع الزراعي إذ تعتمد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة نتيجة نقص استخدام المكننة، ويعتبر العنصر البشري محرك أساسي للتنمية وعنصر مهم في أي نشاط اقتصادي، وبالأخص في القطاع الزراعي فمن خلاله يتم استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة، خاصة اذا كان العنصر البشري يتمتع بمؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي.

وباستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الزراعية بلغ 2.325مليون عامل خلال الفترة (1980–2009) وتراوحت اليد العاملة بين 1.633مليون عامل و3.152مليون عامل خلال عامي 1980و 2009على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ 1.519مليون عامل أي بنسبة 93 %[2]

[1] خيرة مغربي، **مرجع سبق ذكره ،** ص112.

[2] زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل ؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، مرجع سبق ذكره،** ص10.

فنقص الأيادي العاملة في الجزائر التي بلغت قيمتها 142289 نسمة بحوالي % 21.7 في سنة 2000 من اجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، يؤدي الى انخفاض الإنتاجية فالهجرة من الريف الى المدن بسبب ظروف الحياة في الريف يؤدي الى خسائر كبيرة بالأغذية والمحاصيل لعدم توفر الايادي العاملة للحصاد والجني وكذا زراعة المساحات الصالحة للزراعة، في إنتاج هذا إلى جانب انخفاض المستوى العلمي والتقني للأساليب الحديثة، وكذلك ارتفاع سن العمال والزراعيين، إضافة الى زيادة عد سكان الجزائر الذي بلغ في سنة 2000 الى ما يقارب 31 مليون نسمة، اذ أن زيادة عدد السكان يؤدي الى ارتفاع نسبة الأطفال وانخفاض الناشطين اقتصاديا، وهو ما ينعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية وخاصة على المدى القصير.[1]

رابعا : الموارد الرأسمالية:

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، التكنولوجيا في مجال الزراعة والتجهيزات الفلاحية، وحجم الانفاق في مجال استصلاح الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن استهلاك رأسمال الزراعي بلغ 15.89 مليار دولار خلال الفترة 2014 والي كانت قيمته حوالي 4.80 مليار دولار خلال سنة 2000، أي شهد ارتفاعا منتما من سنة الى أخرى وهذا راجع الى سياسة الحكومة في التوجه الى الاعتماد على القطاع الفلاحي.[2]

وتمتلك الجزائر غلاف ماليا معتبرا يساعدها على تحقيق معدلات مرغوب فيها من النمو في القطاع الزراعي، حيث بلغ الاحتياطي النقدي 200 مليار دولار لسنة 2013 مسجلا ارتفاعا كبيرا عن سنة 2001 الذي بلغ فيها 46 مليار دولار، ويعود السبب الى ارتفاع أسعار البترول.[3]

---

[1] الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب**، في مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة ،2011، ص 195.

[2] سفيان الشارف بن عطية، عبد اللطيف عثمان، **دور التنمية الزراعية في تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2016**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص8.

[3] عمر حذيفة، "**دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة،-15 16نوفمبر 2011 ، .ص14

المطلب الثاني: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالأمة التي تهتم بالقطاع الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها هي أمة جديرة بالاهتمام، لذا فإن التنمية الزراعية تتقدم برامج التنمية والإصلاح في الكثير من الدول لما للزراعة من أهمية بالغة حيث أنها تعد مصدر غذاء للسكان ولتحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للصناعة بشقيها الغذائية وغير الغذائية، الى جانب خلق للثروة و تنويع مصادر الدخل وتوفير العملة الصعبة، والمساهمة في الناتج الداخلي واستيعاب نسبة عالية من قوة العمل.

وهناك مستجدات كثيرة زادت من أهمية الزراعة تتمثل في استمرار واستفحال الفجوة الغذائية خلال العقود الأخيرة و تفاقمها وتحقيق انجازات علمية مهمة و بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجاً وكذا تنامي أهمية اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان والتخفيف من الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعى من أجل الوصول لتنمية مستدامة.[1]

ويحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث لاعتبارات متعددة.

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي. وتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي.

[1] محمد قرينات، **التنمية الزراعية في الجزائر والامن الغذائي**، في مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012، ص69.

كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الزراعي بما يؤدي الى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على منتجات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته، ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي ومزيدا من الطلب على منتجاته ومزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العلمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما.

إن قطاع الزراعة في الجزائر قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية نتيجة لتهميشه واستغلاله من طرف المستعمرين في زراعة الكروم لتلبية الاحتياجات الأوروبية. أما في المراحل اللاحقة فلعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر والدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل على استراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتباع نهج استراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحروقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى، واهمال القطاعات الأخرى، خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية.[1]

وخصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة ويرجع ذلك لأهمية هذا القطاع والذي نلخصه من خلال النقاط التالية:[2]

- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة؛
- رفع مستوى معيشة السكان؛

[1] فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص40 -41.
[2] أعمر عزاوي، أطروحة دكتوراه ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 9-10.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا؛
- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية ؛
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها،
- العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

المطلب الثالث: مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية

على غرار دول كثيرة سعت الجزائر منذ عقود للاهتمام بقطاع الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي أولا وتدعيم دخلها الوطني وتنويعه للخروج من التبعية النفطية ثانيا، لذا فقد خصصت مقدرات مالية معتبرة وقوى بشرية لتطبيق استراتيجيات وسياسات مختلفة من شأنها تحقيق تنمية فعلية بهذا القطاع، ونظرا لمعاناتها من العجز المتزايد في إنتاج الغذاء والذي لا يكفي لتغطي الاستهلاك الوطني، حيث تلجأ لاستيراد كميات كبيرة منه مما ينهك ويستنزف احتياطاتها من النقد الأجنبي ويجعلها رهينة التبعية للمالك الخارجي.

لقد اهتمت الجزائر بالقطاع الزراعي في برامجها التنموية، إلا أن هذا الاهتمام بقي محدودا، ويمكن الاستدلال عن ذلك من خلال تتبع مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات والبرامج التنموية

والاستثمارات خلال الفترة من 1967 إلى غاية 2014، من خلال تتبع الاهمية النسبية المحدودة من اجمالي المبالغ المرصودة للتنمية . وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: مكانة القطاع الزراعي خلال مرحلة التخطيط(1967 – 1989)

لقد مر الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط منذ الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية تمثلت فيما يلي:

المرحلة الأولى: (1962- 1966) : مرحلة الانتظار وهي تمثل بداية عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعد مرور 132 سنة من الاحتلال.

المرحلة الثانية: (1967- 1978) : تمثل مرحلة الاقتصاد الإداري.

المرحلة الثالثة: (1980 - 1989) : وهي مرحلة إعادة هيكلة في جميع القطاعات وبداية التحول إلى اقتصاد السوق.

وقد ورثت الجزائر هياكل زراعية ذات طابع استعماري يتصف بالازدواجية القطاعية في القطاع الزراعي والتي تتميز بتعايش قطاع زراعي تقليدي يقوم به الجزائريون ويشمل الأراضي التي تقع بسفوح الجبال والمناطق الوعرة وتتميز بضيق المساحة وضعف الخصوبة. وقطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر

وكان الهدف الاستراتيجي من مرحلة الانتظار (حسب الميثاق الوطني لسنة 1976) : استكمال الاستقلال الوطني ، وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية ,وكانت الاستثمارات في الفترة (62-67) ضعيفة.

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الجزائري من خلال انتهاج أسلوب التخطيط . والذي لم يكن ممكنا قبل ذلك بسبب:

- حداثة عهد الجزائر بالاستقلال
- عدم توفر الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية.

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر ، ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

وتميزت الفترة 1967-1989 بقيام الدولة بعدة مخططات تنموية (05 مخططات)، بعدما أنهت عملية تأميم الأملاك ووسائل الإنتاج وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بالتأميم في الزراعة، الصناعة، المناجم، المالية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومركزية اتخاذ القرار فيما يخص تخصيص الاستثمارات وتمويلها.

رغم الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الزراعي أن يلعبه في مجال الإنتاج، التغذية والتشغيل إلى أن الأهمية التي أعطيت له تبقى محدودة. ويمكن الاستدلال على ذلك بنصيب القطاع الزراعي من مجموع الاستثمارات التي وجهت له خلال الفترة 1967 . 1989، وبالأهمية النسبية لهذه المبالغ مقارنة بمجموع المبالغ الاستثمارية.

ويمكن تتبع مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية خلال الفترة 1967 -1989 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2– 3): تطور مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة 1967 -1989

الوحدة: مليار دج

	المخطط الثلاثي 1967-1969	المخطط الرباعي الأول1970-1973	المخطط الرباعي الثاني1974-1977	فترة 1978-1979	المخطط الخماسي الاول1980 - 1984	المخطط الخماسي الثاني1985 - 1989
الزراعة	2,4	4	12	4,15	24	79
مجموع الاستثمارات	9,30	27,75	110,22	52,65	400	550
النسبة %	% 17	% 15	% 10,5	% 11	% 11	% 9

المصدر جمعه الطالب من:

. وزارة الإعلام، **التقرير العام للخطة الثلاثية 67 . 69.**

. وزارة الإعلام، **التقرير العام للمخطط الرباعي الأول والثاني 74 . 79**

. المجلس الوطني للتخطيط **(المخطط الخماسي 80 . 84)** ،جوان 86، ص 13

الشكل رقم(2-1): تطور حصة القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 1967-1989

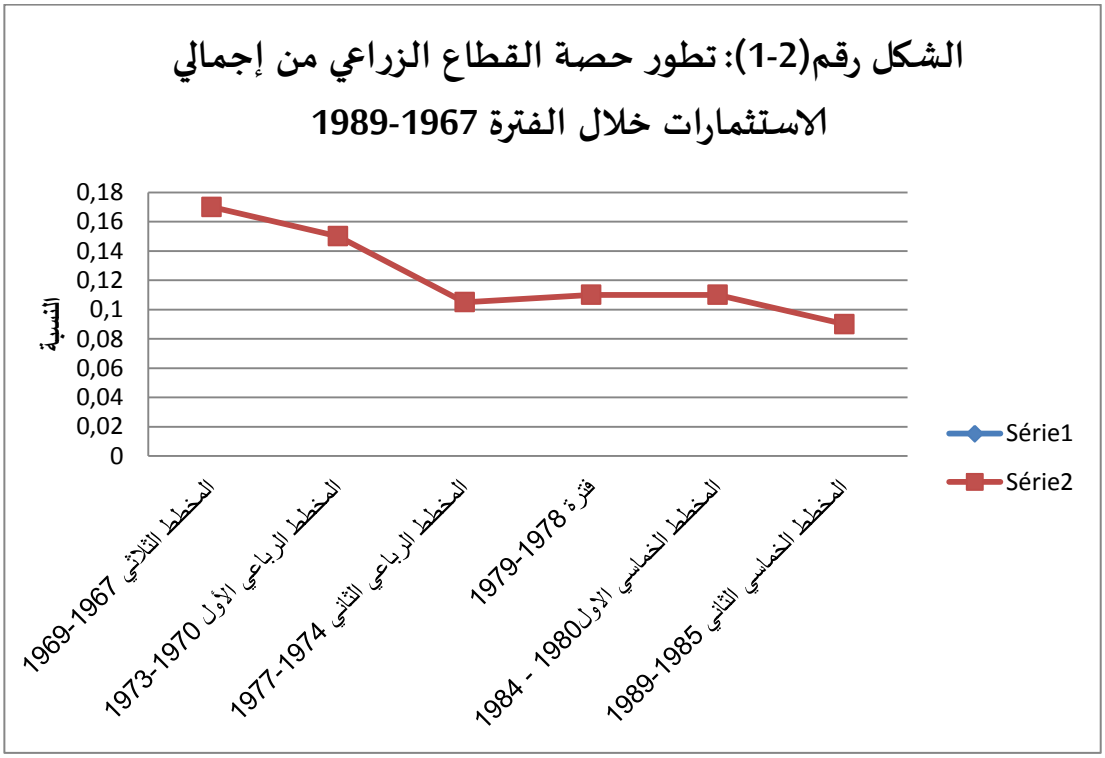

المرجع: من إعداد الطالب اعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن: جهود الاستثمار قد ارتفعت من مخطط إلى أخر، فبعد أن بلغ حجم الاستثمارات الكلية خلال المخطط الثلاثي ما قيمته 9,3 مليار دج ارتفع إلى 27,75 مليار خلال المخطط الرباعي الأول، أي بزيادة قدرها 11% ثم وصلت إلى 110 مليار خلال المخطط الرباعي الثاني، ثم 400 مليار دج خلال المخطط الخماسي الأول و 550 مليار خلال المخطط الخماسي الثاني.

لقد أعطيت أهمية كبيرة من خلال المجهودات التي بذلت في مجال الاستثمار من مخطط لآخر، فخلال المخطط الرباعي الأول نسبة الاستثمارات ارتفعت بـ: 189% مقارنة بالمخطط الثلاثي، في حين شهد المخطط الرباعي الثاني ارتفاع نسبة الاستثمارات ب 297% مقارنة بالرباعي الأول. بينما المخطط الخماسي الأول فقد سجلت زيادة في نسبة الاستثمارات قدرت ب 263% مقارنة بالمخطط الرباعي الثاني، في حين بلغت نسبة نمو الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الثاني مقارنة بالمخطط الخماسي الأول ما قيمته ب 37% وهذا نتيجة لزيادة الادخارات التي جندت لصالح الاستثمارات.

كما أن معدل الادخار ارتفع من 20% سنة 1965 إلى 47% في نهاية المخطط الرباعي الأول و46% في المخطط الرباعي الثاني.[1]

كما يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الحصة النسبية للقطاع الزراعي من الاستثمارات قد تقلصت من مخطط إلى أخر رغم زيادة المبلغ بالقيمة المطلقة.

ففي المخطط الثلاثي الأول كان نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات ب 2,4 مليار دج أي بنسبة 17% من إجمالي الاستثمارات ليصل إلى 9% خلال المخطط الخماسي الثاني أي ب 79 مليار دج.

كما نسجل من ناحية أخرى أن حجم الاستثمارات لم ينفذ بكامله عبر المخططات فهو يقدر بـ 86 % من المخطط الثلاثي و88 % في المخطط الرباعي الأول و53% في المخطط الرباعي الثاني و50 % من المخطط الخماسي الأول و 73 % من المخطط الخماسي الثاني وهذا ما أثر سلبا على القطاع الزراعي .

[1] NADIR M. T , **L'agriculture dans la planification en Algérie** , OPU, Alger ,1982 , P 287.

الفرع الثاني: مكانة القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-1999

يمكن اعتبارها مرحلة عبور حيث تفكك فيها الاقتصاد الوطني بسبب إعادة هيكلة كل قطاعاته، شهدت هذه الفترة الكثير من التطورات المهمة، فعلى الصعيد العالمي قد شهد العالم هيمنة الاتجاه الليبرالي (بعد انهيار الاشتراكية) وتفاقم الديون الخارجية جراء أزمة سنة 1986بحيث كانت تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون، ومع صدور دستور سنة 1989دخلت الجزائر مرحلة جديدة على مختلف الأصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية).

غير أن هذا التحول لم يكن سهلا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة في النزوح الريفي، وقد تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي توجهات قليلة نحو تقليص التدخل المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص لتفعيل دوره في مختلف مجالات التنمية للقطاعات الاقتصادية الوطنية وفي مقدمتها القطاع الزراعي بما يسمح له بمواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها (التي تؤثر كثيرا في أي اقتصاد سواء ايجابيا أو سلبيا) وتتضمن برامج التكيف الهيكلي السياسات التالية: نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص؛ تحرير التجارة؛ تحرير الأسعار؛ تشجيع القطاع الخاص وإنشاء شبكات الأمان أو الصناديق الاجتماعية.

ومن أهم الدوافع التي جعلت الجزائر تتجه نحو اقتصاد السوق: فشل النظام الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ارتفاع المديونية الخارجية وأعبائها، عجز الموازنة العامة، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور أسعار صرف العملة الوطنية، انخفاض الإنتاجية في المشاريع، اختلال القطاع المصرفي وضعف النظام الضريبي. وتتمثل أهم مرتكزات استراتيجية التنمية الزراعية خلال فترة التسعينات في استرجاع الأراضي المؤممة واستصلاح الأراضي الصحراوية ودعم الاستثمارات الزراعية لتطوير الجهاز الإنتاجي، وخوصصة كاملة وحرية في الإنتاج والتسويق.

ومن أبرز الإصلاحات الحكومية خلال فترة التسعينات:[1]

[1] سهيلة شيخاوي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 132-133.

- منح مساعدات للمزارعين المتضررين خلال سنة 1990 تمثلت في تقديم تعويضات مالية لهم وإعفاءات جبائية وإعادة جدولة تسديد ديونهم وتعتبر هذه الإعانات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالمزارعين الخواص؛
- وضع خطة لبناء ستة سدود في نفس السنة واستصلاح 33.5 ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلا عن إجراء دراسة لإنجاز 20سد لغرس 60 ألف هكتار؛
- وضع نموذج لتطوير مصائد الأسماك الحرفية لفائدة صغار صيادي الأسماك وقدرت تكلفته الإجمالية بـ 17مليار دولار؛
- انجاز مشروع تنمية إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
- استرجاع الأراضي المؤممة واستصلاح الأراضي الصحراوية ودعم استثمارات تطوير أجهزة الإنتاج والاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛
- ترقية المنتجات ذات النوعية الايجابية الحقيقية وسياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين؛
- إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية وإنشاء القرض التعاضدي الفلاحي وحل دواوين التموين وإنشاء الغرف الفلاحية والشروع في برنامج التشغيل الريفي؛
- إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في نوفمبر 1995 (ONTA) والصندوق الوطني للتنمية الزراعية (FNDA).
- قرار إعادة جدولة الديون الزراعية جاء بمقتضى المرسوم الوزاري الصادر في 1994/07/17 رقم 94/115 والمتعلق بتمويل القطاع الزراعي. حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الزراعية المتأخر تسديدها بما فيها غرامات التأخير، وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها الى نهاية ديسمبر 1997. وتم حتى تاريخ 31 ديسمبر 1997 إعادة جدولة حوالي 4883 مليون دينار جزائري وتأخير بداية سدادها الى غاية 2001/12/31. [1]

[1] مجدولين دهينة، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص160.

الفرع الثالث: مكانة القطاع الزراعي ضمن البرامج التنموية 2000-2019

أولا: برنامج دعم الإنعاش (2001-2004) : الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار،(أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي بحوالي 1216 مليار دينار، وتم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب شغل، بجانب تعزيز البنى التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة الى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية.[1] أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,46 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج تم تجسيدها من خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية.[2]

[1] زينة عباد، جازية أمير، **واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص6.

[2] نبيل بوفليغ، محمد طرشي، **دور سياسة الانعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص5.

الشكل رقم (2-2)التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

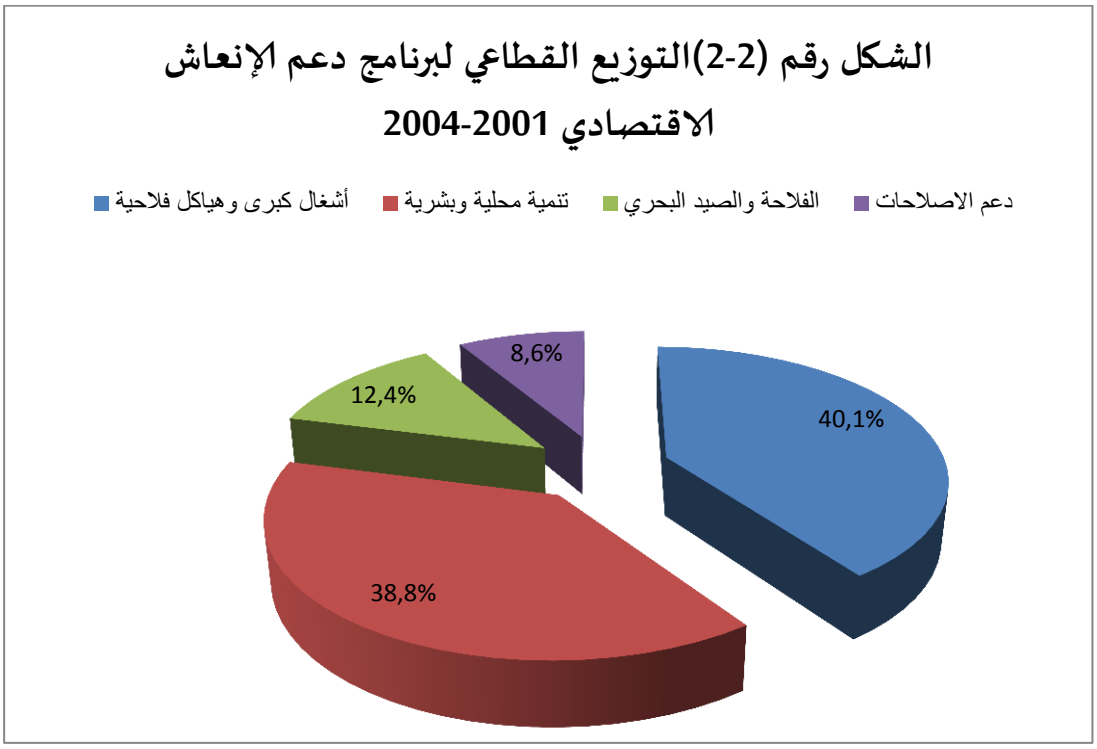

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على : - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001**، ص87.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يطلق عليه أيضا "المخطط الخماسي الأول" وكان ناتج عن الزيادة المسجلة في مداخيل المحروقات حيث ارتفعت أسعار النفط إلى حدود 39دولار سنة 2004 ما أدى إلى ارتفاع تراكم احتياطي الصرف إلى 43.1 مليار دينار في نفس السنة، فكانت لدى السلطات الجزائرية نظرة تفاؤلية بخصوص الوضعية المالية المستقبلية فأطلقت برنامجا استثماريا ضخما تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، رصدت له ميزانية وصلت إلى 4202,7مليار دج (أي ما يعادل 55مليار دولار أمريكي) ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والثاني خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و668 مليار دج على التوالي إضافة إلى الموارد المالية المتبقية من البرنامج السابق بقيمة 1071دج والمبالغ الخاصة بالصناديق الإضافية بقيمة 1191مليار دج ليصبح المبلغ الكلي 8705مليار دج للمخطط الخماسي الأول. ويهدف البرنامج التكميلي لتحسين المستوى المعيشي، الصحي، الأمني والتعليمي للسكان وتحديث وتوسيع الخدمة العمومية، وتطوير الموارد البشرية والمنشآت الأساسية وبالتالي تطوير

النشاط الاقتصادي وترقية تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، الى جانب العمل على تحقيق التوازن الجهوي في الأقاليم الوطنية خاصة الريفية منها.[1]

ونجد أن قطاع الزراعة ضمن قطاعات التنمية الاقتصادية الذي لم يتجاوز نصيبه 8.02% من إجمالي البرنامج، والذي يشترك مع عدة قطاعات وهي: الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.[2] وقد تحصل قطاعات التنمية الاقتصادية على: 337.2 مليار دينار خصص منها 300 مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية أي بنسبة 88.96% من برنامج دعم التنمية الاقتصادية والذي تم تقسيمه الى القطاعات المبينة في الشكل التالي:[3]

الشكل رقم (2-3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية 2005-2009

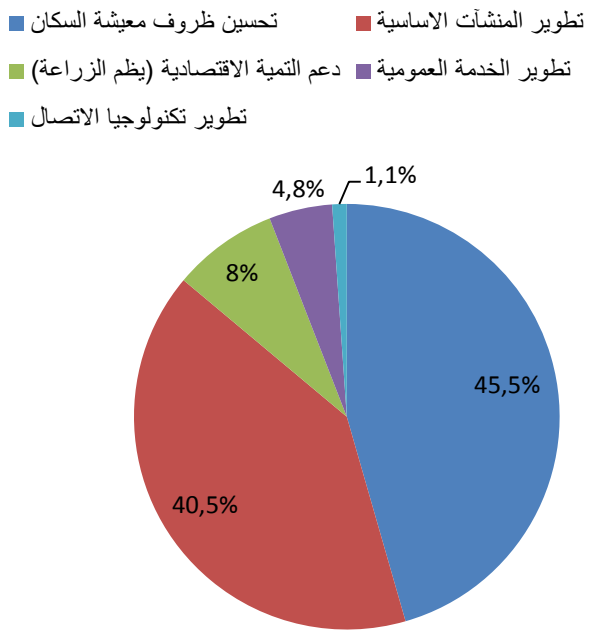

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: - مجلس الأمة الجزائري، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009**، أفريل 2005، ص ص 5-6

[1] سهيلة شيخاوي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 143-144.

[2] يمينة حناش، **التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، في مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01،جامعة الوادي، جوان 2019، ص178.

[3] زينة عباد، جازية أمير، **مرجع سبق ذكره** ، ص7.

ثالثا: برنامج الانعاش الخماسي (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014).

أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، ويسعى بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني وخصص له غلافا ماليا قدر بـ 21214مليار دج.[1] حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار لدعم ثلاث فروع قطاعية وهي الفلاحة والتنمية الريفية ب 1000 مليار دينار القطاع الصناعي العمومي ب 2000 مليار دينار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل ب 500 مليار دينار.[2]

وارتفع نصيب القطاع الزراعي في هذه المرحلة الى 1000 مليار دج من أجل مواصلة دعم الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية خاصة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لها القطاع إضافة الى تطوير وتوسيع شبكة الري الزراعي، وكإجراءات تحفيزية في هذا القطاع قامت الدولة في سنة 2010 بتحمل أعباء قروض فلاحية كالقرض "رفيق" بدون فوائد إضافة الى تمويل مجموعة من الإجراءات الرامية الى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين 20% الى 30% بهدف اقتناء البذور والاسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الاشجار واقتناء الآلات الزراعية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيتون)[3]

وقسم المخطط الخماسي الثاني على ثلاث برامج فرعية كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] سهيلة شيخاوي ، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص148.

[2] زينة عباد، جازية أمير، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص7-8.

[3] محمد الامين شربي ، مصطفى خامد، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص5.

الشكل رقم (2-4): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النموالاقتصادي 2010-2014

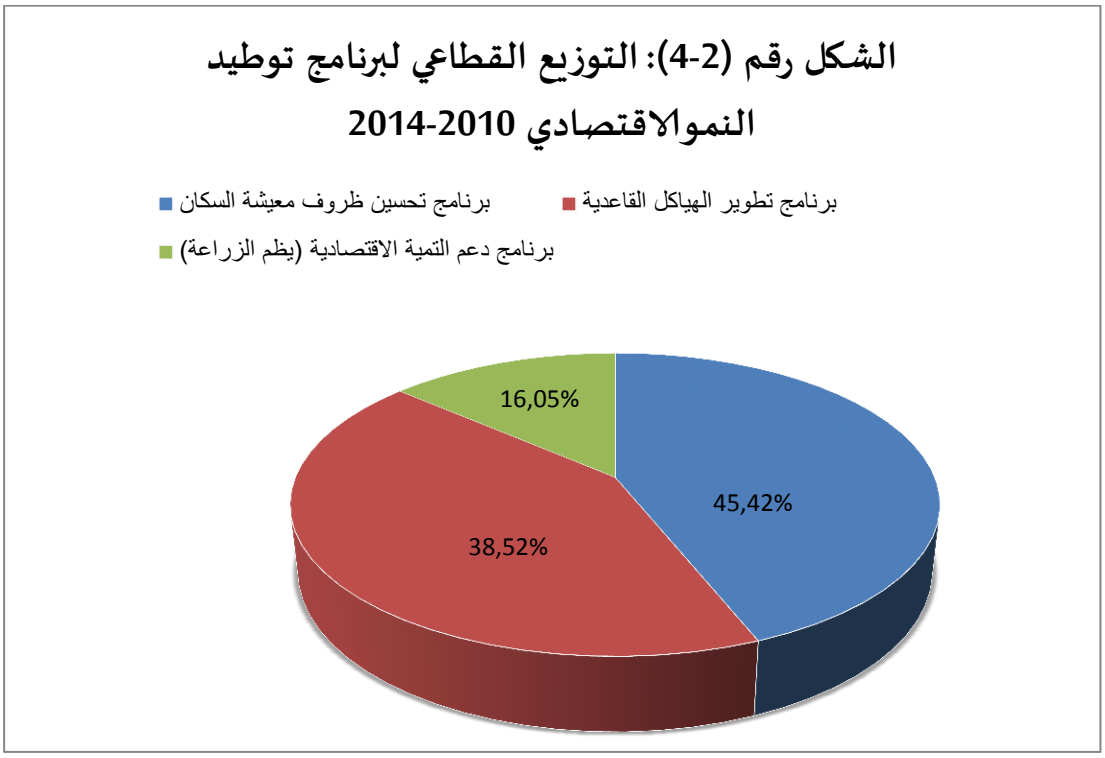

المصدر : من إعداد الطالب بناء على : - مصالح الوزير الأول، **بيان السياسة العامة للحكومة**، أكتوبر 2010، الملحق

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

كغيره من البرامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ تحسن المداخيل المالية للدولة بعد ارتفاع أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية.

وقد خصص له غلاف مالي يقدر بـ: 22100 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 280 مليار دولار أمريكي لتمويل المشاريع التنموية المختلفة، وقد شرع في تنفيذ هذا البرنامج منذ بداية سنة 2015 من خلال فتح حساب التخصيص رقم : 143 – 302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019) [1] وقد بلغت ميزانيتي سنتي 2015 و2016

[1] المرسوم التنفيذي رقم: 15-205 مؤرخ في: 27 جويلية 2015 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، الجريدة الرسمية عدد 41، 2015

على التوالي: 4079,6 مليار دج [1] ثم 1894,2 مليار دج [2] وهنا يتضح بان المخصصات المالية القطاعية لسنة 2016 تراجعت بأكثر من مرتين مقارنة بسنة 2015 ويرجع ذلك لسياسة التقشف التي انتهجتها الدولة مطلع سنة 2016 بسبب تراجع أسعار النفط.[3]

وقد قسم هذا البرنامج بناء على ميزانيتي سنتي 2015 و2016 كما هو موضح بالشكل الموالي:

[1] قانون رقم 14 – 10 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2014 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية عدد 78، 2014، ص 48.

[2] قانون رقم 15 – 18 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 72، 2015، ص 38.

[3] وقد تراجع سعر البترول من أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 أنظر: التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016 الصادر عن بنك الجزائر

الشكل رقم (2-5): التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد الاقتصادي لسنتي 2015-2019

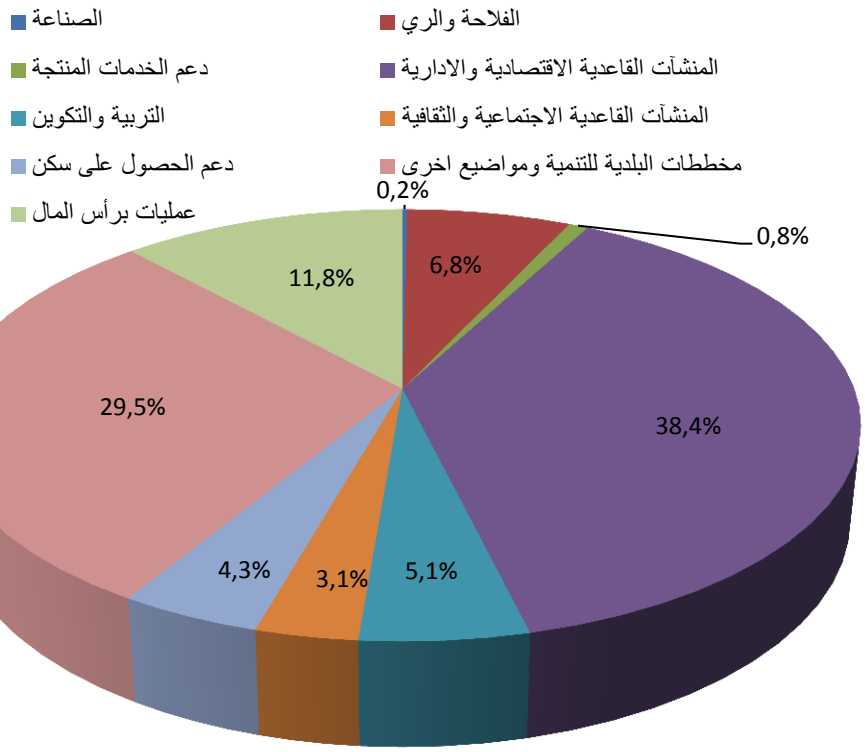

المصدر : من إعداد الطالب بناء على :

- قانون رقم 14 – 10 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2014 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية عدد 78، 2014، ص 48.
- قانون رقم 15 – 18 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 72، 2015، ص 38.

يتضح من الشكل ان قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية قد تحصل على الحصة الكبرى من إجمالي الاستثمارات لسنتي 2015-2016 بنسبة تقدر بـــ: 38,4 % ويرجع ذلك إلى توجيه مبالغ ضخمة لإتمام المشاريع المتخلفة عن البرامج السابقة.

كما حصل القطاع الزراعي والري على 407,6 مليار دج موزعة على 209,4 مليار دج سنة 2015 و 198,2 مليار دج سنة 2016 بنسبة تقدر بـ: 6,8 % من إجمالي الاستثمارات وهذا ما يعكس عودة اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي كبديل لقطاع المحروقات .

وعموما فقد استفاد القطاع الزراعي من مخصصات مالية معتبرة ضمن البرامج التنموية المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 إلى غاية 2019 وقد بلغ حجم هذه الأموال المرصودة مبلغ : 2400 مليار دج، رغم أنه يمثل فقط 4,95 % من إجمالي الاستثمارات التي بلغت 48041,7 مليار دج وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الاخرى .

ويمكن تلخيص تطور مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة 2001-2019 بالجدول الموالي:

جدول رقم (2-4): تطور مكانة القطاع الزراعي ضمن المخططات التنموية للفترة 2001 -2019

الوحدة : مليار دج

	برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	المجموع
مجموع الاستثمارات	525	4202,7	21214	22100	**48041,7**
حصة القطاع الزراعي	65,4	300	1000	1000	**2400**
النسبة %	**12,46**	**7,14**	**4,71**	**4,5**	**4,95**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما سبق ذكره

الشكل رقم (2-6): تطور حصة القطاع الزراعي ضمن البرامج التنموية للفترة 2001 -2019

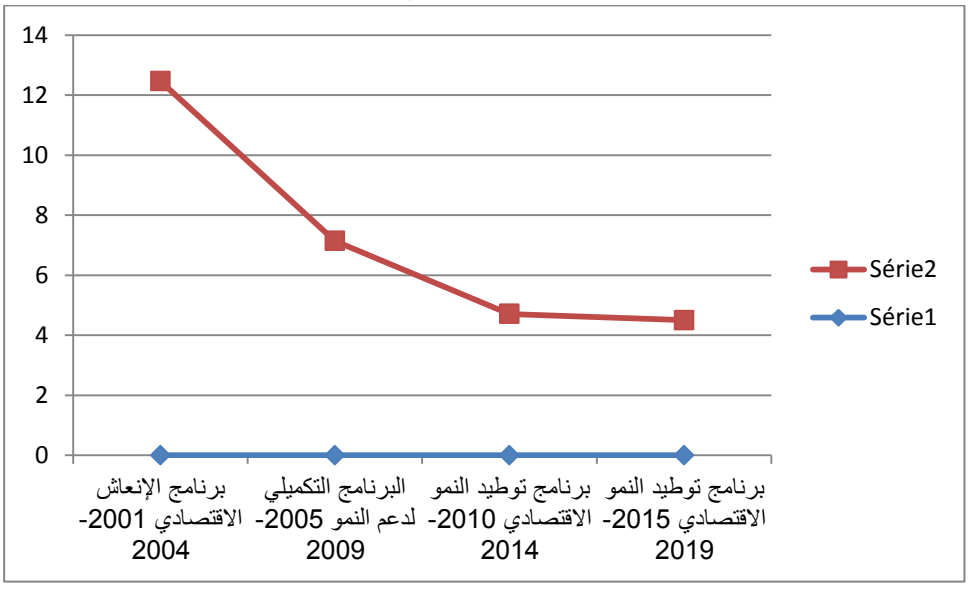

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (2-4)

يبين الجدول والشكل اعلاه أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية اكبر للقطاع الزراعي وهذا ما يعكسه حجم المبالغ المرصودة للقطاع الزراعي من الاستثمارات الاجمالية والتي انتقلت من 65,4 مليار دج خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 إلى 300 مليار دج خلال برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 أي بزيادة في الغلاف المالي المخصص للقطاع الزراعي بـ: 4.5 مرة، ثم إلى 1000 مليار دج خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، و البرنامج الخماسي 2015- 2019 ، بزيادة قدرها 15.3 مرة عن البرنامج الأول وهذا يدل على اقتناع الدولة بالدور الهام والاستراتيجي الذي يلعبه القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر في مجال أمنها الغذائي.

ورغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للقطاع الزراعي إلا أن مكانة القطاع من إجمالي الاستثمارات في انخفاض مستمر من 12.46% إلى 7.14 % ثم إلى 4,71 % ثم إلى 4,5 % خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019. وهذا راجع إلى رغبة الدولة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيف معدلات البطالة من خلال تمويل قطاعات متعددة على غرار قطاع البناء والاشغال العمومية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.[1]

[1] نبيل بوفليغ، محمد طرشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 8

المبحث الثاني:
السياسات الزراعية في الجزائر

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العمومية في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، ونتناول ضمن هذا المبحث مفهوم السياسة الزراعية ومتطلباتها وأهدافها وأهم مشاكلها ومعوقاتها في الجزائر.

المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية للقطاع الزراعي

تعتبر السياسة الزراعية خطة عمل على تحسين الأحوال المعيشية لمجموعة السكان الزراعيين ومن يشاركونهم في المعيشة الريفية، فالسياسة الزراعية هي نوع من السيطرة الاجتماعية، تستهدف تحقيق أغراض معينة، ولذلك يجري وضع مجموعة من البرامج يترتب على وضعها موضع التنفيذ لتحقيق تلك الغايات.

تعتبر السياسة الزراعية أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين، وهما:[1]

- زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، والموجه منه لإنتاج الغذاء بصورة خاصة؛ وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي.
- العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها كافة الدول، وبخاصة النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من التنظيمات الاجتماعية التي تنظم علاقة أفراد المجتمع بعضهم ببعض، منها على سبيل المثال العرف، العادات والتقاليد وتتلخص الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية في إتاحة مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع، وفي الحد من

[1] فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 92

تراكم الثروات وتركيزها في أيدي ضئيلة من الأفراد، وما يترتب على ذلك من الحد من تركز القوى الاقتصادية في مجموعة محدودة من أفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن الحد من الفقر الجماعي لمختلف فئات وطوائف المجتمع يعد من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية وبعبارة أخرى فان أفراد المجتمع يشعرون بان تحقيق قدر معقول من التكافؤ في الفرص لا يستلزم بالضرورة الحد من اللا مساواة في حيازة الثروات حتى يتسنى للقدرات وبغض النظر عن ائتمانها إلى طائفة معينة من طوائف المجتمع.[1]

ان سياسة اقتصادية سليمة – سواء في القطاع الزراعي أو غير من القطاعات البنيان الاقتصادي القومي الأخرى -- لابد وان تستهدف تحقيق قدر ا من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بصورة عامة، ويمكن تقييم الرفاهية الاقتصادية في ضوء اعتباريين رئيسيين هما معظمة الناتج القومي وتحقيق المنوال التوزيعي الأمثل للدخول أما معظمة الناتج القومي فتأتي عن طريق المنطقة المثلى لموارد المجتمع الاقتصادية، وبعبارة أخرى فان الناتج القومي يبلغ أقصى قدر ممكن إذا ما تساوت قيمة الناتج الحدي لكل من العمل ورأس المال والأرض و الإدارة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي أما التوزيع الأمثل للدخول فيتحقق إذا ما توفر شرطان رئيسيان ، أولاهما ضرورة حصول أي فرد من أفراد المجتمع على قدر من الدخل يضمن تحقيق مستوى المعيشة الضروري وبعبارة أخرى حصول آل فرد على احتياجاتهم الضرورية من المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والتعليم، أما ثانيهما فيتعلق بحصول آل فرد من أفراد المجتمع على مستوى دخل يربو على ذلك اللازم لتحقيق المعيشة الضرورية بما يناسب وجهود وقدرات ذلك الضرر ومدى تأثيرها على حجم الناتج القومي ، وبعبارة أخرى فان أية سياسة اقتصادية سليمة لابد وان لا يترتب على وضعها موضع التنفيذ ازدياد عدد الأمر التي تعيش على مستوى المعيشة الضروري. آما يجب على تلك السياسة أن يستهدف حصول الأفراد على مستويات داخلية تفوق تلك اللازمة لتحقيق المستوى المعيشي الضروري وتتناسب مع إنتاجياتهم الفعلية هذا علاوة على ضرورة توفير

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال، **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2014/2001 في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، في المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص 08

الحوافز الكفيلة لمختلف أفراد المجتمع حتى يسهم آل فرد من أفراد المجتمع بطاقاتهم ومجهود اتهم المكنونة في بلوغ الناتج القومي أقصى قدر ممكن.

المطلب الثاني: تطور السياسات الزراعية في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الحيوية، والتي تسعى الجزائر من خلاله لتنمية اقتصادية عن طريق زيادة الدخل الوطني وترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات، الى جانب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب شغل، فقد قامت الجزائر بتسطير العديد من السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفترات التي مرت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة على الجزائر منذ الاستقلال، وسوف نتطرق الى هذه السياسات والبرامج فيما يلي:

الفرع الاول: السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدّة سياسات زراعية، يتجلى هدفها الأساسي المشترك في تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الزراعي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي آخذة بعين الاعتبار عند تنفيذ هذه السياسات في كل مرة ظروف محيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة، وتعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مرّ بها القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال ضرورية للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني الإصلاحات الزراعية بداية الألفية الثالثة. حيث تمثلت هاته السياسات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة وأخيرا المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية هذا خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (أي قبل سنة 1990)

أولا: سياسة التسيير الذاتي (1963-1979):

جاءت هذه السياسة بعد الاستقلال مباشرة نتيجة لمغادرة المستعمرون لأراضيهم ومزارعهم، ولتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي، وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على ثلث المساحة الزراعية، فتجسدت سياسة الدولة الجزائرية في هذه المرحلة من خلال إصدار مجموعة من المراسيم حاولت فيها فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركها المستعمرين،

واللجوء الى تأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل ذلك: 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية، وكذا تأميم جميع الممتلكات الزراعية التي كانت بحوزة المستعمرين، وإلحاقها بالأملاك الوطنية، وبذلك أصبحت مساحة الاراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر بحوالي 2.632.000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة (60% تفوق مساحتها 500 هكتار، و37% تفوق مساحتها عن 1000هكتار).[1]

واتسم الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية بالخصائص التالية:[2]

- الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي.
- الازدواجية في القطاع الزراعي، حيث نجد قطاع زراعي تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة ويستغله الجزائريون، وآخر حديث يضم أخصب الأراضي، ويستعمل أحدث الأساليب يستغله الأوروبيون وهم قلة.
- عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- عجز مستمر في الميزان التجاري والميزانية.

ضف إلى ذلك فقد شهدت السنوات الأولى من الاستقلال خللا اقتصاديا وديمغرافيا خطيرين، فقد انخفض الناتج القومي بحوالي الثلث(1/3)، وذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوروبيين وخصوصا من الفنين والإطارات بمختلف القطاعات، من أجل ضرب الاقتصاد الوطني. وأمام هذا الوضع استولى العمال والمزارعون على المؤسسات والمزارع الشاغرة، دون سابق تدريب أو تكوين، وباشروا في تسييرها. ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل بسن قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي، حيث قام المشرع بتقنينه بالمرسوم رقم 02- 62 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 قصد مسايرة الواقع ومنع بيع الأملاك الشاغرة.

[1] بلال بشطة، عبد القادر بورمانة، **واقع تطوير الاقتصاد الفلاحي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر**، في مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والادارة، جامعة الاغواط، 2020، ص: 128.

[2] فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 93

و يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي:[1]

- **المرحلة الأولى**: وتمتد من سنة 1962 إلى سنة، 1967 ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء المزارعون على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها؛ ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.
- **المرحلة الثانية:** وتمتد من سنة 1967 إلى سنة، 1975 وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية (للتخفيف من المركزية الإدارية التي كانت تميز المرحلة السابقة(، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة، كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية، كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الزراعي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الزراعية وإصلاحها، كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق، وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض، وتوحيد جهاز التمويل بتخصيص مصلحة لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري. ولعل الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها أن هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال، دون إيلاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة[2].
- **المرحلة الثالثة:** وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت

[1] وليد شتوح ، عمر سعد الله ، **التنمية الزراعية في الجزائر بين الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق**. في الملتقى الوطني حول الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر تجربة ولاية سوق اهراس، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 3-4 ماي 2011، ص 03.

[2] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص129

تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية.

وقد ظهر نظام التسيير الذاتي كتنظيم اجتماعي فرض نفسه بذهاب المستعمرين وملاك الأراضي الزراعية بعد تأميمها من قبل السلطات الجزائرية، مما خلق وضعية صعبة لم تكن في الحسبان، غير أن هذا النمط من أنماط التسيير قد عانى من عدة مشاكل أهمها:[1]

- نقص في الإطارات واليد العاملة المؤهلة لأن قبل الاستقلال لم يكن العمال الجزائريون يعملون بالتقنية المطلوبة، فالذهاب الجماعي للمستعمرين ترك فراغا كبيرا.
- نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات.
- تداخل الصلاحيات وتقاسمها بين مختلف التنظيمات، التي تسعى إلى أخذ القرارات.

لم يحقق التسيير الذاتي الأهداف المرجوة منه، وذلك راجع الى النقائص التي عرقلته والمتمثلة في نقص الآلات الزراعية وتعقيد إجراءات التسويق وكذا نقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير، الى جانب عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال، كل هذه الظروف وأخرى ساهمت فبي إجهاض هذه التجربة، وهذا ما أثر سلبا على كل المستويات حيث أن النصوص التنظيمية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا أصبحت بعيدة عن التطبيق الفعلي، وهذا ما أدى الى ضعف مساهمة المنتجين في النشاط الإنتاجي وتسيير الاستغلال، مما أدى الى إعادة تنظيم القطاع، في ظل تجربة الثورة الزراعية لإعادة هيكلته.[2]

---

[1] محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، **تطوير القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية العمومية**، في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، العدد 09، جانفي 2020، ص ص 41-42

[2] مراد جنيدي، أحمد سلامي، **تقييم السياسات الوطنية للتنمية الزراعية ودورها في تعزيز الامن الغذائي في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص5.

ثانيا: الثورة الزراعية (1972-1979):

إن المشاكل التي كان يتخبط فيها الريف الجزائري وبروز حالة من عدم المساواة في توزيع الأراضي، الزراعية على الفلاحين أو عدم اكتسابها أصلا من طرف البعض الآخر، جعل الدولة تفكر في عصرنة القطاع الزراعي وادماجه في برامج التنمية الاقتصادية، وقد كانت الثورة الزراعية هي السياسة المراد إتباعها بعد الاستقلال، لكن هذا لم يتم إلا بعد حوالي 10 سنوات من ذلك، فقد صدر ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971 ووضع موضع التنفيذ بموجب الأمر الرئاسي رقم 71- 73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 والخاص بقانون الثورة الزراعية تحت شعار " الأرض لمن يخدمها ". وفي إطار تطبيق الثورة الزراعية تم وضع بنية قانونية جديدة والتي بدت وكأنها أكثر فعالية من البنية القديمة " التسيير الذاتي". وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت المرحلة الأولى -جوان 1972- بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، أما المرحلة الثانية والتي انطلقت في جوان 1973 فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد، وبدأت المرحلة الثالثة في -نوفمبر 1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، والذي لا يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد، أما الفائض فيسمم ويوزع على المربين الصغار.[1]

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظرا لأسباب وعوامل عديدة، والتي نحصرها في ثلاث مشكلات، تتمثل في:[2]

- تجميع الافراد داخل التعاونيات لم يكن بطريقة اختيارية،
- نقص التكوين والوعي فيما يتعلق بمفهوم التعاون لدى الفلاحين،

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[2] S.Bedrani, M. Bourenane, J. Moulina, **Les politiques agraires en Algérie: vers l'autonomie ou la dépendance?,** Centre de Recherches en Economie Appliquée(CREA), Alger, PP 466-467.

- الانتشار الواسع للامية في أوساط الفلاحين ، وهذا ما يطرح مشكل التعامل مع المؤسسات المالية والادارية،
- نقص التجهيز من العتاد الزراعي وصعوبة التحكم في الاراضي الزراعية
- نقص التمويل والارشاد الزراعي،
- غياب المحاسبة والمراقبة والمتابعة أثناء عملية تسيير التعاونيات الزراعية.

هي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الزراعي، وواجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في المجال الزراعي خصوصا، والتنمية الوطنية على العموم، لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراع الظروف الموضوعية للواقع الجزائري، وبخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع فلقد عانت الوحدات الإنتاجية من عجز دائم وخسارة مستمرة، بحيث أصبح تحت وصاية البنك .وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة كاللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي ...الخ وكل هذه العوامل وما شابهها ألحقت ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، ودعمت عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية.[1] ويمكن تلخيص وضعية القطاع الزراعي خلال فترة التسيير الذاتي والثورة الزراعية بالجدول الموالي:

[1] فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98-99.

جدول رقم(2-5): وضعية القطاع الزراعي خلال الفترة (1962-1979)

السنوات	1962	1965	1970	1975	1979
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (مليار دج)	7.05	5.6	6.4	10.3	11.4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	/	12.87	9.26	10.41	9.01
الاراضي الزراعية (كلم2)	449.000	441.670	442.160	437.530	438.200
الاراضي القابلة للزراعة (كلم2)	63.000	62.030	62.480	68.450	68.460

المصدر: بومدين زاوي، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2015-2016،ص 162.

من الجدول يتضح: أن حجم الانتاج الزراعي بلغ عند الاستقلال 7.05 مليار دج لينخفض خلال السنوات الأولى من الاستقلال ليصل إلى 5.6 مليار دج سنة 1965 وهذا راجع إلى الهجرة الجماعية للمستعمرين الذين كانوا يستغلون ثلث (1/3) من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر وكذلك اشتغال الدولة بعملية التأميم في جميع المجالات ومنها القطاع الزراعي لاستكمال الاستقلال الوطني خلال فترة الانتظار (1962-1967)، ثم بعد ذلك عاود الانتاج الزراعي في الارتفاع ليبلغ سنة 1979 قيمة 11.4 مليار دج بعد انتهاج الدولة لأسلوب التخطيط (المخطط الثلاثي 1967-1969، المخطط الرباعي الأول 1970-1973، والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، بالإضافة إلى سنتين بدون تخطيط 1978-1979) واهتمام الدولة بالقطاع الزراعي الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي.

ومع ذلك تبقى هذه الزيادة ضعيفة جدا مقارنة بنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي والمقدرة بـ: 9.01 % خلال سنة 1979 .

أما بالنسبة لعملية استصلاح الأراضي الزراعية ورغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في إطار نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية إلا أن حجم هذه الأراضي الزراعية لم يتغير بل بالعكس عرف انخفاضا خلال الفترة (1962-1979) حيث انتقل من 449.000 كيلومتر مربع سنة 1962 بنسبة تقارب

19% من المساحة الكلية للبلاد إلى 438.200 كيلومتر مربع سنة 1979، أي بانخاض يقدر بـ: 10.800 كيلومتر مربع.

إن دراسة تقويمية لميثاق الثورة الزراعية في الجزائر تبين مجموعة من المآخذ على هذا الإصلاح منها: [1]

- ضآلة المستفيدين حتى عام1975إذ لم يصل إلا إلى87ألفا في حين كان يتوقع استفادة مليون مستفيد.
- الهيمنة المستمرة لكبار الملاك الزراعيين وقدرتهم على مراوغة الأجهزة الإدارية واستغلال نفوذهم فيها.
- بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما ادى إلى فشلها.

ثالثا: قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الزراعية عن طريق الاستصلاح APFA:

تعتبر سنة 1980 بداية منعرج جديد وتراجع خفي على النظام الزراعي التعاوني بالنسبة للزراعة الجزائرية حيث برزت خلال الدورة الثالثة (3 جويلية 1980) للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني توصية بتشجيع الملكية الزراعية الخاصة عن طريق استصلاح الأراضي. نتج عن هذه التوصية القانون رقم 83-18 الصادر بتاريخ 13 أفريل 1983 الذي يسمح بحيازة الملكية العقارية الزراعية الخاصة عن طريق استصلاح الأراضي [2]، ورفع الحظر عن الصفقات التجارية الخاصة بالعقارات والأراضي الزراعية، وكذا إلغاء السقف المحدد للملكية العقارية الخاصة. ان قانون استصلاح الاراضي وحيازة الملكية العقارية الزراعية يطبق فقط على الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح والمدرجة ضمن الملكية العامة. ويمكن للمستصلح ان يدعم من قبل الدولة في شكل مساهمات قابلة للتسديد، وذلك في شكل اعتمادات

[1] محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42-43

[2] إن هذا القانون يسمح للمزارعين الذين يرغبون في الاستثمار في الجنوب الكبير التنازل عن الارض، كما أن الدولة تقدم لهم المساعدات المالية وتخفيضات في الضرائب كما يمكن أن تتنازل لهم عن ملكية الأراضي بعد خمس (5) سنوات من استغلالها فعليا

مخصصة لتمويل برنامج الاستصلاح، كما يمكنه الاستفادة من الإعفاء من الرسوم والأتاوى المفروضة على مواد التجهيز واللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الاستصلاح أو استغلال الأراضي التي اصبحت منتجة.

لكن هذا القانون لم يزد في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمستوى المطلوب لسبب رئيسي، وهو العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي ، وكذلك الضائقة المالية التي عرفتها البلاد بسبب تراجع ايرادات الدولة من الصادرات النفطية سنة 1986 (أزمة الطاقة)، مما جعل الدولة تفكر سريعا في إصلاح جديد للتخلص من تمويل قطاع زراعي يشهد تراكم للخسائر التي تتحملها خزينة الدولة .[1]

رابعا: قانون المستثمرات الزراعية :

إن التجارب والتنظيمات السابقة التي مرت بها الزراعة الجزائرية أوضحت أنه من غير المجدي الفصل بين الدولة كمالك للعقار والمستغل للأرض كمنتج أساسي للثروة، وانما يجب البحث عن آلية قانونية جديدة أكثر مرونة يتحقق على ضوئها بقاء الملكية لصالح الدولة من جهة، وتحويل حقوق الإنتاج إلى المزارعين من جهة أخرى. هذا ما جعل السلطات العمومية تقرر إصدار إصلاح جديد في شكل قانون رقم 19- 87 والصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1987 والقاضي بتشكيل المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية

إن الطبيعة القانونية التي تربط بين الدولة وجماعات المنتجين فيه، هي عبارة عن عقد إيجار يبرم بين الدولة والمستفيدين، حيث يحدد هذا العقد حدود ومساحة القطعة الأرضية، و الأملاك المتنازل عليها وطرق وكيفيات الدفع، كما يشير هذا العقد كذلك إلى حق الانتفاع الدائم على الشيوع، وبحصص متساوية ويكون مدونا ومكتوبا في السجل العقار.[2]

وبتطبيق هذا القانون نتج عنه إعادة تجزئة 3159 مزرعة الزراعية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر ب 2.469.146 هكتار الى حوالي 27.000 مستثمرة الزراعية جماعية وفردية على المستوى

[1] على بوخالفة، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2014-2015، ص ص 134-135.

[2] صالح مفتاح، فاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص 12

الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164.257 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 الى نحو 29.000 مستثمرة الزراعية.[1]

الفرع الثاني: القطاع الزراعي الجزائري في ظل اقتصاد السوق:

أولا: برنامج التكييف الهيكلي (1994-1998) :

برنامج التكييف الهيكلي والذي يضم مكونين أساسيين هما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية وعلى سياسات التكييف الهيكلي، ويقصد بالتكييف الهيكلي هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف القضاء على الاختلالات وتحقيق أهداف التنمية، ويختص بها البنك العالمي وتركز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي.

إن هذه السياسة حصيلة تعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وجاءت هذه السياسة ترسيخا لمبادئ اقتصاد السوق ومضمونها يشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية وبمجرد أن يتم الاتفاق بين المنظمات الدولية والحكومية على برنامج ما يكون بتدابير على الدولة أن تلتزم بتنفيذها والتي تعتبر شرطا لتسريح أقساط القرض الممنوح.[2]

ولقد بدأ تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ 1990 بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، و تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، ولعل أحد النقاط الأساسية لهذه البرامج، ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها؛ وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية، وقد أدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره 80 ألف إلى 260 ألف دينار جزائري عام 1991، وتسبب الارتفاع في الأسعار إلى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل زاد من الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي، كما يترافق تكييف الأسعار

[1] بلال بشطة ، عبد القادر بورمانة ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 130.
[2] سهيلة شيخاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 134.

الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي.[1]

ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الزراعي.
- استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية .
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية.
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب.
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية .
- حرية التجارة الخارجية والأسواق .
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.

واستطاع القطاع الزراعي خلال هذه الفترة الحفاظ على نسبة ثابتة من الناتج الداخلي الخام والتي قدرت ب 11.35% سنة 1990 لتصل الى 12.2% في نهاية المدة، غير أنه رغم الاهتمام الواسع الذي خصصته الدولة خلال هذه الفترة لفكرة توسيع نشاطات استصلاح الاراضي، إلا أن حجم تلك الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة لم يشهد تغير، فبينما كانت سنة 1990 حوالي 7.08 مليون هكتار بنسبة 2.97%من المساحة الكلية أصبح سنة 1999 حوالي 7.67 مليون هكتار بنسبة 3.22%، ويعتبر من بين أهم نتائج سوء تسيير الاراضي الزراعية ليس من خلال هذه الفترة فقط ولكن منذ الاستقلال هو الانخفاض الشديد لنسبة الفرد الواحد من الاراضي الصالحة للزراعة.

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 13.

ومن النتائج السلبية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة والتي يمكن إبرازها من خلال دراسة حركة الميزان التجاري للمنتجات الزراعية، إذ بلغ حجم الواردات الزراعية من مجموع الواردات سنة 1999 حوالي 2.68% مليار دولار مقابل 105 مليون من الصادرات، كما قدرت نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات 0.84% أما الواردات الزراعية والتي شهدت نمو غير مسبوق من 25% سنة 1985 الى أكثر من 30% سنة 1999 من مجموع الواردات وعليه تم تقدير معدل التغطية بنسبة 3.92% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما تحققه باقي القطاعات.[1]

لم تكن نتائج سياسة التعديل الهيكلي مرضية لأنها لم تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي رغم الاصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية، وتجنبا لذلك توجب استبدال إستراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة ملائمة، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الزراعية تداركه.[2]

[1] بومدين زاوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

[2] صالح مفتاح، فاطمة رحال، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 13.

جدول رقم (2-6): وضعية القطاع الزراعي خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1995	1999
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (م دج)	18.15	20.7	24.4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	11.35	10.49	12.2
الاراضي الصالحة للزراعية (ألف هكتار)	7081	7519	7673
الاراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)	0.27	025	0.24
الصادرات (مليون دولار)	146	118	105
الواردات (مليون دولار)	3952	3602	2687

المصدر: بومدين زاوي ، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، جامعة معسكر، 2015-2016،ص 168.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الزراعية (2000- 2008) :

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا في ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الزراعة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة والذي نتج عنه تبعية متزايدة للواردات خاصة القمح الصلب واللين وبودرة الحليب...، وقصد النهوض بالقطاع الزراعي وجهت الدولة سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الزراعة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، فبادرت الدولة في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)، الذي اعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية موازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي.[1]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، ص ص 71-72

ويترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص، والدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الزراعي والتسيير وبذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الزراعي في ظل سياسة ليبرالية تشمل مستثمرات خاصة ووحدات إنتاجية.[1]

ويهدف المخطط الوطني للتنمية الزراعية إلى تحقيق العناصر الاستراتيجية التالية:[2]

- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه) إضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية والبشرية)؛[3]
- تكثيف الإنتاج الزراعي في لمناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا لتحقيق الأمن الغذائي؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجل تنمية مستدامة؛
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وكذا ترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين[4]
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة.
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنويع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية ورفع صادرات المواد الزراعية ؛
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الزراعية ، وتهيئة الفضاءات الزراعية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء ومؤسسات زراعية وأخرى للصناعات الغذائية؛
- مكافحة الفقر والتهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين؛

---

[1] مبارك بوعشة، شامية بن عباس، **الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر: تجربة ولاية سوق أهراس**، في الملتقى الوطني حول الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر تجربة ولاية سوق اهراس، المركز الجامعي سوق أهراس ، يومي 3-4 ماي 2011، ص: 08.

[2] يمينة حناش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 176.

[3] رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزر اعية الجزائرية، في** مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04 ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004، ص6

[4] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية**، الدورة 18 ، جويلية 2001 ، ص 48

- تحسين أوضاع الفلاحين وتطوير مستويات دخولهم ودعم استقرار السكان المحليين بتوفير مناصب عمل دائمة وإعادة الاعتبار للريف وحماية النظام البيئي الرعوي؛
- رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية للمزارعين من خلال تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية والعمل على تحسين السلالات الحيوانية والنباتية مع تطوير أساليب الإنتاج.[1]

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج زراعية تنموية وتتمثل في:[2]

- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الزراعية.
- برنامج تكييف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج.
- برنامج تثمين الإنتاج الزراعي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق).
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الزراعية.
- البرامج الموجهة إلى المحافظة على المجالات الطبيعية وتنميتها وخلق مناصب الشغل.
- البرنامج الوطني للتشجير، التشغيل الريفي، استصلاح الأراضي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق الاستبسية.
- برنامج المحافظة وتنمية الواحات.

وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا، ويصبح المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR) هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب نصف (½) فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الزراعي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الزراعية بعد خوصصة الدولة للقطاع الزراعي. ويهدف المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية إلى:[3]

[1] سهيلة شيخاوي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

[2] مبارك بوعشة، شامية بن عباس، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 08.

[3] صالح مفتاح ، فاطمة رحال ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 15.

- تحسين مستوى الأمن الغذائي، الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا؛
- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج؛
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق تنمية مستديمة؛
- ترقية المنتوجات ذات المزايا النسبية المؤكدة (من أجل تصديرها إلى الخارج)؛
- ترقية القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية وإدماج هذا في الاقتصاد العالمي؛
- إعادة تشكيل الفضاءات الفلاحية ومراعاة الخصوصية الطبيعية لمختلف مناطق البلاد؛
- تطوير فرص العمل بالنظر إلى القدرات الموجودة؛
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة وذلك عن طريق الاستصلاح؛

لقد أدى تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية ومن بعده البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية الى توسيع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة حيث بلغت سنة 2008 حوالي 413.090 كلم مربع، هذا بفضل تطبيق طريقة التكثيف الزراعي، مما نتج عنه نمو حجم الإنتاج إذ قدر خلال هذه الفترة بـ: 37,09 مليار دج.

كما استطاع المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية من تحقيق أحد أهم الأهداف التي كان يسعى القطاع الزراعي منذ الاستقلال وهي العمل على تحسين أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث بلغ مقدار عمق العجز الغذائي سنة 2008 حوالي 46 سعرة حرارية للفرد بينما قدر سنة 2000 ب 62 سعرة حرارية، كما قدر متوسط الطاقة الغذائية سنة 2008 حوالي 2351 سعرة حرارية وهي أحسن قيمة يتم تسجيلها منذ الاستقلال.[1]

ورغم أن المخطط الوطني للتنمية الزراعية والمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية يعدان بمثابة دفعة قوّية للنهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر إلاّ أن هذه المخططات مست المناطق الزراعية ذات المؤهلات الطبيعية دون المجالات الاقتصادية الريفية الأخرى، التي بقيت مهمشة حيث أصبحت مناطق

[1] زاوي بومدين، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 170.

طاردة للسكان بفعل الأوضاع الاجتماعية المزرية (أزمة الإرهاب، والأمن) التي كانوا يعيشونها رغم التواجد السكاني الكبير بها، وبالرغم من الجهود التي قامت بها الدولة لتحقيق التنمية الزراعية إلا أنها لم تّوسع نشاطاتها إلى المناطق الزراعية المهمشة التي زاد وضعها سوء، ثم إن إغفال القطاع الزراعي في التوجهات الاستراتيجية الكلية للدولة كان واضحا في الفترّة الممتدة من سنة 2004 وحتى سنة 2008. وأهم ما يميز هذه الفتّرة هو تحديد المهام المركزية وغير المركزية للفاعلين في القطاع الزراعي.[1]

ثالثا: قانون التوجيه الزراعي منذ : 2008:

صدر القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الزراعي في 03 أوت 2008 تحت ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر، سواء من جهة التجارب والمخططات الزراعية الداخلية، أو من جهة المتغيرات الاقتصادية الدولية وأزمة الغذاء سنتي 2008-2009، وحسب المادة 02 من القانون فإنه يرمي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[2]

- مساهمة الإنتاج الزراعي في تحسين مستوى الامن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الزراعة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الزراعي ؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الزراعة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الزراعية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة؛

[1] سهيلة مصطفى، محمد راتول، **التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال (1962-2012)**، في مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد2،جامعة بشار، ديسمبر 2015، ص: 5.

[2] زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020،ص 79.

وقصد تجسيد الأهداف أعلاه يرمي هذا القانون على وجه الخصوص الى:[1]

- تمكن القطاع الزراعي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.
- ضمان ديمومة المستثمرات الزراعية والمحافظة عليها بواسطة هياكل زراعية ملائمة تسمح بالتطور المطلوب.
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل وكذا الحيوانات
- تحسن مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية.
- التشجيع على استقرار الشباب في الزراعة وتطوير التشغيل فيها.
- المحافظة على الخصوصيات الزراعية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكثيف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي.
- لمحافظة على الثروة العقارية وتثمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأرضي الزراعية.
- السماح بتوسيع القدرة الزراعية وتثمينها بأعمال الاستصلاح و/أو بإعادة تنظيم العقار الزراعي.
- السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها.
- تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية وكذا سلامة المنتجات الزراعية.
- ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للزراعة قصد إعطاء ديناميكية تجنيدية لمجموع الفاعلين المرتبطين بقطاع الزراعة.
- المساهمة في ضبط المنتجات الزراعية من أجل حماية مداخيل الفلاحين والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة في المنتجات الزراعية الأساسية.
- وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج.

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال، مرجع سبق ذكره ،ص ص16-17.

- وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي وضمان مرافقته للنشاط الزراعي.
- التشجيع على انتهاج سياسة تناسب مع التعليم الزراعي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد.
- ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها.
- السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج لا سيما في المناطق المهددة بالتدهور.
- ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المنحدرة.
- السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي وحماية السهوب ومناطق الرعي.
- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الزراعية
- ضمان عصرنة المستثمرات الزراعية وتكثيف الإنتاج الزراعي.

ويعد مخطط التوجه الزراعي من أدوات التوجيه الزراعي حيث يعد المخطط أداة تحدد التوجهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل وتهيئة الفضاءات الزراعية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية زراعية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني.

رابعا: سياسة التجديد الزراعي والريفي (2009-2014):

التجديد الزراعي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009، تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الزراعية المعاقبة منذ سنة 1962، أي التدعيم الدائم للأمن الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الزراعة الى محرك حقيق للنمو الاقتصادي الشامل،[1] وتسعى هذه السياسة الى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- مساهمة الانتاج الزراعي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

[1] علي طالم، فريدة كافي، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص11.

[2] خليل عبد القادر، مولاي مصطفى سارة، **تحليل العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الفلاحية**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص10.

- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الزراعة قصد المحافظة على قدراته الانتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الاراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الزراعي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الزراعة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداماً بيئياً، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الزراعية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاثة ركائز أساسية وهي:[1]

أ- **التجديد الزراعي:**

يهتم التجديد الزراعي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام . كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام" الشعبة "وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك.[2]

ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصف دائمة، حيث يهدف إلى: تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الزراعية.[3]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق** ، الجزائر، ماي 2012

[2] ثرية الماحي، عبد القادر أوزال، **انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)**، في مجلة شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020، ص 234

[3] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام**، في الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014، ص 7

وبهذا فهو يشجع على تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات، ودعم الاستثمارات الجديدة المنجزة في القطاع لخلق قيمة مضافة على طول السلسة من الإنتاج إلى الاستهلاك. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع عن أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الزراعي، علما أن هناك حوالي تسعة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراع الزيتون والنخيل، البذور والشتائل.[1]

وقد خصص له غلاف مالي يقدر بـ: 600 مليار دج لخمس سنوات، أي ما يعادل 120 مليار دج للسنة الواحدة.[2]

وتعتمد سياسة التجديد الزراعي على الاهتمام بتنفيذ البرامج التالية:

- برنامج تكثيف زراعة الحبوب؛
- برنامج تنمية الإنتاج الوطني من الحليب؛
- برنامج البطاطا؛
- برنامج إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء؛
- برنامج القضاء على الأراضي البور؛
- برنامج تطوير إنتاج الطماطم الصناعية ؛
- برنامج تطوير البقول الجاف.

وسمح تطبيق برنامج التجديد الزراعي بالرفع من المردودية الإنتاجية، حيث إذا تم الرجوع للأهداف التي سطرت قبل إطلاق البرنامج برفع معدل نمو الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2009-2014 بـ 8.3% فإن

[1] عبد القادر شويرفات، فارس فضيل، **أثر السياسات الفلاحية على الامن الغذائي في الجزائر دراسة تقييمية للبرامج المطبقة بين 2000-2015**، في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد07، جامعة الوادي، 2016، ص ص 426-427.

[2] سالم أقاري، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014**، في مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارة والخدمة التعليمية، الجزائر، مجلد 11، عدد: 21، 2015، ص 43

معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع الفلاحي نفس الفترة قد بلغ نسبة 11% وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة.[1]

ب- **التجديد الريفي:**

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى التطوير المتكامل والمتوازن والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI ، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين . كما تسعى هذه المشاريع الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار المجتمعات. [2]

ويهدف برنامج التجديد الريفي الى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكر ة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحون، المؤسسات غير الزراعية، الحرفيين، المصالح التقنية والادارية، هيئات التكوين والقرض....الخ)، يهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع في أهدافه ومداه من التجديد الزراعي، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بها ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء)،[3] فهو برنامج يركز على الجانب الاجتماعي للحياة الريفية، ويهدف الى تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة للأقاليم الريفية، وذلك في إطار اقتصادي واجتماعي. [4] حيث يتم ذلك من خلال خمسة برامج وهي: [5]

- حماية الاحواض المائية (المياه التي تصب في السدود)؛

---

[1] زكرياء جرفي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 81.

[2] ثرية الماحي، عبد القادر أوزال، **مرجع سبق ذكره**، ص 235

[3] عماد عزازي، سهيلة بغنة، **واقع ودور السياسة الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية ، 10 مارس 2018، ص12.

[4] سهيلة مصطفى، محمد راتول ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 05.

[5] عماد عزازي ، سهيلة بغنة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12

- اعادة تأهيل وتوسيع الموروث الغابي؛
- محاربة التصحر؛
- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين الاراضي؛
- توسيع الأراضي المستغلة في الزراعة من أجل تثمين الأراضي الزراعية.[1]

ت- **برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية:** تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، سواء إطارات القطاع الزراعي وكذا الفلاحين وكل من له صلة بقطاع الإنتاج النباتي والحيواني، وتمثلت أشكال تقوية القدرات البشرية في التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكوينا متنوعا يتلاءم وحاجيات الفاعلين)، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جواريه مدعمة مستهدفة، تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع، أنظمة الإعلام الإحصائي، دراسات، بحوث وتنمية، اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسين وتجنيد الفاعلين ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي، ويهدف برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الى:[2]

- عصرنة مناهج الإدارة الزراعية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الزراعي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

وقد تم تكملة الركائز الثلاثة للسياسة التجديد الزراعي والريفي بإطار تحفيزي، والذي يتمثل في الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، حيث تتمثل هذه الأدوات في :

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات؛

---

[1] سالم أقاري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 44

[2] نبيلة فالي ، منيرة بباس، **مقومات وسياسات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص17.

- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الزراعي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- مختلف الميكانزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- تنشيط الفضاءات المختلفة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

لقد تم تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي بوضع ما يقارب 1000 مليار دينار من الاموال العمومية ممنوحة لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير، الإدارة المركزية واللامركزية)، ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الزراعي والريفي، ولدعم الأسعار عند الاستهلاك.[1]

إن ما يميز سياسة التجديد الزراعي والريفي عن السياسات الزراعية السابقة، هو بناء نمط زراعي جديد يستهدف المنتجات من خلال دمج الفروع والأقاليم، وربط القطاع الزراعي بالصناعات الغذائية، وإشراك الفلاحين في التسيير غير أن تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المرحلة يتطلب إلى حد بعيد التخلي التدرجي عن تمويل القطاع الفلاحي بالعائدات النفطية.[2]

المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر

ورغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل لتحسين القطاع الزراعي من خلال السياسات والاصلاحات والبرامج المسطرة إلا أنها تخللها عدة صعوبات ناجمة عن مشاكل ومعوقات مختلفة ومتنوعة بين طبيعية وبشرية وتكنولوجية وغيرها. نتطرق إلى أهمها كالآتي:

أولا: المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية أهم عنصر من عناصر الإنتاج بحيث عدم وجود موارد أرضية زراعية يعني عدم وجود إنتاج ولا معنى لرأس المال والعمالة في هذا القطاع، وأي مشكل في هذه الموارد يكون له الأثر السلبي على الإنتاجية الزراعية، وعلى الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الزراعي، وينحصر هذا النوع من

[1] فالي نبيلة، بباس منيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.
[2] سهيلة مصطفى، محمد راتول ، مرجع سبق ذكره ، ص 06.

العوائق في مجال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة وغيرها والتي نتجت عن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة تدهور كميا ونوعيا لهذا المورد، ومن المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية ما يلي:

- **قلة الأراضي المستعملة في الزراعة:** والتي تمثل فقط نسبة 3.4% من المساحة الكلية، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساحة الأراضي القابلة للزراعة، مما يستوجب السعي لزيادة المساحة الزراعية بالاستصلاح، أي القيام بالتوسع الأفقي، وتجنب استغلال الأراضي الزراعية لاستعمالات غير زراعية كالتوسع العمراني...الخ.[1] كما تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر من مشكل نقص الرقع الزراعية كما وكيفا وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات الجماعية خاصة وهذا ما يجعل هذه الاراضي غير اقتصادية بحث تقتصر على نمط انتاجي قوتي أو محدود الجدوى.[2]
- **مشاكل تتعلق بطبيعة الحيازة:** إن توزيع الاراضي الزراعية والمستثمرات الزراعية في الجزائر يغلب عليه طابع الحيازات الصغيرة المخصصة للزراعات الخفيفة والموجهة للإستهلاك المنزلي بالدرجة الأولى،[3] وما يرافق ذلك من صعوبة حصر الحيازات وتحديدها بدقة، وهذا ما حاولت السلطات العمومية في البلاد حله من خلال جملة من الاصلاحات والقوانين المتناقضة في كثير من الاحيان و التي باءت بالفشل.[4]
- **مشاكل ملوحة التربة:** وتصيب التربة الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يؤدي الإسراف في عملية الصرف إلى تملح التربة مما يتسبب في ظهور مجموعة من الظواهر المؤثرة على الإنتاج الزراعي والتي منها انخفاض نسبة التكثيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية، وعدم القدرة على التوسيع الأفقي في الزراعة.[5]

---

[1] رشيد مالكي ، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص 135.

[2] حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، في مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المركز الجامعي عين تموشنت، المجلد 5، العدد 12، 2020، ص 31

[3] فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 256

[4] وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الاول من الفصل الثالث

[5] بلال خزار ، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

- **ظاهرة انجراف التربة:** الى جانب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة تعاني الأراضي الزراعية من مشكلة الانجراف والتعرية، سواء الانجراف المائي، ما يضطر المزارعين إلى هجرة هذه الأراضي، وهو ما يؤدي إلى خروجها من دائرة الاستثمار الزراعي، حيث نجد أن 82 % من الأراضي المطرية تتعرض لهذه الظاهرة في الجزائر.[1]
- **مشكل التعرية الذي يصيب التربة الزراعية:** حيث ينجم عن قيام السكان بتهيئة الأرض عن طريق الحرث العميق لمرات عديدة قبل موسم المطر، مما يؤدي إلى تهيئة ظروف مناسبة للتعرية الهوائية في حالة الموسم الجاف أو بواسطة المياه الجارية عند سقوط الأمطار.
- **مشكلة الموارد المائية:** تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر حيث تعتمد أغلب المساحات الزراعية على مياه الأمطار رغم نذرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة ومدة الهطول وعدم الانتظام وحتى توزيعها بين المناطق.

ومما لا شك فيه أن العجز المائي يساهم بشكل كبير في العجز الغذائي، نظرا لكون الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية، وبالنظر إلى الإحصائيات السابقة عن المناخ في الجزائر، نجد نقصا في مواردها المائية، بالإضافة إلى مشكلة هدرها بسبب للأساليب التقليدية للري، هذا إلى جانب تعرضها للتلوث الصناعي، كل هذا يؤدي إلى مزيد من العجز الغذائي في الجزائر وبالتالي وجب عليها اتخاذ إجراءات وقائية أكثر فاعلية لحماية مواردها المائية من النقصان أو الضياع، والعمل على تطوير أساليب الري المستخدمة في الزارعة.

ثانيا: المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية:

وترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسة العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وتنظيمات من حيث قدرتهم الأدائية وامكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال.[2]

وتتمثل المشاكل البشرية في النقاط التالية:[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 69.

[2] فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص253

[3] بلال خزار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 71.

- **اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية:** إن زيادة معدل نمو السكان في الجزائر والذي بلغ 35.100 مليون نسمة سنة 2009[1] ، وقدر بـ: 39.963 مليون نسمة سنة 2015[2] من أهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتوافر عليها، حيث يرى الاقتصاديون بأن أصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الأصح هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة إلى الصراعات القائمة بين الدول من احتكار وحروب ... الخ. ولذلك فإن الزيادة السكانية مع انخفاض مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر، يخلق مشكلة اقتصاديه ألا وهي مشكلة توفير الغذاء، وللقضاء عليها يجب على الدولة توسيع الأراضي الزراعية ما يسمح بزيادة الإنتاج.
- **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية:** يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الزراعي، كما تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى البطالة المقنعة كما أنه غير مغري مما يجعل الاقبال عليه ضعيف، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة المفتقدة للمعرفة والخبرة في المجال الزراعي بسبب نقص فرص التدريب الفني والتعليم والبحث والارشاد الزراعي واتباع الطرق التقليدية التي تؤثر على الانتاجية الزراعية.
- **مشكل الهجرة من الريف إلى المدن:** إن هجرة السكان من الأرياف إلى المدن تزيد من أعباء الزراعة نتيجة تغيير أنماط الغذاء المطلوب، بالإضافة إلى الاقتطاع من الموارد الزراعية للوفاء باحتياجات السكان الجدد، ناهيك عن الاقتطاع من فوائض الزارعة ليس للتنمية الزراعية وإنما لتنمية قطاعات أخرى، نتيجة زيادة احتياجات السكان. ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر 29.322 مليون نسمة في حين بلغ سكان الأرياف 9.792 مليون نسمة من عدد السكان الإجمالي المقدر ب 39.114 مليون نسمة سنة 2014 [3] ويدل الفارق بين القيمتين عن حجم النزوح من الريف للمدن، وهذا بالمقارنة بسنة 2010 الذي قدر فيها عدد سكان الريف ب 13.970مليون

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد32، الخرطوم ،2012، ص01.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد36، الخرطوم ،2016، ص01.
[3] **نفس المرجع**، ص01.

نسمة،[1] وأصبح الحد من الهجرة الريفية ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية والتجديد الزراعي والريفي في الجزائر، وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية، وتوفير المرافق الضرورية، وتوفير المناخ الملائم يسمح بتثبيت السكان وجذب سكان المدن إلى الريف.

- **مشكل عزوف الشباب على العمل في القطاع الزراعي:** يشهد قطاع الزراعة هروب كلي للعمالة، وتفضيل قطاع الخدمات الغير منتج، فأغلب استثمارات الشباب في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجه للقطاع الخدماتي على حساب القطاع الزراعي، ناهيك عن وضع التكوين الجيد لليد العاملة، خاصة مع انعدام التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإرشاد الزراعي.[2]
- **ارتفاع نسبة الأمية** : تعتبر عائقا رئيسيا أمام تحسين القدرات الإنتاجية للعمالة الزراعية، كما تتصف بانخفاض معدل الوعي و الخبرة خاصة في ما يتعلق بالأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي، وهذا يعود إلى نقص الكوادر الفنية و المتخصصة خاصة في مجال الإرشاد الزراعي.[3]

وقد أثبتت التجارب أن الجزائر تعاني من ضعف نتائج التطبيق العملي للبحوث في الميدان الزراعي وبرامج التدريب والتكوين في أغلب مراكز ومعاهد التكوين الفلاحي يغلب عليها الجانب النظري على الجوانب التطبيقية وهذا للأسباب التالية[4]:

- ضعف الكوادر الفنية في ميادين العمل .
- يتم تحديد استراتيجية البحوث على المستوى الوطن المركزي ولا تتوافق الاستراتيجيات المركزية في أكثر الأحيان مع المشاكل التي تواجه كل الولايات والتي تتباين تباينا كبيرا في المعطيات الطبيعية و المناخية .

---

[1] **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، **مرجع سبق ذكره**، ص01.

[2] نادية والي ، فؤاد جحيش ، **الفلاحة كرهان استراتيجي لتحقيق الامن الغذائي**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية ، 10 مارس 2018، ص8.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع القوى العاملة في القطاع الزراعي حاضرا و مستقبلا واستراتيجية تنميتها** , ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية ، منظمة العمل العربية المنعقدة ببغداد 4-6ديسمبر، 1982،ص 364 .

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية** ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 46-47.

- لم تنجح معاهد البحوث الزراعية في تكوين الوعي الإرشادي، وذلك بسبب قصور في الخدمات الإرشادية و قلة إمكانياتها وضعف الخبرات المتوفرة في المجال الإرشادي .

ثالثا: المشاكل والمعوقات التكنولوجية:

شهد قطاع التكنولوجيا تطورا سريعا وتحولا عميقا، ونمو مرتفع بالنسبة للدول المتقدمة، مما أدى الى انخفاض في تكلفة الإنتاج ودورها الريادي في تحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية، وهو ما يفسر لنا الانتاج الزراعي الضخم والمتنوع للدول المتقدمة، والذي سمح لها بتحقيق أمنها الغذائي.

خلافا لذلك نجد في الجزائر ليومنا هذا الاعتماد على تكنولوجيا تقليدية بسيطة، فجني الزيتون مثلا في الوقت الذي يستخدم فيه الغرب أجهزة متطورة تختصر الوقت والجهد، مازال في الجزائر يتم جنيه عن طريق اليد، مما يؤثر بشكل سلبي على الشجرة وجودة مادة الزيت المستخلصة.[1] ويعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية تخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج، لاعتمادها على وسائل غير فنية بالإضافة إلى عدم شراء التكنولوجيا الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءا من البذور الغير محسنة وغير الملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض تساقط الأمطار، ويمتد التخلف التكنولوجي إلى المساحات المزروعة، ما يسمح بزيادة الإنتاج إلى استخدام المعدلات السمادية المثلى ويرجع عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية إلى صغر الحيازات الزراعية، وبالتالي عدم مقدرة صغار المزارعين اقتناء الآلات خصوصا مع ارتفاع أسعارها.[2]

رابعا: مشاكل أخرى

هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى كثيرة يذكر منها:

- **موسمية الإنتاج الزراعي:** تعتبر التغيرات الموسمية أحد أكبر معيقات الإنتاج الزراعي، فإذا ما حققت الدورة الزراعية نتيجة في ظل نقص إمكانيات ووسائل الحفظ والتخزين وكذا قنوات

[1] نفس المرجع السابق، ص7.
[2] بلال خزار ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

التوزيع، مما يعرض نسبة معتبرة من الإنتاج الى التلف ويقع المنتج في فخ الانخفاض في الأسعار جراء زيادة المعروض منها في السوق.[1]

- **ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي:** إن سياسة الاستثمار كشفت مؤخرا مزيدا من الإنجاز لقطاع التجارة، التوزيع، الخدمات والإعلام على حساب القطاعات السلعية المنتجة وخاصة القطاع الزراعي، فحصة القطاع من إجمالي الاستثمارات ضعيفة جدا، فالزراعة الحديثة ولكي تحقق إنتاجية وفعالية كبيرة فإنها تحتاج الى استثمارات رأسمالية ومعرفية كبيرة، حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمال، إلا أن تمويل القطاع ظل يعاني من جملة من المعوقات كسوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصاريف المختصة بالإقراض وعدم موضوعية معايير توزيع القروض، إضافة الى عدم وفاء الفلاحين بتسديد القروض الممنوحة.
- **ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها:** بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنتظرة، وذلك نتيجة لضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي، الى جانب ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية، وعدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها، وكذا عدم استقرار السياسات الزراعية واستمرارها لمدة زمنية لإعطاء النتائج المرجوة منها.
- **غياب الأساليب العقلانية في استصلاح الأراضي:** بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في استصلاح الاراضي والتي لم تعط النتائج المرجوة منها بسبب غياب تحديد أهداف استصلاح الاراضي في كثير من الاحيان، وعدم تكامل وإتمام مراحل الاستصلاح وسوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح، وكذا عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.[2]

[1] سلمى مميش ، **مرجع سبق ذكره**، ، ص 10.

[2] اسماعيل عرباجي، **الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر**، في مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 07، ديسمبر 2012،ص 9.

- **مشاكل متعلقة بالصادرات:** نصيب الزراعة من الصادرات الجزائرية يكاد لا يذكر، حيث تتصف الصادرات خارج المحروقات بالعشوائية و اللامبالاة، وكمثال على أهم الصادرات الزراعية التمور ذات الشهرة العالمية التي تعرف غياب سياسة تصديرية واضحة تسهر على تطبيقها الجهات الرسمية و المعنية بذلك، ومن بين أهم المشاكل التي يتعرض لها تصدير التمور إجراءات الحصول على العقد واحترام مواصفات النوعية والجودة، بما في ذلك الإجراءات الجمركية وشهادة النوعية ثم عمليات الفرز و المعالجة و النقل و إجراءات الدفع....الخ [1]
- **مشكل العقار الزراعي:** والذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنين أو الأجانب نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الزراعي، من طول مدة الحصول عليه التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه)، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات الاخرى. [2]
- **مشاكل التسويق:** يعد تسويق المنتج الزراعي من المنتج الى المستهلك أهم مشكل يؤرق الفلاح، بسب انعدام التكفل الحقيقي بهم وتخلي الدولة عليهم في حالات فائض الإنتاج مما يعرضهم للخسائر، وغياب التنسيق بين الإدارة والفلاح فيما يخص المواد الزراعية التي تعاني عجز في السوق.[3] الى جانب اتساع هوامش التسويق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين نتيجة للوسطاء والمضاربين الذين يبالغون في استغلال الفلاحين ولا يكون العمل الزراعي ذا مردودية كافية لمعيشة لائقة للأسر الفلاحين الأمر الذي يؤدي لتركهم العمل الزراعي والهجرة إلى المناطق الحضرية، كما يؤثر ارتفاع نسبة الفقد والتلف في مراحل التسويق المختلفة في استقرار الأسعار، الى جانب انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات، الى جانب ضعف البنى التحتية للتسويق وانتشار الأسواق

[1] هاجر جبار ، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر**، في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 14، جامعة البليدة2، ديسمبر2018، ص 65

[2] محمد غردي، نصر الدين بن نير، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البليدة2، 2016، ص207.

[3] نادية والي ، **مرجع سبق ذكره**، ، ص 8.

التقليدية العشوائية والدورية التي تعتمد على عملية البيع بالتجزئة مع ضعف أساليب ونظم إدارة المرافق التسويقية.[1]

- **مشاكل متعلقة بالمحصول:** وهو ما يستدعي التدخل السريع لمعالجته وقد سجلت الجزائر العديد من هذه المشاكل منها: المن (الأوراق والجذور) والخنفساء على محاصيل الحبوب خاصة القمح والشعير والتي تتطلب معالجة كيميائية بالمبيدات الحشرية المناسبة وبالكمية المناسبة ، وأيضا البياض الزغبي أو الميلديو على البطاطا الموسمية والذي يستوجب مبيدات فطرية لتحقيق حماية المحصول.[2]

المطلب الخامس: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل لتنمية ونجاح القطاع الزراعي في الجزائر، وفيما يلي يمكن تحديد أهم متطلبات تطوير القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي في ما يلي:[3]

1- **تنظيم السوق الزراعية:** يعد تنظيم السوق ضرورة ملحة من أجل تحقيق التنمية الزراعية والنهوض بقطاع الزراعة، وحتى يحل مشكل الغذاء يجب أن يكون هناك تنظيم لعملية تسويق المنتج الزراعي بالموازاة مع تشجيع الإنتاج فزيادة الإنتاج بدون سياسة تسويقية متوازنة ودراسة صحيحة تجعل من هذه العملية غير مجدية بل وذات أثر سلبي، فسوء توزيع المنتج يجعل الأسعار متفرقة في مختلف أنحاء القطر الواحد وأسعارها متذبذبة، مما يحدث صدمات سعرية وحالات متفرقة من الركود والنشاط، وهذه الهزات تجعل من دخول المزارعين غير مستقرة من عزيمتهم على العمل في القطاع والاستثمار فيه، وبصفة عامة فإن الجهاز التسويقي من الممكن أن يساعد أو يعيق خطة التنمية وذلك لأنه خلال فترات التنمية تحدث التغيرات التالية:

- بزيادة النمو الحضري والصناعي تزايد المنتوجات الزراعية الموجهة للسوق؛

---

[1] رشيد مالكي ، **مرجع سبق ذكره**، ، ص154.

[2] حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 33

[3] مميش سلمى، بباس منيرة، **مقومات وسياسات التنمية الزراعية**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص ص14-16.

- بزيادة الدخل يزداد الطلب على أنواع معينة من المنتجات الزراعية كالفواكه والخضروات؛
- بزيادة منتجات أكثر من حصة السوق يجعل من أسعارها أقل من تكلفة إنتاجها، وبالتالي الابتعاد عن إنتاجها وفقدانها في السوق مستقبلا؛
- سوء تسيير العملية التسويقية وتوزيع وتسويق المنتج ينجم عنه المضاربة بالمنتجات وبالتالي زيادة تكلفتها.

2- **التوسع في زراعة المحاصيل عالية الإنتاجية والمحاصيل ذات المزايا النسبية:** إن الاهتمام بالزراعات النباتية والحيوانية عالية الجودة والإنتاجية أمر في غاية الأهمية لزيادة الدخل منها، خصوصا وأن الجزائر تحوز على عديد المنتجات ذات المزايا النسبية كالتمور، زيت الزيتون، الحمضيات، والكروم إضافة الى اللحوم الحمراء عالية الجودة، وبالتالي العمل على صيانة هذه الشعب وتكوين مشاتل ومزارع لتطوير منتجها وتوسيعه على المستوى الوطني لبلوغ قيمة إنتاجية تمكن من التصدير وجلب العملة الأجنبية.

3- **الاهتمام بزراعة القمح في المناطق الصحراوية:** والتي أثبت نجاحا وارتفاعا محسوسا في السنوات الأخيرة، وكون هذه المناطق تسقى بالمياه الجوفية فإن منتوجها سيكون مستقرا نسبيا مقارنة بالمناطق المطرية التي تعاني تذبذبا في التساقط والجفاف أحيانا مما يساهم في تحقيق استقرار الإنتاج والأمن الغذائي.

4- **دعم وتحفيز الاستثمار في القطاع:** يعد الاستثمار في القطاع الزراعي ظئيل جدا مقارنة مع ما يوجد في القطاع الصناعي أو الخدمي، وبالتالي على الدولة أن تولي اهتماما بالغا بهذا الاخير وذلك بخلق إطار تنظيمي ومناخ محفز ومشجع على الاستثمار من خلال ما يلي:[1]

- دعم الطاقة للمشاريع القائمة في المناطق المروية عن طريق الرش والآبار الارتوازية؛
- قديم دعم في هياكل الاستثمار والوسائل المادية، وذلك بتوجيه مشاريع الصناديق والوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والقضاء على البطالة لدعم تجهيزات وترتيبات المستثمرين في القطاع الزراعي بدل القطاعات الخدمية؛

[1] مميش سلمى، بباس منيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص14.

- تنشيط التوجيه والإرشاد الفلاحي على مستوى المديريات والغرف الفلاحية، والقيام بدورات وجولات نحو المستثمرات للوقوف على الانجاز في الميدان، وتقديم النصح والتوجيه بدل الاكتفاء بالإعلام السمعي البصري والمنشورات؛
- تسهيل منح القروض البنكية للمستثمرين ودعمهم بالبذور الجيدة والأشجار المثمرة، مع ضرورة المتابعة الحقلية للمنتوجات المدعمة والقروض التمويلية؛

5- **إنشاء مراكز لانتقاء البذور:** واستخراج الشتائل ذات النوع الجيد والسلالات الحيوانية للمحافظة على المزايا النسبية التي تحظى بها بعض الشعب وللقضاء على مشاكل نقص الانتاجية المترتبة عن النوعية المقتناة من البذور والشتائل.

6- **إقامة معاهد لأبحاث الزراعية:** وذلك من أجل تحسين نوعية البذور والسلالات الحيوانية، ودراسة المزروعات التي تتلاءم مع كل مناخ، وايجاد أصناف جديدة لزراعتها والاستفادة منها.[1]

7- **الاهتمام بالتكوين والإرشاد الزراعي:** من أجل تكوين فلاح واع وتوفير يد عاملة كفؤة بإمكانها التعامل مع تقنيات الزراعية الحديثة وتسيير التكنولوجيا المتعامل بها في القطاع الزراعي، وتعلم تقنيات الزراعة ومتابعة دورة حياة المنتج سواء الحيواني أو النباتي وعلاج الأمراض والآفات والتعامل مع مختلف الظروف المناخية الصعبة، وتعلم طرق الحفظ والتخزين والتعليب والتوضيب من أجل توفير منتجات تتوافق والمعايير الدولية حتى تتمكن من دخول السوق الدولية وتصريف فوائض الإنتاج، وكذا تكوين ثقافة واسعة لدى العموم والراغبين في دخول الميدان بتوفير المعلومات اللازمة حول القطاع بدءا من الدورات الزراعية ومواسم البذر والجني والتقنيات المتعامل بها وتكلفة المشاريع من خلال النشريات التي تصدرها مراكز التكوين والإرشاد.

كل ذلك يتطلب الاهتمام بالبحث في المجال الزراعي، فالإحصائيات المتوفرة لدينا بهذا الشأن تشير إلى أن النفقات الحكومية التي خصصت للبحث في كل الميادين لم تتجاوز % 0,9 من إجمالي الميزانية العامة للدولة ونصيب الزراعة لم يتعدى % 0,33 من ميزانية الدولة[2].

---

[1] مميش سلمى، بباس منيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص16.

[2] نورة منصوري، **معالجة أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر**، في مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة تبسة، مجلد 11، عدد 01، 2018، ص 247

8- **تفعيل وإرساء الصناعات الغذائية:** والتي تحقق تكاملا مع القطاع الزراعي، إذ يعد هذا الأخير أساسا في قيام الصناعات الغذائية، وهي كذلك أهم قطاع يعول عليه لتصريف الفوائض وتحويلها للاستهلاك خارج موسم الجني وبالتالي فغياب أحد هذه القطاعات لا يمكن أن يغطيه القطاع الأخر والنجاح في أي منهما يتطلب تواجد القطاع الثاني.

9- **تحرير اسعار المنتجات الزراعي:** وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الزراعية لها تأثيرات من عدة نواحي أهمها: [1]

أ .فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب .أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي

[1] نفس المرجع السابق، ص 236

المبحث الثالث:

مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الزراعي في الجزائر بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي فيها من أهم الاتفاقيات لديها، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الخام

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، وتنبع هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الجزائر لعدم التوازن القطاعي إذ ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها [1]

يعتبر مؤشر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نجاح أي استراتيجية وطنية لتطوير هذا القطاع في تحقيق الأهداف المسطرة، حيث إن هذه المساهمة تؤثر على تكون الدخل الإجمالي وزيادته مما يؤثر على الرفع من نصيب الأفراد من هذا الدخل

[1] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 222.

وهو من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي لأي دولة.[1] وقد عرف الناتج الزراعي منذ سنة 1980 الى غاية سنة 2016 تطورا كبير أثر على إجمالي الناتج الداخلي الخام وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

.ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-7) : تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دج

السنة	الناتج الفلاحي	الناتج الداخلي الخامPIB	نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الخام %	السنة	الناتج الفلاحي	الناتج الداخلي الخام PIB	نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الخام %
1989-1980	25,28	272,97	9,26	2008	727.40	11 043, 70	6,59
1999-1990	195,7	1859,22	10,53	2009	931.40	9 968,00	9,34
2000	346,20	4123,50	8,40	2010	1015.30	11 991 ,60	8,47
2001	412.10	4 227, 10	9,75	2011	1183.20	14 588, 50	8,11
2002	417.20	4 522, 80	9,22	2012	1421.70	16 208, 70	8,77
2003	515.30	5 252, 30	9,81	2013	1640,00	16 650 ,20	9,85
2004	580,50	6 149, 10	9,44	2014	1771.40	17 242 ,50	10,27
2005	581.60	7 562,00	7,69	2015	1936,38	16 712, 67	11,59
2006	641.30	8 501, 60	7,54	2016	2140,30	17514,63	12,22
2007	708.10	9 352, 90	7,57				

المصدر: جمعه الطالب من تقارير الديوان الوطني للإحصائيات التالية:

-Office National des Statistiques, **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 a 2014** , N° 85 , Alger, janvier 2016 , pp 69-70

-Office National des Statistiques**, Les Comptes Economiques de 2015-2018**, N°861, Alger, P11

- MADR, **Rapport sur la Situation du Secteur Agricole**, 2005, P6

لقد عرفت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980-2016) معدلات مقبولة إذ انتقلت قيمة الناتج الزراعي في المتوسط من 25,28 مليار دج خلال الفترة من 1980-1989 إلى 346,2 مليار دج خلال سنة 2000، ثم إلى 2140,3 سنة 2016 أي بزيادة تقدر بـ :

[1] دهينة ماجدولين، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص246.

518,2 % عن سنة 2000، وتعود هذه الزيادة المعتبر (أكثر من خمسة أضعاف) إلى جملة الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة خاصة منذ سنة 2000 وهذا راجع للأموال الضخمة التي تم ضخها من خلال البرامج المنتهجة (المخطط الوطني للتنمية الزراعية، برنامج التجديد الزراعي والريفي،....)

بينما شهدت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تذبذبا ملحوظا اذ انخفضت نسبة المساهمة من 9,81 % سنة 2003 إلى **6,59** % سنة 2008 كأدني قيمة لها ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى النمو السريع للقطاعات الأخرى غير الزراعية خاصة قطاع البناء والاشغال العمومية الذي شهد تزايد في قيمته المضافة بخمسة أضعاف وفي المقابل زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي بثلاثة مرات فقط خلال نفس الفترة، وهذا يرجع للعناية الكبيرة التي أولتها الدولة لقطاع البناء والاشغال العمومية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 -2009 ثم البرنامج الخماسي 2010-2014، على عكس بعض الدول العربية كمصر والتي تتصدر الدول العربية حيث تصل نسبة مساهمة القطاع الزراعي 33% سنة 2012)،[1] ثم ارتفعت هذه النسبة من جديد لتصل إلى 12,22 % سنة 2016 وهي زيادة معتبرة جدا وتعود هذه الزيادة إلى استمرار تطبيق السياسات الزراعية أيضا التي عززت دور النشاط الزراعي في الجزائر، وذلك من خلال التوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، وتطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوديته كالسعر التحفيزي للإنتاج، وإنشاء نظام ضبط أسعار المنتوجات الزراعية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج، بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الزراعية، والعمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية والظروف المناخية الملائمة وغيرها.

ومع ذلك تبقي نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] محمد أمين لزعر، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي**، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، السنة 13، العدد 121، جانفي 2015، ص 4

جدول رقم (2-8): تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة بالجزائر

للفترة 2000-2016 **الوحدة:** %

القيمة المضافة الخام	الخدمات التجارة والنقل	الصناعة	البناء والأشغال العمومية والأشغال العمومية البترولية	المحروقات	الزراعة	
100	24,5	8,5	9,8	47,1	**10,1**	2000
100	26,7	9,2	10,4	41,8	**11,9**	2001
100	27,5	9,3	11,2	40,5	**11,5**	2002
100	25,8	8,3	10,4	43,5	**12**	2003
100	25,5	7,6	10	45,5	**11,4**	2004
100	23,6	6,5	8,8	52,1	**9**	2005
100	23	6,2	9,2	52,9	**8,7**	2006
100	23,9	6	10,3	51	**8,8**	2007
100	22,7	5,6	10,3	53,6	**7,8**	2008
100	29,1	7,1	13,6	38,6	**11,6**	2009
100	26,8	6,4	13	43,3	**10,5**	2010
100	25,9	5,8	11,7	46,2	**10,4**	2011
100	26,5	5,8	11,9	44,4	**11,4**	2012
100	30	6	12,6	38,6	**12,8**	2013
100	31,7	6,3	13,5	35,1	**13,4**	2014
100	36,6	7,4	15,4	25,1	**15,5**	2015
100	37	7,5	15,9	23,2	**16,4**	2016

المصدر: جمعت البيانات وحسبت من قبل الطالب مستعينا بتقارير الديوان الوطني للإحصائيات التالية:

-Office National des Statistiques, **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 a 2014** , N° 85 , Alger, janvier 2016 , pp 56-57

-Office National des Statistiques , Les Comptes Economiques de 2015-2018, N°861, Alger, P7

يبين الجدول أن القيمة المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية عرفت تطورا ملحوظا من حيث القيمة خلال الفترة 2000-2016 حيث انتقلت من 3430,7 مليار دج سنة 2000 إلى 13059,4 مليار دج سنة 2016 أي بزيادة تقارب الأربع مرات، خاصة قطاعي المحروقات والتجارة والخدمات حيث انتقلت القيمة المضافة في قطاع المحروقات من 1616,3 مليار دج سنة 2000 إلى 4657,8 مليار دج سنة 2014 [1] أي تضاعفت بحوالي ثلاثة مرات، وفي قطاع الخدمات والتجارة والنقل انتقلت من842,7 مليار دج سنة 2000 إلى 4841,3 مليار دج سنة 2016 أي بزيادة تقارب الست مرات.[2] أما في القطاع الزراعي فقد سجلنا وجود علاقة طردية بين نمو القيمة المضافة الخام ونمو القيمة المضافة الزراعية فكلما زادت القيمة المضافة الزراعية صاحبها زيادة في القيمة المضافة الخام ومن ثم الناتج الداخلي الخام هذا مؤشر على الترابط بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى.

إلا أن نسبة المساهمة في القيمة المضافة عرفت تذبذب خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي التي انخفضت من 12 % سنة 2003 إلى 7,8 % سنة 2008 ويعود سبب هذا الانخفاض في مساهمة القطاع الزراعي في تكوين القيمة المضافة في الجزائر بالإضافة إلى العوامل المناخية، الأسعار الخارجية للمنتجات الزراعية التي اثرت بشكل غير مباشر على الانتاج الوطني خاصة الحبوب والالبان ومنتجاتها حيث انخفضت أسعارها سنة 2008 على المستوى العالمي مما شجع على استراد هذه المنتجات والتخلي عن انتاجها ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 16,4 % سنة 2016 حيث أصبحت الزراعة تساهم بشكل افضل في تكوين القيمة المضافة بفضل الاصلاحات المنتهجة في القطاع والأموال الضخمة التي ضخت فيه، كما يلاحظ زيادة مساهمة قطاعات البناء والأشغال العمومية ، الخدمات ، التجارة والنقل في القيمة المضافة الخام على حساب قطاعي الصناعة والمحروقات وهذا يدل على توجه الدولة الجديد من خلال الاصلاحات المنتهجة خاصة منذ 2008.

[1]Office National des Statistiques, **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 a 2014** , N° 85 , Alger, janvier 2016 , pp 56-57

[2] Office National des Statistiques , **Les Comptes Economiques de 2015-2018**, N°861, Alger, P7

نصيب الفرد من الناتج الزراعي: إن ارتفاع نصب الفرد من الناتج الزراعي مرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع قيمة الناتج المحلي الزراعي وكذا تغيرات إجمالي السكان، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الزراعي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (2-9): متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: دولار أمريكي

البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الاجمالي	4535	5459	5346	4568	5454	4176
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	383	442	433	537	561	493

المصدر: وردة موساوي، أسيا سايج، **تعزيز الأمن الغذائي عن طريق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة مستغانم، 10 مارس 2018، ص ص 14-15.

شكل رقم(2- 7): متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

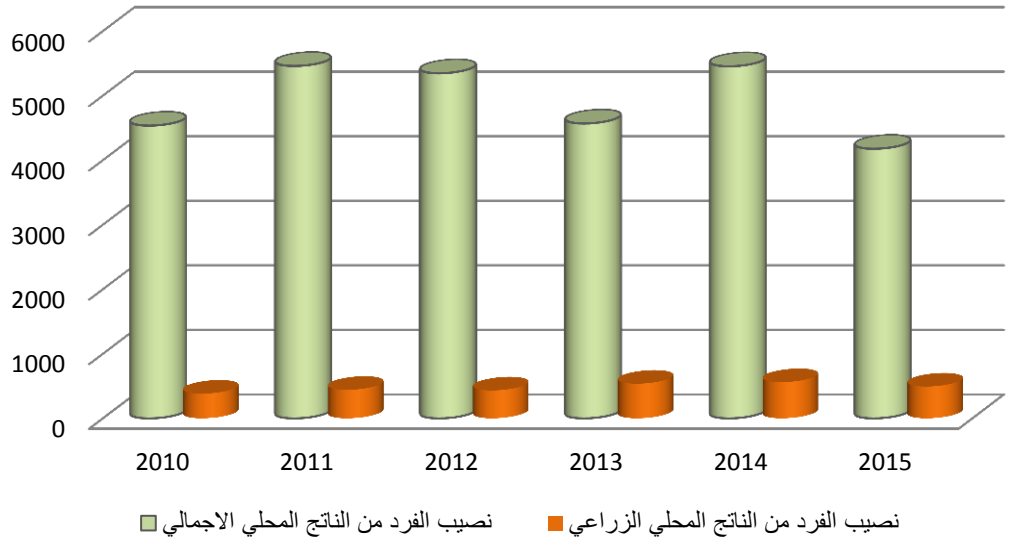

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم (2-9)

من خلال الجدول والشكل السابقين يلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حيث وصل سنة 2015 إلى 561 دولار أمريكي، وهي نسبة عالية مقارنة بسنة 2010 حيث كان متوسط الفرد 383 دولار أمريكي ويرجع ذلك لارتفاع الناتج المحلي الزراعي خلال هذه الفترة، وتبقى السودان في المرتبة الأولى عربيا من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي وصل إلى 644 دولار أمريكي فيما يوجد في أدنى الترتيب العربي كل من البحرين وقطر وليبيا بأقل من 100 دولار أمريكي. سنة 2012 [1]

الى جانب ارتفاع كمية الإنتاج الزراعي من جهة، خاصة في الألفية الثالثة، ومن جهة ثانية إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة تحرير الأسعار وتقليص الاستيراد نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ورغم هذا يبقى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة.

وفي الأخير يمكن أن نستخلص أنه مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تبقى غير كافية مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع والإمكانيات التي وفرت له خاصة في السنوات الأخيرة من دعم مالي ومادي ومعنوي، وهو ما نتج عنه ضعف نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وهذا ما جعل الجزائر من أكبر المستوردين للمنتجات الزراعية الأساسية خاصة الحبوب.

ويرجع ذلك إلى ضعف مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة عدم الاستقرار في التشغيل والأجور غير المشجعة وإلى التأطير المحدود للمستثمرات الزراعية، وكذلك الإصلاحات المتكررة التي عرفها القطاع، مما لم يسمح له بالاستقرار، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي خاصة الأسمدة والعتاد الزراعي، التي أدت إلى تقليص شراء هذه المدخلات ونتج عنه ارتفاع نصيب الجرار الواحد من الأراضي المستغلة إلى أكثر من 63هكتار/للجرار، والذي يعد معدلا ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة التي يكون فيها نصيب الجرار ما بين 10و 23هكتار، [2] كذلك انخفاض أسعار بعض المخرجات الفلاحية نتيجة وفرة الإنتاج في بعض الفصول، مما أدى بالفلاحين لعدم إنتاجها، وهو الشيء الذي انتبهت له الدولة بشرائها المنتوج الإضافي بأسعار ثابتة وتخزينه إلى فترات نقص الإنتاج بهدف تشجيع الفلاحين.

[1] محمد أمين لزعر، **مرجع سبق ذكره**، ص 4

[2] محمد غردي ، نصر الدين بن نذير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 35.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

تهدف التنمية الزراعية الى توفير فرص العمل للمشتغلين بالقطاع وفي مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة الأراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كذلك فإنه يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى، أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة البشرية العاملة في الزراعة.[1]

والجدول الموالي يبين حجم العمالة في القطاع الزراعي ومدى مساهمته في توفير مناصب عمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 كما يلي:

جدول رقم(2-10): مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة:1985-2016

الوحدة : ألف عامل

	1985	1990	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العمالة الزراعية	990	1027	873	1136	1034	912	1141	899	917	865
العمالة الإجمالية	3840	4282	5726	9735	9599	10170	10788	10239	10594	10845
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الإجمالية %	**25,8**	**24**	**15,2**	**11,7**	**10,8**	**8,9**	**10,6**	**8,8**	**8,6**	**8**

المصدر : جمعه وحسبه الطالب بناء:

- ✓ اعمر عزاوي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 150
- ✓ زكريا جرفي، موسى رحماني، **أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2018**، في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد 11، جامعة سكيكدة، جوان 2019، ص.265.

[1] خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، **محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة خلال الفترة 2000-2013** ، في مجلة الحقيقة، العدد 31، جامعة أدرار، 2014، ص 119.

يبين الجدول تصاعد في وتيرة القوى العاملة الكلية، حيث ارتفعت من 3840000 عامل سنة 1985 إلى 10845000 عامل سنة 2016، أي بزيادة تقارب الثلاثة أضعاف سنة 1985 ، صاحبها تذبذب ثم انخفاض حاد في اليد العاملة الزراعية، وذلك طيلة الفترة 1985 - 2016 ، و ذلك بسبب استمرار الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة، نظرا لضعف مستوى الأداء الخدماتي للمواطن في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة (تعليم، صحة، مياه، شرب، كهرباء، شبكة أنترنات) وبالتالي البحث عن الرفاهية والاستقرار، وكذا ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية، وبالتالي ترتفع مستوى البطالة خاصة في الزراعة المطرية، كما يمكن تبرير نزوح العمالة من الريف الى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما أدى إلى توجه العمالة إلى قطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات وقطاع البناء و الأشغال العمومية، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

جدول رقم (2-11): توزيع نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في التشغيل للفترة 2004 -2015

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	20,74	17,2	18,1	13,6	13,7	13,1	11,7	10,77	8,97	10,58	8,78	8,65
الصناعة	13,6	13,2	14,2	12	12,5	12,6	13,7	14,24	13,13	13,04	12,6	13
البناء والأشغال العمومية	12,41	15	14,2	17,7	17,2	18,1	19,4	16,62	16,35	16,6	17,83	16,76
الخدمات	53,25	54,6	53,5	56,7	56,6	56,2	55,2	58,37	61,55	59,78	60,79	61,59
المجمـــــــــتوع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: حسبه الطالب بناء على:

ONS, **Activité, Emploi et Chômage,** N° 726, 2015, P12

يتضح من الجدول اعلاه تفاوت نسب استقطاب العمالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن نسبة استقطاب القطاع الزراعي للعمالة في تناقص مستمر وحاد ، حيث بلغت 20,74 % سنة 2004 لتنخفض لتصل إلى 8,65 % سنة 2015

ولهذا سعت الحكومة في الآونة الأخيرة وسعيا منها لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الزراعية التي شهدتها الفترة، وكذا التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، إلا أنها في

كل مرة تثبت أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير أن أغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى، وبالرغم من بعض هذه الزيادات تبقى نسبة القوى العاملة في الزراعة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

هذا وسجل نصيب العامل في القطاع الزراعي من القيمة المضافة تزايدا من موسم الى آخر، اذ بلغ سنة 2014 قيمة 6465 في حين بلغ سنة 2005 قيمة 2561[1] ويمكن إرجاع هذا التزايد الى انخفاض عدد العاملين في الزراعة في ظل زيادة الناتج الزراعي، مع التوسع في استخدام المكننة واستغلال التقنيات الحديثة في الزراعة والتي حسنت من الإنتاجية.[2]

شكل رقم : (2-8)هيكل العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر لعام 2013

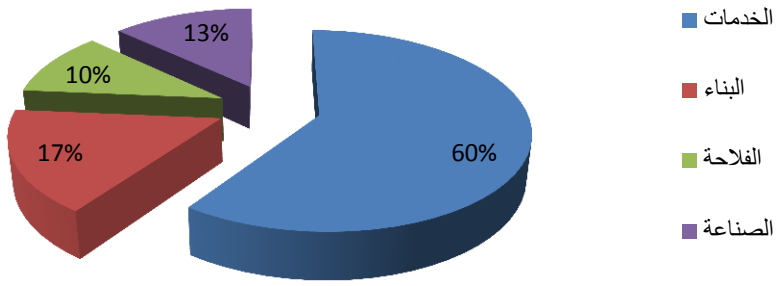

المصدر: سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة،2014-2015، ص174.

نلاحظ من خلال الشكل أن قطاع التجارة والخدمات يشكل أكثر من نصف اليد العاملة في الجزائر، إذ مازال التركيز على المدينة والعمل في قطاع الخدمات معلما ديمغرافيا وبشريا واضحا، نظرا لتوفـــره على مزايا كثيرة منها ارتفاع الدخل، العطل السنوية خاصة في القطاع الحكومي، تجدد فرص

[1] موراد تهتان، زين الدين شروقي، **مؤشرات قياس التنمية الزراعية في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص7.

[2] كمال باصور، عماد معوشي، **السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي الوطني**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص 15.

العمل والحياة عامة، التأمينات ومنح التقاعد... ويليه قطاع البناء في المرتبة الثانية، وهذا نتيجة لمضاعفة المشاريع التنموية التي انطلقت في هذه الفترة.[1]

شكل رقم (2-9) : توزيع عدد العمال حسب مختلف القطاعات للفترة 2010-2015

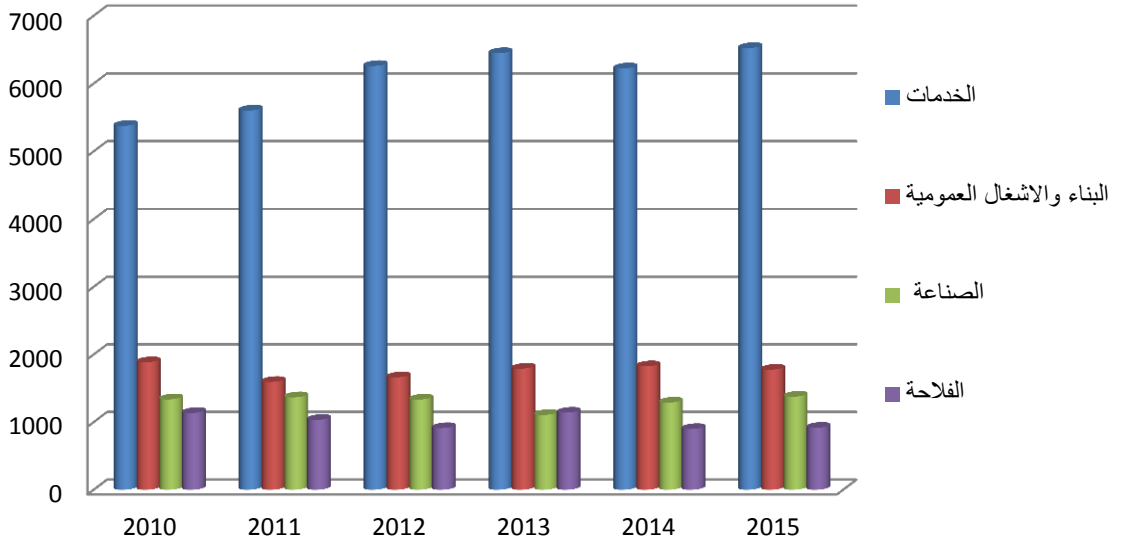

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: زكريا جرفي، موسى رحماني، **أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2018**، في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد 11، جامعة سكيكدة، جوان 2019، ص.265.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في ترقية القطاعات الأخرى وتنمية الاقتصاد الوطني

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، وتتمثل هذه الأهمية في تقديم المواد الأولية لقطاع الصناعة من جهة، وكذا حاجة القطاع الزراعي للعديد من المنتجات الصناعية، كالأسمدة، مستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وقد أثبتت التجربة أن تأخر الزراعة يمكن أن يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فإن عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الزراعة يشكل عائقا أمام تطور الإنتاج والإنتاجية في الزراعة.

[1] سفيان عمراني، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص174.

كما تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية.[1]

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وتنمية الصناعة

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسن مستوياتهم المعيشية من خلال إنتاجه العديد من الأصناف والأنواع الغذائية النباتية والحيوانية التي يحتاجها الإنسان، كما أن للقطاع الزراعي دورا في تنمية الصناعات المحلية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بالقطاع الزراعي، وهو ما نتطرق إليه في العنصرين الآتيين:

أولا -مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، لأن توفير هذه الاحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى الاستقرار، واتجاه الأفراد إلى عملية التشييد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا أصبح من الضروري اليوم على كل دولة أن تسعى وتعمل ما بوسعها من خلال الاهتمام بقطاعها الزراعي، لتأمين الحاجات الغذائية المتزايدة لسكانها خاصة بعدما عانت العديد من شعوب العالم وخاصة الدول النامية من أزمات غذائية حقيقية، أدى بها إلى الاعتماد على استيراد الغذاء الذي يؤثر على تطور البلد، نظرا لتأثر مخزون البلد من العملة الصعبة والمخصصة لبناء قطاعات منتجة أخرى، حيث أصبحت تصرف العملة الأجنبية بصورة متزايدة على تعزيز مستوي استهلاك الغذاء للفرد، فبات من الضروري الآن على الدول المستوردة للغذاء أن تتخلص من هذه المشكلة لتتحرر من هيمنة الدول المنتجة للغذاء، والتي تحاول دائما استغلال هذه المسألة واستخدامها كسلاح للضغط على هذه الدول لتنفيذ مطالبها الخاصة، ومن هنا تظهر أهمية القطاع الزراعي للحد من هذه المشاكل،

[1] رشيد سالمي، أسماء قاسمية،**دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات**، في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد 06، العدد01، جامعة البليدة 2،2015، ص242.

وتحقيق الأمن الغذائي الوطني الذي يعني قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان من مادة أو عدة مواد أو تصدير مواد تكون لها نفس المستوى من الأهمية، بحيث عوائد صادرات هذه الأخيرة تغطي تكلفة المواد المستوردة.[1]

لذلك حاولت الجزائر منذ الاستقلال مواجهة هذه المشكلة من خلال مخططاتها التنموية والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خاصة منذ تسعينات القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية وتطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من 2001 [2] الذي نتج عنه تحسن في الإنتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد من السلع الغذائية وتقليص استيرادها، والجدول الموالي يوضح تطور نمو الانتاج الزراعي خلال الفترة من 1980 – 2016

جدول رقم (2-12): تطور نمو الانتاج الزراعي خلال الفترة من 1980 – 2016

الوحدة : مليار دج

	1989-1980	1999-1990	2009-2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الانتاج الزراعي	25,28	195,69	586,11	1015,3	1183,2	1421,7	1640	1771,4	1936,4	2034,5
معدل النمو%	-	674,1	199,5	73,2	16,5	20,1	15.36	8.02	9.32	5.07

المصدر: جمعه الطالب من تقارير الديوان الوطني للإحصائيات التالية:

-Office National des Statistiques, **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 a 2014** , N° 85 , Alger, janvier 2016 , pp 69-70

-Office National des Statistiques , Les Comptes Economiques de 2015-2018, N°861, Alger, P11

يبين الجدول أن الانتاج الزراعي تزايد بشكل كبير ابتداء من سنة 2000 حيث بلغ في المتوسط 586,11 مليار دج خلال الفترة 2000 -2009 بمعدل زيادة يقدر بـ: 199,5 % عن متوسط الفترة 1990-1999 الذي

[1] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العلمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص: 37.

[2] برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، البرنامج الخماسي 2010-2014

بلغ فيها الانتاج الزراعي 195,69 مليار دج وذلك بسبب تطبيق المخططات والبرامج التنموية منذ سنة 2000، وقد وصل معدل الانتاج الزراعي إلى 2034,5 مليار دج سنة 2016 أي تضاعف الانتاج بأكثر من عشر مرات عن متوسط الفترة 1990-1999.

يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة في القطاع الزراعي لما له من دور هام في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الانتاج النباتي وفيرا [1]

كما أن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية يختلف من مادة إلى أخرى فهو ضعيف في كل من الحبوب، الحليب، وضعيف جدا في كل من السكر، الزيوت والبقول، وفي تراجع مستمر ما عدا الحبوب، مما زاد من اتساع الفجوة الغذائية بين العرض والطلب في هذه المواد، الشيء الذي نتج عنه زيادة حجم الواردات منها. وهذا ما يعني عجز الإنتاج المحلي على مسايرة الطلب الوطني المتزايد من هذه المواد، حيث نجد أن الحبوب ضمن قائمة المواد الأساسية إلا أنها سجلت تحسنا في نسبة الاكتفاء الذاتي انتقلت من نسبة 23% خلال الفترة 1995-1999 إلى 33.83% خلال سنة 2007 وهذا ما يعني انخفاضا في معدل التبعية الغذائية في مجال الحبوب إلى 64.17% هذا بفضل الزيادة في الإنتاج الناتجة عن المجهودات التي بذلتها الدولة والمتمثلة في دعم الحرث البذور والأسمدة، ومنح على الإنتاج المقدم لتعاونيات الحبوب، ثم تراجعت هذه النسبة لتبلغ 18% [2] فقط سنة 2016 لأسباب عديدة منها قلة الامطار باعتبار أن جملة الحبوب تعتمد على مياه الأمطار في السقي.

وقد ساهمت زيادة الانتاج الزراعي في تقليص الفجوة الغذائية وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل بنسب مختلفة فعلى سبيل المثال نجد أن معدلات الاكتفاء الذاتي مرتفعة في بعض المحاصيل بنسبة تتعدى 80 % حسب احصائيات سنة 2016 في جملة الخضر (99,6 %)، وخاصة

[1] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، **مرجع سبق ذكره**، ص13

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد 36.

البطاطا (98,3 %) وجملة الفواكه (94,8 %)، جملة اللحوم (92,7 %)،البيض (99,6 %)، الألبان ومنتجاتها (80,6 %) [1]

وما يمكن استنتاجه في الأخير هو أن مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب الوطني تبقى ضعيفة رغم التحسن الكبير الذي عرفته بعض المنتجات (كالحبوب والحليب والبطاطا)، وذلك بسبب عدم مواكبة تطور الإنتاج للنمو الديموغرافي المتزايد، مما زاد في ارتفاع معدلات التبعية إلى الخارج باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية لتغطية الطلب على المواد الضعيفة الإنتاج، كلف الدولة 12,873 مليار دولار سنة 2014 لتلبية هذه الاحتياجات من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية[2]

ثانيا- مساهمة الزراعة في تنمية الصناعة : يلعب القطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، وتتمثل هذه الأهمية في تقديم المواد الأولية الأزمة لقطاع الصناعة من جهة، وكذا حاجة القطاع الزراعي للعديد من المنتجات الصناعية، كالأسمدة، مستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وقد أثبتت التجربة أن تأخر الزراعة يمكن أن يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فإن عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الزراعة يشكل عائقا أمام تطور الإنتاج والإنتاجية في الزراعة. إن تحقيق زيادة في الإنتاج السلعي الزراعي يعد من أهم شروط نجاح التصنيع وتأتي هذه الضرورة من العلاقة الموضوعية التالية: [3]

- إن زيادة الإنتاج السلعي يعد أمرا ضروريا من أجل توفير المواد الغذائية لعمال الصناعة، وكذلك من أجل توفير المواد الأولية الزراعية للفروع الصناعية، ومن هنا تأتي أهمية الإنتاج الزراعي في تطوير الصناعة، وأنه كلما كان الفائض في الإنتاج الزراعي كبيرا ازدادت سرعة نمو الإنتاج الصناعي؛
- إن إنشاء فروع صناعية جديدة يتطلب قبل كل شيء سوقا داخلية، ولمّا كان الإنتاج الزراعي يحتل حيزا كبيرا في عملية تجديد الإنتاج في البلدان النامية عموما، فإن القطاع الزراعي يجب أن يساهم

[1] نفس المرجع السابق

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد (34)

[3] غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ، ص: 39.

ويعمل على استيعاب الإنتاج الصناعي، ولكي يقوم القطاع الزراعي بهذه المهمة يجب أن تنمو القدرة الشرائية بشكل عام من أجل امتصاص السلع المصنوعة، ويتوقف تحقيق هذا الشرط قبل كل شيء على زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي؛

- إن أي تصنيع ناجح في بلد نام يجب أن يعتمد بالدرجة الأولى على مصادر التراكم الداخلية، ففي كل الظروف السائدة لدى أغلب الدول النامية يجب أن تكون الزراعة أهم مصادر التراكم، وأن استغلال الزراعة كمصدر للتراكم من أجل تلبية احتياجات التصنيع تتطلب زيادة القيمة المضافة في الزراعة، ولتحقيق ذلك يجب على حكومات هذه الدول تطبيق سياسة اقتصادية تساعد على تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية وبالتالي زيادة في القيمة المضافة .مما سبق يمكن القول أن زيادة القيمة المضافة في الزراعة بشكلها السلعي يعد شرطا أساسيا وضروريا من أجل أي نمو حقيقي للإنتاج الصناعي في البلدان النامية عموما.

لقد ساهم القطاع الزراعي في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية نذكر منها:

- وحدات صناعية المصبرات النباتية (طماطم، فلفل، جلبانة، حمص، زيتون)؛
- وحدات صناعة المصبرات الحيوانية؛
- وحدات صناعية العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب؛
- وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب (استخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة محليا)؛
- معامل صناعة المربيات الغذائية؛
- وحدات صناعة الخمائر والخمور؛

وغيرها من المصانع التي أنشأت من أجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصريف، إلا أن الصناعات الزراعية بمختلف أنواعها وفي أغلبها عرفت تطورا ملحوظا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتماما

بالغا لهذا النوع من الصناعة بتقديمه الدعم المالي والعيني للأشخاص الذين يستثمرون في هذا المجال، والأكثر من ذلك فقد ساعد تطور القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة (الأسمدة، الآليات الزراعية، أدوات ووسائل الري)، مما أدى إقامة وحدات صناعية لتوفير هذه المستلزمات، ويمكننا القول أن تطور القطاع الزراعي أدى إلى نهضة صناعية حقيقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة.

إن التحول الاقتصادي الناجح هو ذلك التحول الذي يساهم في التدفق المستمر للموارد الزراعية نحو الصناعة، وهذا التحول الهيكلي يرتبط بالعوامل الهيكلية المشكلة للطلب، الإنتاجية الحدية للعمل، التقدم التقني المستعمل في العملية الإنتاجية.[1] والجدول الموالي يبرز القيمة المضافة للصناعات التحويلية الزراعية في الفترة من 2000 إلى 2016 في الدول المغاربية الثلاث.

الجدول رقم (2-13) : تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية الزراعية للفترة 2000-2016

الوحدة: مليون دولار

الدولة	2000	2009	2015	2016
الجزائر	**2.81**	**5.8**	**7.2**	**7.01**
تونس	**3.53**	**7.74**	**6.13**	**6.00**
المغرب	**6.01**	**11.2**	**16.32**	**13.2**

المصدر: جمعه الطالب من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT) سنة 2017

يوضح الجدول أهمية القيمة المضافة التي تقدمها الصناعة التحويلية التي مصدرها الناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث.

[1] بن على قريجيج، عبد القادر عب الرحمان، **الناتج الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة من 1989-2018**، في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7 العدد 12، 2019 ص ص 456-457

يلاحظ أيضا أن دولة المغرب تتمتع بميزة زراعية تحويلية كبيرة مقارنة بالجزائر وتونس وقد وصلت القيمة المضافة المنتجة إلى 16.2 مليون دولار سنة 2016 بزيادة تقدر بأكثر من 10 مليون دولار مقارنة بسنة 2000.

أما الجزائر فقد سجلت زيادة بـ: 4.2 مليون دولار خلال نفس الفترة وهذا راجع إلى جملة البرامج والاصلاحات المنتهجة في القطاع منذ سنة 2000، وهي بذلك تحتل مركز أحسن نسبيا من دولة تونس.

المطلب الخامس: تطور مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب الوطني

تزايد العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي في الجزائر من أغلب المواد الزراعية، بنسب معتبرة، بل و إن القصور في تغطية الطلب الوطني لم يكن من سمات بعض منتجات القطاع الزراعي في الماضي، و قد أصبح حالياً يمس مختلف منتجاته. فالقطاع الفلاحي في الستينات مثلاً، لم يكن يسجل أي عجز من مادة العدس، في حين أصبح العجز حالياً يقدر بـ 98.38%من إجمالي الطلب الوطني على هذه المادة. أما بالنسبة للمنتجات التي كان الإنتاج الوطني أصلاً يحقق فيها عجزا في الماضي، فقد ازداد هذا العجز لدرجة مقلقة، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات الغذائية الأكثر أهمية، كما أن أهم ما يمكن ملاحظته هو انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي بدرجة أكبر في الزيوت والشحوم والبقول الجافة والذرة لكن الملفت للانتباه هو تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه المواد خلال الفترة (1980-2016) رغم أن هناك تحسن طفيف بالنسبة للحبوب ومنها القمح في حدود 40 % وهي نسبة ضعيفة تطرح الكثير من علامات الاستفهام في ظل الدعم الموجه لهذه الشعبة.

كما وصلت نسبة العجز في بعض المواد الزراعية إلى ما يقارب 100% كما هو الحال بالنسبة لمادة السكر. وإن قصور القطاع الزراعي في توفير القدر الكافي من المواد الزراعية، أجبر الجزائر على زيادة وارداتها وتخفيض صادراتها الزراعية، وبذلك تحول وضع الميزان التجاري الزراعي من فائض سنة 1962 إلى عجز أكبر قدر بـ: **12225,9** مليون دولار سنة 2014 . كما أن معظم الواردات الزراعية في الجزائر تتكون من سلع غذائية أساسية، تتميز بطلب قليل المرونة، كالحليب و الحبوب، في حين أن معظم صادراتنا من

هذه المواد هي مواد غذائية ثانوية (كالتمور).[1] ويمكن تتبع تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(2-14): تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980- 2016

الوحدة : مليون دولار

	1989_1980	1999_1990	2009_2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية	56,4	91,8	161,14	208,51	208,51	840,03	561,05	647	648,1	771,2
الواردات الزراعية	2672,8	3040	4946,84	7826,71	7826,71	11244,49	11933,58	12872,9	10247,8	9085,7
الرصيد (الفجوة)	2672,8	2948,2	4785,7	7618,2	7618,2	10404,46	11372,53	12225,9	9599,7	8314,5

المصدر: جمعه الطالب من :

direction générale des douanes, **évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2000à 2013, p. 2,3
direction générale des douanes, **évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2005à 2015, p.4,5
Mohamed Elyes Mesli, L'agronome et La Terre, edition Alpha, Alger, 2007, période: années1980 à 1999, p 271

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن العجز في الميزان التجاري الزراعي في ارتفاع مستمر من 2.673 مليار دولار لمتوسط الفترة 1989/1980إلى 12,226 مليار دولار سنة 2014 كحد أقصى ، وهو ما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف ويهدد الأمن الغذائي. ويعود ارتفاع قيمة الواردات الغذائية خلال السنوات الاخيرة خاصة منذ سنة 2008 للتقلبات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية في العالم والذي كان له الاثر السلبي على الامن الغذائي لعدد كبير من الدول المستوردة للمواد الغذائية على غرار الجزائر وقد وصلت أسعار بعض المواد الغذائية إلى أعلى مستوياتها منذ حوالي 30 سنة وترجع أسباب ارتفاع الاسعار لبعض المواد الغذائية إلى:[2]

[1] خديجة خرافي ، **دور الاصلاح الضريبي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، في مجلة نور لدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 04، المركز الجامعي البيض، جوان 2017، ص8.

[2] محمد أمين لزعر، **مرجع سبق ذكره**، ص 9

- الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وقلة سقوط الأمطار في عدة دول مصدرة للمنتجات الزراعية كالقمح في أستراليا وكازاخستان وروسيا والولايات المتحدة الامريكية التي تعرضت 80% من أراضيها إلى أسوء موجة جفاف,
- قيام حوالي 25 دولة منتجة رئيسية للمنتجات الغذائية كالأرجنتين وملاوي وزامبيا بفرض حجر أو وضع قيود على صادراتها من الحبوب لحماية امنها الغذائي.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر السياسة الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها الدول لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعتبر الحلقة الأهم التي تربط بين استراتيجيات التنمية وبين الخطط اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة، وتطوير القطاع الزراعي لأهميته الخاصة في الاقتصاد الوطني وتأتي السياسات الزراعية من حيث أهدافها وأساليبها ومضمونها كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والتقنية التي تؤثر على القطاع الزراعي كما أنها تخضع للمراجعة والتحديث عبر المراحل الزمنية والفترات التنموية المتتالية.

عرفت السياسة الزراعية في الجزائر عدة إصلاحات منذ الاستقلال الى نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، تمثلت هذه الإصلاحات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ثم إ عادة الهيكلة و أخيرا المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية، لتواجه بعدها السياسة الزراعية عملية التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق والذي اثر على القطاع الزراعي خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، مما دفع بالدولة الى اتخاذ اجراءات لصالح القطاع الزراعي تمثلت في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية بداية من سنة 2000 ، الذي أعطي من خلاله اهتماما خاصا بالقطاع الزراعي خاصة في مجال دعم الانتاج الزراعي بكل فروعه النباتية والحيوانية، وهو ما أعطى نتائج معتبرة في مجال تحسين حجم الانتاج، وشجع الدولة على مواصلة هذه الاصلاحات من خلال تطبيق برنامج التطوير الزراعي والتجديد الريفي، الذي يمتد إ الى خمس سنوات بداية من 2009 ، هذا البرنامج يرتكز على عقود النجاعة المطبقة على مستوى الولايات استنادا الى خصوصية كل منطقة، وقد حققت به الدولة نتائج جيدة في معظم الفروع الزراعية الذي طبق عليها خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع(الحبوب، الحليب، البطاطس)، إلا أن هذا القطاع واجه العديد من المشاكل لتحقيق أهدافه التنموية وزيادة الانتاج الزراعي والحد من الفجوة الغذائية التي تواجهها البلاد والتبعية الكبيرة الى الخارج.

الفصل الثالث :

تحليل وتقييم الإصلاحات المطبقة في مجال العقار والتمويل الزراعي في الجزائر

تمهيد:

إن العقار الزراعي والتمويل الزراعي كانا ولا يزالان يعتبران من أهم التحديات التي تتطلب المزيد من المجهود لتحقيق الأهداف المرجوة منه، ولتطبيق السياسة التنموية التي ينتهجها المجتمع لابد من حماية الوجهة المخصصة للملكية العقارية وهي الأرض والأموال التي تم ضخها في القطاع الزراعي، والتي تأثر تأثيرا كبيرا في تنمية الاقتصاد وضمان الاستقرار الإقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

لقد تعددت التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين الأرض والفلاح فيما يتعلق بالأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة، لأنها تقع في المناطق الخصبة للبلاد، والتي تشكل ثلث ($^1/_3$) المساحة الصالحة للزراعة.

كما تعددت الاصلاحات المتعلقة بسياسة التمويل المنتهجة وكذلك سياسة الدعم المطبقة على القطاع الزراعي في الجزائر.

وعلى هذا الأساس سيتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل وتقييم إصلاح السياسات العقارية للقطاع الزراعي

المبحث الثاني: تحليل وتقييم الإصلاحات المتعلقة بسياسة التمويل والدعم الزراعي

المبحث الأول

تحليل وتقييم إصلاح السياسات العقارية للقطاع الزراعي

لقد كان للطابع المتسرع في تكوين المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية، والذي لم يراعي الشروط الاقتصادية سواء في عملية التكوين أو إدارة الوحدات الإنتاجية، الأثر في خلق جهاز إداري بيروقراطي غير كفء، مما عرضه لعدت مشاكل وأزمات.

إن هذا الوضع أدى إلى تدخل السلطات العمومية بهدف إعادة النظر في السياسات السابقة [1]، من خلال إصدار إصلاحات انطلقت في الثمانينات تهدف إلى إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي، ثم التوجه نحو خوصصة القطاع الزراعي.

المطلب الأول: إعادة هيكلة البنية العقارية للقطاع الزراعي.

الفرع الأول : السياسات الزراعية وآثارها على العقار الزراعي خلال فترة التحولات الاشتراكية.

أولا: تطبيق نظام التسيير الذاتي

لقد نتج عن الهجرة المكثفة والجماعية للمستعمرين، شغور الأملاك التي بحوزتهم، وقد تعمد المستعمر قبل رحيله إلحاق الضرر بالقطاع من خلال إتلاف المحصول وتحطيم الآلات الزراعية وتخريب الكثير من المزارع من طرف أصحاب الأقدام السوداء.[2]

وأمام هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الغير مستقرة قامت السلطة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات وأصدرت مجموعة من التشريعات التي كانت تتماشى مع التوجه السياسي السائد آنذاك، إذ كانت تلك التشريعات ذات أبعاد سياسية ثم اجتماعية بحتة.

---

[1] Hocine Toulait, , **l'agriculture Algérienne les cause de l'échec**, OPU, Alger, 1988, PP 194 -198

[2] محمد بويهي، **القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1985، ص 36

في مؤتمر طرابلس عشية الاستقلال في شهر جوان 1962،[1] جاء فيه إعداد برنامج للإصلاح الزراعي، وفي هذا الإطار قدم المؤتمر ثلاث خيارات لاستغلال الأراضي التي تركها المستعمرون (الأراضي الشاغرة) والمتمثلة في:[2]

1- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين.[3]

2- توزيع هذه الأراضي على المزارعين الفقراء.

3- التسيير الجماعي للمزارع كما هي تحت إشراف الدولة.

لكن الحكومة آنذاك تبنت الخيار الثالث أي التسيير الذاتي في الزراعة، لأنه يؤدي إلى تصفية القواعد الاقتصادية للاستعمار[4]. وقد استبعدت الخيار الأول باعتبار أنه يؤدي إلى مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية...، ويؤدي إلى فتح الباب أمام توسيع الرأسمالية العقارية ودعم الاحتكار ونمو الملكية العقارية الكبيرة، كما استبعدت الخيار الثاني لأنها لو وزعت هذه الأراضي على المزارعين الفقراء قد تواجههم مشاكل مالية وفنية عديدة تؤثر على الإنتاج. وعلى هذا الأساس اختارت الدولة فكرة التسيير الذاتي للأراضي الزراعية الشاغرة، التي كانت تابعة للمستعمرين والجزائريين الذين كانت لهم مواقف معادية لحرب التحرير الوطني. وقد كانت تبلغ هذه المساحة 2.2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، بعد أن كانت هذه الأراضي موزعة على 22000 مزرعة استيطانية،[5] خلال الموسم الزراعي

---

[1] برنامج أوميثاق طرابلس هو: مشروع برنامج عمل لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، إذ صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه بالعاصمة الليبية طرابلس، وقد اعتبرت الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي أول مهمة اقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية آنذاك.

[2] عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص ص10-11.

3 وهذا ما تم اقتراحه من قبل المشرع الجزائري سنة 1997، والذي صودق عليه أثناء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في: 14/ 12/ 1997 تحت رئاسة رئيس الجمهورية الذي أحاله على البرلمان بغرفتيه قصد مناقشته والمصادقة عليه، والذي بقي في أدراج الحكومة إلى غاية 2010.

[4] لقد ظهر التسيير الذاتي منذ البداية كطريقة عفوية لإدارة الأملاك الشاغرة التي تركها المستعمرون، وقد تولى هذه المهمة مجموعة من عمال المزارع، وبشكل تلقائي، وأمام ذلك لم تجد الدولة إلا الإعتراف المؤقت بهذا النوع من التسيير بمقتضى المرسوم رقم: 02/62 المؤرخ في: 1962/10/22.

[5] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991، ص33.

1966/1965، ثم على 2071 خلال الموسم 1973/1972، ثم على 2071 خلال الموسم 1973/1972 تم بطريقة فوضوية[1]، حيث لم يتم التقسيم على أسس علمية، مما أدى إلى عدم ارتفاع الإنتاج والمردود الزراعي، لأن العمال قاموا بتجميع أنفسهم بحثا عن أكبر مساحة ممكنة، [2]وهذا ما خلق عدة مشاكل على مستوى العقار الزراعي، وهذا ما أدى إلى تشكيل مزارع ذات مساحة كبيرة جدا يصعب التحكم فيها [3].

وقد نتج عنها تشكيل 106 مزرعة مساحتها أقل من 100هكتار، 479 مزرعة مساحتها تتراوح بين 100 و500 هكتار، 634 مزرعة مساحتها بين 500 و1000 هكتار، 554 مزرعة مساحتها بين 1000 و2000هكتار وأخيرا 221 مزرعة مساحتها أكبر من 2000 هكتار. [4]

وقد نتج عن تكوين هذه الإستغلالات الزراعية الكبيرة الحجم، والتي تفوق الإمكانيات المتاحة لاستغلالها، حيث وجد ما يقارب 11 % منها مساحتها 2000 هكتار، ونظرا لنقص الإمكانيات المادية أدى إلى صعوبة استغلال كل المساحة الزراعية المتاحة للمزرعة الواحدة، يعنى إهمال مساحات كثيرة، خاصة تلك المساحات البعيدة عن المركز الرئيسي للمزرعة، وهذا ما شجع بعض الخواص على الاستيلاء على جزء من هذه الأراضي المتروكة التابعة للقطاع العام والمحاذية لأراضيهم.

كما يرى كثير من الباحثين المختصين في القطاع الزراعي بأن أهم أسباب فشل قطاع التسيير الذاتي يعود إلى تدخل عوامل خارجية تتمثل في الدولة، وكل الجهات التابعة لها، والتي تشكل المحيط الخارجي للمزرعة سواء بطرق مباشرة أوغير مباشرة عن طريق استخدام سلطة المدير بالدرجة الأولى، ثم

---

[1] Hocine Toulait, **Op . Cit**, PP 212-213

[2] الجيلالي عجة، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 33

3 لقد كان متوسط المساحة للمزرعة الواحدة 1231 هكتارا، كما وجدت بعض المزارع تفوق مساحتها 2000 هكتار.

[4] Fatiha BAOUCHE , **L'évolution du foncier agricole en Algérie a travers Les Reformes**, Thèse de Doctorat, Faculté de droit et sciences sociales, université de Poitiers, France, 2014, P55

باستخدام الرئيس الذي يملك سلطة أقل من سلطة المدير. وهكذا لم يكن القطاع مسيرا ذاتيا من قبل عماله، مما كان له أثر كبير على نفسية العمال، وبالتالي فشل هذا القطاع في تحقيق أهدافه[1]

ثانيا : تطبيق نظام الثورة الزراعية

مع بداية السبعينيات، طرحت الدولة مشروع الثورة الزراعية، صادقت عليه السلطة دون تردد وأرفقته بميثاق للثورة الزراعية .[2] لقد جاءت الثورة الزراعية لتصحيح وتحسين أوضاع الريف الجزائري، نتيجة لما تعرض له أثناء الاستعمار الفرنسي، فهي ترمي إلى تحويل جذري للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري. وقد كانت حصيلة عملية التأميمات كما يلي:

جدول رقم(3-1): تطور الأراضي المؤممة خلال الثورة الزراعية للفترة 1973-1978

السنة	الأراضي المؤممة بالهكتارات	نسبة النمو %
1973	615687	*100*
1974	805511	130.83
1975	920914	149.57
1976	1007391	163.62
1977	9009051	163.89
1978	1100000	178.66

المصدر: الطاهر مبروكي، **الإنتاجية في الميدان الزراعي- دراسة تطبيقية على إنتاج الحبوب بالجنوب**-، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 14.

[1] إسماعيل شعباني، **السياسة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائري**، في الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 22 و 23 /2002/10، ص 105.

[2] الذي صدر بموجب الأمر رقم 73/71 المؤرخ في: 08/ 11/ 1971 والمتعلق بميثاق وقانون الثورة الزراعية.

يلاحظ من الجدول مدى تسارع عملية تأميم الأراضي الصالحة للزراعة ودمجها في الصندوق الوطني للثورة الزراعية، حيث بلغت 1100000 هكتارا سنة 1978 أي بزيادة قدرها 78.66 %عن سنة 1973.

لقد كانت حصيلة الثورة الزراعية التي شرع في تطبيقها ابتداء من 1جانفي 1972 موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(3-2): حصيلة الثورة الزراعية خلال الفترة من 1973-1978.

	1973	1974	1975	1976	1977	1978
مجموع التعاونيات المستحدثة	2314	4489	5137	6303	6518	6000
-التعاونية الحضرية للاستثمار	258	599	831	964	926	670
-تعاونية إنتاج الثورة الزراعية	1349	2554	3633	4077	4352	4800
-تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك	707	806	763	613	581	530
-تعاونية فلاحية متعددة الخدمات	-	530	610	649	659	-
- عدد المستفيدين	43784	67522	80173	82986	84050	95000
- الأراضي الموزعة	617867	805511	920914	1007392	1119045	1100000
-عدد النخيل	-	716051	772610	796340	837410	1820000
عدد الماشية	-	52758	89833	127850	159680	-

المصدر: موسى رحماني، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1991/1990، ص 66

إن الجدول السابق يوضح حصيلة الثورة الزراعية على مدى ستة (6) سنوات من التطبيق، إذ يلاحظ التسرع في تشكيل التعاونيات، خاصة التعاونيات الخاصة بإنتاج الثورة الزراعية بصورة كبيرة، والتي تشكل 50 % أو أكثر من إجمالي التعاونيات المستحدثة. وقد عرفت عملية تأميم وتوزيع الأراضي قفزات نوعية، إذ وصلت حتى أول جويلية 1975، 730750 هكتار من الأراضي الزراعية وزعت على 50040 مستفيدا.

إن الطريقة التي تم بها تكوين التعاونيات، والتي كانت استعجالية تولدت عنها نقائص عديدة، يمكن التطرق إلى المتعلقة منها بالجانب العقاري في: [1]

أ- الأخطاء المرتكبة في تحديد حصة المستفيدين من الأرض, الأمر الذي أدى إلى تكوين تعاونيات صغيرة المساحة، بالرغم من أن للمساحة أهمية كبيرة في تحديد دخل التعاونية والمستفيد.

ب- إن توزيع الأراضي المؤممة اعتمد على الإحصاء النظري دون معاينتها ميدانيا، وبالتالي فإن هذا التوزيع لم يكن عادلا، إذ حصلت بعض التعاونيات على أراضي أوسع مما حصلت عليه تعاونيات أخرى.

ت- عدم التحديد الدقيق لمساحات التعاونيات المكونة، مما جعل المستفيدين لا يعرفون حدود أراضي تعاونياتهم بالضبط، وهذا ما أدى إلى نشوب العديد من المنازعات، مما انجر عنه بقاء نسبة معتبرة من الأراضي خارج مجال الاستغلال.

ث- تسجيل العديد من حالات الاحتيال والتزوير التي تمت أحيانا بتواطؤ السلطات المحلية والتي أدت إلى إلغاء صدور قرارات التأميم في حق بعض الملاك المتغيبين أو الملاك الكبار، مما أدى إلى عدم التطابق بين الإحصائيات الواردة في قرارات التأميم والإحصائيات الواردة في التحقيقات الميدانية، إذ بلغ عدد الملاك الذين تتوفر فيهم شروط التأميم أكثر من 13% من الملاك المؤممين فعلا.

ج- مشاكل في التسيير ناتجة عن تدخل الدولة دائما، إذ تكررت نفس أخطاء التسيير الذاتي، وبقي اعتبار العمال كأجراء يتحصلون على الأجر الأدنى، حتى في حالة تحقيقها للخسائر.

[1] رابح زبيري، أطروحة دكتوراه ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

إن هذه الوضعية الحرجة للمستفيدين جعلت الكثير منهم ينسحبون من التعاونيات متخلين عن الأراضي خاصة في المناطق التي توجد بها مناصب شغل خارج القطاع الزراعي، وقد تم إحصاء 3842 متراجعا وهو ما يعادل 7% من المتعاونين على المستوى الوطني.[1] كما أثر نظام الثورة الزراعية على الملكية العقارية، إذ أدى إلى زيادة مساحة القطاع الزراعي الحكومي على حساب القطاع الخاص التي أممت منهم، وهذا ما أدى إلى ظهور الكثير من عمليات الاحتجاجات، التي أثرت كثيرا على استغلال هذه الأراضي

الفرع الثاني: نتائج عملية إعادة الهيكلة

نتيجة لفشل الإصلاحيين السابقين الذين عرفهما القطاع الزراعي، دفع الدولة إلى إعادة النظر في تلك السياسات السابقة، من خلال إعادة هيكلة البنية العقارية الواسعة لبعض المزارع، لأجل ضمان استغلال أمثل لكل الأراضي الزراعية.

إن إعادة هيكلة القطاع الزراعي مستوحى من المبادئ العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ككل[2]،خاصة بعد أزمة النفط وانخفاض إيرادات البترول، وقد استهدفت عملية إعادة الهيكلة التي شرع فيها منذ بداية الثمانينات تطبيقا لتوجهات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير في دورتها الثالثة (ماي 1980)، حول ضرورة تطهير ومنح استقلالية أكثر في التسيير للوحدات الإنتاجية الزراعية التابعة لقطاع الدولة، وتحقيق انسجام في الأنماط التنظيمية في القطاع الزراعي بصفة تضمن للمزارع تسييرا عقلانيا وفعالا.

إن عملية إعادة الهيكلة تهدف لإقامة مزارع عمومية تتكون من أراضي متجانسة،[3] وإعادة توزيع الفلاحين بشكل يضمن إنتاج أكثر ومردودية يمكن التحكم فيها، ومحاولة القضاء على كل ما من شأنه

[1] إسماعيل شعباني، **آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 46.

[2] حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني ، 1999، ص 9

[3] وقد أعطت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 لعملية إعادة الهيكلة الزراعية صبغتها الرسمية، لتدخل حيز التطبيق الفعلي في 15 أكتوبر 1981, بمنشور وزاري رقم 707 مؤرخ في 15 أكتوبر 1981.

تعطيل السير الحسن للقطاع الفلاحي، والتقليل من تبذير وإهمال الأراضي نتيجة لاتساع مساحتها وتجزئتها لوحدات متباعدة.[1]

لقد كان للإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية للقطاع الفلاحي، والتي مست تعاونيات الثورة الزراعية ومزارع التسيير الذاتي، وأنشأت محلها وحدات فلاحية مهيكلة ذات نظام قانوني موحد أطلق عليها " المزارع الفلاحية الاشتراكية"، والتي بلغ عددها 3396 مزرعة، منها 3034 مزرعة ظهرت في القطاع المسير ذاتيا و346 وحدة زراعية مست تعاونيات الثورة الزراعية، والجدولين التاليين يوضحان النتائج العقارية لإعادة الهيكلة.

جدول رقم (3-3): هيكل القطاع الزراعي قبل إعادة الهيكلة.

القطاع المسير ذاتيا		قطاع الثورة الزراعية					
عدد الوحدات	المساحة (بالهكتار)	تعاونيات الإنتاج للثورة الزراعية		جمعية استصلاح الأراضي		عدد أراضي الصندوق الغير موزعة	الأراضي الكلية للصندوق بالهكتار
		العدد	المساحة (بالهكتار)	العدد	المساحة (بالهكتار)		
2099	2308131	4992	1266554	139	8892	5005	1278452

المصدر: موسى رحماني ، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، ص 73.

[1] إسماعيل شعباني، أطروحة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص50.

الجدول رقم (3-4): هيكل القطاع الزراعي بعد إعادة الهيكلة.

القطاع المسير ذاتيا		قطاع الثورة الزراعية				
عدد المزارع الزراعية الاشتراكية	المساحة (بالهكتار)	تعاونيات الثورة الزراعية المتبقية		توزيعات فردية (بالهكتار)	وحدات حولت إلى مزارع زراعية اشتراكية	
		العدد	المساحة (بالهكتار)		العدد	المساحة (بالهكتار)
3034	2330501	91	13119	453859	364	353666

المصدر: موسى رحماني ، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، ص74.

بمقارنة أرقام الجدولين يستنتج ما يلي :

- إن الأراضي التي مستها عملية إعادة الهيكلة هي أراضي مزارع القطاع الزراعي المسير ذاتيا والأراضي التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، إذ تم استثناء تعاونيات قدماء المجاهدين رغم أنها كانت ضمن الأراضي التي شملتها التعليمة الرئاسية رقم 14 ،وقد تم إدماج تعاونيات الثورة الزراعية رغم أنها كانت مستثنية قبل سنة 1982 .
- إن إعادة الهيكلة تركزت بصفة خاصة على الوحدات الزراعية التابعة للقطاع المسير ذاتيا وقد مست منه 3034 مزرعة على مساحة 2330501 هكتار من الأراضي الخصبة والجيدة.
- لم يمس قطاع الثورة الزراعية إلا نسبة01 % أي(91 مزرعة) على مساحة 13119 هـ، أما باقي الأراضي فقد حولت، والملاحظة الهامة هو توزيع بعض الأراضي على الفلاحين بنسبة 36 % ، أي ما يعادل 453859 هكتار . بحجة أنها عبارة عن قطع أرضية صغيرة ومبعثرة، مما لا يسمح بتجميعها في شكل وحدات إنتاجية اقتصادية.

الفرع الثالث: تقييم عملية إعادة الهيكلة الزراعية

إن إصلاح إعادة الهيكلة العقارية للأراضي الزراعية لم يكلل بالنجاح، إذ أن الواقع أظهر الكثير من الأخطاء والنقائص المتعلقة بعمليات التجميع و التقسيم، أدت إلى أن متوسط مساحة المزرعة مازال كبير جدا مقارنة بالإمكانيات المتاحة (800 هكتار في المتوسط)، كما تصل مساحة بعض المزارع إلى (5000 هكتار)، ويعتبر هذا الأمر من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الإنتاج الزراعي ، إذ من الصعب التحكم في استغلال كل مساحة المزرعة، ويعود ذلك إلى السرعة الكبيرة التي تمت بها العملية. كما لوحظ ارتفاع حجم المنازعات العقارية، مما سبب عدم استغلال بعض القطع الإنتاجية، بسبب المشاكل العقارية بين ملاكها والحكومة.

وقد كان لهذه الأسباب آثار سلبية على الوضعية المالية للمزارع الفلاحية الاشتراكية، إذ لم تتمكن أغلبها من تغطية تكاليف الإنتاج، وقد ارتفعت بمعدل 13 % سنويا، كما أن عدد المزارع العاجزة وصل إلى 2667 مزرعة من أصل 3212 أي بنسبة 83 % من إجمالي المزارع، وقد قدر مبلغ العجز بـ 2085 مليون دج [1].

كما أن القطاع الزراعي الاشتراكي كان يعاني من عجز مالي كبيرا، يتراوح بين 1 مليار و2 مليار دينار سنويا، وقد وصل العجز إلى أقصاه في الموسم الزراعي 1984/83، إذ بلغ العجز 2085 مليون دينار.

وعموما فرغم أهمية المزارع الاشتراكية من حيث عدد عمالها (160000أجير دائم و180000 عامل موسمي)، وانخفاض حجم المزرعة إلى 800 هكتار في المتوسط [2]، إلا أنها بقيت كبيرة، وهكذا كانت تجربتها قصيرة بسبب العجز الكبير المحقق سنويا، والذي تكفلت الدولة بتغطيته لسنوات.[3] ، لكن مع تدهور

[1] Ommar Bessaoud, **Reforme Agricole Nouvelle Tentative d'issue à la crise de l'Agriculture**, Revue monde en développement, N° 67. 1989, p 119.

[2] فاطمة الزهراء عيدودي، **إشكالية إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر**، مذكرة ماجستير،(غير منشورة) معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996، ص 124

[3] Ommar Bessaoud**, Op.Cit**, p119

الحالة المالية للجزائر، خاصة بعد أزمة الطاقة لسنة 1986، وانخفاض إيراداتها من المحروقات جعلت الدولة تفكر في إصلاح جديد يخلصها من أعباء هذا القطاع العاجز.

المطلب الثاني: الإصلاحات المتجهة نحو خوصصة القطاع الزراعي .

لقد قررت الدولة التوجه نحو خوصصة القطاع العام، منذ الثمانينات، أثناء تنفيذ عملية إعادة الهيكلة، والتي أدت إلى التخلي عن قطاع الثورة الزراعية كنظام إنتاجي تعاوني بمنح أراضيه، إما لقطاع التسيير الذاتي لتشكيل "المزارع الفلاحة الاشتراكية،" وإما توزيعها في شكل استفادات فردية على بعض المتعاونين، وإما إعادتها إلى ملاكها الأصليين تنفيذا لقرارات لجان الطعن، ورغم أن توزيع هذه الأراضي في شكل فردي كان استثناء فهو مخالف لمبدأ الاستغلال الجماعي.

الفرع الأول: حيازة الملكية العقارية الزراعية عن طريق الاستصلاح APFA

إن فكرة تمليك من يقوم بإستصلاح أرض زراعية، ترجع في أصولها وتطبيقاتها إلى الشريعة الإسلامية انطلاقا من الحديث النبوي الشريف: "**من أحيا أرضا مواتا صارت ملكا له**". وقد كان أول من طبقها الخليفة عمر بن الخطاب، إذ سن في خلافته سنة تمليك الأرض لمن يقوم بخدمتها، وهذا ينطبق على الأراضي المتروكة آنذاك.

من هذا المنطلق عمد المشرع الجزائري إلى تقنين هذه الفكرة بموجب القانون رقم 13/83 المؤرخ في 13 أوت 1983، [1] المتعلق بحيازة الملكية العقارية الزراعية عن طريق الاستصلاح استنادا إلى الميثاق الوطني، [2] الذي نص على ضرورة وضع نصوص قانونية ملائمة لتقنين حماية الأرض وإلزام كل مالك باستغلال أرضه بكيفية فعالة، وقد تنازلت فيه الدولة عن ملكية الأراضي بصفة كاملة.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 34، صادرة بتاريخ 1983/08/16

[2] الميثاق الوطني لسنة 1986، ص 66

إن حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح هو عبارة عن اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الزراعية لكل شخص طبيعي متمتع بالجنسية الجزائرية أو معنوي تابع للنظام التعاوني،[1] يستصلح بوسائله الخاصة أرضا أن يكتسب ملكيتها، إن هذا القانون يعد بداية تحول جديد لتوسيع الملكية الزراعية وفتح المجال لاكتساب الملكية الزراعية من طرف الخواص على حساب الملكية العامة من خلال السماح للسلطات العمومية بالتنازل عن جزء من الاراضي التابعة للدولة و بالتالي الاتجاه نحو خوصصة الزراعة الجزائرية.[2]

أولا : نتائج حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح

إذا كان تطبيق هذا البرنامج أدى إلى زيادة المساحة الصالحة للزراعة خاصة في المناطق الجنوبية، التي ازدادت فيها من موسم إلى آخر، كذلك التسهيلات التي قدمتها الدولة للفلاحين المستصلحين كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] ليلى زروقي، **التقنيات العقارية- العقار الفلاحي-**، ، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، 2001، ص 118

[2] حسناء بوشريط، **النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016- 2017، ص 12.

الجدول رقم (3-5): تطور الأراضي المستعملة في الزراعة بالجزائر خلال الفترة 1980 - 2016

الموسم	الأراضي المستعملة للزراعة بالهكتار	الرقم القياسي (%)
متوسط 1980-1989	**7525300**	100
متوسط 1990-1999	**8027563**	106,67
متوسط 2000-2009	**8329846**	110,69
2010	**8435028**	112,09
2011	**8445490**	112,22
2012	**8454630**	112,23
2013	**8461880**	112,44
2014	**8465040**	112,48
2015	**8487854**	112,79
2016	**8449425**	112,28

المصدر: جمعه وحسبه الطالب بناء على:

- O.N.S – Rétrospective Statistique (1970 – 2002), Edition 2005
- M.A.P, Statistique Agricole, Série B, 1998-2013, p03.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد رقم: 35، 36، 37 الخرطوم، 2015، ص7.

يتضح من الجدول أعلاه تطور المساحة الصالحة للزراعة خلال ما يقارب أربعون سنة، إذ أن المساحات الصالحة للزراعة كانت في تناقص، وقد وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال الموسم 83/82 حيث تراجعت بنسبة 6.64 %، بسبب تحويل مساحات هامة من الأراضي الزراعية إلى قطاعي العمران والصناعة، وهذا ما جعل القطاع يفقد حوالي 515000 هكتار خلال العشرية (75-1985) .[1]

لكن بعد صدور قانون الاستصلاح بدأت المساحة الصالحة للزراعة في تزايد، إلى أن وصلت سنة 2015 إلى **8487854** هكتار بزيادة قدرها 12.79 %، مقارنة بالفترة: 1980 – 1989 وهذا يرجع إلى التسهيلات الإدارية التي أصبح يعالج بها ملف العقار الزراعي، مما شجع بعض الفلاحين على استصلاح بعض الأراضي، رغم أن الزيادة كانت طفيفة إلا أنها تبقى غير كافية بسبب النقائص التي واجهت عملية الاستصلاح .

ثانيا: نقائص عملية الاستصلاح.

إن أسباب ضعف حصيلة عملية الاستصلاح تعود للنقائص التالية:

- لقد تم الأخذ بهذا النمط الإنتاجي دون دراسات أولية ومعمقة لجميع جوانبه الاقتصادية، ودون دراسة تقنية للمشروع خاصة بالتربة والسطح، وبالتالي فإن هذه الاختيارات العشوائية أدت إلى نتائج غير جيدة.
- عدم وجود مخطط مرشد للاستصلاح، وهذا ما جعلها تنفذ دون برمجة متماسكة، مما يفسر الفارق بين المساحات الموزعة والمساحات المستصلحة نتيجة للتقدير الخاطئ لقدرات الإنجاز وحجم التجهيزات والمياه.[2]

[1] موسى رحماني، **الزراعة الصحراوية-الواقع والأفاق**-، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001، ص56

[2] نفس المرجع، ص354

- التوزيع غير الرشيد للأراضي، الذي لم يأخذ في الحسبان الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة، وصلاحية الأراضي بسبب عدم توفر الدراسات المائية والجيولوجية والطبوغرافية اللازمة للاختيار الرشيد للأراضي الموزعة.
- تعيين الأراضي موضوع الاستصلاح غالبا خارج المحيطات المنصوص عليها، بمبادرة المترشحين أدت إلى تدهور المراعي والسهوب.
- اعتبار قانون الحيازة العقارية كمصدر لنشوب المنازعات العقاري من مصدرين: أملاك العرش من جهة، ومن جهة ثانية الأراضي التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، وذلك بسبب التسرع في تطبيق هذا الإصلاح.
- جهل الإدارة المكلفة بتنفيذ قانون الحيازة العقارية بمحيط الاستصلاح، إذ تم توزيع الأراضي على أساس عشائري أو شخصي.[1]
- إن المساحات الممنوحة للشباب غالبا ما أهملت، بسبب غياب الدعم المالي أو لتأخره ولعدم مرونة الجهاز المصرفي.

الفرع الثاني: قانون تنظيم المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية

إن إخفاق إصلاحات 1981عن إدخال تغيرات كبيرة على القطاع الفلاحي العام وما تلاها انخفاض في أسعار البترول، وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، التي أضحت تستقطع جزءا هاما من مدا خيل الصادرات البترولية في الثمانينات. ونتيجة للعجز المالي الكبير الذي تتحمله المزارع الزراعية الاشتراكية، أصبحت الدولة غير قادرة على تحمل خسائر الاقتصاد العمومي المتنامية، [2] نظرا لنقص الموارد المالية دفع الدولة خلال سنة 1987 للبحث عن تنظيم جديد لتسيير القطاع الزراعي العمومي. يرتكز هذا التنظيم الجديد على تكوين مستثمرات زراعية جماعية وفردية، صغيرة الحجم من حيث

[1] الجيلالي عجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 152

[2] إسماعيل شعباني، خوصصة الأراضي العمومية في الجزائر – إرادة سياسية أم حتمية إقتصادية، في كراسات الكرياد، رقم 49، الثلاثي الثالث لسنة 1999، ص 20.

المساحة وعدد العمال مع عدم تدخل الدولة ومؤسساتها الإدارية في تسير هذه المستثمرات، ومن ثم تأكد توجه الدولة نحو خوصصة جزئية للقطاع الزراعي.

في ظل هذا الإصلاح الزراعي يتم توزيع أراضي الأملاك الوطنية وعوامل الإنتاج التابعة لها في شكل مستثمرات زراعية فردية وجماعية، تتشكل من عمال المزارع الدائمين والمؤطرين، إذ تكون الوحدات الإنتاجية الجديدة متوازنة بين حجم الممتلكات والطاقة الإنتاجية الفعلية، "كما تتطابق مساحتها مع عدد المنتجين الذين تتألف منهم المزرعة ومناهج الإنتاج المتوفرة وقدرات الأراضي"، وفيها يتوزع العمال بكل حرية بشكل يجعلهم المسؤولين عن الناتج المادي والمالي لمزارعهم، إذ أن مردودهم يكون مرتبطا مباشرة بناتج عملهم".

وتعطي الدولة حق الانتفاع بالأرض مدى الحياة لكل المستثمرين مقابل دفع إتاوة، وتتولى قوانين المالية تحديد قيمة وعائها وكيفيات تحصيلها وتخصيصها، وتحتفظ الدولة بملكية هذه الأراضي وتعطي حق التمليك لعوامل الإنتاج الأخرى المكونة لذمة المستثمرة بمقابل مالي.[1]

أولا: نتائج عملية تطبيق هذا الإصلاح

لقد بدأت العملية فعليا بمجرد صدور المنشور الوزاري المشترك، المتضمن إعادة هيكلة القطاع الزراعي الحكومي في 30 أوت 1987، أي قبل صدور القانون[2] وموافقة المجلس الشعبي الوطني بثلاثة أشهر.

إن هذا التسرع في التطبيق أصبح يمثل أحد سلبيات السياسة الزراعية الجزائرية، وقد كان مقررا أن يطبق هذا القانون على المزارع الزراعية الاشتراكية كتجربة أولى، وقد تم تحديد تطبيق هذا

[1] عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص 13.

[2] القانون رقم 19/87 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق لـ 1987/12/08 م، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، وتحديد حقوق وواجبات المنتجين. أنظر: الجريدة الرسمية رقم 24 الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1987، العدد 50، ص 19

القانون على عينة مقدرة بـ 200 مزرعة فلاحية اشتراكية بنسبة 10% [1]، قبل أن تقيم التجربة في نهاية خمس سنوات من العمل، ثم تعمم بعد ذلك، لكن الواقع أثبت أنها عممت فورا، وقد مست معظم القطاع الاشتراكي في كل جهات الوطن في بداية الموسم الزراعي الأول من سنة 1988، إذ مست 41 ولاية ، وهكذا كانت العملية مفاجئة.

وقد تم إلى غاية 30 أفريل 1988 تكوين 19108 مستثمرة زراعية جماعية(EAC) على مساحة قدرها 1813964 هكتار وزعت على136670مستفيد، كما تم تشكيل1462مستثمرة زراعية فردية (EAI) وزعت على 1462 مستفيد.

وما يلاحظ في عملية إعادة تنظيم المستثمرات الزراعية، أنها أعطت الأولوية للعمال الدائمين في اختيار أنفسهم والأراضي التي يعملون بها، مما أدى بهم إلى تقاسم معظم وسائل القطاع الاشتراكي من عتاد، أسمدة، قطع غيار،.... الأمر الذي جعل الفئات الأخرى محرومة من ذلك، لأنها وإن تحصلت على الأرض فإنها تجدها أقل خصوبة مع عدم حصولهم على عوامل الإنتاج الأخرى.

وبتطبيق هذه العملية أصبحت الهياكل الزراعية بالجزائر تتكون من المستثمرات الزراعية الجماعية والمستثمرات الفردية والمزارع النموذجية ومستثمرات الفلاحين الصغار.

وبعد مرور أكثر من عشريتين عن إصلاح سنة 1987، اتضح بأن طريقة الانتفاع الدائم اعترضتها عقبات عديدة منعت تطوير المردود الزراعي والإنتاج بسبب المنازعات العقارية التي تقوم بين أفراد المستثمرة الواحدة، وكذا المنازعات بين المستثمرين والذين أممت أراضيهم أثناء تكوين الثورة الزراعية، كما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

[1] Fouad Chehat, **Déterminants et premiers effets de la réorganisation de l'agriculture Algérien**, économie rurale n° 207 , 1992, p 09

الجدول رقم (3-6): وضعية المستثمرات الزراعية خلال سنتي 1993 و2000

نوعية المستثمرة	سبتمبر1993	نوفمبر2000
1.**المستثمرات الجماعية**		
- العدد	29481	30136
- المساحة بالهكتار	1818065	1879499
- عدد المستفيدين	157426	151963
- المساحة المتوسطة للمستثمرة	61.7	62.37
2.**المستثمرة الفردية**		
- العدد	18024	66550
- المساحة بالهكتار	170036	658.815
- عدد المستفيدين	18024	64.911
- المساحة المتوسطة للمستثمرة	9.4	9.90

المصدر: - إسماعيل شعباني، رسالة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص99.

-Ministère de L'agriculture, Inspection Générale, **Document de synthèse sur les exploitation agricoles des domaine prive de l'état régies par la loi87-19 du 08-12-87**, Janvier2001, pp 6-11.

بمقارنة إحصائيات الجدول لسنتي 1993و2000، يتضح الارتفاع الكبير في عدد المستثمرات الفردية، إذ أزداد عددها من 18024 سنة 1993 إلى 66550 سنة 2000، أما المستثمرة الجماعية فقد ازدادت بنسبة قليلة، إذ ارتفع عدد المزارع من 29481 إلى 30136 خلال نفس الفترة.

وتعود هذه الزيادة الكبيرة في عدد المستثمرات الفردية إلى النزاعات والخلافات التي ظهرت بين أفراد المستثمرة الواحدة (لأنهم لا يعرفون بعضهم البعض رغم أن القوانين تنص على إمكانيات اختيار بعضهم بعض)، وهذا ما أدى إلى تقسيم المزرعة الجماعية إلى مزرعتين وأكثر، وأدى في كثير من الأحيان إلى الانقسام إلى مستثمرات فردية، وهذا ما أدى إلى تزايد عدد المستثمرات الفردية، هذا ما أثر سلبيا على المردود والإنتاج.[1]

كما أن عدد المستثمرات الفردية تمثل ضعف عدد المستثمرات الجماعية أي ما يقارب 68.8 % من عدد المستثمرات الاجمالي والتي تتميز بالطابع الاستغلال الفردي على مساحة تقدر بـ 658815 هكتار أي نحو 26 % فقط من اجمالي المستثمرات وذلك بسبب طبيعة عملية التجزئة مما نتج عنها وجود مساحات مشتتة يصعب استغلالها ومساحات شاغرة لم يتم استغلالها.[2]

ثانيا: مشكلات إعادة تنظيم المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية.

بعد الاطلاع على الواقع الذي تم فيه تشكيل هذه المستثمرات، وبعد مرور أكثر من عشرون سنة (إلى غاية 2010) عن هذا السياسة برزت العديد من المشكلات في التطبيق يمكن إجمال أهمها في:

أ- التسرع في تطبيق القانون.

تم الشروع في تطبيق هذا القانون قبل صدوره رسميا بثلاثة أشهر كاملة، استنادا إلى منشور وزاري مشترك صدر عن وزارات الفلاحة والداخلية والمالية في 30 أوت 1987، إذ شرعت الولايات في

[1] Chaouki BOURI, **Les Politiques de développement Agricole-le cas de l'Algérie**, Faculté des Sciences économiques et des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, Universités d'Oran, 2010/2011, p362

[2] محمد رجراج، **مرجع سبق ذكره** ، ص 211

التطبيق اعتبارا من 1 سبتمبر 1987،[1] بينما لم يتم التوقيع عليه إلا في 8 ديسمبر 1987، وهذا ما يظهر التسرع في تطبيق هذا القانون وانعكاساته الواقعية.

ب- تكوين مستثمرات غير متوازنة عقاريا وماديا.

إن القانون أعطى أولوية الاستفادة للعمال الدائمين، حيث يختارون أنفسهم ويختارون الأراضي التي يعملون عليها، ويتقاسمون كل العتاد وقطع الغيار، الأسمدة...، ثم يأتي دور الفئات الأخرى (المهندسين، التقنيين، العمال الموسميين والفلاحين الشباب) على ما تبقى من أراضي ووسائل الإنتاج ، مما أدى إلى تكوين مستثمرات غير متوازنة عقاريا (من حيث المساحة والخصوبة)، ومن حيث وسائل الإنتاج الأخرى[2]، وما زاد المشكل أن تقييم العتاد والتجهيزات المتنازل عليها على أساس سنة الاقتناء دون مراعات حالتها.

ج- التخلي عن الأراضي.

إن عدم احترام القانون فيما يخص حرية اختيار الأفراد لبعضهم لتكوين الجماعات، لأن الاختيار غالبا كان يتم بسرعة إضافة إلى سوء توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج، أدى بالمستفدين إلى مواجهة صعوبات منذ البداية، إذ كشفت التحقيقات أن 50 % من المستثمرات تجد صعوبة في الاستغلال الجماعي للأراضي.[3] كما ان عدم انسجام المجموعة الواحدة أدى إلى تقصير بعض المستفيدين عن اداء مهامهم والتخلي والانسحاب من المستثمرات وقدر عدد المتخليين بـ: 6684 مستفيدا على مساحة 19243 هكتار[4]، كما أن عدم انضباط المستفيدين أدى إلى وجود أراضي فائضة وتنازلات غير قانونية إلى الهيئات الادارية المحلية مقابل ريوع لإقامة مشاريع عمرانية على أخصب الأراضي الزراعية.

---

[1] عمر صدوق، أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 18.

[2] وهذا مخالف لنص المادة 03 من القانون المدني والتي تنص على" تتكون الأراضي المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون، وكذا الوسائل الأخرى المتعلقة بها في شكل مستثمرات فلاحية جماعية متجانسة تتطابق مساحتها مع عدد المنتجين الذي تتألف منهم الجماعة وقدرتهم على العمل ومناهج الإنتاج المتوفرة وقدرات الأراضي ".

[3] وزارة الفلاحة، **اليوم الإعلامي حول العقار الفلاحي**، أوت 1995

[4] محمد رجراج، **مرجع سبق ذكره** ، ص 211.

د- سوء توزيع المؤطرين.

إن اتجاه المؤطرين إلى التمركز في عدد قليل من المستثمرات متخلين عن عدد كبير من المستثمرات للعمال، بسبب المشاكل التي نجمت بين الفئات المثقفة باعتبارها مطلعة على القوانين وعلى علم بالتزامات وحقوق المستفدين، وعلى دراية بطرق الإنتاج الحديثة ،لكنها عاجزة عن العمل الميداني، مما جعلهم يستخدمون عمالا أجراء بدلا عنهم، وهذا ما لم يرضي الفلاحين لأنهم يعتبرون بأن العامل الأجير لا يبذل كل قدراته في الإنتاج، في مقابل الفلاحين يملكون خبرة مهنية، إلا أن أغلبهم يجهل القوانين والتقنيات الزراعية الحديثة، كما أن هذا القانون خلق مشكل جعل الإطارات والعمال يتساوون في الحقوق والواجبات .

هـ- وجود إستفادات غير شرعية.

إن التجاوزات المرتكبة في تطبيق القانون الذي يحكم تنظيم القطاع الفلاحي الحكومي، أدت إلى تسجيل عدة طعون في مختلف جهات الوطن حول إستفادات لأفراد غير معنيين بالاستفادة في إطار القانون، ونجد من بينهم الأجانب، وعمال خارج القطاع الزراعي من أطباء، أساتذة، تجار، ضباط،...، إضافة إلى استلاء عائلات على مستثمرات عديدة بصورة غير قانونية.[1]

و- عدم وضوح مزايا الإصلاح ومطالبة المؤممين باسترجاع أراضيهم.

إن عدم تحضير الفلاحين وإقناعهم بمزايا هذا الإصلاح، إلى درجة أن بعضهم يشك في أهدافه، وما زاد من تخوفات هؤلاء الفلاحين هو ظهور مشكل المؤممين في إطار الثورة الزراعية الذين يطالبون باسترجاع أراضيهم ولجوء بعضهم للتهديد باستعمال العنف، وهذا ما أدى إلى إرجاع معظم الأراضي إلى أصحابها

[1] الغريب في الأمر ورود ضمن قوائم الاستفادة أسماء لأموات وشخصيات موجودة في أعلى المناصب في البلاد (رئاسة الجمهورية) والأجانب، أنظر: إسماعيل شعباني، رسالة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص64.

ز- **تطور النزاعات بين المستثمرين.**

نتيجة لتكوين مستثمرات جماعية من أفراد لا يعرفون بعضهم البعض عن طريق التعيين المباشر من طرف الإدارة المركزية، أو بسبب بعد المستثمرة المرغوب فيها عن مقر الإقامة، وغير ذلك أدى في كثير من الحالات إلى انقسام المستثمرة الواحدة إلى عدة مستثمرات، وهذا ما أدى إلى تفتيت الأراضي بشكل لم يعد يسمح بإنتاج بعض أنواع المنتجات التي تتطلب مساحة واسعة نوعا ما (كالحبوب والخضر الجافة...).

ح- **التأخر في تسليم العقود الإدارية.**

بعد تكوين المستثمرات الزراعية الفردية أو الجماعية وتوزيعها، يتحصل المستفيدين على عقود إدارية تثبت حق الانتفاع الدائم، إلا أن تسليم هذه العقود سجل تأخرا كبيرا، بسبب أن معظم بلديات الوطن لا تمتلك سجل الأراضي، [1] الذي يحدد حدود الأراضي العمومية، وبالتالي تحديد المساحة بدقة، وهذا ما صعب على المستثمرات التعامل مع الهيئات الأخرى (كالبنوك).

فإلى غاية 30جوان 1994 يوجد 26.5% من إجمالي المستثمرات الناتجة عن القانون(13262 مستثمرة)، و80.3 % من إجمالي المستثمرات السابقة لهذا القانون(32389 مستثمرة) لم يسلم لها العقود الإدارية[2]

ط- **قلة الثقة في حق الانتفاع الدائم.**

إن ما يمكن استخلاصه من المادتين 6 و8 من القانون أن حق الانتفاع الدائم مستمر وينتقل عن طريق الوارثة كما يمكن بيعه وتحويله ومصادرته إلا أن هذا الإجراء غير محترم، إذ أن المحافظون

[1] من بين 1541 بلدية على المستوى الوطني هناك فقط 600 بلدية تمتلك هذا السجل.

[2] رابح زبيري، أطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ،ص 42

العقاريون لا ينشرون شهادات التحويل وعقود النقل، وبالتالي فإن حق الانتفاع الدائم لا يشكل ضمان كافي، مما أدى بالبنوك العمومية لعدم تقديم القروض نظرا لأن حق الانتفاع الدائم غير مضمون.

وعموما فإن محاولة هذا الإصلاح التوفيق بين نمط استثمار جماعي للأراضي، وامتلاك فردي لوسائل الإنتاج لم يتمكن من إخماد رغبة المستفيد على استثمار الأراضي لصالحه الخاصة [1] مما أدى إلى انفصال الفلاح عن الأرض، التي لم يعد يعتبرها ملكا له، وهكذا صار لا يرغب في بذل أي جهد لرفع الإنتاج واستغلالها استغلالا أمثلا.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، **عرض حول العقار الفلاحي**، الدورة العاشرة، أفريل 1998، ص11

المطلب الثالث: قانون التوجيه العقاري وإعادة النظر في السياسات الزراعية السابقة

بعد مرور أقل من سنتين على إعادة تنظيم المستثمرات الزراعية اتضح أن حق الانتفاع الدائم بالأرض، لم يتمكن من تحفيز المستفيدين لاستثمار الأراضي، كما أن العقار الزراعي رغم السياسات المتعددة لا يزال يعاني من التجاوزات والنزاعات التي تعيق عملية التنمية الزراعية ، لذلك جاء قانون التوجيه العقاري لإعادة النظر في تلك السياسات.[1]

إن قانون التوجيه العقاري لم يأت فقط من أجل إعادة الأراضي لملاكها الأصليين وتسوية المنازعات الناشئة عنها، بل جاء كذلك من أجل تسوية جميع المنازعات الناشئة عن سوء تطبيق القانون رقم19/87.

الفرع الأول: نتائج إعادة الأراضي إلى ملاكها.

بموجب هذا القانون، الذي يأمر باسترجاع الأراضي المؤممة في نطاق أحكام الأمر المتضمن الثورة الزراعية. وقد شمل هذا القانون استرجاع الكثير من أراضي المالكين، فحسب معطيات وزارة الفلاحة فإن 98 % من الملاك استعادوا أراضيهم.

إن وضعية الأراضي المؤممة سواءا تعلق الأمر بالأراضي المؤممة خلال الثورة الزراعية أوتلك التي وضعت تحت حماية الدولة يمكن توضيحها بالجدول التالي:

[1] أصدر المشرع الجزائري قانون 25/90 المؤرخ في: 01 جمادى الأولى 1411 الموافق لـ:18 نوفمبر1990، الذي يتضمن قانون التوجيه العقاري. الجريدة الرسمية، عدد 49، صادر بتاريخ 18 نوفمبر 1990.

جدول (3-7): وضعية الأراضي المؤممة بعد تطبيق قانون التوجيه العقاري.

التعيين	النوعية	العدد
في ظل قانون الثورة الزراعية	1- الأراضي المؤممة:	
	- الملاك	22990
	- المتبرعون	1388
	- المجموع	24378
	2- الأراضي المعادة:	22565
	- الملاك	1339
	- المتبرعون	23904
	- المجموع	
	3- الحالات المتبقية:	425
	- الملاك	49
	- المتبرعون	474
	- المجموع	
ما قبل الثورة الزراعية	الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة:	336
	- حالات سويت	104
	- حالات غير مسواة	232
	- مجموع المنازعات	706

المصدر:

Farida Kebri, **La vente et la location des terre agricole du domaine publique sont les formules préconisées pour relancer le secteur**, La tribune du 14/07/1997

أما فيما يخص قانون المستثمرات الزراعية ، فقد جاء أيضا هذا القانون لتطهير هذه المستثمرات من النقائص والسلبيات السابقة الذكر، وقد كانت نتائج عملية التطهير كما يلي:

- بالنسبة لحالات الاستفادة غير الشرعية التي تم إحصائها تشكل 2557 حالة، أما قرارات الإلغاء التي تم إمضاؤها وتسليمها تشكل 1705 أي بنسبة 66 % .
- بالنسبة للإستفادات الفردية للأراضي المتبقية، تم إحصاء في إطار مخالفة تطبيق المادة 37 (505 حالة) من ضمن العدد الإجمالي للإستفادات غير الشرعية.
- أما عن حالات التخلي عن الواجبات المنصوص عليها في أحكام القانون المذكور، فقد سجلت الحالات:
  - ✓ الإستفادات غير المطابقة لأحكام المادة 29 تشكل 724 حالة.
  - ✓ التنازل والتخلي التلقائي يشكل 3581 حالة.

الفرع الثاني: المشاكل الناجمة عن قانون التوجيه العقاري

لقد خلق صدور قانون التوجيه العقاري الذي تزامن مع انطلاق الموسم الفلاحي 1990-1991 مشاكل عديدة بعضها تم حلها، أما البعض الآخر فلم يتم حلها، ويمكن حصر هذه المشاكل في:

1- لم يتم القضاء على كل المنازعات بل برزت منازعات أخرى ومنها ما يلي:

- الأراضي التي فقدت طابعها الزراعي.
- الأراضي التي تم منحها في إطار الحيازة العقارية الزراعية عن طريق الاستصلاح.
- الأراضي المتبرع بها .

2- مشاكل خاصة بأراضي الملك الخاص التي أممت أوالمتبرع بها في إطار الثورة الزراعية

وعموما فقد تمت عملية إعادة الأراضي بصورة غير عادلة على مجموع التراب الوطني متجاوزة لأحكام القانون، فقد شملت العملية جميع الأراضي وأدت التجاوزات إلى إدخال سلوكات ضارة في العالم الريفي.[1]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والإجماعي، استراتيجية التنمية الفلاحية، **مرجع سبق ذكره** ، ص17.

ورغم الإصلاحات العقارية العديدة التي عرفها القطاع الزراعي خاصة التي جاء بها قانون التوجيه العقاري الذي جاء لإعادة الاستقرار وحل المنازعات التي خلفتها السياسات السابقة، إلا أنه لم يتمكن من ذلك، مما لم يشجع الفلاحين على الاهتمام بتطوير الإنتاج والإنتاجية، و بقاء الكثير من الأراضي دون استغلال نتيجة للمنازعات الكثيرة. والجدول التالي يوضح تطور هذه المنازعات العقارية.

جدول رقم (3-8): تطور المنازعات العقارية الزراعية إلى غاية جوان 1994.

المنازعات	ملاك مؤممون			ملاك متبرعون			المجموع		
	العدد	المساحة (ه)	النخيل	العدد	المساحة	النخيل	العدد	المساحة	النخيل
	22980	477378	624606	1396	44334	25754	24376	521711	650360
	استرجاع كلي			استرجاع جزئي			المجموع		
حالات سويت	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع
	21865	1272	23137	334	19	353	22199	1291	23490
	مشكل الأرض			مشكل الاستثمار			المجموع		
حالات لم تسوى	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع
	212	07	219	04	/	04	216	07	223
حالات مرفوضة	مؤممون			متبرعون			المجموع		
	594			69			663		

المصدر:

Ministère de L'agriculture, **Billon des opération liées au foncier agricole**, Juin1994.

وعموما فإن قانون التوجيه العقاري الذي جاء لأجل إعادة النظر في السياسات السابقة لم يتمكن من حل كل المشاكل التي خلفتها إذ بقيت الكثير من الأراضي دون استغلال بسبب المنازعات العقارية.

المطلب الرابع : استبدال حق الانتفاع الدائم بصيغة الامتياز

إن الدولة اختارت توجها أخر يتمثل في استبدال حق الانتفاع الدائم بصيغة الامتياز،[1] وذلك طبقا لنص المادة الثالثة من هذا القانون، لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية، مع استمرار حفاظ الدولة على ملكية الأرض، وهذا بدلا عن حق الانتفاع الدائم الذي كان لمدة 99 سنة. كما أن حق الامتياز هذا يكون قابل للتنازل والتوريث والحجز[2] وبذلك يتم فسخ العقود الادارية وتحويلها إلى عقود امتياز الذي يعتبر نمط استغلال جديد يسمح بمنح المسؤولية الفردية لجميع المستفيدين مع الابقاء على طابع الشيوع للأصل الثابت [3]

ويعرف الامتياز بأنه ترتيب بمقتضاه يستأجر القطاع الخاص أصولا من هيئة عامة لفترة من الزمن، ويتولى مسؤولية تمويل استثمارات ثابتة جديدة محددة خلال تلك الفترة، وهذه الأصول الجديدة يتم انتقالها للقطاع العام في تاريخ انتهاء العقد[4]. ويمس هذا القانون إجمالا 218000 مستغلا و5ر2 مليون هكتار من الأراضي التابعة لأملاك الدولة.

يطرح إدخال مشروع قانون العقار الزراعي الجديد حيز التنفيذ جملة من الإشكالات بالنسبة للفلاحين، لأن إدراجهم ضمن عقود جديدة يتطلب أولا معالجة ما تراكم من ديون وضرائب لمدة 24 عاما، بسبب عجز الفلاحين عن تسديدها. بالإضافة إلى المشاكل والمنازعات العقارية التي لم يتمكن قانون

[1] القانون رقم: 03/10 المؤرخ في: 15أوت 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. أنظر: الجريدة الرسمية، عدد 46، الصادرة في: 18 أوت 2010.

[2] المادة 13 من القانون رقم: 03/10 السابق الذكر.

[3] محمد رجراج، **العقار الفلاحي من حق الانتفاع إلى حق الامتياز**، في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، مجلد 51، العدد 01، 2014، ص 205.

[4] محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودورها في تنمية الاستثمار الاجنبي**، في مجلة الباحث، العدد 05، 2007 ص 63

التوجيه العقاري من تسويتها. كما أن الكثير من أصحاب المستثمرات الفلاحية حوّلوا أراضي الدولة إلى ما يشبه ملكيات خاصة، من خلال تخصيص مساحات هامة منها لبناء مساكن عائلية، في حين أن الكثير منهم قاموا بتخصيص تلك الأراضي لأنشطة أخرى ليست لها أي صلة بقطاع الزراعة، مما يعني أن مشروع القانون الجديد سيضبط الحجم الفعلي للأراضي الزراعية ، وسيلزم أصحاب المستثمرات بتسوية وضعيات ظلت عالقة لمدة 24 عاما .

وعموما يمكن القول أن هذا القانون يمكنه كما يذهب إليه البعض أن يضع حدا للاستقرار الذي دام أكثر من عقدين من الزمن، عقدين سمحا للمستثمرين الزراعيين من إنجاز مشاريع على الأراضي الممنوحة لهم، من قبيل حفر الآبار، بناء حظائر تربية الأغنام، الدجاج وغيرها من الاستثمارات التي كان المزارع المستثمر يقوم بها من منطلق إدراكه أنه مالك للأرض، على اعتبار أن العقد الإداري الذي تمنحه السلطات يسمح باستغلال استثمار الأرض لمدة تقارب القرن (99 سنة)، ما يمنح الشعور بملكية الأرض. هذا الشعور الذي يدفع المستثمر إلى الإخلاص للأرض، غير أن القانون المقترح والمعدل لقانون 1987 يلغي هذه النظرة ويضع حدا للاستقرار الذي تعود عليه المستثمر الزراعي.

كما سيمكن الدولة من رفع مداخيلها مقابل جمع الأتاوى السنوية التي سيدفعها المستفيدين من هذا القانون. كما يعطي فرصة لجميع شرائح الفلاحين لاستغلال الأراضي التي يعملون بها. ومنع عمليات تحويل الأراضي عن وجهتها الطبيعية.

ويمكن تقييم هذا الإصلاح كما يلي:

<u>الفرع الأول: إيجابيات قانون الامتياز الزراعي:</u> نذكر منها:

- يمكن الدولة من رفع مداخيلها مقابل جمع الأتاوى السنوية التي سيدفعها المستفيدين من هذا القانون. كما يعطي فرصة لجميع شرائح الفلاحين لاستغلال الأراضي التي يعملون بها. ومنع عمليات تحويل الأراضي عن وجهتها الطبيعية.

- إن إقصاء أصحاب المستثمرات الزراعية الجماعية أو الفردية الذين لجئوا إلى تغيير الوجهة الزراعية للأراضي يكشف الكثير من عمليات التحويل والتحايل التي تمت على الأراضي الزراعية، ومن ثم تطهير القطاع الزراعي من الدخلاء.
- إيجاد مصادر متنوعة من التمويل من خلال استخدام عقد الامتياز كضمان للحصول على القروض اللازمة لعملية استغلال الأراضي وتمويل النشاط الزراعي.[1]
- يمكن للمستفيدين من القانون الحصول على تمويلات أخرى عن طريق عقد الشراكة(المادة 21 من القانون 03/10) وهذا ما يسمح بإنشاء سوق عقارية نشطة دون المساس باستغلال الأراضي الزراعية .
- إن آلية الرقابة المخولة لفائدة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (في أي وقت) تجعل إمكانية المحافظة على المستثمرات والرفع من مستوى مردودها الإنتاجي ممكننا من خلال استخدامه للإجراءات التحفيزية أو الردعية إن اقتضى الأمر.

الفرع الثاني سلبيات قانون الامتياز الزراعي: يطرح إدخال قانون العقار الزراعي الجديد حيز التنفيذ جملة من الإشكالات والسلبيات بالنسبة للفلاحين نذكر منها:

- إن إدراج الفلاحين ضمن عقود جديدة يتطلب أولا معالجة ما تراكم من ديون وضرائب لمدة 24 عاما، بسبب عجز الفلاحين عن تسديدها. بالإضافة إلى المشاكل والمنازعات العقارية التي لم يتمكن قانون التوجيه العقاري من تسويتها. كما أن الكثير من أصحاب المستثمرات الزراعية حوّلوا أراضي الدولة إلى ما يشبه ملكيات خاصة، من خلال تخصيص مساحات هامة منها لبناء مساكن عائلية، في حين أن الكثير منهم قاموا بتخصيص تلك الأراضي لأنشطة أخرى ليست لها أي صلة بقطاع الفلاحة، مما يعني أن القانون الجديد سيضبط الحجم الفعلي للأراضي الفلاحية، وسيلزم أصحاب المستثمرات بتسوية وضعيات ظلت عالقة

[1] زهية قرامطية، **العقار الفلاحي في الجزائر من حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز**، في مجلة الإبداع، جامعة البليدة مجلد6، العدد6، 2016، ص 80.

لمدة 24 عاما. وعليه فإن هذا القانون لم يصحح المشكل الأساسي في القانون 19/87 والمتمثل في عدم انسجام أصحاب المستثمرات الجماعية بل أقره.

- إن هذا القانون يمكنه كما يذهب إليه البعض أن يضع حدا للاستقرار الذي دام أكثر من عقدين من الزمن، عقدين سمحا للمستثمرين الفلاحيين من إنجاز مشاريع على الأراضي الممنوحة لهم، من قبيل حفر الآبار، بناء حظائر تربية الأغنام، الدجاج وغيرها من الاستثمارات التي كان الفلاح المستثمر يقوم بها من منطلق إدراكه أنه مالك للأرض، على اعتبار أن العقد الإداري الذي تمنحه السلطات يسمح باستغلال استثمار الأرض لمدة تقارب القرن (99 سنة)، ما يمنح الشعور بملكية الأرض· هذا الشعور الذي يدفع المستثمر إلى الإخلاص للأرض، غير أن هذا القانون المقترح والمعدل لقانون 1987 يلغي هذه النظرة ويضع حدا للاستقرار الذي تعود عليه المستثمر الزراعي (لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد) وكأن هذا القانون هو تأميم مستتر.
- التأخر في تسليم عقود الامتياز من قبل المديريات الولائية لأملاك الدولة سيصعب على الفلاحين التعامل مع الهيئات الأخرى كالبنوك... ، كما تم تسجيل مجموعة من العقبات خلال عملية إعداد عقود الملكية بسبب تأخر عمليات مسح الأراضي وقد سجلت المديريات آلاف المساحات الزراعية التي تدخل في لإطار أراضي العرش.
- إن توريث عقد الامتياز يعني انتقال الملكية إلى الورثة وبالتالي فإن التزامات العقد تتوزع على الورثة رغم أنه يمكن أن يكون الورثة لا يمارسون العمل الفلاحي وهذا ما يتنافى مع القانون 03/10 الذي يحتم على المستفيد ممارسة العمل الزراعي بصفة شخصية ومباشرة وهذا ما يؤثر على مردود المستثمرة.
- ثبت أن عدد كبير من النزاعات كانت مطروحة على مستوى القضاء ما بين أعضاء المستثمرة الزراعية، مما استدعى من الديوان الوطني للأراضي الزراعية تجميد دراسة هذه الملفات

موضوع النزاع إلى غاية الفصل النهائي في القضية مما عطل عملية دراسة هذه الملفات لتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز حتى هذه اللحظة.

وفي الأخير أعتقد أنه وفي ظل احتفاظ الدولة بملكية الأرض لن تكون للفلاح نفس الرغبة للعمل في الأرض التي يملكها، لذلك لابد من تعديل هذا القانون من خلال تحديد أجل لتمليك الأرض إذا اثبت الفلاح حسن استغلالها، مع إبقاء قيد (العقوبات الواردة في القانون) عدم البيع أو تحويل الأرض لأغراض أخرى حتى لا يتسبب ذلك في تقليص المساحات المزروعة.

المطلب الخامس: تقييم مستقبل الإصلاحات العقارية للقطاع الزراعي .

إن التوفيق بين نمط استثمار جماعي للأراضي وامتلاك فردي لوسائل الإنتاج، الذي يستهدفه القانون رقم 19/87[1]، لم يؤد إلى إضعاف الرغبة لدى المستفيد لاستثمار الأرض لحسابه الخاص، وقد نتج عن ذلك تقسيم غير رسمي لأراضي المستثمرات الزراعية الجماعية بسبب كثرة المنازعات بين الفلاحين نتيجة لعدم امتثالهم للواجبات التي حددها القانون، في ظل عدم رقابة السلطات العمومية لها.

وهذا ما أدى إلى انفصال المزارع عن الأرض التي لم يعد يعتبرها ملكا له بسبب السياسات العقارية الفاشلة التي عرفتها الأراضي الزراعية، وبالتالي أصبح لا يرغب في بذل أي جهد في الاعتناء بالأرض وزيادة مردوديتها، كما نتج عن ذلك عدم اهتمام السلطات بترقية المستثمرين في هذا المجال.

وقد ازدادت الوضعية العقارية تعقيدا خاصة بسبب تعدد الأنظمة القانونية التي أدت إلى تجميد السوق، وأبرزت ظاهرة عدم الاستقرار والاطمئنان لدى المستفيدين، والتي تفاقمت بسبب تعاملات المحيط وخاصة المالي منه .

[1] أنظر المواد: 8.7.6 من القانون رقم (19/87) المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، المتضمن كيفية استغلال الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتفعين وواجباتهم، الجريدة الرسمية، العدد 50، بتاريخ 09 ديسمبر 1987.

هذه الوضعية التي آلت لها الزراعة الجزائرية أدت بالمشرع إلى التفكير في بيع أو تأجير الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الوطنية كبديل لحق الانتفاع الدائم، هذا في البداية لكنه أثار موجة من ردود الفعل الرافضة والمؤيدة، ليفصل أخيرا في استبدال حق الانتفاع الدائم بصيغة الامتياز .

الفرع الأول: مشاكل وعقبات الإصلاحات السابقة

بعد مرور أكثر من عشرية عن إصلاح سنة 1987، اتضح بأن طريقة الانتفاع الدائم اعترضتها عقبات عديدة منعت تطوير المردود الزراعي والإنتاج لأن المسؤولين على الزراعة فسروا الحرية الاقتصادية على أنها التخلي الكلي عن القطاع وبالتالي إهماله، وقد أدى ذلك إلى جملة من النتائج الأولية التي حالت دون نجاح تجربة الخوصصة [1] نذكر منها:

1- **في مجال التسيير**: إن تخلي الدولة عن تسيير القطاع العمومي لصالح المنتجين هي بداية الدخول في مرحلة جديدة من مراحل تسيير القطاع العمومي الزراعي ، إذ أن المنتجين أصبحوا أحرارا في تسيير مستثمراتهم الجماعية الفردية.

وبالتالي خوصصة جزئية للقطاع الزراعي العمومي بعد أن كان يخضع لتسيير مركزي دام خمسة وثلاثون سنة، ولم بالنجاح [2] لكن هذه الحرية أسيء فهمها وهذا ما أدى إلى فوضى كبيرة أثناء إعادة تنظيم هذا القانون، وكذلك التعجل في تطبيق هذا القانون كما كان منتظرا تطبيق هذا القانون على عينة لا تتجاوز 10% فقط من المزارع المهيكلة العاجزة على أن يتم التعميم بعد خمسة سنوات. إلا أن العملية عممت فورا وبالتالي فإن التسرع في تكوين المستثمرات أدى إلى تكوين مستثمرات غير متوازنة سوآءا من الناحية العقارية أو التركيبة البشرية، مما أدى إلى نزاعات كبيرة بين المستثمرين داخل المستثمرة الجماعية الواحدة.

[1] إسماعيل شعباني، خوصصة الأراضي العمومية في الجزائر-إرادة سياسية أم حتمية اقتصادية-، **مرجع سبق ذكره** ، ص23.

[2] Slimane Badrani, **L'intervention de l'état dans l'agriculture en algerie**, constat et proposition pour un débat, In Option Méditerranéennes, Série B, N14, 1995, P83.

2- **من الناحية العقارية**: إنه وبمجرد البدء في توزيع الأراضي على المستثمرين حتى ظهر مشكل المؤممين في إطار الثورة الزراعية الذين طالبوا باسترجاع أراضيهم، إضافة إلى مشاكل تتعلق بتقديم عقود إدارية تثبت حق الانتفاع الدائم، إلا أن عملية توزيع العقود اصطدمت بعراقيل، مما أدى إلى تأخر تقديم هذه العقود، إضافة إلى صعوبة تحديد حدود الأراضي العمومية، مما يصعب عملية تحديد مساحة كل مستثمرة بدقة، وهذا ما عرقل عملية الاستفادة من القروض فيما بعد. وحتى إذا تم تحرير العقد فإن النزاعات التي نشبت أدت إلى تقسيم المستثمرات وأدت إلى إلغاء هذه العقود.

وهكذا فإن التأخر في تقديم العقود أدى إلى شعور المستثمرين بالقلق لعدم استقرارهم وخوفهم من المستقبل، رغم حريتهم في التسيير وامتلاكهم لعوامل الإنتاج إلا أن بقاء الأرض ملكا للدولة كان يشعرهم بالقلق خاصة بعد صدور القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، إذ لم يعد للعقود الإدارية أي معنى، إضافة إلى تزايد المنازعات وتطورها، والتي أدت في أغلب الأحيان إلى إعادة تقسيم المستثمرة الواحدة، إلى أن أصبح حجم أغلب المستثمرات غير مقبول اقتصاديا (سواءا من ناحية الإنتاج أوالمردود المالي). وهذا ما لم يشجع على إعادة الاستثمار وبالتالي هجر الفلاحين للكثير من الأراضي.

إن ظهور هذه العقبات مباشرة بعد البدء في عملية الخوصصة، دفع المسؤولون على القطاع إلى التفكير والبحث عن طريقة جديدة لاستثمار هذه الأراضي خاصة بعد صدور قانون التوجيه العقاري والتوجه الجديد للدولة، وبعد الجلسات الوطنية المتعددة حول الفلاحة (خاصة سنة 1992)، وبعد تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين منحوا قرضا لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، وقد أقترح بعد ذلك طريقتين لاستغلال وتسيير الأراضي الفلاحية وهما التأجير أوالبيع.

وعموما فقد صادق مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 1997/12/14 تحت رئاسة رئيس الجمهورية على مشروع القانون المحدد لشروط وكيفيات بيع وإيجار الأراضي الفلاحية العمومية لكن المصادقة عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لم تتم ، وذلك بسبب الضجة الإعلامية الكبيرة التي أثارها مشروع هذا القانون. وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى كل طريقة مع تحليل وتقييم إيجابيات وسلبيات كل طريقة واقتراح الطريقة التي تبدوا لنا أفضل والتي تناسب الاقتصاد الوطني والفلاح المستثمر.

الفرع الثاني: تقييم مشروع بيع أوتأجير الأراضي الزراعية

أولا: بيع الأراضي العمومية

إن عملية بيع الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة تدخل في إطار تنازل الدولة عن عناصر ملكيتها الثلاثة (التصرف، الاستعمال والاستغلال).

إن عملية بيع الأراضي الفلاحية تعني الخوصصة النهائية للقطاع الزراعي العمومي، بعد الخوصصة الجزئية في إطار قانون سنة 1987 حيث منحت الدولة للمنتجين حرية تسيير الأراضي مع احتفاظها بملكية الأرض.

فإذا تمت عملية البيع فإن الدولة تكون قد ألغت نظام التعاون الذي استمر لفترة تفوق 35 سنة وبهذا الإجراء تحول ملكية الأراضي من الأملاك الوطنية إلى الأملاك الخاصة وهنا وقبل الشروع في العملية يجب الاجابة عن التساؤلات التالية :[1]

ما هي الأراضي محل البيع(من) ؟ ومن هم الأشخاص الذين يمكنهم شراءها (لمن)؟ وبأي ثمن يمكن أن تباع هذه الأراضي(بكم)؟ ومن يقوم بعملية تحديد الثمن؟ وهل ذلك سيؤدي إلى حل مشكلة الملكية الزراعية وتحسين وضعية القطاع الزراعي ؟.

1- الأراضي الزراعية محل البيع.

لقد حدد مشروع القانون، الأراضي الفلاحية القابلة للبيع، بنص المادة(02) من المشروع، إذ تنصب عملية البيع على الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة [2]، والأوعية العقارية لبناءات المستثمرة أو السكنات، وأراضي البور والأراضي الغابية.

[1] Mohammed Elyes Mesli, **L'agronomie et la terre**, éditions alpha, Alger, 2007, p64

[2] وهي تلك الأراضي التي كانت محل استفادة من خلال القانون رقم:19/87.

2- الأشخاص المعنيين بعملية البيع.

إن عملية البيع لا يمكن أن تتم بشكل عاطفي أو عشوائي، بل يجب أن تباع للأشخاص الذين كان مصيرهم مرتبطا بالأرض أي لفائدة المستغلين الفلاحين المستفيدين من حق الانتفاع الدائم بمقتضى القانون رقم 19/87 والفلاحين الصغار، وكذلك لقدماء المجاهدين ولأرامل وأبناء الشهداء.

3- كيفيات البيع وتحديد الأسعار.

عندما فكر المشرع في بيع هذه الأراضي الزراعية كان أمام خيارين للبيع وهما:

أ- بيع الأراضي الزراعية للمستفيدين من حق الانتفاع الدائم.

إن فكرة بيع العقار الزراعي للمستفيدين من القانون رقم 19/87 يمكنها طرح مشكل هو: هل يمكن لهذه الطبقة شراء هذه الأراضي بأسعارها الحقيقية؟ الإجابة بالتأكيد: لا. لهذا يمكن للدولة في هذه الحالة أن تعمل على بيع هذه الأراضي الزراعية بأسعار رمزية قصد تمكين المستفيدين من شراء هذه الأراضي التي وزعت عليهم، والتي يملكون حق الانتفاع بها، ويدافع على هذه الفكرة الكثير من هؤلاء المستفيدين، والبعض من أصحاب الإيديولوجية الماركسية من دعاة المساواة الاجتماعية، وحجة هؤلاء المدافعين أن هؤلاء المستفيدين كانوا يستغلون هذه الأراضي منذ مدة طويلة، كذلك أن هؤلاء المستفيدين ضحوا كثيرا مقابل الحصول على هذه الأراضي أثناء الفترة الاستعمارية أين كانوا يستغلون بأجور زهيدة جدا، وحتى بعد الاستقلال بقيت أجورهم ضعيفة مقارنة بعمال باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى (صناعة، خدمات...). لذلك لا يمكن بيعها لهم بأسعار مرتفعة لأنهم لا يستطيعون شراءها بنفس السعر المتاح لأصحاب الثروات، وإذا تم ذلك فإنه يؤدي إلى إبعاد هذه الفئة من السوق العقارية.

كما يطالب أصحاب هذه الفكرة على أنه لا يوجد أي سبب يمنع من تطبيق فكرة البيع بالدينار الرمزي على الأراضي الزراعية التابعة للدولة كما طبقت على العقار السكني، أين تم بيع الأملاك الشاغرة من العقار السكني التأجيري للذين كانوا يسكنونها خلال سنوات 1980 بأسعار رمزية فلم لا يطبق نفس الإجراء على العقار الزراعي ؟

إن التنازل المجاني أو التنازل بأسعار منخفضة هو تكريس لعدم المساواة الاجتماعية عكس ما يتحجج به أصحاب الفكرة السابقة، إذ بأي حق يتم بيع أو إعطاء هذه الأراضي التابعة للأملاك الوطنية والتي هي ملك لكافة أفراد الشعب الجزائري لفئة معينة دون الآخرين، وهل إذا ارتكبت خطأ العقار السكني يكرر نفس الخطأ في العقار الفلاحي؟

إن هذا الطرح يؤيده الكثير من الباحثين إذ يعتبرون أن بيع هذا العقار ليس فقط دعوة لعدم المساواة وإنما هو اللامساواة بعينها، من بينهم الأستاذ بدراني الذي يقول: " أن التنازل المجاني أوالتخلي بأسعار منخفضة هي عدم المساواة الاجتماعية بحد ذاتها اتجاه ملايين البطالين الموجودين في البلد وهي هبة غير مبررة تؤدي بفئة من المواطنين إلى غنى بدون سبب بل لماذا نعطي لبعض المواطنين البطالين ونحرم مواطنين بطالين آخرين [1] ؟."

كما أن بيع هذه الأراضي التابعة للمستثمرات الزراعية كما هي عليه الآن سيخلق الكثير من المشاكل والمنازعات، إن المشرع الجزائري من خلال مشروع بيع أو تأجير العقار الفلاحي، يكون قد أهمل ما رتبه قانون 19/87 من آثار، إذ أنه ملك المستفيدين حق الانتفاع الدائم إذ لم يبق للدولة إلا حق الرقبة، وبالتالي فتحديد الثمن يجب أن يكون كالتالي[2]:

- تحديد ثمن ملكية الرقبة وتكون أقل من ثمن حق الانتفاع.
- تحديد ثمن حق الانتفاع الدائم على أساس متوسط عمر المستفيد وليكن مثلا: (60) سنة مضروبة في مبلغ الإتاوة التي تدفع كل سنة، ناقص مبالغ الإتاوة التي دفعت خلال العشر سنوات الماضية، ثم يضاف إليها ثمن البناءات والأموال المتنازل عنها عند تكوين المستثمرة بمقتضى القانون رقم 19/87 على أن يتم الدفع إما فوريا أو بالتقسيط، كما تطبق عليهم فائدة متصاعدة تسري ابتداء من السنة السادسة لعملية البيع وتقوم إدارة أملاك الدولة بإعداد عقد البيع

[1] S.Barani, **L'intervention de l'état dans L'agriculture en algerie**, **Op-Cit,** p90.

[2] بن يوسف بن رقية، **شرح قانون المستثمرات الفلاحية**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى، 2001، ص204

والذي يخضع لشكليات التسجيل والإشهار ويرفض كل طلب لتقسيم المستثمرة الزراعية قبل الدفع الكامل لمبلغ المبيع.

ب- **بيع الأراضي الزراعية بالأسعار الحقيقية.**

إن الخيار الآخر هو بيع العقار الزراعي بالأسعار السوقية والتي تعتبر مرتفعة نسبيا، إذ لا يستطيع معظم من يعمل حاليا في القطاع الفلاحي شراءها، وهذا ما يؤدي إلى تكوين طبقة بورجوازية، أو ما تسمى بالطبقة الرأسمالية العقارية، وبالتالي العودة إلى نظام الاستغلال والعبودية الاستعمارية، مع اختلاف بسيط هو أن المستغل هنا جزائري أوقد يكون أجنبي عن طريق الشراكة، وهذا راجع إلى أن معظم من يعمل في القطاع الزراعي العمومي حاليا لا يستطيعون شراء هذه الأراضي بأسعارها الحقيقية. وهذا ما يؤدي حتما إلى تكريس اللا مساواة الاجتماعية وتشكيل طبقة غنية، وتدعيم الفقر والحرمان لأغلب فئات المجتمع.

4- **تقييم عملية البيع**

هناك العديد **من الإيجابيات** نذكر منها:

- طمأنة الفلاحين وضمان استقرارهم فوق أراضيهم التي يستغلونها.
- تقوية العلاقة بين الفلاح والأرض من خلال التشجيع على بذل الجهد أكثر.
- بعث الاستثمار خاصة الاستثمارات التي تذهب للتحسينات العقارية.
- فتح سوق عقارية من شأنها تحفيز الفلاحين على توسيع أراضيهم وتنويع استثماراتهم.
- ضمان تمويل أكثر للإنتاج الزراعي خاصة بعد تحرير عقود الملكية.

أما السلبيات التي قد تنبثق على سياسة بيع الأراضي الزراعية نذكر منها:

- استحواذ أصحاب رؤوس الأموال على الأراضي وتحول الفلاحين فيها إلى أجراء، إذا تم البيع بالأسعار الحقيقية أو بأسعار رمزية في ظل تحرير السوق العقارية سيؤدي إلى مضاربة هؤلاء الفلاحين لصالح أصحاب رؤوس الأموال.

- تحويل الأراضي عن طابعها الزراعي لحساب قطاعات أخرى وخاصة العمران منها.
- إهمال الأراضي بسبب النزاعات العائلية (إرث، هبة،...) .
- تفتيت الأراضي عند انطلاق العملية، ثم بعد وفاة الملاك.
- صعوبة التحكم في الفلاحين، وإجبارهم على احترام سياسة معينة في الإنتاج.
- خلق جو من الصراع والتوتر حول الأراضي التي توجد حولها نزاعات.
- حرمان أجيال المستقبل من الريع العقاري، الذي يعتبر ملكا لجميع أفراد المجتمع.

إن المدافعين عن هذه الفكرة يرون بأن عملية البيع هذه ستؤدي إلى تحسين وضع الفلاحة الجزائرية خاصة بعد فشل نظام الانتفاع الدائم المطبق حاليا حسب تصريحات السلطات الجزائرية، والتي تعتقد أن الملكية الخاصة للأرض هي أهم عامل من عوامل تطوير الزراعة. إن كان هذا رأي السلطات في ذلك الوقت فيعتقد بأن الاستقرار أمرا مهما لكن ليس بالتملك فقط، وإنما لابد من تظافر عوامل أخرى والدليل هو أن كثير من الملاك للأراضي في القطاع الخاص يحققون مردودا ضعيفا خاصة وأن 2/3 ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة هي ملك للخواص لكن الفلاحة الجزائرية مازالت لم تحقق نتائج جيدة.

ثانيا: تأجير الأراضي الزراعية

إن المشرع أقر الإيجار عندما لا يختار المستفيد شراء العقار لكن بشروط وإجراءات.[1] على أن مدة الإيجار الممنوحة بموجب هذا القانون ثلاثون (30) سنة قابلة للتجديد.

إن تسيير الأراضي الزراعية عن طريق حق الانتفاع الدائم لم تسمح بتطوير الإنتاج الزراعي ، وكذا تحسين المداخيل للمستثمرين والدولة، إذ أن الضرائب التي كانت تفرضها الدولة على القطاع الزراعي لم تكن كافية، والتي قدرت بـ 500 دج في السنة بالنسبة للمستثمرات الفردية و1500 دج بالنسبة

[1] المادة 03 من مشروع القانون، التي تنص على أن المستفيدين عندما لا يختارون تملك الأرض عن طريق البيع أو إيجارها في خلال سنة كاملة. تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، فإن حق انتفاعها الدائم يتحول إلى حق في الإيجار

للمستثمرات الجماعية . لذلك فكر المشرع الجزائري في أسلوب التأجير. إلا أن هاته الفكرة لها إيجابياتها وسلبياتها.

هناك العديد من **الإيجابيات** لأسلوب الإيجار نذكر منها:

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إبقاء الأرض ملكية عمومية.
- تحقيق مداخيل كبيرة لخزينة الدولة نتيجة عملية التأجير يمكن استغلالها لتطوير القطاع.
- إعطاء فرصة لجميع شرائح الفلاحين لاستغلال الأراضي التي يعملون بها.

أما **السلبيات** فنذكر منها:

- عدم استقرار الفلاحين لأنهم يعتقدون بأن الأرض ليست ملكا لهم كما حدث بالضبط فيما يخص حق الانتفاع الذاتي.
- بذل جهد أدنى من طرف الفلاحين لخدمة الأرض.
- تجنب الاستثمارات الطويلة الأجل (أي الاستثمارات التي تذهب للتحسينات العقارية).
- خطر تهرب الفلاحين من دفع مبالغ الإيجار بشتى الحجج، كسوء الأحوال الجوية وغيرها.
- انعدام الضمانات للحصول على القروض من البنوك.

رغم ذلك يمكن القول أن استخدام طريقة التأجير كبديل لطريقة الانتفاع الدائم ستكون أنفع للدولة، لأنها ستمكنها من رفع مدا خيلها، لأن تأجير هذه الأراضي الزراعية العمومية سيجلب للدولة والجماعات المحلية على الأقل حوالي 17 مليار دج في السنة، أي ما يعادل 7.7% من حصيلة قطاع المحروقات [1].

فإذا أضفنا لذلك تأجير 10 مليون هكتار من أراضي السهوب بسعر 1000 دج للهكتار في السنة فإن الدولة ستتحصل على 20 مليار دج في السنة، إذ ستسمح هذه المداخيل من تمويل فعال وصحيح للقطاع

[1] Slimane BADRANI, **L'intervention de l'état dans L'agriculture en Algérie**, OP-CIT, p91.

الزراعي كما ستمكننا من تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال توفير كل متطلبات القطاع الزراعي دون اللجوء إلى قطاع المحروقات وبالتالي تكون الدولة قد طورت القطاع الفلاحي اعتمادا على مدا خيله وعموما فإن خيار التأجير هو الخيار الأكثر تحقيقا للمصلحة العامة بشرط وضع نظام للتأجير يتوقف على مجموعة من الضمانات التي يجب أن تقدمها الدولة لهؤلاء المستأجرين لكي لا يتركوا هذه الأراضي[1]. وهكذا فإن عملية التأجير هذه ستجعل المستثمرين يشعرون بأن لهم حق في هذه الأرض فيكون ذلك عاملا من عوامل الاستقرار وضمان المستقبل من خلال تعظيم الأرباح.

لذلك يعتقد أنه إذا اخترنا بين البيع والتأجير فإن فكرة التأجير أحسن من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، سواء بالنسبة للدولة (من خلال توفير مبالغ مالية)، أو للمجتمع ككل من خلال تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، إضافة إلى تكريس مبدأ الأرض ملك للمجتمع وليس لأفراد معينين وعدم حرمان أجيال المستقبل من ريعها.

إلا أن ذلك إذا أسيء تطبيقه فسيؤدي إلى نفس مصير السياسات السابقة، وبالتالي لا بد من حسم إجراءات التأجير مع منع إمكانية إعادة التأجير.

لكن رغم ذلك لا يمكن الاعتقاد بأن عملية التأجير ستقضي على كل مشاكل القطاع الزراعي، بل يمكن لها القضاء على المشكل العقاري الذي يعتبر أكبر مشاكل القطاع الزراعي، لذلك على الدولة أن تبقى إلى جانب هؤلاء المستثمرين لحل المشاكل الأخرى التي تواجههم، مع دعمهم، سواء أكان هذا الدعم ماديا أو تقنيا عند الحاجة، وحتى وإن تمت خوصصة العقار فإن ذلك لا يعني التخلي الكلي عن هذا القطاع، بل يجب حذو سياسة الدول المتقدمة التي تدعم قطاعها الفلاحي مع تطهير القطاع الفلاحي من كل مخلفات السياسات السابقة، والعمل على إقامة علاقة قانونية دائمة بين الأرض والمستثمر.

*طموح الأفراد إلى ترسيخ حقهم في ديمومة ملكية الآسرة، والتي لها قيمة رمزية بالنسبة للأجيال المتعاقبة.

*ضرورة إقامة عدالة في توزيع هذه الأراضي ن بمساعدة الدولة.

[1] L. AZNI , **Les politiques foncières en Algérie depuis 1962**, INRA, 1996, P69.

المبحث الثاني:

تحليل وتقييم الإصلاحات المتعلقة بسياسة التمويل والدعم الزراعي

إن التمويل الزراعي يساهم في انتعاش القطاع الزراعي ونموه. كما أن القروض الزراعية تساهم في زيادة الإنتاج، وفي توفير العمالة، وفي رفع مستوى الدخل, كما أن للتمويل الزراعي آثار اقتصادية واجتماعية وتتبين هذه الأثر في دفع الفلاحين إلى توسيع استغلالاتهم الزراعية وذلك بشراء أنواع مختلفة من البذور، واستعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، والتجهيزات المختلفة للحرث والحصاد.

أنفقت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ سنة 1980 مبالغ ضخمة، سعت من خلالها إلى إنعاش القطاع الزراعي وقد قدرت بحوالي: 126.2 مليار دينار حتى سنة 1989، (نهاية المخطط الخماسي الثاني) أي خلال مرحلة إعادة هيكلة هذا القطاع .

وفي الوقت الذي كانت الدولة قد أنهت تطبيق قانون المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية ، الذي يعد محطة مهمة غيرت مسار إدارة القطاع الزراعي اتجاه الخوصصة، خاصة بعد صدور دستور 1989، أين دخلت الجزائر مرحلة جديدة، وبداية تحول في مسار الدولة، لكن هذا التحول صاحبه أزمة عميقة أدت إلى غياب شبه كلي للبنى التحتية في الأرياف مما أدى إلى النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى، وبعد عودة الاستقرار بداية من سنة 1999 وتحسن الوضعية المالية للبلاد، شرعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية منذ سنة 2000.

المطلب الأول: تقييم سياسات التمويل قبل 1980

نقسم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات، الأولى وهي التي تسبق الاستقلال، والمرحلة الثانية والتي تمتد من 1962 إلى غاية 1980، أما المرحلة الثالثة فهي من1981 إلى غاية سنة 1990

الفرع الأول: تمويل القطاع الزراعي خلال فترة الاحتلال الفرنسي

لغرض تطوير القطاع الزراعي شرع الاستعمار الفرنسي في تمويل القطاع، منذ سنة 1897 ظهرت مطالب من طرف المستعمرين الفرنسيين لتوفير التمويل والموارد المادية اللازمة لـ: 14000 مزارع فرنسي، بعد أن كان المستوطن مثله مثل الفلاح الجزائري لا يملك موارد غير تمويله الذاتي لسد احتياجات نشاطه الزراعي،[1] فطالب بإنشاء مصرف مركزي للاعتماد الزراعي التعاضدي، يضم صناديق محلية وأخرى إقليمية تسمح بفتح حساب لمنح تسليف بدون فوائد ولمدة طويلة، أو قروض قصيرة الآجال وهذا لمساعدة التعاونيات للحصول على الاعتماد لبناء، تملك، تجهيز أو حيازة الأبنية ، الورشات، المستودعات والآلات الضرورية للعمليات الزراعية، كما قدمت قروضا لتحسين الممتلكات الريفية.

كما تم تنظيم نظام التمويل عام 1923 لتنمية قدرات القطاع، حيث تم إنشاء صندوق مؤونات الاعتماد الزراعي لوضع أموال تحت تصرف الزراعة، وإنشاء صندوق عقاري للقروض طويلة الآجال، فارتفعت معدلات القروض خاصة في الفترة الممتدة بين سنتي 1926و 1928، لتطوير القطاع الزراعي خاصة من جانب المكننة، مما أدى إلى ارتفاع الاستثمارات خاصة في الفترة 1901- 1948، لتبلغ 41 مليار فرنك فرنسي في مجال الزراعة و الإعمار والمياه إلا أن التعاونيات التي كانت تقدم لها قروضا كانت في يد كبار المعمرين، كما كانت الجمعيات المحلية التي كانت تقدر وتجيز الإيرادات والنفقات تابعة لكبار المستغلين من المستعمرين، في حين كان الفئة التي تمثل المسلمين قليلة.[2]

لقد عملت فرنسا في نفس الإطار على تأسيس هيئات متخصصة، كالشركات الأهلية للاحتياط (**SIP**) عام 1893، والشركات الزراعية للاحتياط(**SAP**) عام 1933، وقطاعات التطوير الريفية(**SAR**) في عام 1946 وهذا من أجل ترقية القطاع الزراعي، وكانت الشركات الأهلية للاحتياط تقدم سلفيات للفلاحين العاملين في القطاعات المتدهورة، لكن الجزائريون رفضوها، أما الشركات الزراعية للاحتياط فحلت محل الشركات الأهلية للاحتياط وكانت أكثر حرية منها في منح القروض، مما دفع بالمستعمر

[1] مجدولين دهينة،، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

[2] نفس المرجع، ص151

الفرنسي لرفضها. وبالنسبة لقطاعات التطوير الريفي فهي مؤسسات قطاعية خاضعة لرقابة الشركات الزراعية للاحتياط وهي ذات طابع تعاوني.[1] لذلك اتسمت الإدارة الفرنسية بالازدواجية حيث تقدم كل الإمكانيات للمستعمرين في حين تهمل الجزائريين، والذين كان بإمكانهم المشاركة بالتنمية لخدمة الاقتصاد، وحتى وإن قامت بمساعدتهم من خلال بعض برامج التنمية الإسعافية فإن ذلك من أجل مصادرة تلك الأراضي فيما بعد.

كان المستعمر الفرنسي ملما بجميع متطلبات التنمية الزراعية في الجزائر، فقام بتركيز التمويل على الموارد المائية كونها متطلبا رئيسيا للنهوض بالزراعة، فوضع برنامجا للري من اجل توسيع المساحات المسقية خاصة تلك التي تحقق للمستعمرين الربح السريع (الحبوب والكروم)، وتم بذلك إنشاء عدة سدود منها (سد فم القيس بخنشلة، سد وادي القصب بالمسيلة، سد وادي الحميز الجزائر، سد الغريب بالشلف، سد وادي الفضة بالأصنام الشلف، سد بني بهدل بتلمسان..)

كما اهتم الاستعمار بالتجهيز الاقتصادي، حيث تم إنشاء شبكة من السكك الحديدية، الجسور، تجفيف المستنقعات في متيجة عام 1857، إلى جانب إدخال زراعات جديدة كالبطاطا والتبغ، الشمندر، القطن.

لكن كل تلك الانجازات كانت في القطاع الحديث الذي يستفيد منه المستعمرين ولا يستفيد منها الجزائريون الذين بقيت زراعاتهم تقليدية لاعتمادهم على وسائل إنتاج بسيطة وغير متطورة.

الفرع الثاني: التمويل الزراعي خلال الفترة 1962-1980

تضم هذه الفترة مرحلتين من سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر، الأولي مرحلة التسيير الذاتي والثانية مرحلة الثورة الزراعية والتي امتدت من 1972 إلى 1980.

[1] جرمولي مليكة، مرجع سبق ذكره ، ص: 07.

أولا :التمويل في القطاع المسير ذاتيا

نشأ قطاع التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة وذلك عل إثر الفراغ الذي تركه المستعمرون على مستوى المزارع والمصانع فكان لابد من إنشاء هيئة لتسيير هذه الأملاك، وهو يعتبر شكلا من التسيير الجماعي للأراضي الزراعية وليس فقط مجرد إيديولوجية،[1] إذ كان يعد من الوسائل النادرة الكفيلة بإخراج البلاد من المأزق الذي كانت ستؤدي إليه الأحداث التي تورطت فيها "منظمة الجيش السري " صائفة 1962 والتي قامت بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز.

و جاء هذا القطاع إلى الوجود بمرسوم 22 مارس 1963 ، وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس، حيث أعطى أهمية كبرى للقطاع الزراعي وركّز العمل على ثلاثة أهداف رئيسية :" الإصلاح الزراعي ، استخدام الأساليب الحديثة , المحافظة على تراث الأرض الجزائرية[2]

ومن بين التدابير المتخذة غداة الاستقلال للنهوض بالقطاع الزراعي، خاصة قطاع المستعمرين الذي ترك مهملا ،فقد تم تمويل القطاع الزراعي وبالضبط خلال الموسم 1963/1962 عن طريق الشركة الزراعية للاحتياط (SAP)،[3]والتي كانت مهمتها تزويد القطاع الزراعي بكل متطلبات العملية الإنتاجية من (البذور ، الآلات ، الأسمدة ،المبيدات ...)وهذا بسعر فائدة قدر بـ: 4.5 % يسدد عينا .[4]،

بالإضافة إلى هذه الشركة كان البنك المركزي خلال الفترة من سنة 1962 إلى غاية 1968 يضع تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي[5] قروضا من اجل استخدامها في تمويل الاستغلال والاستثمار ، وبصورة خاصة القطاع الاشتراكي (القطاع الزراعي المسير ذاتيا)، ذلك لأن القطاع الخاص لم

---

[1] فريد عبة، **إشكالية العقار الفلاحي في ظل السياسات الزراعية في الجزائر –دراسة حالة ولاية بسكرة**- مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة، 2013-2014، ص 36

[2] موسى رحماني، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره** ،ص 30 .

[3] محمد بويبي، ، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره**، ص 186

[4] مجدولين دهينة، أطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ص 152

[5] أنشئ في مارس 1963

يكن يحظى إلا ببعض قروض الاستغلال لأن ضعفه في تسديد الديون المستحقة لديه جعل المؤسسات المالية تضع شروطا تعجيزية أحيانا للتسليف مما يحرم الفلاحين الصغار من القروض، خاصة أن 31 % فقط من إجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 1967-1972 تم تسديدها [1].

في بداية هذه المرحلة تولي الصندوق الجزائري للقرض الزراعي مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا إلي غاية سنة 1963، أين تولت الخزينة مهمة تمويله و قد تطلب الوضع إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي سيطر علي تمويل قطاع التسيير الذاتي و كان مدعما من طرف الخزينة إلي غاية 1964 أين تولي تدعيمه البنك المركزي، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الزراعي 600 مليون دج [2]

لقد تميز تمويل القطاع الزراعي في الفترة التي امتدت من الاستقلال إلى غاية 1966 على الصعيد التنظيمي بطول قناة التمويل وتعدد المستويات التي يمر عليها طلب التمويل وما يتبعها من كثرة الإجراءات التي تؤدي إلى تأخر إمداد المزارع بالأموال اللازمة أوقات الحاجة إليها و قد شكلت المبالغ الممنوحة و إجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي، أما القطاع الخاص فقد عاني منذ البداية من تهميش في عمليات التمويل، حيث أسندت مهمة تمويله للشركات الزراعية للاحتياط التي طبقت شروط مجحفة للحصول علي القرض، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] رحماني موسى ،مذكرة ماجستير ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.
[2] أحمد هني، مرجع سبق ذكره،ص 36

الشكل رقم (3-1): هيكل تمويل القطاع الزراعي قبل سنة 1966

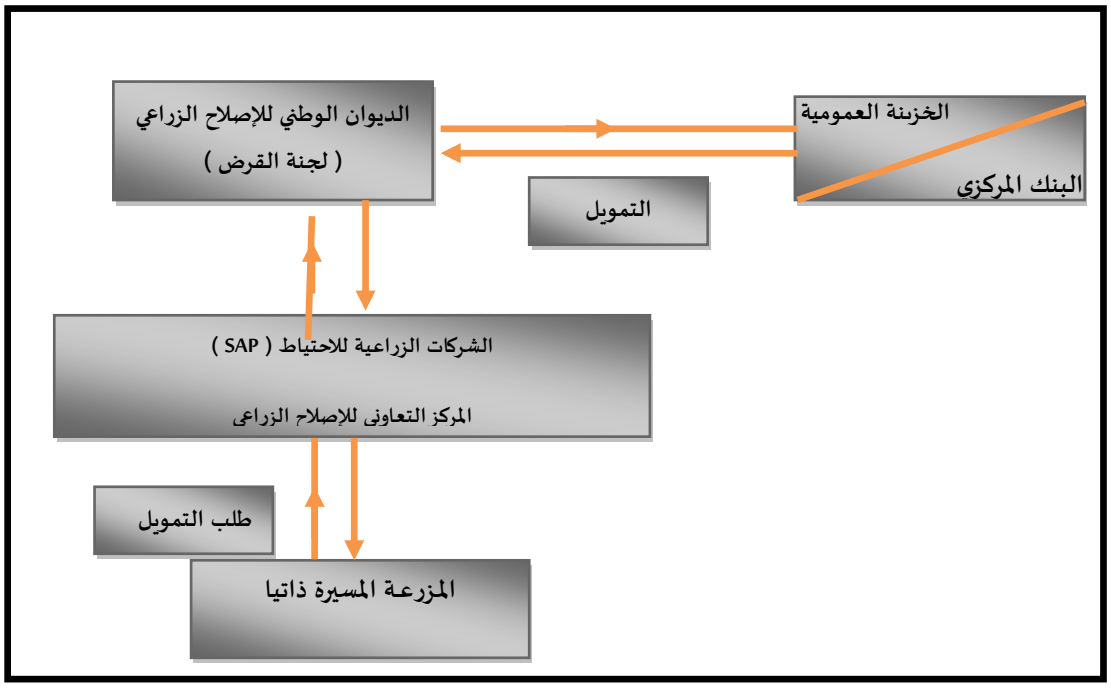

المصدر: Mohamed El Hocine Ben Issad, **Economie Du Développement De L'Algérie(1962 – 1978)**, 2° Edition, OPU Alger , 1981 , P. 202 .

و ابتداء من أكتوبر 1966 أوكل تمويل القطاع الزراعي إلى الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني (CACAM)[1]، وانحصرت مهمة الشركة الزراعية في تمويل القطاع الخاص وذلك لعدة أسباب أهمها :

- تسرب رؤوس الأموال التي كانت مودعة في الصندوق الجزائري للقرض الزراعي نحو الخارج مما نجم عنه نقص في السيولة .
- عدم كفاءة الإطارات المعينة الباقية في التحكم في التقنيات المستعملة للتمويل بعد هجرة الإطارات المؤهلة إلى فرنسا.
- حالة عدم التأكد السياسي التي خيمت بعد الاستقلال .

[1] Caisse Algérienne de Crédit Agricole Mutuel

وفي سنة 1968 تسلم البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع الزراعي بصفة عامة، والقطاع المسير ذاتيا بصفة خاصة، وقد ارتفع المتوسط السنوي للقروض المقدم للزراعة من قبل هذا البنك، والذي بلغ 2101.3 مليون دج سنة 1979 مقابل 1255.4 سنة 1969[1] وهي موزعة على القطاعات كما يلي: 90.2 % للقطاع المسير ذاتيا، 9% للقطاع التقليدي، 0.8 % للقطاع الخاص.[2]

حيث تمثل القروض القصيرة الأجل للقطاع المسير ذاتيا حوالي: 73.6 % ، أما القطاع التقليدي فتمثل 31.50% ، اما القطاع الخاص فتشكل 100% من إجمالي القروض الموجهة له.[3]

وعليه فإن البنك الوطني الجزائري أعطى أهمية كبيرة لتمويل القطاع المسير ذاتيا، كما أن معظم هذه القروض هي قروض قصيرة الأجل لتغطية مصاريف الحملات الزراعية، وهي موجهة لجميع المستثمرات بغض النظر عن وضعيتها المالية والتي كانت تعرف عجزا مستمرا، وقد كان البنك يقدم القروض دون تحليل للأسباب التقنية والهيكلية للعجز الذي كانت تتكفل به ميزانية الدولة، وقد أثر هذا الاتجاه على المنتجين سلبا وقد أصبحوا لا يبحثون على النشاطات الزراعية ذات المردودية. وعموما ومهما كانت الأهمية التي أعطيت للقطاع المسير ذاتيا إلا أنه كان يعاني من مشاكل في المجال المالي يذكر منها:[4]

- تأخر وصول القروض نتيجة لإتباع أسلوب مركزي، وبالتالي عدم وصولها في وقتها المحدد.
- نقص التخطيط خاصة خلال المخطط الثلاثي الأول دون أي دراسة لاحتياجات القطاع المالية وتقديمها في الوقت المناسب.
- مشاكل خاصة بتسديد المبالغ وقبضها نتيجة للبيروقراطية نتيجة ما يطلبه البنك من أوراق وإجراءات تتسبب في تضييع الكثير من الوقت والجهد.

[1] Slimane Bedrani, **L'agriculture Algérienne Depuis 1966**, OPU, Alger, 1981,P 209

[2] محمد بويهي، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره** ، ص 188

[3] حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 180

[4] محمد بويهي، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره** ، ص 190

ثانيا: التمويل في قطاع الثورة الزراعية

ابتداء من سنة 1972 أجريت تحسينات في إجراءات التمويل عن طريق لامركزية الدراسة والتوزيع على مستوى الولاية بهدف الإسراع في دراسة ومنح القروض وقد منحت المزارع إمكانية تقديم طلبات بكل احتياجاتها و أنشئت لجان قرض ولائية ، تقوم بدراسة الطلب و بهذا أصبحت اللجنة المركزية مجرد منسق بين اللجان الولائية و البنك الوطني الجزائري مجرد موزع لهذه القروض. وعلي العموم فقد عرف هذا النوع من القروض تحسنا خلال هذه الفترة حيث بلغ حجمها 801 مليون دج سنة 1977 مقابل 375 مليون دج سنة 1971[1]

أما بالنسبة للقطاع الخاص فتميزت الإجراءات التمويلية بالتعقيد و التشدد و التي لم تتغير منذ 1966 حيث يقدم الفلاحون طلب القرض للجنة الدائرة التي تدرسه ثم تقوم بتحويله للجنة الولائية التي تقوم بفحص الطلبات قبل أن ترسلها إلي وكالة البنك التي تتأكد من تسجيله في قائمة المستفيدين ثم يدرس و يحول إلي المديرية العامة للبنك الوطني لكي تحدد مبلغ القرض و نلاحظ هنا طول الفترة بين طلب القرض وقبوله هذا إضافة إلي الصفة العينية للقروض و المدة القصيرة للقرض التي لا تتجاوز 5 سنوات غير قابلة للتمديد

وأمام هذا الوضع كان من الضروري إعادة النظر في سياسة التمويل الزراعي بما يكفل تحرير مبادرات العمال والمسيرين للمزارع الزراعية، فجاء النشور الوزاري المشترك رقم 406 الصادر في 1975/02/22 بناء على الاتفاق الذي حدث بين وزارتي الفلاحة والمالية ،محددا تدخل البنك المركزي وفق سياسة محددة وثابتة حيث :[2]

1. يحدد مبلغ القرض بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك الوطني الجزائري .
2. تحديد معايير التكاليف الزراعية عن طريق التفاوض المباشر بين البنك الوطني الجزائري وممثلي الوحدات الإنتاجية الذين يمكنهم استخدام كل الوثائق لدعم طلباتهم .

[1] Slimane Bedrani, **L'agriculture Algérienne Depuis 1966, OP - CIT**, P224

[2] رابح زبيري، أطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 62

3. في حالة النتائج السلبية لبعض الوحدات الإنتاجية تتعهد الدولة بالدفع والتعويض للبنك
4. تم إنشاء لجنة على مستوى الدائرة لحل النزاعات التي تنشأ بين البنك والوحدات الإنتاجية يترأسها رئيس الدائرة .

كما تم إعادة النظر في معدلات الفائدة ،فخفضت نسبة الفائدة على مختلف أنواع القروض (الطويلة ، المتوسطة والقصيرة الأجل). لكن ذلك لم يقض على مشكلات الائتمان الزراعي خلال هذه الفترة لأن الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض .

وعموما فإن هذا الإصلاح لم تهيئ له الظروف الملائمة لنجاحه وهذا ما يؤكده الاستقرار النسبي في قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع خلال الفترة 1970- 1977.

جدول رقم (3- 9): تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال 1970 / 1977

الوحدة : مليون د ج

السنوات	قطاع التسيير الذاتي			قطاع الثورة الزراعية		
	نفقات	قروض	تمويل ذاتي%	نفقات	قروض	تمويل ذاتي%
1970	1.184,3	926	22	--	--	--
1971	1.292,0	880	32	--	--	--
1972	1.508,0	962	36	--	--	--
1973	1.577,1	1.005	36	63,9	32,6	49
1974	1.680,6	988	41	174,4	117,4	33
1975	1.600,9	1.076	33	267,4	215,8	19
1976	1.756,3	907	48	341,1	306,0	10
1977	1.863,8	1.152	38	349,9	214,0	39

المصدر: رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر آثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه. (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 66.

ورغم التعديلات التي جاء بها إصلاح 1975 فإنه اصطدم بعدة عوائق أثرت سلبا عليه ونذكر منها:

- انعدام الخبرة بالإجراءات المصرفية لدى تعاونيات الثورة الزراعية خاصة أدت في كثير من الأحيان إلى رفض أو إعادة تكوين ملفات طلب التمويل
- اعتبار رؤساء الدوائر عملية فحص طلبات القروض مجرد إجراء شكلي وميل أغلبهم إلى تحكيم النظرة السياسية على النظرة الاقتصادية الموضوعية وهذا ما سبب وقوع

اختلالات بين تقديرات البنك للتدفقات المالية وتقديرات لجان الدوائر في القطاعين المسير ذاتيا وقطاع الثورة الزراعية[1]

- تأخر المشروع عن العمل بسبب عدم اجتماع لجان الدوائر في الوقت المحدد لدراسة طلبات التمويل نتيجة التقسيم الإداري الجديد حيز التطبيق في نهاية 1974.
- تجديد أجهزة التسيير في المزارع لم يكن ملائما من ناحية ضبط الوقت المناسب مما عرقل سير عملية التفاوض بين المزارع والبنك في الوقت المحدد له حول مخططات التمويل بالإضافة إلى انعدام الخبرة لمزارع الثورة الزراعية من تحديد ملفات طلبات التمويل التي لم تحقق الشروط المعمول بها

ورغم استمرار العجز المالي الذي أصبح سيمة مميزة للقطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة السابقة 1970-1977 وما بعدها إلى غاية 1982 إلا أن الملاحظ هو تطور قدرة التمويل الذاتي والتي ارتفعت إلى 38 %و39% في قطاعي التسيير الذاتي والثورة الزراعية على التوالي، ثم إلى 60% خلال الفترة 1979-1982.

و رغم أن القطاع الخاص كان يحتل 60%_من القطاع الزراعي إلا أن العناية به ، خاصة من الناحية المالية، كانت ضعيفة مقارن بالقطاع الزراعي العمومي .[2]

ففي الوقت الذي عرفت فيه دورة التمويل تحولات هامة وتحسين في الخدمات , فإن القطاع الخاص لم يستفد إلا باقتراحات همشته كليا .

بعد أن فشلت الثورة الزراعية في تحديث الزراعة الجزائرية وتكثيفها وتوسيع قدرات الزراعة في مجابهة المتطلبات الغذائية لمجتمع تتغير فيه هيكلة الاستهلاك، حددت السلطات سياستها الزراعية ومع بداية الثمانينات شرع في إعادة هيكلة القطاع الزراعي كعملية لحل المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الزراعي .

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 63- 65

[2] مجدولين دهينة، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 155

المطلب الثاني: تقييم سياسات التمويل خلال الفترة 1981 – 2000

الفرع الأول : تمويل القطاع الزراعي خلال إعادة الهيكلة الزراعية

إن إعادة هيكلة القطاع الزراعي مستوحى من المبادئ العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ككل[1] خاصة بعد أزمة النفط وانخفاض إيرادات البترول.

إن عملية إعادة الهيكلة [2] تهدف لإقامة مزارع عمومية تتكون من أراضي متجانسة، وإعادة توزيع الفلاحين بشكل يضمن إنتاج أكثر ومردودية يمكن التحكم فيها، ومحاولة القضاء على كل ما من شأنه تعطيل السير الحسن للقطاع الزراعي، والتقليل من تبذير وإهمال الأراضي نتيجة لاتساع مساحتها وتجزئتها لوحدات متباعدة.[3]

لقد كان للإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية للقطاع الزراعي، والتي مست تعاونيات الثورة الزراعية ومزارع التسيير الذاتي، وأنشأت محلها وحدات فلاحية مهيكلة ذات نظام قانوني موحد أطلق عليها " المزارع الزراعية الاشتراكية"(DAS)، يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية، والتي بلغ عددها 3396 مزرعة، منها 3034 مزرعة ظهرت في القطاع المسير ذاتيا على مساحة 2330501 هكتار من الأراضي الخصبة والجيدة. و364 وحدة زراعية مست تعاونيات الثورة الزراعية على مساحة 353666هكتار.[4]

كما تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الزراعية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون، تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية زراعية يتشكل كل قطاع فيها

---

[1] حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 9

[2] أعطت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 لعملية إعادة الهيكلة الزراعية صبغتها الرسمية، لتدخل حيز التطبيق الفعلي في 15 أكتوبر 1981، بمنشور وزاري رقم 707 مؤرخ في 15 أكتوبر 1981.

[3] فريد عبة، إلياس غقال، **عرض وتقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر**، في الملتقى الوطني حول: الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر: تجربة ولاية سوق أهراس، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي : 04/03 ماي 2011، ص 06

[4] فريد عبة، مذكرة ماجستير، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 78-79.

من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية, وقد تم تحديد وظائف كل مؤسسة على حدى تفاديا للخلط وتشابك المهام وهي تتكون من :

- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية .
- الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشئت في الشرق والغرب والوسط.
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي .
- إضافة إلى عدة تعاونيات متخصصة في تربية الأبقار و المشاتل وتربية النحل ، لكن المجهود والعناية التي أولتها الدولة لهذا الإصلاح لم يكلل بنجاح كبير فالواقع أظهر كثيرا من النقائص

نتيجة للمشاكل التي عرفها القطاع الزراعي في المرحلة السابقة إضافة إلي التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاعتماد على القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الزراعي و تنظيم المزارع الاشتراكية، وأتبعته بعملية إعادة هيكلة المؤسسات المالية في بداية الثمانينات و إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي تولي مهمة تمويل القطاع الزراعي ابتداء من سنة 1982 و الذي اتبع سياسة جديدة في التمويل و عمل علي اختصار الوقت في دراسة الملفات، إلا أن عمليات التمويل كانت شبه أوتوماتيكية بالنسبة للقطاع العمومي فقد كانت مخططات التمويل التي يتم تقديمها من طرف الفلاحين يتم اعتمادها مباشرة من طرف البنك، كما سمح لمسيري المزارع الفلاحية بفتح حسابات جارية باسم المزارع الاشتراكية و السحب الفوري منها طيلة الموسم لتسديد نفقات الإنتاج،

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتحديد أشكال القروض الأكثر فعالية وذلك بمعرفة أحسن شروط إنتاج المستثمرات الزراعية وخلق لامركزية في القرارات بما فيها تحديث تقنيات القرض وخلق تناسق وانسجام بين نشاطات القطاع الزراعي والتمويل . وكان هناك وجهين للتمويل الزراعي هما تمويل القطاع العام وتمويل القطاع الخاص.

أولا: تمويل القطاع العام

1. التمويل عن طريق القروض قصيرة الأجل

إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية وتحويلها إلى مزارع زراعية اشتراكية ذات حجم أقل نسبيا ،سمح بتحكم أفضل في التسيير ووضع عملية تمويل للوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة واختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال ما يلي :

- وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية للبنك في بداية السنة الزراعية .
- تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية للإنتاج تحددها وزارة الفلاحة والثورة الزراعية ،ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الإنتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك ،ولا يقبل البنك منح أموال إضافية في خطة التمويل المصادق عليها في بداية السنة الزراعية ،إلا إذا غيرت الوحدة الإنتاجية خطة الإنتاج خلال السنة وقدمتها من جديد للبنك الذي يقوم بدوره بإعادة تقييمها والموافقة على الأموال الإضافية المطلوبة ، وكل ذلك يكون بعد إخطار والي الولاية والمدير الولائي للزراعة.
- مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها .

كما حضي القطاع الزراعي بمساندة الدولة فيما يخص أسعار الفائدة التي خفضت إلي2 % بالنسبة للقروض الموسمية و3.5% بالنسبة للقروض الاستثمارية ولقد أدت هذه الإجراءات إلي ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي خلال هذه الفترة حيث ارتفع حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العمومي من 172 مليون دج خلال الموسم الزراعي 83/82 إلي 824 مليون دج خلال الموسم 85/84 [1]، كما ارتفعت القروض الاستثمارية من 701 مليون دج سنة 1982 إلي 1836 مليون دج .

[1] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، في الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي: 21و22نوفمبر 2006، ص 7

بهده الإجراءات ساهم البنك في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الزراعي في المراحل السابقة إلا انه لم يجد حلولا جذرية لها، حيث بقي يتخبط في مشكلة القروض غير المسددة، فلقد كانت التسهيلات التي اتبعها البنك في إطار القروض الزراعية العمومية استجابة لإرادة سياسية يخضع لها خضوعا مباشرا كما أن عدم ملكية الفلاحين لوسائل الإنتاج لم تمكن البنك من طلب الضمانات لكون الدولة هي التي تملك هذا القطاع و هي التي تضمنه، إلا أن قلة إدراك الفلاحين للإجراءات البنكية و صعوبة الإلمام بها إضافة إلي عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة، أدي إلي استعمال القروض في غير الأوجه المخصصة لها و هذا ما اثر على نسب تسديد القروض، حيث لم تبلغ نسبة تسديد القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العام خلال الموسم 86/85 سوي 24 %من إجمالي القروض الممنوحة.

2. **<u>التمويل المتوسط و طويل الأجل</u>**

ابتداء من سنة 1982 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل حيث أصبحت الوحدات الإنتاجية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسليمها لوزارة الفلاحة لدراستها وللموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها وإقرار المشاريع التي تتفق والخطة الاقتصادية العامة بعدها يتم دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وبعد الموافقة على شبكة المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة إلى اللجان الولائية للقرض مرفوقا بالتوجيهات والتوصيات العملية ، حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القرض على الوحدات الإنتاجية بالولاية .

وقد عرفت القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة وهذا راجع لتبسيط إجراءات التمويل من جهة ، وانخفاض أسعار الفائدة على هذا النوع من جهة أخرى والذي قدر ب 3.5% .

<u>ثانيا: تمويل القطاع الخاص</u>

1. **<u>التمويل في المدى القصير</u>** *:* يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين الخواص استنادا إلى وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية , تمنح من طرف اتحاد الفلاحين والبلدية وتبعا لذلك يسمح البنك بتقديم طلب للقرض

يضع فيه المقترض موارده المالية كرهن ، وبعد دراسة الطلب يمكن للبنك أن يمنح أو يرفض منح القرض وفي حالة القبول فإن المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعا لاحتياجاته وتبقى إجراءات التسديد وتحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام .

2. **التمويل المتوسط وطويل الأجل :** إن تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص يتم وفق نفس الإجراءات الخاصة بالقطاع الاشتراكي لكن وضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض وذلك بهدف توحيد القطاع الزراعي في المزايا المختلفة، إلا أن هذه الإجراءات هي كذلك تعمل على تفويت الفرصة على المزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الإنتاجي مما يؤدي إلى تأخير إنجاز استثماراتهم وتجميد أموالهم والذي يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي.

أما بالنسبة الاستثمارات غير المخططة فالإجراءات تختلف حيث يجب على الفلاح أن يثبت تواجد الاستثمارات المطلوب تمويلها بالديوان الوطني للعتاد الزراعي واستعداد هذا الأخير لبيعه للفلاح وذلك عن طريق فاتورة تبين نوع وسعر الاستثمار ،كما يتعهد بعدم بيع الاستثمارات التي يشتريها ، وبعد الموافقة على الاستثمار فإن البنك يموّل 60 % من ثمن الشراء وعلى الفلاح أن يساهم ب 40% من السعر .

لقد ساعدت هذه الإجراءات على زيادة القروض الزراعية الممنوحة للفلاحين كما أدت إلى توسيع النشاط الزراعي ، وتشجيع الفلاحين على الادخار وعلى التمويل الذاتي، لكنها سببت عائقا في كثير من الأحيان الفلاحين الذين يعجزون جزئيا أو كليا عن المشاركة في الثمن .

وعليه فقد ارتفع عدد المستفيدين الخواص من عملية القرض من 9200 مستفيد خلال الموسم (82-1983) إلى 36360 مستفيد خلال الموسم (84-1985) ،وذلك راجع للسياسة العامة للدولة وإعادة الاعتبار لهذا القطاع .[1]

[1] مجدولين دهينة، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 158

جدول رقم (3- 10): تطور توزيع القروض الموجهة للقطاع الزراعي خلال الفترة (1985-1990)

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
إجمالي القروض الموجهة للقطاع الزراعي(مليون د ج)	19.984	25.067	28.321	37.589	37.966	10.563
احمالي القروض الموجهة للقطاع الزراعي (%) من إجمالي القروض	11.48	14.18	15.65	16.65	18.15	4.26
القروض الموجة للقطاع الزراعي العمومي (%) إجمالي القروض الموجهة للقطاع الزراعي	93.4	93.9	92.88	86.35	77.90	56.25
القروض الموجهة للقطاع الزراعي الخاص (%) إجمالي القروض الموجهة للقطاع الزراعي	6.6	6.1	7.12	13.65	22.10	43.75

المصدر: من إعداد الطالب بناء احصائيات وزارة الفلاحة

يلاحظ من الجدول أن نصيب القطاع الزراعي من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد ضئيل جدا ولا يتعدى18 % في أحسن الأحوال سنة 1989 في مقابل حصل القطاع الصناعي على الحصة الكبرى من هذه القروض والتي وصلت إلى 89.88 % سنة 1990 وهذا بسبب استمرار الدولة في تمويل مؤسسات القطاع العمومي وما عرفه من إصلاحات تطلبت عمليات التطهير المالي للمؤسسات والتي شرعت فيها الدولة بطلب من الهيئات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

كما أن وضعية القطاع الزراعي الخاص بقيت أسوأ من وضعية القطاع الزراعي العام، لان نصيب هذا القطاع من القروض الموجهة للقطاع الزراعي لم تتجاوز 22.10% إلى غاية 1989، إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى 43.75% سنة 1990 بسبب الإصلاحات الاقتصادية اتجاه تشجيع القطاع الخاص.

وعموما أدي نظام التمويل المتبع في ظل التخطيط المركزي إلي بروز مجموعة من التناقضات المالية سببها عدم نجاعة سياسة التمويل من جهة و المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي من جهة أخرى الشيء الذي نتج عنه تفاقم العجز المالي للقطاعين مما استوجب إعادة النظر في سياسة التمويل القائمة، وقد كان لهذه الأسباب آثار سلبية على الوضعية المالية للمزارع الفلاحية الاشتراكية، إذ لم تتمكن

أغلبها من تغطية تكاليف الإنتاج، وقد ارتفعت بمعدل 13 % سنويا، كما أن عدد المزارع العاجزة وصل إلى 2667 مزرعة من أصل 3212 أي بنسبة 83 % من إجمالي المزارع، وقد قدر مبلغ العجز بـ 2085 مليون دج[1] ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-11) : تطور عدد المزارع العاجزة خلال الفترة 1975-1986.

الفترات / المزارع	متوسط 77/75	متوسط 80/78	متوسط 84/83	متوسط 86/85
عدد المزارع العاجزة	1 482	1 482	2 667	2 336
العدد الإجمالي	2 070	2 088	3 212	3 410
النسبة %	12	80	83	69
مبلغ العجز (مليون دينار)	478	1 018	2 085	1 821

المصدر: Hadj Nacer Abderrahmane ROUSTOUMI, **Les Cahiers de la Reforme**, ENAG, Algérie, N° 2, 1989,P27

يلاحظ من الجدول، ورغم الأهمية التي أولتها الدولة للقطاع الزراعي الاشتراكي إلا أنه كان يعاني من عجز مالي كبيرا، يتراوح بين 1 مليار و2 مليار دينار سنويا[2] ، وقد وصل العجز إلى أقصاه في الموسم الفلاحي 1984/83، إذ بلغ العجز 2085 مليون دينار جزائري، وهذا ما جعل تجربة هذا الإصلاح قصيرة خاصة بعد أزمة الطاقة لسنة 1986، وانخفاض إيرادات الدولة من المحروقات مما جعلها تفكر في إصلاح جديد يخلصها من أعباء قطاع عاجز.

[1] Hadj Nacer Abderrahmane ROUSTOUMI**OP-CIT**, p29

[2] Omar BESSAOUD, **Reforme agricole Nouvelle tentative d'issue à la crise de l'agriculture, OP-CIT**, , p 119.

في 08 ديسمبر 1987 أصدرت الدولة القانون 87-19 المتضمن إعادة هيكلة القطاع الزراعي العمومي ، والذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية (DAS) وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الزراعي في شكل استفادات فردية تسمى بالمستثمرات الزراعية الفردية ، واستفادات جماعية وتسمى بالمستثمرات الزراعية الجماعية . والتي تضم ثلاث أشخاص أو أكثر [1]،على أن لا يصل عدد أعضاء المستثمرات إلى الحد الذي يعرقل فيه السير الحسن للمستثمرات الزراعية ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء بكل حرية بين بعضهم البعض ،مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض ، وقد قضى إصدار هذا القانون على التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام في الفلاحة الجزائرية من حيث التعامل ،حيث أصبح الكل يتعامل بنفس الحوافز أمام هيئات التمويل والتموين لما تتطلبه عملية الإنتاج .

الفرع الثاني: تمويل القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-1999

منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1987 اتسمت سياسة التمويل ومنح القروض الزراعية بالازدواجية القائمة على التمييز بين قطاعين قطاع عام (المزارع الفلاحية الاشتراكية) وقطاع خاص من حيث شروط وإجراءات منح القروض وتسديدها والتي كانت قائمة على تمييز القطاع العام. ومع ذلك بقي القطاع الزراعي الاشتراكي عاجزا ماليا إذ لم تحقق سوى 13% فقط من المزارع ربحا خلال الموسم واحد هو : موسم: 1983/1982 [2]

غير انه وبعد ذلك أصبحت سياسة التمويل ومنح القروض الزراعية واحدة بالنسبة لجميع المستثمرات المستحدثة.

وأمام استمرار ركود الإنتاج الزراعي وصعوبات تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا والعجز المزمن لهذه الأخيرة أصبحت الدولة غير قادرة على تحمل خسائر القطاع الزراعي العمومي، وعليه تم إحداث وبشكل تدريجي عددا من الإصلاحات، [3] وهكذا تم وضع التجارب الأولى لتحرير الأسواق التي تلتها فيما بعد إعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية التي حولت إلى مستثمرات فلاحية فردية وجماعية

[1] Hocine BENISSAD , **Algérie Restriction et reformes économique (1979-1993) ,** OPU, Alger, 1994 , p 36.

[2] رابح زبيري، أطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص98

[3] مجدولين دهينة، أطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص159

(قانون 87-19) ،[1] ويتم تكوين هذه المستثمرات الزراعية بموجب عقد إداري[2] تعده مديرية أملاك الدولة، يحدد الأساس العقاري الذي يمارس عليه حق الانتفاع الدائم .

لقد بدأت عملية تكوين المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية فعليا بمجرد صدور المنشور الوزاري المشترك [3]، المتضمن إعادة هيكلة القطاع الزراعي الحكومي في 30 أوت 1987، أي قبل صدور القانون (19/87)، وموافقة المجلس الشعبي الوطني بثلاثة أشهر.

إن هذا التسرع في التطبيق أصبح يمثل أحد سلبيات السياسة الزراعية الجزائرية، إذ أن أغلب المسؤولين والاقتصاديين والسياسيين يعتبرون قطاع الزراعة قطاعا بسيطا حسب رأي الأستاذ بدراني.[4]

وقد كان مقررا أن يطبق هذا القانون على المزارع الزراعية الاشتراكية كتجربة أولى، وقد تم تحديد تطبيق هذا القانون على عينة مقدرة بـ 200 مزرعة فلاحية اشتراكية بنسبة 10%[5]، قبل أن تقيم التجربة في نهاية خمس سنوات من العمل، ثم تعمم بعد ذلك، لكن الواقع أثبت أنها عممت فورا، وقد مست معظم القطاع الاشتراكي في كل جهات الوطن في بداية الموسم الفلاحي الأول من سنة 1988، إذ مست 41 ولاية ، وهكذا كانت العملية مفاجئة.

وقد تم إلى غاية 30 أفريل 1988 تكوين 19108 مستثمرة فلاحية جماعية(EAC) على مساحة قدرها 1813964 هكتار وزعت على136670مستفيد، كما تم تشكيل1462مستثمرة فلاحية فردية (EAI) وزعت على 1462 مستفيد. وقد بين التحقيق الذي قامت به وزارة الفلاحة في نهاية 1993، أن عدد هذه

[1] القانون رقم 19/87 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق لـ 1987/12/08 م، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، وتحديد حقوق وواجبات المنتجين. أنظر: الجريدة الرسمية رقم 24 الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1987، العدد 50، ص 19

[2] وزارة الفلاحة، اليوم الدراسي حول العقار الفلاحي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 4 .

[3] وقعة وزير الفلاحة ووزير المالية وممثل عن وزارة الداخلية.

[4] رابح زبيري، أطروحة الدكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص39.

[5] Fouad CHEHAT, , **OP-CIT** ,p.9

المستثمرات قد ازدادت بنسبة 39 %[1]، ويعود سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد المستثمرات الفردية بسبب النزاعات والخلافات التي ظهرت داخل المستثمرة الواحدة .

ثم جاء قانون التوجيه العقاري لسنة 1990 [2]الذي يهدف إلى إرجاع الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها ، وتسوية جميع المنازعات الناشئة عن سوء تطبيق القانون 19/87، كما يهدف إلى بعث النشاط الزراعي ومحاولة علاج سلبيات الإصلاحات السابقة وذلك بحماية الأراضي الزراعية وضمان الاستغلال الشامل لها ،ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذا فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الزراعي.

لقد خلق صدور قانون التوجيه العقاري مشاكل عديدة منها ما تم حله ومنها من لم يتمكن من حلها، لذلك صدر قانون 95-286 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 لتسوية الوضعية قصد مطابقة جميع عمليات الإرجاع التي أنجزت خرقا للقانون. وجاء ذلك بعد الجلسات الوطنية المتعددة حول الفلاحة خاصة تلك التي انعقدت سنة 1992 وبعد تدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبموجب اتفاقية **ستاند باي (stand by)** منح البنك العالمي قرضا لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي في إطار برنامج التعديل الهيكلي للقطاع الزراعي (pasa)[3]

شرعت الحكومة خلال هذه الفترة في تقييم التنمية الزراعية ومراجعة مسارها قصد الوقوف على أسباب الاختلال ،وفي هذا الإطار جاءت الطرق الجديدة لتمويل الاستغلال والتي تزامنت مع قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل1990, الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي هذا القانون يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني إذ يمكنه التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله.

---

[1] Abdelmadjid DJENANE, **Reforme Economique et Agriculture en Algérie**, Thèse de Doctorat, Institut des sciences économiques, Université du Sétif, 1997,P P161-162.

[2] القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن قانون التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية ، عدد 49، بتاريخ 18 نوفمبر 1990

[3]PASA : Programme d'ajustement Structurel dans L'Agriculture Algérienne

عرفت إجراءات التمويل الزراعي تحولات عميقة حيث أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة بالاعتماد على معايير معينة مثل نسب الملاءة ، السيولة، ضمانات التسديد ، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر, فبدلا أن يرفض البنك تمويل الوحدة الإنتاجية من جهة ومشاركته في إفلاسها من جهة أخرى ،يصبح مجبرا على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية ،لذلك تم إدخال دراسات الجدوى المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل (سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار)، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة ،وعليه فإن البنك وبعد دخوله مرحلة الاستقلالية أصبح أكثر حذرا وصرامة في تقديم القروض وانتقاء صارم للمشاريع الزراعية ، مما أدى إلى انخفاض حجم القروض الزراعية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من: 12347 مليون دينار سنة 1987 إلى 1629 مليون دينار جزائري سنة 1991أي بانخفاض قدر بـ: 87% . [1] رغم أن الدولة شجعت هذه المشاريع بمنح 80% من قيمتها في شكل قرض بنكي، وتصل التمويلات البنكية إلى نسبة 100% بالنسبة للمشاريع التي تصنفها الدولة على أنها استراتيجية وتخص زراعة الحبوب وإنتاج الحليب ... ومع ذلك لم يستطع البنك أن يحمي نفسه من مخاطر عدم السداد كما يبينه الجدول الموالي:

[1] Abdelmadjid DJENANE, **Ajustement Structurel Et Secteur Agricole**, In Les Cahiers Du CREAD, N° 46/47, 1998, P134

جدول رقم (3-12): تطور قروض الاستغلال خلال الفترة 1990-1994 **الوحدة:** مليون د ج

الموسم	القطاع	عدد الملفات	قروض ممنوحة 1	قروض محققة 2	2/1 (%)	مسددة 3	3/2 (%)
1990/89	عام	/	4.629	3.208	69	2.279	71
	خاص	/	1.054	804	76	467	58
1991/90	عام	/	2.428	1.821	75	1.366	75
	خاص	15.597	993	751	76	526	75
1992/91	عام	7.892	1.368.3	1.042.5	76	918.4	88
	خاص	11.608	869.5	665.6	77	535.6	80
1993/92	عام	5.818	1.162.2	918.9	70	646.1	79
	خاص	9.857	1.028.7	608.1	59	447.2	79
1994/93	عام	3.780.0	812.7	561.6	69	350.4	62
	خاص	1.916	452.2	267.7	59	22.9	09

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: محمد بويهي، **القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ، ص ص 256-258

يتضح من الجدول انخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع العام (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية) بسبب إلغاء الأجور التي كانت تدفع للعمال على شكل تسبيقات على العائد ابتداء من الموسم 1991/90، كما أن الأمر لا يختلف بالنسبة للقطاع الخاص وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الذي جعل الكثير من الفلاحين يترددون في طلب القروض.

أما بالنسبة للقروض الاستثمارية خلال نفس الفترة فقد كانت موضحة بالجدول الموالي:

جدول رقم (3-13): تطور معدلات الفائدة للقروض الزراعية **الوحدة:** مليون د ج

السنة	القروض المتوسطة الأجل			القروض المتوسطة الأجل		
	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	نسبة التحقيق%	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	نسبة التحقيق%
1991	5.298	645.4	592.1	92	361	37.1	30.7	83
1992	3.168	509.7	58.8	90	114	19.3	13.7	71
1993	1.943	283.8	255.1	90	182	35.3	27.6	78
1994	1.126	203.2	165.4	81	98	35.5	22.7	64

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: محمد بويهي، **القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ص ص 259-261

يتضح من الجدول السابق أن القروض طويلة الأجل تمثل فقط 7% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة (1991-1994) و 6% من القروض المحققة بالرغم من أهمية المجالات التي تغطيها القروض الطويلة (غرس الأشجار المثمرة، بناء وتهيئة، ري ،تجهيزات عقارية)وهذا يدل على عدم اهتمام الفلاحين بالمستقبل البعيد بسبب كثرة الإصلاحات التي عرفها القطاع.

كما يلاحظ أن السياسة المتشددة للبنك في منح القروض ساهمت في تحسين نسبة التحقيق للقروض وخاصة القروض المتوسطة، وفي نفس الوقت ساهمت في انخفاض حاد في عدد الملفات الممولة من قبل البنك (من 5.298 ملفا سنة 1991 إلى 1126 ملفا سنة 1994وكذا حجم القروض الممنوحة (من 645.4 مليون د ج سنة 1991 إلى 203.2 مليون د ج سنة 1994).

بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع الأمني المتدهور خلال العشرية السوداء قد أثر سلبا على عدد الملفات والقروض ومعدلات تحقيق الاستثمارات.[1]

لقد ظل القطاع الزراعي قبل إصلاحات 1990 يخضع لتطبيق أسعار فائدة تفضيلية لكل أنواع القروض الزراعية تتراوح بين 6% و8% ، ومنذ صدور قانون النقد والقرض ألغيت السياسة النقدية التي

[1] رابح زبيري، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 104

كانت مطبقة من قبل فعرفت أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا تراوح بين 13% و23.5% كما هو موضح بالجدول الموالي

جدول رقم (3-14) : تطور معدلات الفائدة للقروض الزراعية

نوع القروض	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل
1990-1986	4% إلى 6 %	5 % إلى 6 %	4% إلى 6 %
1992-1990	13 % إلى 23.5 %	13 % إلى 23.5%	15 % إلى 23.5%
بعد 1992	8 %	6 %	6 %

المصدر: من إعداد الباحث بناء على : رابح زبيري، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص 105

أمام هذا الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة المطبقة من قبل البنك وتأثيرها السلبي على القطاع الزراعي قررت الدول التدخل من خلال قانون المالية لسنة 1993الذي خصص غلاف مالي يقدر بـ: 01 مليار د ج لتحمل جزء من نسب الفائدة لصالح البنك كما يلي

هذا الارتفاع في أسعار الفائدة نجم عنه تدخل الدولة في تخفيض ودعم أسعار الفائدة إبتداءا من الموسم الفلاحي 1993/1992 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(3-15): تخفيض و دعم أسعار الفائدة للموسم الزراعي 93/92.

نوع القرض	سعر الفائدة	نسبة الدعم من طرف الدولة
قروض قصيرة الأجل	%8	%14
قروض متوسطة الأجل	%6	%16
قروض طويلة الأجل	%5	%17

المصدر: اعمر عزاوي، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص177

وقد ارتفع حجم القروض الزراعية غير المسددة من 08 مليار دينار جزائري سنة 1993 تمس 100 ألف منتج [1]،إلى ما يقارب 27 مليار دينار جزائري سنة 1996 . [2]

إن ثقل هذه المديونية وخدمة الدين وحتى لا تتحمل خزينة الدولة هذا العبء، مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة القروض الزراعية بغرض تجديد العلاقة بين الفلاحين والبنك [3].

إن قرار إعادة جدولة الديون الزراعية جاء بمقتضى المرسوم الوزاري رقم 115/94 الصادر في : 17 /07/ 1994 والمتعلق بتمويل القطاع الزراعي . وقد بلغ عدد طلبات إعادة الجدولة 22.246 طلب، [4]حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الزراعية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير , وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك ، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى نهاية ديسمبر 1997 .

وقد تم إعادة جدولة ديون الفلاحين مرتين: إعادة الجدولة الأولى في جويلية 1994(حوالي 4.6 مليار دينار جزائري) ثم إعادة الجدولة الثانية في ماي 1997 (حوالي 3 مليار دينار جزائري) ، وقد بلغت إجمالي الديون المعاد جدولتها في المرتين 7.6 مليار دينار جزائري ، [5] لما يقارب 30 ألف مستفيد (30%) من الفلاحين المعنيين، وتأخير بداية سدادها إلى غاية 2001/12/31 . وقد شملت هذه العملية جميع أنواع القروض، وقد شملت العملية الديون الفلاحية للقطاع العام والخاص، ويعود سبب إعادة الجدولة الثانية إلى الجفاف الذي تسبب في حدوث خسائر كبيرة للفلاحين خلال سنوات التسعينيات.

---

[1] محمد رجراج، **أثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر،1999، ص 173

[2] Abdelmadjid DJENANE, ***Ajustement Structurel Et Secteur Agricole,*** OP-CIT, P134

[3] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي – مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 212.

[4] احمد التيجاني هيشر، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص58

[5] رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 6-8

الفرع الثالث : صناديق الدعم الزراعي للفترة 1980-1999

ظهرت فكرة إنشاء الهولدينغ المالي الزراعي في شهر ديسمبر 1992 الذي استند على ضرورة تقليص دور الدولة وتحديد مسؤولياتها بما يتطلبه الدخول إلى اقتصاد السوق، والنقص المحسوس في الموارد المالية بسبب أزمة الطاقة لسنة 1986، وعدم وجود مؤسسة مالية قادرة على تمويل القطاع الزراعي ويرتكز إنشاء هذا الهولدينغ المالي على تسعة صناديق الموضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم (3- 2): صناديق الدعم الزراعي في الجزائر للفترة 1980-1999

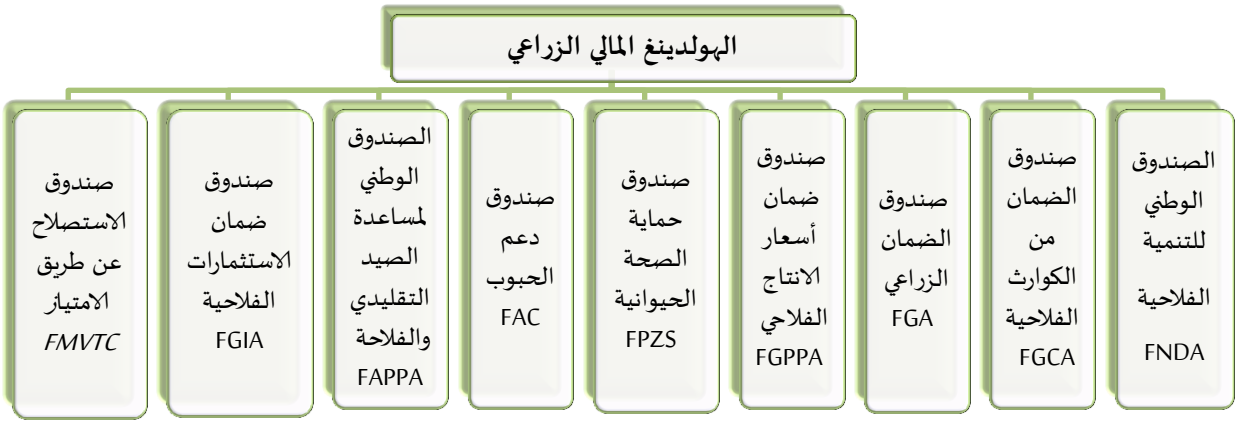

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الموضحة أدناه.

أولا: الصندوق الوطني للتنمية الزراعية FNDA

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، وعمليا سنة 1990 بموجب المرسوم رقم 90- 208 المؤرخ في 14جويلية 1990، وباشر مهامه فعليا ابتداء من فيفري 1991، وهو يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، لا سيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة، التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات

المسقية، وتعبئة الموارد المائية، وتحسين المنتجات الاستراتيجية، وقد خصصت له الدولة مبلغ 360 مليون دينار جزائري.[1]

وتتمثل نشاطات التنمية الذي يقوم بتمويلها في : استصلاح أراضي فلاحية جديدة وتوسيع المساحات المسقية، تعبئة الموارد المائية، تحسين التربة والتهيئة العقارية، دعم وتكثيف وتنمية المزروعات الاستراتيجية و دعم تجهيز المستثمرات الصغيرة المحرومة، ويمول المشاريع التي يراها مهمة بنسبة 30% كحد أقصى، الباقي 20 % من الفلاح، و50 % من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) بأمر من البنك المركزي بتسجيل العليات الحسابية الخاصة بالصندوق ، [2]ويتدخل في منح تدعيم لنسب فوائد القروض الزراعية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، وكذلك تدعيم أسعار مدخلات الإنتاج الاستراتيجي كقطاع الحليب وقطاع الحبوب، وتدعيم أسعار المنتجات الطاقوية كالكهرباء والمازوت.

ثانيا: صندوق الضمان على الكوارث الزراعية FGCA

أنشأ هذا الصندوق بموجب المادة 202 من قانون المالية لسنة 1988، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90 – 158 المؤرخ في 26 ماي 1990، المتضمن تنظيم صندوق الضمان على الكوارث الزراعية وعمله[3]، والهدف من إنشائه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير قابلة للتأمين بنسبة 40% من الخسائر للمؤمنين و10% لغير المؤمنين، وشرع في عمله بداية من سنة 1990 إلا أن موارد الميزانية الموضوعة تحت تصرفه جعلته لا يعوض مجمل خسائر المنخرطين المتضررين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الزراعية نتيجة خسائر الجفاف، كما سدد 600 مليون دج من أصل 860 مليون دج المقرر تعويضها سنة 1991،[4] وعرف

[1] رابح زبيري، أطروحة دكتوراه ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

[2] نظام رقم: 95- 01 المؤرخ في 28 فيفري 1995 يتضمن منح الصندوق الوطني لتعاضدية الفلاحية رخصة لممارسة عمليات مصرفية، وخاصة المادة 03 منه، الجريدة الرسمية، العدد 20 المؤرخ في: 1995/04/16.

[3] الجريدة الرسمية، عدد 22، المؤرخة في 30 ماي 1990

[4] محمد بويهي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص 263

هذا الصندوق مرحلتين: الأولى خلال الفترة 1990 – 1993 وتميزت باستفادة جميع الفلاحين من التعويض عن الكوارث غير المؤمنة (الجفاف، الجليد، التجمد، الفيضانات)، وذلك بنسبة 30 % و 40 % من المنتوج المتضرر. أما المرحلة الثانية فكانت بعد سنة 1993 واشترط فيها تأمين الفلاح لنفسه لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA وذلك لمخاطر (الحريق، البرد، موت الحيوانات) من أجل الاستفادة من تعويضات الصندوق.[1]

ثالثا: صندوق الضمان الزراعي FGA

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87-82 المؤرخ في 1987/04/14، ومهمته تتمثل في ضمان وكفالة كلا من قروض الاستثمار وقروض الاستغلال الممنوحة للفلاحين المنخرطين في الصندوق. كما ان أسلوب تمويله ذو طابع تعاضدي ويتكون من:

- مساهمات بنك الفلاحة واتنمية الريفية والمقدرة بـ: 10%
- مساهمات صندوق التعاون الفلاحي والمقدرة بـ: 20% .
- حقوق الإنخراط 200 د ج
- مساهمات الأعضاء من 0.25% إلى 0.75% .

ومع هذا يعاني الصندوق من ضعف في موارده المالية، كما يسمح هذا الصندوق بتسديد عند الاستحقاق مبلغ الديون الغي مسددة، كما يعفي الفلاحين من تقديم الضمانات العادية (عينية أو شخصية)، لأن الصندوق يتكفل بذلك.

رابعا: صندوق ضمان أسعار الإنتاج الزراعي FGPPA

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 المؤرخ في 1990/03/01، بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الفلاحية و يمول من طرف خزينة الدولة، ويتم تسييره من طرف وزارة الفلاحة ، لكن دعمه يوجه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب و ديوان الحليب ..)، إلا أنه ومنذ 1995 لم يعد يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين.

خامسا: صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS

[1] محمد غردي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص132.

تأسس هذا الصندوق في: 24 جوان 1995، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 24 جوان 1995، وهو يهدف إلى دعم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، ويستمد موارده من ميزانية الدولة ورسوم الذبح، ويسيره الصندوق الوطني للتعاون الزراعي CNMA.

سادسا: صندوق دعم الحبوب: FAC

تأسس سنة 1995 ويهدف إلى تدعيم انتقاء البذور ويمول من الرسم على الحبوب النتجة ، وقد بدأ هذا الصندوق عمله انطلاقا من الموسم الفلاحي 1996/95.

سابعا: الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والزراعة FAPPA

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 95- 174 المؤرخ في: 24جوان 1995، وهدفه تقديم مساعدات لترقية وتطوير المهن الصغيرة الخاصة بالصيد، وقد باشر عمله سنة 1998.

ثامنا: صندوق ضمان الاستثمارات الزراعية FGIA

أنشأ هذا الصندوق في 05 أفريل 1997 ويعمل على ضمان القروض الطويلة الأجل التي منحها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) والموجهة للمشاريع الجماعية[1]

تاسعا: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC

تم إنشاءه ضمن قانون المالية لسنة 1998 وهو موجه لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحة الصالحة للزراعة (SAU)، وتوفير مناصب الشغل.

تميزت هذه المرحلة بانتهاج الدولة لسياسة الدعم للقطاع الزراعي من خلال جملة الصناديق المذكورة أعلاه، ومن ثم دعم الفلاحين وهذه المخصصات تختلف من سنة لأخرى وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] أحمد التيجاني هيشر، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص62

جدول رقم (3-16): تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق

خلال الفترة 1990- 1999 **الوحدة**: مليون د ج

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA	0	3565	9500	11600	12000	9000	7300	0	7000	7000
الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA	1420	1072	850	1640	2250	1700	2900	1600	4700	1800
صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية FGCA	900	600	0	600	0	2900	700	700	700	700
صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS	0	0	0	0	0	70	70	70	70	70
صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC									8000	8000
مجموع الدعم المخصص للقطاع	**2320**	**5237**	**10350**	**14840**	**14250**	**13670**	**10570**	**2370**	**20470**	**17570**

المصدر: محمد غردي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص 133

من الجدول يتضح أن حجم الدعم للقطاع الزراعي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-1999، إذ انتقل من 2320 مليون د ج سنة 1990 إلى 20470 مليون د ج سنة 1998 أي بزيادة تقدر بـ : 796.40 % (هذه السنة عرفت أكبر حجم من الدعم بسبب بداية تطبيق برنامج التكثيف الزراعي، وكذلك عملية بداية عملية استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز)، إلا أن هذه الزيادة كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى وقد عرفت أدنى مستوى لها سنة 1997، بسبب ضعف الإنتاج نتيجة للظروف المناخية السيئة.

كما أن أكبر حجم من هذه المخصصات ذهبت للصندوق الوطني لضمان أسعار الإنتاج الزراعي، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة تحرير الأسعار وما تبعها من ارتفاع الأسعار المنتجات الفلاحية في السوق العالمية، وانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) ، وابتداء من سنة 1998 أصبح المبلغ المخصص لهذا الصندوق ثابت بسبب تحديد قائمة المواد المدعمة من قبل الدولة (القمح الصلب واللين).[1]

[1] محمد رجراج، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص70.

ورغم المبالغ الهامة من الدعم التي خصصتها الدولة من سنة إلى أخرى للقطاع الزراعي إلا أن هذه المخصصات تبقى ضعيفة وغير كافية (لا يتجاوز في أحسن الحالات 0.70 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة من دعم كلي للقطاع الزراعي والذي يزيد عن 1.5% ، 1.4% ، 1% في كل من دول الاتحاد الأوربي (UE) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والولايات المتحدة الأمريكية(USA) على التوالي خلال نفس الفترة (1990-1999).[1]

المطلب الثالث: تقييم سياسات التمويل والدعم الزراعي منذ سنة: 2000 .

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها في ظل التحولات العميقة نحو اقتصاد السوق وضغط المؤسسات المالية الدولية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الزراعة الجزائرية خلال عشرية التسعينيات والذي نتج عنه تباعية كبيرة للواردات، وقصد النهوض بهذا القطاع شرعت الدولة في انتهاج سياسة إصلاحية جديدة للقطاع الزراعي تقوم على دعم الدولة للقطاع وجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشكل يجعلها تلبي الطلب الوطني من المنتجات الزراعية.

وكان للحكومة مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية التي جعلتها تقترح جملة من هذه الإصلاحات الموجهة للقطاع الزراعي للنهوض بعملية التنمية الزراعية في الجزائر، أهمها :[2]

1. عدم التناسق بين أهداف مخططات التنمية الزراعية والوسائل والإمكانيات المرصودة لها.
2. عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة، والإقبال على إنتاج السلع الاستهلاكية المربحة والاستثمار فيها.
3. قلة الاهتمام بالصناعات الغذائية.
4. ضعف وتذبذب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام، إذ كانت تمثل نسبة 9.88 % سنة 1987، ثم ارتفعت إلى 11.15 % سنة 1988، ثم عاودت الانخفاض إلى 10.45% سنة 1999.

[1] محمد غردي ، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص 135

[2] ريم قصوري، ***الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر***، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة باجي مختار عنابة، 2011- 2012، ص 139.

5. التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب، وعدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج.

6. تحقيق شروط الانضمام إلى المنظمات والتكتلات الاقتصادية العالمية (مثل المنظمة العالمية للتجارة، والرغبة في إقامة مناطق للتبادلات الحرة وإقامة اتحادات وتكتلات اقتصادية....).

وقد عرفت استراتيجية التنمية الفلاحية التي باشرت الدولة تطبيقها منذ سنة 2000 استمرارية عبر مجموعة متكاملة من البرامج .

الفرع الأول: تقييم الإصلاحات الزراعية خلال الفترة 2000-2008

أولا: المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA

تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) كآلية ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والتنظيمي قصد الوصول إلى زراعة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة ، [1] وتأهيل القطاع الزراعي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية بغية الرقي إلى مستوى يتواءم و متطلبات المنافسة الدولية.

1: أهداف المخطط الوطني للتنمية الزراعية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الزراعية في أساسه إلى تحقيق أهداف الدولة بالنهوض بالقطاع الزراعي بالاعتماد على مجموعة من الإصلاحات لتتناسب واقتصاد السوق، وترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية

[1] سامية معزوز، أهمية القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر، في الملتقى الوطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة :أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، يومي 22-23 أكتوبر 2017، ص171

والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة. كما يمكن حصر أهم أهدافه فيما يلي:[1]

1. تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه.
2. الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.
3. ترقية المنتجات ذات الميزة النسبية للإنتاج من أجل التصدير.
4. الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في التشغيل من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار.
5. تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

2: محاور المخطط الوطني للتنمية الزراعية

يتمحور المخطط الوطني للتنمية الزراعية حول سلسلة من التدابير في مختلف الميادين منها :

1. تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب الحليب ، البطاطا ، الأشجار المثمرة ، اللحوم الحمراء والبيضاء) .
2. تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالمية.
3. تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير .
4. الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الزراعي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الزراعي .
5. تحسين شروط الحياة والمداخيل الزراعية والاستقرار السكاني .

[1] آمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، في المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، جامعة سطيف 01، الجزائر، يومي 11، 12 مارس 2013.

6. تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي .

7. تحسين وزيادة معدل نمو الزراعة الصناعية والصناعة الزراعية .

8. تحسين مساحة الأراضي الزراعية المستغلة والمسقية .

9. مكافحة التصحر .

10. إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد .

3: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية

حسب ما ورد في المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 فإن هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى (مراسيم ،مقررات ، قرارات، تعليمات) تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير ، وهي بذلك تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية عبر ما يلي :

3-1: دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور ، شتلات...) والمحافظة على الموارد الوراثية ، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات ، كما تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير .

3-2 : *تكييف أنظمة الإنتاج*

هذا البرنامج يعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين , ويستمد هذا النظام ميزاته في كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية منها والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه .

3-3: استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان. هذه التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع .

4-3: البرنامج الوطني للتشجير

إضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود فإن أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون ، التين ، اللوز ، الكرز،الفستق ...)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية ، وكذا توفير مناصب شغل .

5-3: استصلاح الأراضي بالجنوب

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه ، وبالتالي فإن استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تختص للاستثمارات الوطنية والأجنبية . ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية ، والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع .

ثانيا : المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية PNDAR

تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة ،وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية **PNDAR** كنوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الزراعية **PNDA** باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية و الضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي كانت سببا في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا ،وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي لما لهما من ضرورة في التوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري .

1: أهمية المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية PNDAR

ويمثل المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية أيضا مسعا يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلالات الزراعية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية ،ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين ،مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية ،وقد شرع في تطبيق هذا المخطط في إطار برامج متنوعة تتمفصل أساسا حول :[1]

1. تحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي والغابي، والرعوي .
2. مرافقة تعددية النشطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة .
3. تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
4. توفير بدائل لتنمية اقتصاد المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها والتشجير المفيد والاقتصادي وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
5. تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجيا في الاستغلالات الفلاحية خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد ،والتي مازالت تحتاج إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية .

2: أسباب التوجه إلى برامج التنمية الريفية

تتمثل أسباب الانتقال إلى إستراتيجية التنمية الريفية الدائمة فيما يلي :[2]

---

[1] دهينة مجدولين، **استراتيجية التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة: آفاق تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، مذكرة مقدمة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.ص: 40

[2] نفس المرجع، ص: 42.

1. ارتباط مسألة التنمية الريفية ارتباطا وثيقا بتطور السياق الوطني الجزائري في مجموعه ؛لذلك فإن كل ما يخص سكان الأرياف من تدهور شروط المعيشة لا يمكن أن يستمر دون أن يمس بالتوازن الكلي للمجتمع وبالتالي ينظر إلى التنمية الريفية على أنها مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية تسمح باستقرار السكان وزيادة الفرص الاقتصادية وضمان التوازن الضروري بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ،وينظر إليها كوسيلة للتكفل بالحاجات الحقيقية للسكان الذين يعانون من شعور عميق بالتهميش والإقصاء ،والتكفل بطموحهم إلى مزيد من التقدم والحداثة .
2. مواجهة وضع الوسط الريفي المتسم بالعوائق الطبيعية وبالحيوية الديموغرافية، وبتنوع كبير للموارد والتراث الثقافي والطبيعي المستغل بشكل ضعيف عن طريق فتح آفاق أعمال جديدة تدمج السياسات القطاعية والتدخلات العمومية على مستوى الفضاء الريفي .
3. متطلبات التنمية المستدامة ،حيث إن ركود الفضاءات الريفية وغياب أفق للشباب يبين حدود السياسات القطاعية السارية وعجزها عن التكفل بإشكالية التنمية الريفية .

عموما، إن استراتيجية التنمية الريفية هي في المحصلة استراتيجية تضمن التركيب المتلاحم لمفاهيم التنمية السائدة، استراتيجية تقترح فهما جديدا للعالم الريفي تدعمه أدوات تدخل ومقاربات تقوم على ترقية الفضاءات الريفية وتدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية والبحث عن التآزر بين مختلف الموارد المتاحة الإنسانية منها والمادية والمالية .

3: أسس ومحاور استراتيجية التنمية الريفية

انطلاقا من تشخيص دقيق وشامل للحالة السائدة على مستوى الوسط الريفي ومن أجل تحسين الشغل، الدخل وظروف معيشة سكان الأرياف ، وتطوير وتنويع النشاطات الاقتصادية(النشاطات الزراعية ،الحرفية، لسياحية، الخدمات ..) ،إضافة إلى مكافحة الفوارق الإقليمية من منظور تهيئة وتدعيم التماسك الاجتماعي و تنمية نشاط (حيوية) جاذبية وتنافسية المناطق الريفية لتواجه انفتاح

الاقتصاد الوطني و حماية البيئة وتقويم التراث الريفي[1]؛ تقوم استراتيجية التنمية الريفية على محاور أساسية لا يمكن من دونها تصور إعادة بعث الحياة في الأقاليم الريفية باعتبارها التقاء بين أوجه متعددة (اقتصادية ، اجتماعية ، مؤسساتية ، بيئية وثقافية) وتتمثل هذه المحاور كالآتي :

1-3: إقامة شراكة وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية

وهو ما يسمح بتقريب الفاعلين المستعدين لاستثمار قدراتهم، وبإقامة علاقات وثيقة بين الحاجات والموارد ، وبتكفل بالأوضاع الفعلية للمناطق الريفية مع تغطية كل تعقيداتها .

ترمي ممارسة الشراكة؛ أبعد من ذلك، إلى إشراك جميع المتدخلين والفاعلين الاجتماعيين, رغم أنه أثناء العمليات الملموسة يكون عدد قليل منهم طرفا في الإجراءات المقررة ؛ فالمؤسسات والفاعلون المعنيون هم الإدارات العمومية والمسؤولون والمنتخبون المحليين ، والجمعيات والجماعات والتجمعات والأشخاص المعنيون مباشرة في مشاريعهم الخاصة ، وبهذا المعنى فإن الشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير النفقات في مدة زمنية محدودة وفقا لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية ، وفي هذا الصدد تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة وتهدف إلى التزام مشترك متبادل بين الشركاء الجدد دون أن يلغي ذلك الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال[2]

إن الشراكة هي عملية مستمرة أكثر مما هي حالة مستقرة ، وأنها تتطور حسب المناطق الريفية وحسب التجارب التي يتم تطويرها أثناء تنفيذ الإستراتيجية ، وفي كل الأحوال فإن بناء شراكة يتطلب المرونة والوقت وهي أيضا ثمرة التعلم لمعرفة كيف يكون الشركاء معا ولمعرفة كيف تحل المصاعب

[1] بلخريصات رشيد، دراسة تقييمية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 215.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 68.

والاختلافات أحيانا، بل النزاعات، التي يمكن أن تظهر بين الشركاء، والأكيد أن نجاحها لا يتوقف فقط على كل هذه الشروط ،بل أيضا على القدرة على تحقيق نتائج ملموسة لصالح مختلف الفاعلين .[1]

2-3: دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء اقتصادية مبتكرة

هذا الانشغال لا يمس فقط تحسين نظم الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي ، أو الغابات التي يمكن أن تعطي إنتاجا أكبر بفضل عملية التكثيف على طول المسار التقني للزراعة أو رعي القطعان بالتأثير على العوائق المتعددة التي تمنع تحسين الإنتاجية لحد الآن ، بل هو انشغال يخص أيضا تثمين الإنتاج الفلاحي بالانفتاح على التجديدات والتحويل وتسويق المنتجات باستغلال أشكال جديدة للإنتاج والتعبئة وكذا فتح منافذ جديدة لتصريف المنتجات محليا أو على نطاق أوسع .[2]

3-3: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة

تتميز المناطق الريفية بتنوع كبير للموارد ، إلا أنها تعاني من اختلال في استغلال تلك الموارد وفي قدرة سكانها على الحصول عليها ، والرهانات التي يتعين خوضها في ظل استراتيجية التنمية الريفية تتعلق بإمكانية تغيير اتجاه التدهور وتقليص تدفقات الهجرة وبعث الحياة في المناطق الريفية وخلق جاذبية لها انطلاقا من فكرة أنها تشتمل على مزايا ينبغي تثمينها وفق مجموعة من الأشغال التي تندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها , وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها وتفادي وضعيات التبديد للتراث المحلي باستغلال معقول لمجموع المكونات التراثية (الموارد الطبيعية والبشرية والثقافية) التي تساهم في بعث الاهتمام من جديد وخلق جاذبية للأقاليم الريفية دون كبحها .[3] ومن أجل زيادة الحظوظ التي توفرها الموارد غير المستغلة بشكل كافي ، وزيادة الاحترام الذي ينبغي أن تستثيره عند استغلالها ، يجب أن تركز الاستراتيجية أعمالها على الوعي بقيمة هذه التراثيات وذلك على كل المستويات وبالنسبة لكل السكان بما فيهم من هم خارج المناطق الريفية، فتحميل المسؤولية لهؤلاء وأولئك ،والتأهيل المرتبط

[1] رشيد بن عيسى، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مشروع جويلية 2004، ص:02.

[2] نفس المرجع.

[3] Tabet-Aoul Mahi , **Développement durable et stratégie de l'environnement** , OPU, Algerie 1998, , p : 65.

بالقدرات التقنية والتنظيمية والتسيير الموجه للفاعلين المعنيين , كلها تتطلب إجراءات تسهيل ضرورية لاسيما وأن الطرح القائم للمشاريع يخرج عن عادات المتعاملين في المناطق الريفية ويتضمن درجات من المخاطر.[1]

4-3: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال

يكون هذا التآزر بالأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معا ,في معالجة المشكلات الناشئة، وفي الحلول المقترحة من قبل الفاعلين المحليين ضمن الإقليم نفسه . فالدور الرئيسي للجانب الاقتصادي في بعث حيوية الإقليم لا ينبغي أن يدفع بالمسائل الاجتماعية إلى الصف الثاني من الاهتمام ولا أن يقلل من الاهتمام بخلق التلاحم والتآزر بينهما بل إن هذا التآزر يمس المناطق الريفية نفسها لتتكاثف فيما بينها لرد الاعتبار المتبادل بشكل متكامل.[2]

لقد كانت السياسات المركزية – تاريخيا – موجهة بواسطة منطق عرض يندرج ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية أعدتها الهيئات الوطنية دون أن تأخذ في حسبانها احتياجات السكان المحليين، أما في حالة اختيار توجيه السياسات نحو الطلب المحلي (اللامركزي) فإنه يمكن أن تؤخذ في الحسبان الظروف الخاصة لكل منطقة أو لكل صنف من المنتجين ومع مخاطر تبعثر الأعمال وضياع المنطق الشامل في تحديد استراتيجيات التنمية الريفية واحتياطا لمخاطر التشتت، يجب أن تؤسس سياسة التنمية الريفية فضاء للتقاطع بين القائمين بالتنمية الريفية الذين لهم منطق كلي، وعرض شامل للسياسات من جهة وبين القائمين بالتنمية الذين لهم معرفة بالظروف المحلية وبالطلب الخاص للمشاريع والدعم .

ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتقديم إطار للمفاوضة والانسجام على عكس النزاعات بين الفاعلين والشركاء ,ويسمح أخيرا بالمساهمة في قاعدة البيانات وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الجهوية في مسعى تصاعدي .

[1] دهينة مجدولين، مرجع سبق ذكره ، ص: 158.
[2] المرجع نفسه، ص: 159.

ثالثا: صناديق الدعم الزراعي للفترة 2000-2008

من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية الزراعية في الجزائر، تم توظيف مجموعة من الأجهزة و الخدمات المساعدة نفصلها في الآتي:

شكل رقم (3- 3): صناديق الدعم الزراعي للفترة 2000-2008

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الموضحة أدناه

1: الصندوق الوطني لضبط والتنمية الزراعية FNRDA

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وقد تم دمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الزراعية **FNDA** وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الزراعي **FGPPA** ضمن صندوق واحد هو الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية **FNRDA** [1]،وذلك بهدف دفع القطاع للمساهمة أكثر في العملية الإنتاجية، وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق . يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الزراعي، وتكييف القطاع وتأهيله

[1] مرسوم تنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302 الذي عنوانه: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 31، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2000. ص ص 7-9.

للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية، وفي هذا الصدد يتحصل الصندوق على إيرادات تتأتى من تخصيصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الجبائية، موارد التوظيف، الهبات والوصايا وكل الموارد الأخرى والمساهمات والإعانات[1]. أما بالنسبة لنفقات الصندوق فهو يستخدم موارده فيما يلي:

1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الزراعية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكييفه وتصديره.
2. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية.
3. الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق بالحبوب وبذورها.
4. الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
5. الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
6. تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

كما يمكن للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية التكفل بالمصاريف الخاصة بدراسة قابلية الانجاز والتكوين المهني والإرشاد. وفي إطار هذه النشاطات يتولى صندوق FNRDA بدعم الفروع الآتية: [2]

أ. **فروع الإنتاج النباتي:** وتتمثل في زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، فرس الأشجار المثمرة (كروم، زيتون، حمضيات، نخيل)، الزراعات الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم والأشجار المثمرة.

ب. **فروع الإنتاج الحيواني:** وهي تتمثل في إنتاج الحليب، تربية المواشي، (أغنام، أبقار، ماعز، إبل، خيل)، تربية النحل، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي.

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2000، ص 08.

[2] محمد غردي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 139

2: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، [1] حيث يقوم هذا الصندوق بدعم كل الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، والحملات الإعلامية والتحسيسة في هذا المجال، كما يقوم بتقديم التعويضات للعمليات إتلاف وحرق الحيوانات المذبوحة أو الهالكة وكذا إتلاف أو قلع النباتات نتيجة أمراض النباتات أو الحيوانات .[2]

إن إيرادات هذا الصندوق تأتي من ناتج أتاوى المراقبة الصحية، ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية، مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات، ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق ، إضافة إلى تخصيصات ميزانية الدولة والهبات والوصايا.[3]

3: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS

أنشا هذا الصندوق بموجب القانون رقم 99 – 11 المؤرخ في 23 سبتمبر 1999، وبدأ العمل به سنة 2002، [4] ويقوم بتقديم الإعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية ودعم مداخيل المربين من خلال تقديم الإعانات لتغذية القطعان في حالة فقدان المراعي، وتقديم الإعانات لأعمال الحفاظ على المراعي وتطويرها ولتنظيم الاقتصاد الرعوي.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 071-302 الذي عنوانه: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 31، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2000. ص ص 9-11.

[2] محمد غردي، نصر الدين نذير، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة2، العدد العاشر، ديسمبر 2016، ص203

[3] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 30 ماي 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2000، ص 10.

[4] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 أوت 2002 المحدد لمدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم: 109-302 الذي عنوانه: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 67، الصادرة بتاريخ: 13 أكتوبر 2002. ص ص 33--34.

يستمد هذا الصندوق موارده من: مخصصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، المساعدات الدولية، وكل الموارد الأخرى و المساهمات والإعانات المحددة عن طريق التشريع.[1]

4: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC

أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، ليحل محل صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC، وبدأ العمل به سنة 2003،[2] يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي، تحسين الإنتاج الحيواني و تثمين المنتجات الزراعية، كما يدعم المشاريع ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي مثل: المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، صناعة الزرابي، تحضير صوف الجز، صناعة أغذية الأنعام، تصليح العتاد الزراعي ، وغيرها من الخدمات الأخرى البيطرية والصحة النباتية ، وتحليل التربة، والأشغال الزراعة، بالإضافة إلى دعم عمليات التنمية الريفية الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزود بالطاقة الكهربائية، ممرات الدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح.

وتتمثل إيرادات هذا الصندوق في إعانات الدولة والجماعات الإقليمية، نواتج حقوق الامتياز، المساهمة المحتملة لصناديق أخرى، المساعدات الدولية والهبات والوصايا.[3]

إن عملية دعم مختلف النشاطات الزراعية السابقة الذكر جعل الدولة تخصص مبالغ مالية هامة لغرض دعم وتمويل هذه النشاطات ضمن الصناديق السابقة الذكر كما يلي:

---

[1] المادة 2 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 أوت 2002 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 67، الصادرة بتاريخ: 13 أكتوبر 2002. ص 33.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 2003-145 المؤرخ في 29 مارس 2003 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 111-302 الذي عنوانه: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 23، الصادرة بتاريخ: 02 أفريل2003. ص ص 20-21.

[3] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 2003-145 المؤرخ في 29 مارس 2003 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 23، الصادرة بتاريخ: 02 أفريل2003. ص 21.

جدول رقم:(3-17): تطور دعم الصناديق خلال الفترة 2000-2008

السنوات	FNRDA مليار د ج			*FPZPP مليون د ج*			*FLCDDPS* مليون د ج			*FDRMVTC* مليون د ج		
	المخصص	المدفوع	الرصيد	المخصص	المدفوع	الرصيد	المخصص	المدفوعات	الرصيد	المخصص	المدفوع	الرصيد
2000	21145	7000	14145	154.6	00	154.6	/	/	/	14000	8000	6000
2001	34637.9	23500	11137.9	383.6	357.8	25.8	/	/	/	10000	00	10000
2002	37407.1	37407	0.1	166.1	163.1	3.0	500	500	00	10000	10000	00
2003	45483.1	45461.7	21.4	159.1	22.9	136.2	2000	2000	00	2000.03	2000	0.03
2004	41123.7	40500	623.7	269.9	260	9.9	5660	5660	00	8840.24	8840	0.24
2005	29441.1	27500	1941.1	191.6	185.4	6.2	5108	3200	1908	1300.38	1300	0.38
2006	/	/	/	1066.1	714.8	351.3	9068	3555.7	5512.3	14280.65	6500	7780.65
2007	/	/	/	508.8	508.8	00	10512.4	00	10512.4	13905.71	7934.4	5970.31
2008	/	/	/	1469.3	716.0	753.3	15512.4	1000	14512.4	15270.39	1000	14270.39

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: محمد غردي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص ص 148-153

يلاحظ من الجدول أن إجمالي المخصصات لكافة الصناديق عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، فنجد مثلا مخصصات الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية FNRDA ارتفعت من 21145 مليون د ج سنة 2000 إلى 45483.1 مليون دج سنة 2003 أي بزيادة تقدر بـ: 115% وهي فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية، ثم بدأت هذه المخصصات في الانخفاض سنتي 2004 و2005 بسبب تراجع مخصصات الدولة لهذا الصندوق وإنشاء الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي الذي أصبح يقدم الدعم بدلا عن الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية FNRDA.

أما بالنسبة لمخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP ، فقد عرفت أيضا تطورا معتبرا إذ انتقلت من 154.6 مليون د ج سنة 2000 إلى 1469.3 سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـ: 850% وهي زيادة معتبرة مما يفسر الأهمية الكبرى التي أعطيتا لهذا الصندوق خاصة منذ سنة 2006، نفس الشي بالنسبة لمدفوعات هذا الصندوق من قبل الصندوق الوطني للتعاضد الزراعي CNMA بسبب الأمراض التي عرفتها هذه الفترة خاصة سنة 2007 أين كان الرصيد صفر.

الفرع الثاني: تقييم الإصلاحات الزراعية خلال الفترة2008-2014

أولا: قانون التوجيه الزراعي 2008

صدر القانون رقم 08 – 16 المتضمن التوجيه الزراعي في 03 أوت 2008 تحت ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر، سواء من جهة التجارب والمخططات الزراعية الداخلية ،أو من جانب المتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة أزمة الغذاء العالمي 2008، إضافة إلى الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية.

يستمد هذا القانون مضمونه من برنامج رئيس الجمهورية، استجابة للتحديات التي استوقفت القطاع في مواصلة المجهودات التي بذلتها الدولة لجعل قطاع الزراعة هو المحرك الحقيقي للنمو وتحقيق الأمن الغذائي.

1 : الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي 2008

يهدف قانون التوجيه الزراعي 2008 إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:[1]

1. مساهمة الإنتاج الزراعي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
2. ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الزراعة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الزراعي.
3. وضع إطار تشريعي يضمن ان يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من اجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
4. مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الزراعية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص : 05-06.

2: آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الزراعي

يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال خمسة آليات تتمثل في :[1]

2-1: أدوات التوجيه الزراعي

تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في مخططات التوجيه الفلاحي حيث تعد أداة تحدد التوجهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة، وعلى المستوى الوطني. بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وأدوات التأطير العقاري، حيث تعتبر الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية التابعة لأملاك الدولة أو تابعة للخواص مجال تطبيق الأدوات، لذلك ومن أجل معرفة العقار الفلاحي والتحكم فيه تطلب الأمر وضع فهرس للعقار الفلاحي وخريطة تحدده وتوضح مجموع الأراضي المعروفة بالفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي، حيث يكرس حماية الطابع الفلاحي للأراضي ويمنع استعمالها في غير الفلاحة.[2]

2-2: أحكام تخص العقار الزراعي

تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الزراعي إلى استغلال الأراضي الزراعي الزراعية، التي لا يمكن استغلالها إلا في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي تم استصلاحها من قبل الدولة حتى تترك الدولة لنفسها قدرات التدخل للحفاظ على هذه الثروة الهشة والقليلة المتوفرة على مستوى القطاع، أو في شكل ملكية عقارية زراعية في مفهوم التشريع المعمول به، كما انه لا يمكن القيام بالتحويلات العقارية التي تخص الأراضي الزراعية تحت طائلة البطلان إلا بعد إتمام إجراءات التسجيل في فهرس وخريطة العقار الزراعي، كما لا يجب أن تفضي تحويلات الأراضي الزراعية ذات الوجهة الزراعية إلى تغيير الطابع الزراعي، حيث

[1] عماري زهير، أطروحة دكتوراه ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 85-87.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 07.

يعاقب على المخالفات المتعلقة بتحويل الأراضي الزراعية إلى طابع غير زراعي، بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 100 ألف دينار جزائري إلى 500 ألف دينار جزائري، وفي حالة العودة تتضاعف العقوبة، كما يمنع كل تحويل للأراضي الزراعية أو ذات الوجهة الزراعية من شانه أن يؤدي إلى تشكيل مستثمرات ذات مساحات أقل من الحدود الدنيا التي تحدد عن طريق التنظيم اعتمادا على مخططات التوجيه الزراعي. وتهدف هذه الأحكام إلى تحسين بنية المستثمرات الزراعية عن طريق إنشاء ملكيات زراعية منسجمة وقابلة للاستثمار على شكل تجميعي بحيث تسمح بإلغاء تجزئة الأراضي الزراعية التي يصعب استغلالها استغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع، مع العلم ان نسبة 70 % من المستثمرات الزراعية مساحتها بين 0.5 و 10 هكتارات. [1]

كما لم تهمل هذه الأحكام أراضي الرعي، بحيث تم الإشارة إلى تأهيلها وتهيئتها كلما استدعت حالة تدهورها، كما يمنع تعريتها حيث يعاقب كل من يقوم بتعرية أراضي الرعي ونزع الغطية الحلفاوية والنباتية بالسجن من شهر إلى 06 أشهر، وبغرامة مالية تتراوح بين 150 ألف دينار و 500 ألف دينار جزائري.

3-2: تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الزراعي

تقوم هذه التدابير على تثمين الإنتاج الزراعي، حيث تخضع المنتجات الزراعية أو ذات الأصل الزراعية الموجهة للأسواق الفلاحية أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ولتثمين وترقية المنتجات الزراعية، ينشأ نظام نوعية يشمل على علامات الجودة الفلاحية، تسمية المنشأ والأسماء الجغرافية، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها واثبات شروط خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الزراعة البيولوجية، وتحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها. كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية. [2]

[1] عماري زهير، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص: 86.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، مرجع سبق ذكره ، ص: 09.

لضبط المنتجات الزراعية و تحقيق التوازن بين العرض والطلب ولحماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، يتم التدخل عن طريق تدابير تحفيزية للجمع والتخزين والشحن والنقل، وتدابير دعم المنظمات المهنية، والمهنية المشتركة الزراعية، وتدابير التعريفة عند الاقتضاء.

2-4: تأطير النشاطات الزراعية والمهن

يتضمن هذا التأطير المستثمرة الزراعية والمستثمر، والتنظيم المهني الزراعي الذي يمكن ان يتخذ عدة أشكال (جمعيات مهنية فلاحية، تعاونيات، غرف فلاحية، تجمعات المصالح المشتركة، مؤسسات وهيئات مهنية، تعاضدية زراعية)، ويعد التنظيم المهني المشترك في القطاع الزراعي كإطار ووسيلة للتعبير عن التضامن المهني والتكفل بانشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق ربح، وتنشأ في كل ولاية غرفة زراعية ولائية مقرها بمقر الولاية، وتتحد هذه الغرف في غرفة وطنية واحدة، كما يمكن ان يشكل فلاحان أو أكثر بموجب اتفاقية تجمعا لمصالح فلاحية مشتركة لمدة محددة، ويحدد عقد التجمع الذي يبرم بعقد رسمي كل المعلومات المتعلقة بالتجمع وأعضائه. كما يتم بمقتضى هذا القانون وضع الصناديق الجهوية للتعاضدية الزراعية متحدة في صندوق وطني للتعاضدية الزراعية والتي تعتبر شركات مدنية ذات طابع تعاوني، ولا تسعى لتحقيق ربح مالي.[1]

وفيما تعلق بالحماية الاجتماعية يستفيد المستثمرون الفلاحون وذوو الحقوق من حماية اجتماعية تضمن لهم على وجه الخصوص تغطية أخطار حوادث العمل التي تؤمنها القوانين والتنظيمات المعمول بها والمتعلقة بالتأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء، كما يتم خلق فضاء للتشاور والحوار والاقتراح عن طريق إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية تحت وصاية الحكومة، الذي يتشكل من مختلف الفعاليات ذات الصلة بالفلاحة والتنمية الريفية (ممثلين من مختلف القطاعات، ممثلين عن الهيئات والتنظيمات المهنية والنقابية، خبراء وباحثين مختصين)

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص: 11-12.

2-5: التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل

تهدف تدابير هذا التأطير إلى رفع مستوى تأهيل الفلاحي مهنيا، وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد، وتثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد، كما تهدف إلى تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي يضفي طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة الإعلام الموجودة بما فيها الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية، لاسيما الجغرافيا منها، وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة بالتجهيزات المناسبة.[1]

أما في ما يخص التمويل الفلاحي فإن القانون يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسيها الفلاحة عند التمويل في إطار التنمية الوطنية. ويتشكل التمويل الفلاحي من ثلاث مصادر رئيسية تتمثل في الدعم المالي للدولة، التمويل التعاضدي، والقروض البنكية، وتنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته طبقا للتشريع المعمول به.

ثانيا: برنامج التجديد الزراعي و الريفي

برنامج التجديد الزراعي والريفي هو خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009، يؤكد برامجه على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الزراعية المتعاقبة منذ سنة 1962، أي على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الزراعة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. وترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب السابقة ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي. وترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على **قانون التوجيه الزراعي لسنة 2008**، وهو الذي يحدد المعالم والإطار العام لسياسة التجديد الزراعي والريفي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي

[1] نفس المرجع، ص: 13.

للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.[1] وقد خصص له مبلغ 1000 مليار دينار جزائري للفترة الخماسية 2009-2013، أي بمعدل 200 مليار دج سنويا.[2]

وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاث ركائز أساسية هي : **برنامج التجديد الزراعي، برنامج التجديد الريفي و برامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني للمنتجين.**[3]

شكل رقم: (3-4): أبعاد برنامج التجديد الزراعي والريفي

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الشكل الموالي

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 237.

[2] ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 43، مارس 2016، ص 421.

[3] MADR , **La politique de renouveau agricole et rural en Algérie** ,Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 , Novembre 2010 , P2

- نقلا عن: http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf. تاريخ التصفح: 2018/03/15 على الساعة 22:00

شكل رقم (3-5) : مصفوفة التجديد الزراعي والريفي

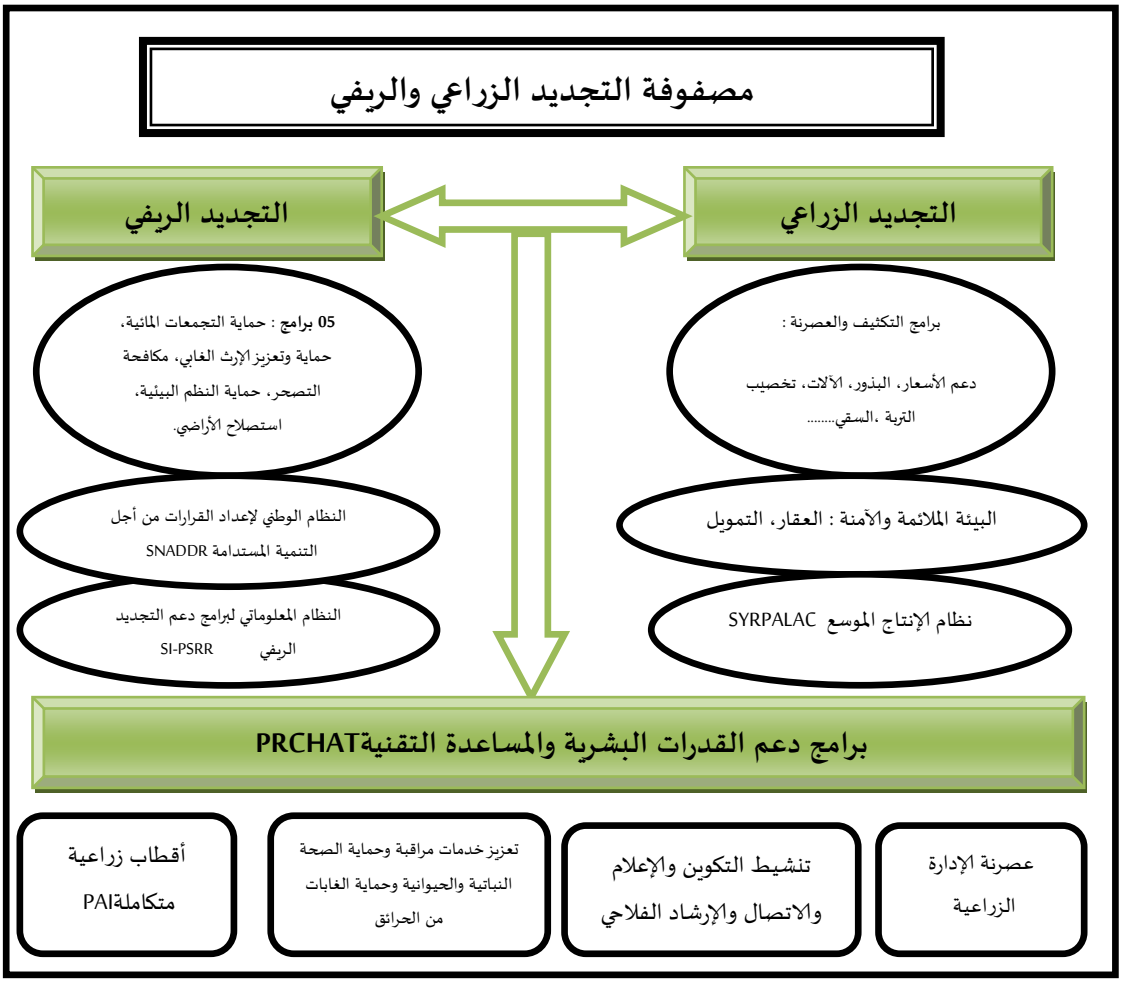

المصدر:

MADR , **La politique de renouveau agricole et rural en Algérie** ,Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 , Novembre 2010 , P2

- نقلا عن: http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf. تاريخ التصفح: 2018/03/15 على الساعة 22:00

1- : برنامج التجديد الزراعي

يركز برنامج التجديد الزراعي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة، فهو يشجع تكثيف وعصرنة جهاز الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع"* لتصويب

* **الفروع ذات الأولوية:** الحبوب، البقول الجافة، البطاطس، الحليب، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، زراعة الزيتون، التمور، الطماطم الصناعية، البذور، الشتائل، اقتصاد الماء. أنظر: مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012، متاح على موقع وزارة الفلاحة والتنميةالريفية: سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة . تاريخ الزيارة: مارس 2015.

أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول تحقيق القيمة المضافة طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الزراعي. ثم أضيف عاملين آخرين يخدمان برنامج التجديد الزراعي هما :

- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SURPALAC) ويشمل(الحبوب، اللحوم، الحليب، الزيوت، البطاطا.....)،الذي وضع سنة 2008، لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك.
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

كما يندرج هذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد بجميع مستوياتها والتي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-18): برامج التجديد الزراعي

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز إنتاجية رأس المال	البذور، الشتلات، الآبار	✓ البلدية ✓ المستثمرة ✓ المزرعة النموذجية ✓ التعاونية
	اقتصاد وحجز المياه	
	المكننة الفلاحية	
	التسميد	
	البيوت البلاستيكية	
	التحويل والتثمين	
البنية التحتية الفلاحية والريفية	البنية التحتية الفلاحية	✓ البلدية ✓ المحيط ✓ المستثمرة ✓ المزرعة النموذجية ✓ التعاونية
	البنية التحتية للري	
برامج التنظيم	تنظيم المنتجات الزراعية	✓ البلدية ✓ المستثمرة ✓ الوحدة (الجمع، التحويل)
	إعادة تأهيل وإنشاء البنية التحتية	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، سياسة التجديد الزراعي والريفي، نقلا عن : http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf ، تاريخ التصفح : 2017/03/30، على الساعة 10:35.

2-: برنامج التجديد الريفي

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية[1]،على أساس أنه لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، خاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء)

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض..)، و إضافة إلى الفلاحة التي تمثل أهم مكونات النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي..) بترقية ما بين القطاعات.[2]

كما يسعى هذا البرنامج عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بحماية الأحواض المنحدرة.، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر و حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي[3] ويكون ذلك من خلال مجموعة من البرامج المستندة على وسائل خاصة بالتنمية الريفية نوضحها من خلال الجدول الموالي:

---

[1] عبد الحكيم بيصار ، **سياسات التجديد الريفي والفلاحي كبديل استثماري تنموي للأقاليم الريفية الجزائرية – استشراف الأهداف وتقييم النتائج والآثار**، في الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28و 29 أكتوبر 2014. ص 13

[2] مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 06.

3 نفس المرجع، ص: 07.

جدول رقم (3-19): برنامج التجديد الريفي

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج	وسائل التنفيذ
مكافحة التصحر	السد الأخضر	البلدية المحيط	نظام المعلومات لبرامج التجديد الفلاحي SI-PSRR النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة SNADDR المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI المشروع الجواري لمكافحة التصحر PPLDCD
	المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء		
	حماية وتثمين المراعي		
	استصلاح الأراضي المغمورة		
حماية التجمعات المائية	تدابير مكافحة الانجراف	البلدية مجمعات المياه	
	حجز الموارد المائية		
	وحدات تربية المواشي		
	الدراسات		
	برامج أخرى		
حماية وتعزيز الإرث الغابي	المعدات	البلدية الغابات الحكومية	
	أعمال الزراعة الغابية		
	أعمال البنية التحتية		
	حماية الغابات		
حماية النظم البيئية	الحظائر الوطنية	البلدية المحميات الوطنية الحظائر الوطنية المحمية المناطق الرطبة	
	المناطق الرطبة		
	المجمعات ومراكز الصيد		
	المناطق الهشة		
الاستصلاح	استصلاح المحيط	البلدية المحيط	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، سياسة التجديد الزراعي والريفي، نقلا عن : http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf ، تاريخ التصفح : 2017/03/30، على الساعة 10:35.

3-: برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها، والفصل بين مختلف أشكال التنظيم.

إن برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، تسعى للوصول بالبلاد إلى:[1]

1. عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.
2. استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
3. تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع.
4. تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور و الشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

جدول رقم (3-20): برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز الخدمات الزراعية	تعزيز الخدمات البيطرية	⊂ البلدية
	تعزيز خدمات وقاية النباتات والتقنيات الزراعية	⊂ المحيط
تعزيز القدرات البشرية	تعزيز الخدمات الإحصائية والنظم المعلوماتية	⊂ البلدية
	تعزيز خدمات الاتصالات والإرشاد الزراعي	⊂ مستجمعات المياه
	تعزيز البحث الزراعي والغابي	
	تعزيز نظام التدريب	
تعزيز التمويل الريفي	إنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية	⊂ البلدية ⊂ المناطق المحمية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات ومراكز الصيد، الواحات، القصور

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، سياسة التجديد الزراعي والريفي، نقلا عن : http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf ، تاريخ التصفح : 2017/03/30، على الساعة 10:35.

يركز هذا البرنامج على محورين رئيسيين يتمثل المحور الأول في تعزيز القدرات البشرية حول مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الإنتاج والتسويق والتنظيم والتظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التميز. أما المحور الثاني فهو تقديم المساعدة التقنية

[1] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 23 – 24 نوفمبر 2014 ، الجزائر. ص 8

والقدرات الإدارية لوحدات الإنتاج الزراعي من أجل تحسين الأداء الإنتاجي ومساعدة الوحدات الاستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدراتها الإنتاجية.[1]

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي لبرنامج التجديد الزراعي والريفي، على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي:[2]

أ. الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب متطلبات واحتياجات القطاع.

ب. ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الزراعي.

ج. تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

د. مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين.

هـ. تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

وللوصول إلى الأهداف المرغوب إليها على الصعيد الوطني، تم تحديد القيم الآتية ضمن سياسة التجديد الزراعي والريفي:

- تحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي من 06 % في الفترة 2000 – 2008 ، إلى 08.33 % خلال الفترة 2010 – 2014.
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه.
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية ل 730000 أسرة ريفية، أي ما يقارب 4500000 نسمة. كما تهدف هذه المشاريع إلى

[1] أمال حفناوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 19.

[2] مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 08.

الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 08 مليار هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية، من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي.

- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الادماج الزراعي ضمن الفروع.
- استحداث مناصب شغل (750000 مناصب دائمة)، لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص فرص خلق مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة.

تم تقسيم هذه القيم لكل بلدية وكل سنة من المخطط الخماسي، فهي مسجلة في عقود نجاعة موقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومديريات المصالح الفلاحية، وكذا محافظات الغابات للولايات، لخلق روح المسؤولية في المصالح اللامركزية والتزامها تجاه تنفيذ السياسة.

إن ما يميز برامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010-2014 هو تركيزها على جهاز الإنتاج من جهة، ومحيط الفلاح من جهة أخرى، والعمل على التكامل بينهما عن طريق تفعيل القدرات البشرية لخدمة القطاع من خلال برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية، خاصة وأن القطاع عانى من مشاكل في الارشاد الفلاحي ووصول المعلومة وتفاعل الفلاحين معها.

ثالثا : صناديق الدعم الزراعي للفترة 2009 -2014

قامت الدولة في إطار برنامج التجديد الزراعي والريفي بضبط تصنيفات جديدة لصناديق الدعم حيث تم ضمها ضمن صندوقين يعمل أحدهما لصالح برامج التجديد الزراعي، والثاني لصالح برامج التجديد الريفي وكان هذا التصنيف كالآتي:

شكل رقم (3-6): صناديق دعم القطاع الزراعي في الجزائر للفترة 2009- 2014

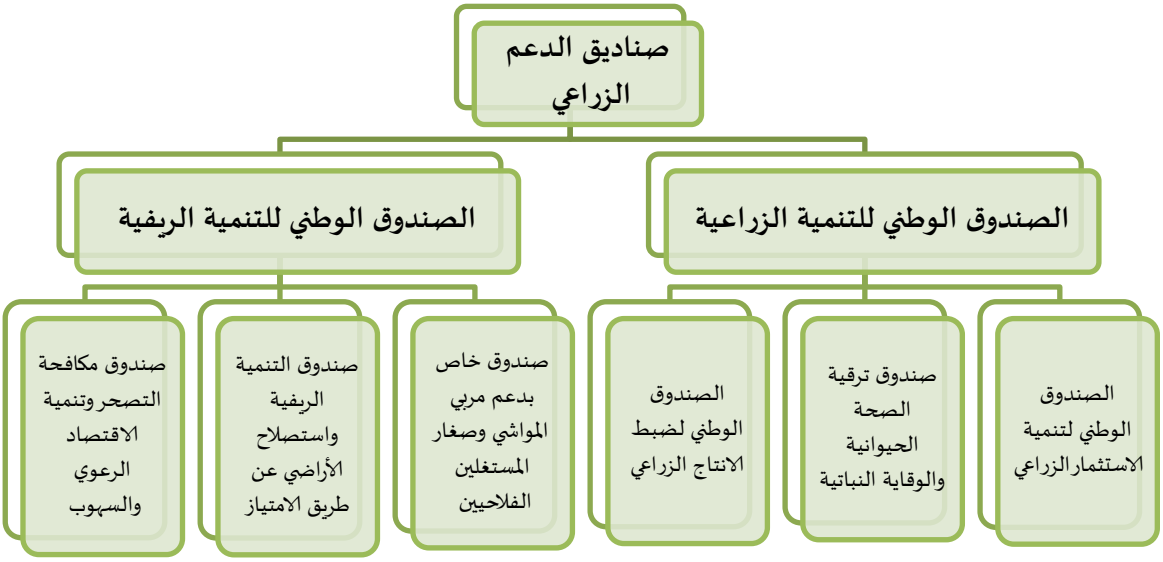

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014، ص ص 10-25

1-: الصندوق الوطني للتنمية الزراعية FNDA: تندرج ضمن هذا الصندوق ثلاث صناديق فرعية هي: [1]

1-1- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي** : وتنفق مخصصاته في الأوجه الآتية:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها.
- الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الزراعة.
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الايجاري.

وهنا تجدر الإشارة أنه ابتداء من سنة 2011، انتهج صندوق ضمان القروض الزراعية مرحلة جديدة، حيث أوكلت مهامه لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI، وذلك استنادا إلى قرار المادة 36 من قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011، والذي يكرس

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014، ص: 11.

إمكانية الصندوق على توطيد مخاطره مع أموال توفرها الدولة، وفي هذا السياق فإن صندوق ضمان قروض الاستثمارات CGCI مؤهل لإدارة أي حساب لأي جهة في الدولة مانحة أموال في مختلف القطاعات، وتتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية بين الصندوق وجهة التمويل.[1] و يستفيد من صندوق ضمان القروض الزراعية:

أ. المستثمرات الفلاحية، المربون ومؤسسات الإنتاج والتحويل والخدمات الزراعية، التي تنشط بصفة فردية أو تنظيمية، والأنشطة المسجلة في قوائم خاصة لدى البنك.

ب. قروض الاستغلال والاستثمار قصير وطويل المدى الممنوح عن طريق قرض " رفيق" و قرض " التحدي".

وتتراوح نسبة الضمان حسب أنواع القروض كما يلي:

- قروض الاستغلال : ضمان نسبة 50 % كحد أقصى من الائتمان الممنوح.
- قروض الاستثمار: ضمان نسبة 80 % كحد أقصى من الائتمان الممنوح في حالة القرض الخاص بإنشاء مشروع ، و 60 % في حالة قرض خاص بعملية تدخل في إطار التطوير.

ويحدد سقف الضمان من طرف صندوق ضمان القروض الزراعية بالمبالغ الآتية :

- قروض الاستغلال: حددت ب 10 مليون دينار جزائري.
- قروض الاستثمار: حددت ب 100 مليون دينار جزائري.

أما المبالغ التي تفوق القيم الموضحة أعلاه فلا تدخل في إطار الضمان، و لا يجب أن تتجاوز مدة التغطية الناتجة عن صندوق ضمان القروض الآجال التقليدية للقرض، وهي 24 شهرا للقروض قصيرة الأجل، و 15 سنة لقروض الاستثمار. و يحق للبنك أن يحول قروض الاستغلال التي لا تتجاوز 05 مليون

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةالديموقراطيةالشعبية، العدد 40، قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011، ص: 12. http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lois_de_finances_arabe/2011lfc.pdf.

دينار جزائري، و قروض الاستثمار التي لا تتجاوز 10 مليون دينار ، مباشرة إلى صندوق ضمان القروض، على أن تحول كل القروض التي تفوق مبالغها تلك القيم إلى لجنة تدرسها أولا.

2-1- صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية : وتنفق مخصصاته في ما يلي:

- النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية.
- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أوالأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة.
- النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات .
- النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية.
- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية.
- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

3-1- **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج:** وتنفق مخصصات هذا الصندوق في ما يلي :

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل افلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية.
- إعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.
- التغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين.

كما يتكفل الصندوق بمصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين، والمصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

2-: الصندوق الوطني للتنمية الريفية

يندرج ضمنه ثلاث صناديق فرعية هي:[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014، ص: 18.

2-1- <u>صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:</u> وتنفق مخصصاته في ما يلي:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر
- الأعمال الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها.
- الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.
- مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.
- المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني و الإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

2-2. <u>صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:</u> وتنفق مخصصاته في الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية، التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة و تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، كما تنفق على تربية الحيوانات في الوسط العائلي على مستوى الأسر الريفية و تثمين المنتوجات الفلاحية.إضافة لفك العزلة عن الفضاءات الريفية و الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي، و كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات الصلة بموضوعه ، وأيضا مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين و المصاريف الخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني و الإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بموضوعها.

2-3. <u>صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين:</u> وتنفق مخصصاته في التغطية الكاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين، إعانات الدولة لتطوير تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي، مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين و المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

خلاصة الفصل الثالث

إن الاضطرابات في السوق النفطية التي عرفها العالم في سنوات الثمانينات كشفت لنا ضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد على تطوير الفروع والأنشطة الريعية للثروة البترولية، وهنا أصبحت الحاجة أكثر لمصدر بديل للبترول، وشعورا بذلك أصبح القطاع الزراعي مجالا لتطبيق العديد من السياسات الزراعية المتعاقبة على مدار ستة عقود منذ الاستقلال، وهذه السياسات عرفت مجموعة من الاصلاحات التي مست جوانب عديدة (العقار الزراعي، التمويل الزراعي ، الدعم الزراعي،....وغيرها.).

لقد كان العقار الزراعي المحور الأساسي لهذه الإصلاحات، وهذا راجع لكون كل الإحصائيات تؤكد على أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر محدودة ولا تتعدى 8.45 مليون هكتار سنة 2016، أي بنسبة 3.55 % من المساحة الإجمالية للبلاد، ونظرا لأن توسيع هذه المساحة أمرا صعبا ويتطلب أموالا كثيرة ليس بمقدور الجزائر تحملها، لذلك تبقى عقبة العقار الزراعي كابحا أساسيا لتطوير الإنتاج الزراعي.

إن جميع الإصلاحات الزراعية التي طبقت، تميزت بعدم استقرار مناهج وقوانين الملكية الزراعية، وهذا ما أثر في عملية التنمية الزراعية، بسبب عدم وضوح السياسات العقارية المنتهجة أوانحرافها في التطبيق.

بالإضافة للعقار الزراعي فإن التمويل والدعم الزراعي أيضا بالغ الاهمية، لذلك عرف العديد من الاصلاحات في سياسة التمويل والدعم وقد تم ضخ الكثير من الأموال في القطاع الزراعي من خلال العديد من الأشكال والصيغ وبرامج الدعم خاصة منذ مطلع الألفية الثالثة.

الفصل الرابع :

تحليل قياسي لدالة الناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر

تمهيد:

إن الناتج الزراعي يعتبر متغيرا تابعا للعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجرائية، منها ما يمكن التحكم فيه (كالعمالة ورأس المال، استهلاك الاسمدة والمبيدات، المكننة الزراعية، ...إلخ) ومنها ما يتعذر التحكم فيها من قبل الفلاح (كتساقط الأمطار)، كل تلك العوامل تعتبر عوامل اقتصادية يمكن قياسها كميا.

بالإضافة إلى تلك العوامل الاقتصادية يوجد عوامل أخرى كيفية تؤثر في الناتج الزراعي متمثلة في مختلف الاصلاحات والسياسات الزراعية والتشريعات والبرامج التنموية المختلفة .

وعليه سيتناول هذا الفصل تحليل اقتصادي وقياسي لدالة الناتج الزراعي وتأثيرها على الأمن الغذائي الوطني من خلال تتبع دالة الفجوة الغذائية من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: تحليل تطور متغيرات دالة الناتج الزراعي

المبحث الثاني: اثر الاصلاحات الزراعية على نمو الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

المبحث الثالث: قياس تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

المبحث الأول

تحليل تطور متغيرات دالة الناتج الزراعي

تعتبر دالة الناتج الزراعي دالة لجملة من عوامل الانتاج كرأس المال والعمل والأرض وغيرها من المتغيرات فكلما كانت زيادة في هذه العوامل نتج عنها زيادة في الانتاج، وعليه يمكن تعريف دالة الانتاج الزراعي بأنها تلك العلاقة التي تربط الناتج الزراعي والعوامل الداخلة في العملية الانتاجية [1]

المطلب الأول: منهجية نمذجة دالة الناتج الزراعي

الفرع الأول: أساسيات منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

انطلاقا من تزايد استخدام تقنيات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ في بحث العلاقات بين المتغيرات، وعمليات التطوير والتحديث المستمرة لمختلف تلك النماذج، شهدت السنوات الأخيرة ظهور وتطوير منهجية حديثة، وهي منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Auto Regressive Distributed Lag Models **ARDL**)، والتي طورها كل من Perasan and Shin 1998، و Perasan, Shin and Smith 2001، وتم فيها الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Models ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Models، وأصبحت شائعة الاستخدام كوسيلة لدراسة علاقات التكامل المشترك، وبالمقارنة مع غيرها من طرق التكامل المشترك الأخرى، فإن تطبيق هذه المنهجية يحقق العديد من المزايا والمنافع نظرا للخصائص التي تميزها، كما يتطلب تطبيقها إتباع مجموعة من الخطوات.[2]

أولا: مفاهيم أساسية حول التكامل المشترك واستقرارية السلاسل الزمنية.

تفترض أغلب الدراسات القياسية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية، أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة تكون مستقرة أو ساكنة، ولكن في حالات كثيرة أخرى لا نجد

[1] رابح بوعراب، **تحليل دالة الانتاج في القطاع الزراعي دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998 -2012**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص85

[2] حمه عمير. **النفقات العامة واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة –دراسة قياسية** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر، 2018-2019، ص 149

استقرارا لهذه السلاسل وهو ما ينتج عنه مشكلة الانحدار الزائف والذي يعيق عملية التقدير الجيد للدراسة، ويتناول هذا العنصر تقديم شروحات حول التكامل المشترك واستقرارية السلاسل الزمنية وأهم اختباراتهما.

1- مفهوم التكامل المشترك وفق منهجية ARDL.

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.[1]

لذا يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات آنيا

2- اختبارات التكامل المشترك وفق منهجية ARDL

وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك، أهمها:

2-1- اختبار إنجل – جرانجر (E.G Test) 1987 Engel - Granger:

يشترط في هذا الاختبار أن يكون للسلاسل الزمنية نفس درجة التكامل، أما إذا كان عكس ذلك فلا يكون لها تكامل مشترك. ويعتبر هذا الاختبار صالحا عندما يكون النموذج مكونا من متغيرين فقط .

ويسمى اختبار: **(E-G)**أسلوب الخطوتين لأنه يتم على مرحلتين:[2]

- **المرحلة الأولى:** وتشمل:
  - التأكد من أن كل متغيرات الدراسة متكاملة عند الدرجة I(1).
  - تقدير المتغيرات في حالتها الأولية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 149-150

[2] Drakos, K , Definition of Cointegration,
https://eclass.aueb.gr/modules/document/file.php/LOXR385/Lecture%20Notes/cointegration_topic_4.ppt

- حفظ البواقي الناتجة من تقدير علاقة التكامل المشترك $\hat{u}t$.
- اختبار البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بين المتغيرات للتأكد من أنها متكاملة من الدرجة I(0).

المرحلة الثانية:

استخدام البواقي الناتجة في المرحلة الأولى كمتغير واحد في نموذج تصحيح الخطأ **ECM** e.g.

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta x_t + \beta_2 (\hat{u}_{t-1}) + u_t$$

حيث:

$$\hat{u}_{t-1} = y_{t-1} - \hat{Y} x_{t-1}$$

ويتم تحديد τ* المحسوبة ومقارنتها بالقيم الحرجة من جداول أعدها لذلك خصيصا كل من إنجل وجرانجر، فإذا كانت τ المحسوبة أكبر من القيم الحرجة نرفض فرضية العدم، وبالتالي تكون سلسلة (u_t) ساكنة وبيانات سلسلتي (x_t, y_t) تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا، أما إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاعتبار متمتعة بخاصية التكامل المشترك ويكون الانحدار المقدر زائفا.[1]

2-2 - اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds - test:

ويتم إجراء إختبار الحدود (**The Bound Testing Approach**) للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين عدة متغيرات، ويستخدم في ذلك اختبار (F-Test)، ويعطي هذا الاختبار قيمة إحصائية فيشر F-statistic، وعند الرجوع إلى المعادلة $(p, q_1, q_2 \ldots\ldots q_k)$، التي توضح الصيغة العامة لنموذج ARDL، يتم اختبار فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، والتي تتمثل فيما يلي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

[1] حمة عمير، **مرجع سبق ذكره**، ص 150

وكما هو الحال في اختبار التكامل المشترك التقليدي، نقوم باختبار عدم وجود علاقة التوازن على المدى الطويل بين المتغيرات، ويتزامن هذا الغياب مع معاملات مساوية للصفر للمتغيرات المبطئة بفترة واحدة، أي لكل من (Y_{t-1}, X_{1t-1}, X_{2t-1},.....X_{kt-1})، ورفض فرضية العدم H_0 يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع F غير معياري، وتعتمد قيمة إحصائية فيشر F-statistic على:[1]

- إذا ما كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة في المستوى أو متكاملة من المرتبة الأولى أو خليط بين الاثنين.
- إذا ما كان النموذج يحتوي على حد ثابت و/ أو اتجاه زمني.
- عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

ويتم مقارنة إحصائية فيشر F المحسوبة مع القيم الحرجة الجدولية Critical Value والمحددة من قبل كل من (Pesaran et al, 2001)، فإذا كانت إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فسوف يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).[2]

أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الدنيا، فإنه لا يمكن رفض H_0. وبالتالي عدم وجود أي تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين السفلي والعلوي فتكون النتائج غير حاسمة.[3]

كما ينبغي إجراء اختبار T للحدود Bounds t-test من أجل فرضية العدم: $H_0 : \beta 1 = 0$ مقابل الفرضية البديلة التي تقول بأن $H_1 : \beta 1 < 0$، فإذا كانت إحصائية T للحدود t-statistic بالنسبة إلى المتغير التابع المبطئ بفترة واحدة Y_{t-1} أكبر من القيمة الحرجة العليا I(1) في الجداول التي وضعها (2001)

[1] نفس المرجع السابق، ص 159

[2] مراد بن باني، نور الدين مناقر، ابراهيم قارة، **تقييم مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)، وفقا لاختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود**، في مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد:05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2017،ص:17.

[3] خالد محمد السواعي، **اثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاردن**، في المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد:01، الجامعة الاردنية، الاردن، 2015، ص22

Perasan, Shin and Smith، فهذا يدعم الاستنتاج بأن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، أما إذا كانت t-statistic أقل من القيمة الحرجة الدنيا I(0) فيمكن استنتاج أن البيانات كلها ثابتة.[1]

ثانيا: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

تهدف اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية إلى تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية في تقدير النموذج القياسي، ومن أهم اختبارات استقرارية السلاسل وتحديد درجة تكاملها وفق منهجية ARDL، يتم استخدام اختبار Dickey-Fuller الموسع، واختبار Phillips & Perron.

1 - اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF):

يمكن إجراء اختبار ديكي-فولر وفقا للمعادلة الآتية بوجود الثابت (β_1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير (Y)

$$\Delta Yt = \beta 1 + \beta 2\, t + \delta Yt\text{-}1 + Ut$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائماً ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة. ولهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل ليعرف فيما بعدها بـ (Augmented Dickey-Fuller Test)، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta 1 + \beta 2_t + \delta Y_{t-1} + \Sigma\ \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة (δ)، وذلك من خلال مقارنة (t) المحسوبة مع (τ) الجدولية (tau-statistic)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم

[1] حمه عمير، مرجع سبق ذكره، ص 160

المطلقة)، فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول.[1]

2 - اختبار فيليبس- بيرون (Phillips & Perron):

إن اختبار فيليبس - بيرون (PP) (Phillips & Perron) يعتمد في تقديره على المعادلة:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + U_t$$

ولكن يختلف عن اختبار ديكي – فولر الموسع ADF في معالجة الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث أنه يقوم باستخدام طرق إحصائية غير معلمية ليأخذ في الاعتبار الارتباط التسلسلي في حدود الخطأ بدون إضافة حدود الفرق المتباطئة.[2]

الفرع الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

بعد تناول الجوانب النظرية الخاصة بمفاهيم وأهم اختبارات التكامل المشترك واستقرارية السلاسل الزمنية وفق منهجية نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، ينبغي المرور إلى كيفية تنفيذ الجوانب النظرية في الممارسات التطبيقية لهذه المنهجية، حيث يتطلب تطبيق منهجية ARDL استخدام مجموعة من الأدوات والاختبارات والتي تعطي لنا صورة واضحة عن جودة نموذج الدراسة واستقراره وخلوه من الشوائب ومن بينها عدم الاستقرار الهيكلي، ويمكن عرض أهم هذه الخطوات كما يلي:

أولا: مرحلة التعرف على البيانات واختبار استقرارية المتغيرات.

تتمثل الخطوة الأولى في تطبيق منهجية ARDL في التعرف على طبيعة بيانات الدراسة، من حيث مصدرها الرسمي والموثوق، وأهميتها وكيفية توظيفها بحسب موضوع الدراسة.

---

[1] سحاب الصمادي، احمد ملاوي، **اثر الضرائب الحكومية على اداء بورصة عمان، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)**، في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 02، جامعة ال البيت، الاردن، 2016، ص217

[2] نفس المرجع، ص ص 217-218

ثم بعد ذلك يجب التأكد من أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة I(d) حيث d < 2، أي أنها مستقرة عند مستوياتها (At level) أو عند الفرق الأول I(1)، وهو ما يتيح تصفية متغيرات الدراسة ومن ثم القيام بتطبيق هذه المنهجية على هذه المتغيرات المختارة فقط.[1]

ويمكن الاستعانة بمجموعة من الأدوات والاختبارات منها:[2]

- الرسم البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.
- الرسم البياني لدالة الارتباط الذاتي ACF.
- اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية مثل: KRSS, PP, ADF.

ثانيا: مرحلة تقدير نموذج ARDL واختبار الحدود.

في هذه المرحلة يتم تحديد العناصر القطعية في نموذج ARDL، أي اختيار النموذج الملائم فيما يتعلق بالعناصر القطعية المتمثلة في الثابت والاتجاه الزمني، حيث تتم المفاضلة بين خمسة (05) نماذج، وهي:

1 - **لاشيء**: يتوافق هذا مع الحالة الأولى (نموذج لا يحتوي على ثابت ولا على اتجاه).

2 - **استقرار الثابت**: يتوافق هذا مع الحالة الثانية (نموذج يحتوي على ثابت مقيد ودون اتجاه).

3 - **اضطراب الثابت**: يتوافق هذا مع النموذج الثالث (نموذج يحتوي على ثابت غير مقيد ودون اتجاه).

4 - **استقرار الاتجاه الخطي**: يتوافق هذا مع النموذج الرابع (نموذج يحتوي على ثابت غير مقيد واتجاه مقيد).

5 - **اضطراب الثابت والاتجاه**: يتوافق هذا مع الحالة الخامسة (نموذج يحتوي على ثابت غير مقيد واتجاه غير مقيد).

بعد هذه الخطوة، يتم اختيار الفجوات الملائمة للنموذج أو بنية الإبطاء الهيكلي المثلى لنموذج ARDL والذي تم تحديده في الخطوة السابقة، أي تحديد فترات التأخير القصوى المناسبة لمتغيرات النموذج، وذلك من خلال استعمال مجموعة من المعايير ومنها:

[1] Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) Estimation. Part 3 – Practice, http://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

[2] حمه عمير، **مرجع سبق ذكره**، ص161

- معيار معلومات أكيكي (**AIC**) Akaike information criterion.
- معيار شوارز (**SC**) Schwarz criterion.
- معيار حنان وكوين (**HQ**) Hannan-Quinn criterion.
- معامل التصحيح المعدل Adjusted R-squared.

ويتم اختيار النموذج الذي يعطي أدنى قيمة بالنسبة لمعايير HQ, SC, AIC، فيما يتم اختيار النموذج الذي يعطي أعلى قيمة بالنسبة لمعيار معامل التصحيح المعدل Adjusted R-squared.

بعد هذه الخطوة، يجب التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية للنموذج قيد الدراسة وهذا باستخدام اختبار Bounds Test، بالنظر إلى أن النموذج يحتوي على أكثر من متغيرين، حيث يتم ذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر F-statistic مع القيمتين الحرجتين الدنيا I(0) والعليا I(1) ضمن الجداول التي وضعها كل من Perasan, Shin and Smith في عام 2001.[1]

ثالثا: مرحلة اختبارات مشاكل القياس.

يتم في هذه المرحلة فحص بواقي نموذج **ARDL** المقدرة في الخطوة السابقة، من خلال مجموعتين من الاختبارات.

1 - اختبارات جودة نموذج الدراسة:

يتم التحقق من جودة نموذج الدراسة بتطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية أهمها:

1-1- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Breusch-godfrey-serial correlation LM test:

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، ونموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي:[2]

$$\varepsilon_t = \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + u_t$$

ويكون النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \dots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + u_t$$

[1] نفس المرجع السابق، ص 162

[2] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي، (محاضرات وتطبيقات)**،دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن،2012، ص 100.

حيث أن فرضية استقلالية الأخطاء H_0 التي ينبغي اختيارها هي:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$$

الإحصائية $LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية ρ. إذا كان $(n-p) \times R2$ أكبر من $\chi^2(\rho)$ (القيمة الحرجة لتوزيع بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

2-1- <u>اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera test:</u>

يعتبر اختبار **Jarque-Bera** أحد أنواع اختبارات مضاعف لاغرانج (**LM**)، وهو اختبار خاص بالتوزيع الطبيعي (**Normality**)، حيث تعتبر حالة التوزيع الطبيعي أحد الافتراضات الأساسية للعديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار **t-test** أو اختبار **f-test**، وعادة ما يتم إجراء اختبار **Jarque-Bera** (*JB*) قبل العديد من الاختبارات للتأكد من حالة التوزيع الطبيعي خاصة بالنسبة للعينات الكبيرة.

ويقارن اختبار **Jarque-Bera** بين انحراف العينة (**Skewness**) وتفرطحها (**Kurtosis**)، ويأخذ اختبار **Jarque-Bera** الصيغة التالية:[1]

$$JB = n\left[(\sqrt{b1})^2/6 + (b_2 - 3)^2/24\right]$$

حيث:

n : هو حجم العينة.

$\sqrt{b1}$: هو معامل انحراف العينة.

b_2 : هو معامل التفلطح.

ويسمح اختبار **Jarque-Bera** باختبار الفرضيات التالية:[2]

H_0: الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

---

[1] Jarque-Bera Test , https://www.statisticshowto.com/jarque-bera-test/

[2] العربي جلطي، نوال شمة، **<u>الانفتاح التجاري والحساب الجاري، اية علاقة؟ حالة الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1989-2018</u>**، في مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة تبسة، 2021،ص 606.

ومنه نقارن بين قيمة *JB* مع إحصائية $\chi^2(\rho)$ ،فإذا كانت $JB < \chi^2(\rho)$ نقبل H_0 ونرفض H_1، وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

1-3- اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء ARCH – LM test:

تسمح نماذج **ARCH** بنمذجة المتغيرات التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية والتي تعبر في الغالب عن المخاطرة، ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج **LM**، ويمر عبر الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى**: تقدير النموذج العام $Y=X\beta+\varepsilon$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مربعات البواقي المقدرة $\hat{\varepsilon}_t^2$
- **الخطوة الثانية**: تقدير النموذج:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}^2_{t-1} + \dots + \theta_q \hat{\varepsilon}^2_{t-q} + v_t$$

وحساب معامل التحديد R2 الخاص بهذا النموذج المقدر (تقدير هذا النموذج يؤدي إلى ضياع q مشاهدة).

- **الخطوة الثالثة**: اختبار فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء:

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_q = 0$$

وذلك باستعمال إحصائية مضاعف لاغرانج:

$$LM = (n-q) \times R^2 \qquad \chi^2_q \longrightarrow$$

وتكون قاعدة القرار: أنه إذا كانت *LM* أكبر من القيمة المجدولة لتوزيعة الكاي مربع عند مستوى معنوية α ودرجة حرية q فإننا نرفض الفرضية H_0 وهو ما يعني أن تباين الأخطاء غير ثابت أو غير متجانس.[1]

1-4- اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset test:

يعد اختبار Ramsey طريقة لاكتشاف فيما إذا كان هناك بعض العلاقات غير الخطية (Nonlinear) الهامة عند القيام ببناء نموذج الانحدار الخطي، واقترح Ramsey طريقة أطلق عليها اسم

[1] يحي عبدالله قوري، **الاقتصاد القياسي- محاضرات وتمارين محلولة**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة الليسانس تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ، 2017، ص ص 131-132.

RESET (Regression Specification Error test)، والتي تفترض وجود نموذج يتكون من متغير متوقع X (Predictor) ومتغير مستجيب Y (Response)، ومن خلال هذين المتغيرين يتم تكوين النموذج الخطي الأول.

$$Y_i = \beta_1 + \beta_2 X_i + u_i$$

حيث يقوم هذا الاختبار بعد تكوين نموذج الانحدار الخطي الأول، ببناء نموذج انحدار آخر مع إضافة قوى أخرى متوقعة للمتغير التابع Y كمتغيرات مستقلة في النموذج الجديد مع متغيرات X الأصلية.

$$Y_i = \beta_1 + \beta_2 X_i + \beta_3 \hat{Y}^2_i + \beta_4 \hat{Y}^3_i + u_i$$

وتتم المقارنة بين النموذجين من خلال اختبار فيشر F-test، وهذا وفق الفرضيات التالية:

H_0: النموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي).

H_1: النموذج الأول ليس ملائما للدراسة (نموذج غير خطي).

فإذا كانت قيمة F-test أكبر من مستوى المعنوية 5%، عندها يتم قبول فرضية العدم H_0، وبالتالي فالنموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي)، ولا يعاني من عدم ملائمة الشكل الدالي أو سوء التوصيف الرياضي، وعليه فالنموذج يعتبر صحيحا.[1]

وتبقى سهولة تطبيق Ramsey test من الإيجابيات التي يتمتع بها هذا الاختبار، إلا أن له مواطن ضعف ومن أهمها أنه لا يستطيع تحديد أي النماذج أفضل للدراسة.

2- اختبارات كوزوم للاستقرارية CUSUM Stability tests:

لمعرفة مدى استقرار هيكل نموذج الدراسة ومتانته، يستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (**CUSUM test**) وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (**CUSUM of squares test**) للتأكد من خلو بيانات الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وفيما إذا كان النموذج القياسي صالح للدراسة أم لا.[2]

[1] محمد الامين بلهوشات، فوزي محيريق، علي قابوسة، **اثر الائتمان المصرفي على النمو لاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL** ، في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 العدد 1، جامعة المسيلة، 2020، ص89

[2] العربي جلطي، نوال شمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 606-607.

وتظهر نتائج هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء نموذج مقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ومجال ثقة بهدف اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات نموذج المربعات الصغرى العادية غير مستقرة. فإذا كان منحنى الأخطاء ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن ثم إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يستوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة.[1]

المطلب الثاني: تحليل اتجاه تطور دالة الناتج الزراعي

أولا: تحليل تطور الناتج الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الانتاجية وتكمن هذه الاهمية في كونه من القطاعات الاستراتيجية المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

يتميز الناتج الزراعي في الجزائر بشدة التنوع وأن مكوناته متفاوتة الأهمية لذلك فإن أي تحليل له يكون مجملا ومركزا على ما هو رئيسي من خلال التعرف على الاتجاه العام لتطور الناتج الزراعي للمجموعات الرئيسية.

لقد خطت الجزائر خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال الفترة بين عام 1980و 2016 ، فقد شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطراب، تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان، اضافة إلى الظروف الاقتصادية وأحيانا السياسية.

ويمكن تتبع تطور الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) من خلال الشكل الموالي:

[1] سحاب الصمادي، احمد ملاوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص217

الشكل رقم (4-1): تطور الانتاج الزراعي في الجزائر للفترة (1980-2016).

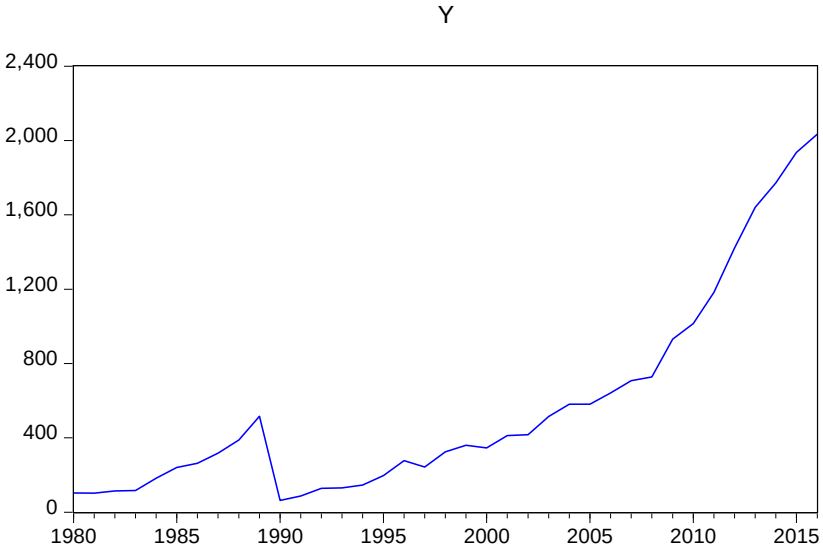

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل السابق يتضح بأن : الناتج الزراعي الإجمالي شهد تطور ا ملحوظا إذ تطور من 12.92 مليار دج سنة 1980 ليصل 2034.5 مليار دج سنة 2016 بزيادة بأكثر من 156 مرة عن سنة 1980 وهي زيادة كبيرة جدا بسبب الإصلاحات المنهجة في القطاع الزراعي خاصة منذ سنة 2000 وانتهاج جملة من الاصلاحات والسياسات والبرامج وخاصة منذ انتهاج برنامج التجديد الفلاحي والريفي وقد تجاوز لأول مرة الناتج الزراعي عتبة 1000 مليار دج سنة 2010 ليبلغ 1015.3 مليار دج وتوصل ارتفاع الناتج الزراعي بشكل منتظم وسريع بمعدل نمو سنوي يقدر بـ: 5.1 % ، خاصة وأن هذه المخططات وبرامج أعطت دفعا قويا نحو الزيادة في كمية الناتج الزراعي. وعند مقارنة معدل النمو في الزراعة بمثله في الدول المجاورة نجد مثلا في تونس يقدر بـ: 4.04 % وفي المغرب بلغ 2.95% أما مصر فقد بلغ 3.05% .

كما يلاحظ أن التطور الإيجابي الذي حققه الناتج الزراعي كان في نفس اتجاه تطور الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس أداء أفضل للقطاع الزراعي خلال هذه الفترة. إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي تتأرجح بين الزيادة والنقصان إلا أن هذه النسبة لا تزال ضعيفة مقارنة ومساهمة باقي القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات إذ انها لم تصل حتى إلى عشر المساهمة في الناتج الاجمالي وهذا ما يعكس ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية الاساسية.

يعد الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي و الحيواني من أهم المنتجات التي يعتمد عليها المستهلك الجزائري، و يأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج النباتي، حيث ما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات أصل نباتي بنسبة كبيرة و تقل فيها نسبة الإنتاج الحيواني[1].

1- تطور الناتج الزراعي النباتي:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح . يتميز الناتج الزراعي النباتي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية حيث يشمل: مجموعة الحبوب(القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال)، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية. ... وغيرها . وتتجّلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الزراعة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي، وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك نظرا لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان.[2]

ونظرا لكون الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر شديد التأثر بالعوامل المناخية المتغيرة من سنة إلى أخرى والمتعلق أساسا بكميه الامطار المتساقطة سنويا وعليه سيتم دراسة تطور الإنتاج الزراعي النباتي خلال فترة الدراسة مع اجراء مقارنات تمكننا من التقليل من تأثير العوامل الأخرى (غير العادية) والتي تؤثر في الإنتاج النباتي بغية تبيان أثر الإصلاحات الزراعية على تطور الإنتاج لمجموع المحاصيل الزراعية.

ويعود سبب التذبذب في انتاج النباتي في الجزائر إلى:

- ارتباط الزراعة الجزائرية بكمية الأمطار المتساقطة، فمعظم هذه الزراعة هي مطرية، و نسبة قليلة منها تخضع لعملية الري الذي نجده في أغلبه يعتمد على أساليب تقليدية.

[1] كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص187

[2] فوزية غربي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 119

- تقلص المساحة الصالحة للزراعة خاصة منها الأراضي الخصبة، بفعل عوامل طبيعية و أخرى بشرية، تتمثل في الانجراف و التصحر، زحف الاسمنت خاصة في منطقة متيجة، التي تعد أراضيها من أجود و أخصب الأراضي التي كانت تنتج أهم المزروعات الرئيسية.
- هجرة الفلاحين و تخليهم عن خدمة الأرض، و الاتجاه إلى قطاع الصناعة و التجارة، نتيجة أن الأجور في القطاع الزراعي هي أجور متدنية و غير مجزية، مما أدى إلى إهمال مساحات زراعية.
- ارتفاع تكلفة خدمة الأرض خاصة بعد إقبال الدولة على رفع الدعم على الوسائل و المواد الزراعية المستعملة في مختلف المجالات الزراعية، مما انعكس سلبا على استخدامها.

فكل هذه العوامل و غيرها، كان لها بالغ الأثر في تحديد مستويات الإنتاج من سنة لأخرى، الشيء الذي انعكس على مظاهر العجز الغذائي .إذ لم يتمكن القطاع الزراعي وبالأخص الإنتاج النباتي من مواكبة النمو المتزايد في الطلب على المنتجات الزراعية واستدعى الأمر الاتجاه نحو العالم الخارجي لاستيراد ما عجز عن توفيره الإنتاج المحلي،

ويمكن تفصيلها تطور الانتاج النباتي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم : (4-1): تطور الناتج الزراعي النباتي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

الوحدة: ألف طن

السنوات	جملة الحبوب	جملة البقول الجافة	جملة الخضر	جملة الفواكه
متوسط 1980-1989	1947.91	49.18	1345.66	1077.84
متوسط 1990-1999	2413.26	46.65	2357.08	1198.01
متوسط 2000-2009	3425.12	46.52	5164.37	2125.88
2010	4558.60	72.34	8340.44	3350.13
2011	4245.70	78.81	9569.23	3708.31
2012	5133.60	84.29	10402.32	3856.74
2013	4910.90	95.83	11868.41	4231.63
2014	3432.10	93.70	12297.73	4205.10
2015	3755.40	107.39	12771.77	4962.45
2016	2942.28	88.51	13479.88	4802.38

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل 7، الفلاحة، ص ص 134-139
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائات الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلدات من 3-37.

1-1: تطور انتاج الحبوب

تعد جملة الحبوب بمختلف أنواعها(قمح صلب، قمح لين، شعير، خرطال، ذرة Mais، ذرة بيضاء Sorgho.....) منتوجات غذائية استراتيجية نظرا للاستهلاك الواسع والكبير لهذه الشعبة من طرف الجزائريين ، لذلك تمنح الدولة الاولوية والاهمية الكبرى في زراعة هذه المحاصيل، كما تستورد الجزائر خمسة (05) ملايين قنطار سنويا من القمح فقط، بالرغم من أن 40% من المساحة المزروعة في الجزائر مخصصة لشعبة الحبوب بمختلف أنواعها وهي نسبة كبيرة وقد وصلت المساحة إلى 5793.45 ألف هكتار خلال الفترة (2005-2009)، كما أن انتاج القمح يعادل ثلثي الكمية الاجمالية لإنتاج الحبوب والمقدر بـ: 2942.28 ألف طن سنة 2016 . ويعود هذا الارتفاع إلى ادخال التكنولوجيا المتطورة وكذا تكثيف زراعة

القمح، ورغم ذلك يبقى انتاج القمح غير كافي في الجزائر والذي قدر سنة 2014 بـ: 3.3 مليون طن مقابل 9.5 مليون طن في مصر و6.9 مليون طن في المغرب. [1]

وتعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الإنتاجية في الجزائر، والأكثر استهلاكا خاصة منها منتوج القمح اللين والصلب، حيث ترتكز أغلب المساحات المزروعة حبوبا في الشرق والغرب الجزائري، مع ملاحظة أن أكثر من الثلثين يتركز في الهضاب العليا،[2]

عرف إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض و عدم الانتظام من حيث الكمية، وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها كمية الأمطار المتساقطة وتوزيعها عبر الموسم الزراعي وهذا ما يتضح من خلال الجدول السابق، حيث عرفت الفترة قبل سنة 2000 تأرجح صعودا ونزولا إلا أن الاتجاه العام كان في اتجاه الصعود إذ ارتفع انتاج الحبوب خلا متوسط الفترة (1980-1989) من 1947.91 ألف طن إلى 2413.26 ألف طن خلال متوسط الفترة (1990-1999).

ومع بداية الألفية الثالثة لوحظ توجه عام للإنتاج نحو الصعود، فبعدما كان يقدر إنتاج الحبوب خلال عام 2000 بـ 934.21 ألف طن انتقل عام 2001 إلى 2659.17 ألف طن، ليصل خلال سنتي 2003، 2004 إلى أكثر من 4 ملايين طن، ويستمر خلال هاته السنوات في إنتاج ما بين 3 ملايين طن إلى 4 ملايين طن، لينخفض عام 2008 إلى 1,5 مليون طن، بسبب ظروف الجفاف خلال هاته السنة، لكن شهدت سنة 2009 قفزة نوعية حيث وصل إنتاج الحبوب إلى أكثر من 5,25 مليون طن، و التي تزامنت مع بداية تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي وما شهده القطاع الفلاحي من دعم من طرف الدولة، حيث بلغ متوسط الإنتاج للحبوب خلال الفترة (2010-2014) حوالي 4.249.940 طن، وهي كمية غير كافية للطلب المتزايد من هذا المحصول نتيجة زيادة النمو السكاني،

غير أن ما نلاحظه رغم الدعم المقدم خلال برنامج توطيد النمو إلا أننا نجد نسبة الحبوب تراجعت بصورة واضحة وبالأخص بعد سنة 2012 ، وهذا راجع إلى سوء استخدام الدعم المقدم، وإلى نقص منسوب

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2014، ص 6

[2] ZAGHOUNE : **Réflexion sur le programme de reconversion le contexte actuel et les perspectives de relance de l'agriculture**, Revue céréaliculture N°34, Institut technique des grandes cultures, Alger, 2000, P8.

تساقط الامطار، غير أن ما يجب الإشارة إليه أن نسبة الدعم المقدم من قبل الدولة لا يتلاءم وحجم الإنتاج المحقق، ولم يكن حجم الإنتاج المحقق في صورة الإنتاج الذي كان مخططا ومنتظر أن يتحقق.

1-2: تطور انتاج الخضر

تشمل الخضر مجموعة كبيرة من المحاصيل الزراعية من بينها البطاطس والطماطم ، البصل، الثوم، وغيرها، وهي من المحاصيل الأساسية التي يتزايد استهلاكها مع تزايد عدد السكان وتحسن مستوى الميشة للأفراد وزيادة الوعي الصحي لدى المستهلكين.

إن إنتاج الخضر عرف تطورا وتحسنا ملحوظا، حيث نجد أن الزيادة كانت مستمرة ولم تتوقف وذلك لعدم أسباب نذكر منها : إعادة هيكلة المستثمرات الزراعية وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال رد الاعتبار للقطاع الخاص، كما أن زيادة استهلاك هذه المنتجات أدى إلى ارتفاع أسعارها، وحرية تسويقها جعلت مداخيلها محفزة للمنتجين مما شجعهم على زيادة المساحة المزروعة من هذه المجموعة، بالاضافة إلى الدعم المقدم والتسهيلات الممنوحة للفلاحين المنتجين للخضر في مجال الري العمومي وتوفير الأسمدة والمواد الكميائية المناسبة وتوفير وسائل الري بمختلف أنواعها، وهذا ما ساهم في زيادة الإنتاج ونجاح الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضر خلال بعض السنوات وقد وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه الشعبة إلى : 99.4 % سنة 2016،وهذا يفسر نجاح الدولة في تطبيق سياسة الدعم الموجه للخضر من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي بتنفيذ كل من برنامج دعم التنمية الاقتصادية وبرنامج التجديد الزراعي والريفي.

1-3: تطور انتاج الفواكه

تشمل الفواكه أنواع متعددة منها : الحمضيات، الزيتون، التمور، العنب، التين، والفواكه ذات الحبيبات مثل الاجاص والتفاح والفواكه ذات النواة مثل المشمش والبرقوق وغيرها.

إن إنتاج الفواكه أيضا عرف تطورا وتحسنا ملحوظا منذ سنة 1980 والتي بلغ فيها الانتاج: 963.18 ألف طن ، ليرتفع انتاج الفاكهة خلال متوسط الفترة (1980-1989) إلى قيمة :1077.84 ألف طن، وقد شهد بعدها ارتفاع متواصلا خلال كامل فترة الدراسة ليتضاعف إلى حوالي خمس (5) مرات

خلال سنة 2016 ويصل إلى قيمة : 4802.38 ألف طن مقارنة بسنة 1980 وهذا ساعد على تحقيق معدل اكتفاء ذاتي من هذه الشعبة يصل إلى 95.2% سنة 2016.

4-1: تطور انتاج البقول الجافة

وتظم البقوليات مجموعة من المنتجات مثل الفول الجاف، الحمص، العدس، الفاصولياء، والبزلاء وهي من المجموعات الغذائية الهامة إذ يتم استهلاكها بكميات كبيرة في الجزائر ، باعتبارها مصدر هام للبروتينات النباتية التي يحتاجها الانسان في غذائه.

البقول الجافة شأنها شأن الحبوب، فهي زارعة مطرية تخضع للظروف المناخية، فتكون جيدة تارة و ضعيفة تارة أخرى و لا تستقر على حال، فكانت أعلى كمية إنتاج تلك المحققة في سنة 1996 ، و هي تعتبر سنة مناخية ملائمة للزراعة، حيث بلغت 68 ألف طن ، بينما السنة الموالية مباشرة، كان انخفاض شديد إذ قدرت كمية الإنتاج بـ: 27.63 ألف طن و أدنى كمية منتجة بعد تلك المحققة في سنة 2000 -2001، و التي قدرت ب21.46 ألف طن ،ثم ارتفع انتاج البقول خلال الفترة منذ سنة 2000 وقد وصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة 95.83 ألف طن بسبب ملائمة الظروف المناخية.

وعلى العموم تبقى زراعة البقول الجافة دون المستوى المطلوب الذي يفي باحتياجات السوق الوطنية، على هذه المنتجات خصوصا و أن عدد السكان في تزايد مستمر، و هذا يجعلها بعيدة عن تحقيق الأهداف التنموية و في مقدمتها تطوير زراعة البقول و تقليص حجم استيرادها و العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي منها باعتبار أن معدل العجز في هذه الشعبة يصل إلى 48.6% سنة 2016.

2- تطور الناتج الزراعي الحيواني

تلعب الثروة الحيوانية دورا كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي في كثير من الدول ،وقد عرف الإنتاج الحيواني عملية دعم لمختلف أنواعه وذلك عن طريق تخصيص صندوق خاص وضع له حساب تخصيص خاص به ورصد له مبلغ مالي لا بأس به وهو صندوق حماية الصحة الحيوانية (**FPZS**) [1] ثم منذ سنة 2000

[1] تأسس هذا الصندوق في: 24 جوان 1995، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 24 جوان 1995، وهو يهدف إلى دعم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، ويستمد موارده من ميزانية الدولة ورسوم الذبح، ويسيره الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA.

تأسس صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP)،[1] من أجل دعم الإنتاج الحيواني بما فيه تربية الد واجن ودعم تربية الخيل والإبل ودعم تربية الأغنام والمعز وتربية النحل وذلك من أجل تحقيق اكتفاء في مجال اللحوم الحمراء والبيضاء وتقليل الاستيراد، كما سهلت الدولة عملية تربية الحيوانات من أجل زيادة الثروة الحيوانية من خلال تقديم الدعم للمراعي والسهوب وذلك بتخصيص صندوق تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب والجدول الموالي يبين تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

جدول رقم (4-2): تطور الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

الوحدة: ألف رأس

السنوات	الأبقار	الاغنام	الماعز	الجمال
متوسط 1980-1989	1429.25	15733.50	2663.12	143.12
متوسط 1990-1999	1325.70	17722.04	2841.16	137.74
متوسط 2000-2009	1604.50	18780	3510	270
2010	1748	22869	4287	314
2011	1790	23989	4411	319
2012	1795	25194	4595	340
2013	1802	26573	4911	344
2014	2050	27808	5130	354
2015	2150	28112	5014	362
2016	2081	28136	4935	379

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الانتاج الحيواني نقلا عن:

www.ons.dz/spip.php?rubrique218/ تاريخ التصفح: 2017/07/15 على الساعة: 22:00

من خلال الجدول السابق يتضح بأن: تطور الإنتاج الحيواني عرف تحسنا في مستوى الإنتاج بمختلف أنواعها بزيادة مستمرة دون انقطاع سواء عدد الابقار ، الأغنام، الماعز وحتى عدد الجمال، وقد انتقل عدد الأبقار من 1355 ألف رأس سنة 1980 إلى 2061 ألف رأس سنة 2016 أي بزيادة قدرها: 706

[1] عرفت المخصصات المالية لهذا الصندوق تطورا معتبرا إذ انتقلت من 154.6 مليون د ج سنة 2000 إلى 1469.3 سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـ: 850% وهي مبالغ معتبرة.

ألف رأس، أما الأغنام فقد زادت بـ: 14766 ألف رأس خلال نفس الفترة، أما الماعز فقد قدرت الزيادة بـ: 2212 ألف رأس، أما الجمال فقد قدرت الزيادة بـ: 230 ألف رأس .

وهذا بسبب نجاح سياسة الدعم المنتهجة منذ سنة 2000 خاصة في اتجاه تطوير الإنتاج الحيواني وتحسين النوعية والسلالات من أجل زيادة كمية اللحوم المنتجة محليا وتخفيض فاتورة الاستيراد وبالأخص بعد بدأ تنفيذ برنامج دعم التجديد الزراعي والريفي منذ سنة 2008، الذي شهد إنشاء صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب ، الذي حفز كثيرا الفلاحين على الاستثمار في مجال تربية الحيوانات، وذلك من خلال دعم التلقيح الاصطناعي للأغنام والمعز ب 402 دينار للقاحات ودعم عمليات تحويل حليب المعز إلى جبن من قبل المزارع، كما عرف تربية الإبل دعم خاص من خلال دعم إنشاء مزارع لتسمين الجمال وتجهيزها بالوسائل الخاصة بمليون دينار،[1] هذا ما أدى إلى الزيادة الملحوظة في الإنتاج. ولكن رغم كل الدعم المقدم وكل هذه الزيادة في الإنتاج والتي قدرت بمتوسط نمو سنوي قدره : 4.51 % على طول الفترة (1980-2016) إلا أن الدولة لم تصل إلى الهدف المرجو ولايزال إنتاج اللحوم الحمراء يعرف نقصا ولا زالت فاتورة استيراد اللحوم الحمراء تعرف ارتفاعا ملموسا.

جدول رقم (4-3): تطور انتاج اللحوم في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) **الوحدة**: ألف طن

السنوات	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	المجموع
متوسط 1980-1989	156.87	123.50	280.37
متوسط 1990-1999	271.66	206.29	477.95
متوسط 2000-2009	310.96	246.28	557.24
2010	7.87	263.26	271.13
2011	7.84	267.41	275.25
2012	240.87	365.40	606.27
2013	242.20	418.40	660.60
2014	486.26	284.76	771.72
2015	525.58	293.44	819.02
2016	537.65	302.76	840.41

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الانتاج الحيواني نقلا عن:

www.ons.dz/spip.php?rubrique218/ تاريخ التصفح: 2017/07/15 على الساعة: 22:00

[1] عابد عدة ، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 221

من خلال الجدول يتضح بأن: إنتاج اللحوم قد تضاعف بحوالي ثلاث (3) مرات خلال الفترة من (1980-2016) إذ انتقل من 280.37 ألف طن خلال متوسط الفترة (1980-1989) إلى 840.41 ألف طن سنة 2016، ورغم الاصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خاصة في مجال تطوير الثروة الحيوانية إلا أن الانتاج الحيواني لم يتحسن كثيرا، باعتبار أن قطاع اللحوم وخاصة الحمراء لازال يعاني من مشاكل، حيث أن ه لازال يسير بطرق تقليدية متخلفة وبعيدة عن المعايير العالمية للتسمين وطرق العناية وتربية الحيوانات ودورات التكاثر السنوية لرؤوس الماشية، كما يعود ذلك أيضا إلى طبيعة نظم الانتاج وتربية الحيوانات المستخدمة في الجزائرالتي تحول دون استخدام التقنيات الحديثة وانتشار الاوبئة والأمراض المستوطنة والوافدة، اضافة إلى عجز قدرات التخزين والتبريد لدى المربين والموالين، ما أدى إلى تلف وفساد جزء من الانتاج الوطني من اللحوم بنوعيه الحمراء والبيضاء خاصة في فصل الصيف.

ثانيا : تحليل تطور رأس المال الزراعي

يدخل رأس المال الزراعي في إطار التمويل الرسمي الذي يتم اعتماده من قبل الدولة ضمن إطار قانوني من خلال تمويل مختلف الأنشطة الزراعية.[1] ويتم تحديد مخصصات التمويل من خلال قوانين المالية وتعمل الخزينة العمومية على تمويل مختلف الاستثمارات الزراعية وتتحمل الخسائر التي قد تحدث للمزارعين جراء الظواهر الطبيعية (في ظل ضعف التأمين الزراعي) أو تحمل ديون الفلاحين المتعثرة[2] بالاضافة إلى دفع الفوارق عن القروض المدعمة[3]. ويمكن توضيح تطور رأس المال الزراعي (مخصصات تمويل الاستثمارات الزراعية) في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) بالشكل الموالي:

---

[1] لخميسي الواعر، **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018-2019، ص 125

[2] وقد شهد القطاع الزراعي منذ سنة 2000 مرحلتين لمسح الديون ، المرحلة الأولى انطلقت سنة 2001 قامت الدولة بإلغاء الديون على الفلاحين والمقدرة بـ: 14 مليار دج ، كما شهدت سنة 2009 عملية ثانية لمسح الديون بمبلغ 41 مليار دج لتحفيز الفلاح وتعزيز قدراته المالية.

[3] عرفت معدلات الفائدة المدعمة تطور في النسبة التي يتحملها الفلاح وقد وصلت منذ سنة 2000 إلى 100% بالنسبة للقروض القصيرة الأجل. اما القروض المتوسطة والطويلة الأجل فقد شهدت دعم يتراوح بين 40-50 % حسب أهمية كل شعبة زراعية.

الشكل رقم (4-2): تطور راس المال الزراعي في الجزائر للفترة (1980-2016).

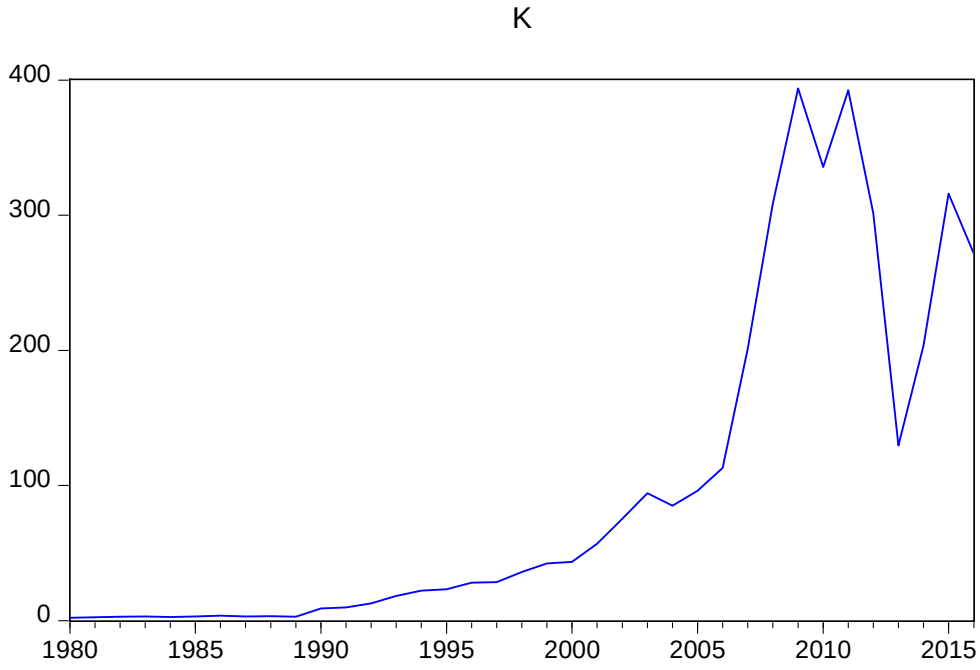

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل السابق يتضح بأن: المخصصات المالية للقطاع الزراعي عرفت تطورا ملحوظا وذلك بفعل تحسن الوضعية المالية للبلاد خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول منذ الثلث الأخير من سنة 1999، وقد ارتفعت المخصصات المالية للقطاع الزراعي من 2 مليار دج سنة 1980 إلى 9.020 مليار دج سنة 1990 أي بزيادة بأكثر من 4.5 مرة ثم وصلت إلى 43.540 مليار دج سنة 2000 أي بزيادة تقارب 22 مرة عن سنة 1980، ثم تطورت هذه النسبة خاصة خلال المخططات التي عرفتها الفترة (2000-2016) وقد بلغت أقصاها سنة 2009 إذ وصلت إلى 393.750 مليار دج بداية تطبيق سياسة التجديد الزراعي والريفي لتبدأ بعدها بالتراجع لتصل إلى 271.430 مليار دج بنسبة تقدر بـ 45 % مقارنة بسنة 2008، ويعود هذا التراجع إلى مساعي الدولة لتخفيض النفقات العمومية بعد تراجع أسعار البترول وتراجع احتياطي الصرف.

كما أن مكانة الاستثمارات الزراعية من اجمالي الاستثمارات الكلية كانت غير مستقرة صعودا وهبوط فقد كانت غير منتظمة حيث بلغت أقصاها بنسبة 18.57 % سنة 2003 خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية، وقد شهدت سنة 2013 أدنى نسبة من مخصصات الاستثمارات الزراعية بالنسبة

للاستثمارات الكلية حيث قدرت بـ: 7.15 % وهذا راجع إلى تراجع أسعار المحروقات ما دفع الدولة إلى تخفيض مجمل النفقات لاستعادة التوازنات المالية الكلية للدولة، وتبقى هذه المخصصات المالية المخصصة للقطاع الزراعي ضئيلة جدا وتعكس عدم اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة المخصصات المالية للقطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات الكلية خلال الفترة (2000-2016)

جدول رقم (4-4): تطور نسبة المخصصات المالية للقطاع الزراعي من إجمالي المخصصات الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة %	16.38	15.38	16.9	18.57	16.75	17.36	11.08	17.21	16.19
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
النسبة %	18.43	13.41	14.13	14.05	7.15	10.22	11.28	11.30	/

المصدر: حسبه الطالب إعتماد على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قوانين المالية، للسنوات من 2000-2016

ثالثا : تحليل تطور الأراضي الزراعية.

تعتبر الأراضي الزراعية عامل أساسي ومهم في دالة الناتج الزراعي، كما أن امكانية التوسع في هذا المورد الطبيعي تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر أراضي قابلة للاستصلاح لدى كل دولة . والجزائر دولة تزخر بمساحة جغرافية واسعة تقدر بـ 238174100 هكتار وتشمل السهول والهضاب والجبال والصحراء وغيرها، .ويقدر إجمالي الاراضي المستعملة في الزراعة (SAT) بـ: 43396164 هكتار سنة 2016 [1] ذات درجة خصوبة متفاوتة ، يستغل منها فقط (المساحة المستعملة في الزراعة (SAU)) تقدر بـ: 8449425 هكتار أي حوالي: 3.55 % من المساحة الاجمالية و 19.47% من إجمالي الأراضي المستعملة في الزراعة.

[1] ONS, **L'Algerie en quelques chiffres N° 47** , 2016

ويمكن تتبع تطور المساحة المستعملة في الزراعة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) بالشكل الموالي:

الشكل رقم (4-3): تطور المساحة المستعملة في الزراعة في الجزائر للفترة (1980-2016).

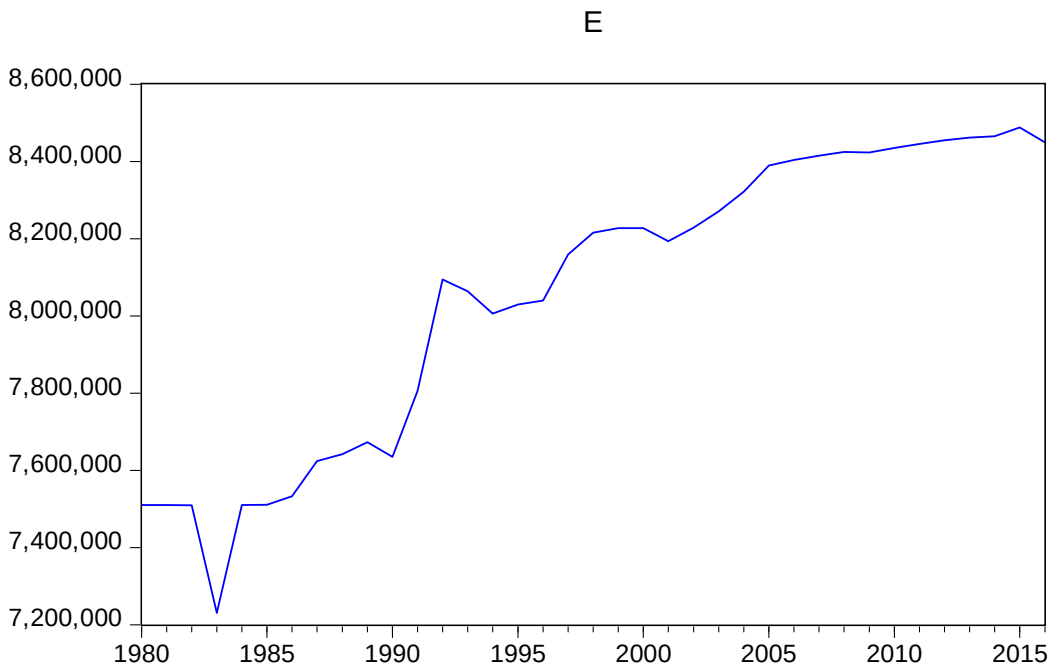

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل السابق يتضح بأن: تطور المساحة الصالحة للزراعة خلال ستة وثلاثون سنة، إذ أن المساحات الصالحة للزراعة كانت في تناقص، وقد وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال سنة 1983 حيث تراجعت بنسبة 6.64 %، بسبب تحويل مساحات هامة من الأراضي الزراعية إلى قطاعي العمران والصناعة، وهذا ما جعل القطاع يفقد حوالي 515000 هكتار خلال العشرية (75-1985) .[1]

لكن بعد صدور قانون حيازة الملكية الزراعية عن طريق الاستصلاح [2] بدأت المساحة الصالحة للزراعة في تزايد، إلى أن وصلت سنة 2015 إلى **8487854** هكتار بزيادة قدرها 12.79 %، مقارنة بالفترة: 1980 – 1989 وهذا يرجع إلى التسهيلات الإدارية التي أصبح يعالج بها ملف العقار الزراعي، مما شجع

[1] موسى رحماني، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص56

[2] القانون رقم: 13/83 المؤرخ في 13 أوت 1983، الجريدة الرسمية ، عدد 34، صادرة بتاريخ: 16 أوت 1983.

بعض الفلاحين على استصلاح بعض الأراضي، رغم أن الزيادة كانت طفيفة إلا أنها تبقى غير كافية بسبب النقائص التي واجهت عملية الاستصلاح .

ورغم كل هذه الزيادة إلا أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية لم يتعدى 0.207 هكتار للفرد الواحد، بينما نجد في تونس مثلا نصيب الفرد من الاراضي الزراعية وصل إلى 0.396هكتار للفرد الواحد. [1] وفي المغرب نصيب الفرد من الاراضي الزراعية بلغ: 0.271 هكتار للفرد الواحد، أما السودان فوصل إلى: 0.558 هكتار للفرد الواحد. [2]

رابعا : تحليل تطور عدد العمال في القطاع الزراعي:

يعاني القطاع الزراعي من أزمة في اليد العاملة في ظل التهرب من العمل في هذا القطاع والتوجه نحو قطاعات أخرى كالإدارة والخدمات وغيرها، وذلك بسبب أن القطاع الزراعي لايزال غير منظم من حيث الأجور والتأمين وغيرها .

ومع ذلك يمكن أن تكون الأرقام المصرح بها لا تعكس فعلا العدد الحقيقي للعمال المشتغلين في الزراعة بسبب موسمية النشاط فيه.

ويمكن تتبع تطور عدد العمال المشتغلين في القطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة (1980-2016) بالشكل الموالي:

[1] نقلا عن: قاعدة بيانات منظمة الاغذية والزراعة FAOSTAT تاريخ التصفح: 2017/12/30 على الساعة: 13:30

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية** ، الخرطوم السودان، المجلد 38، سنة 2018

الشكل رقم (4-4): تطور عدد العمال في القطاع الزراعي بالجزائر للفترة (1980-2016).

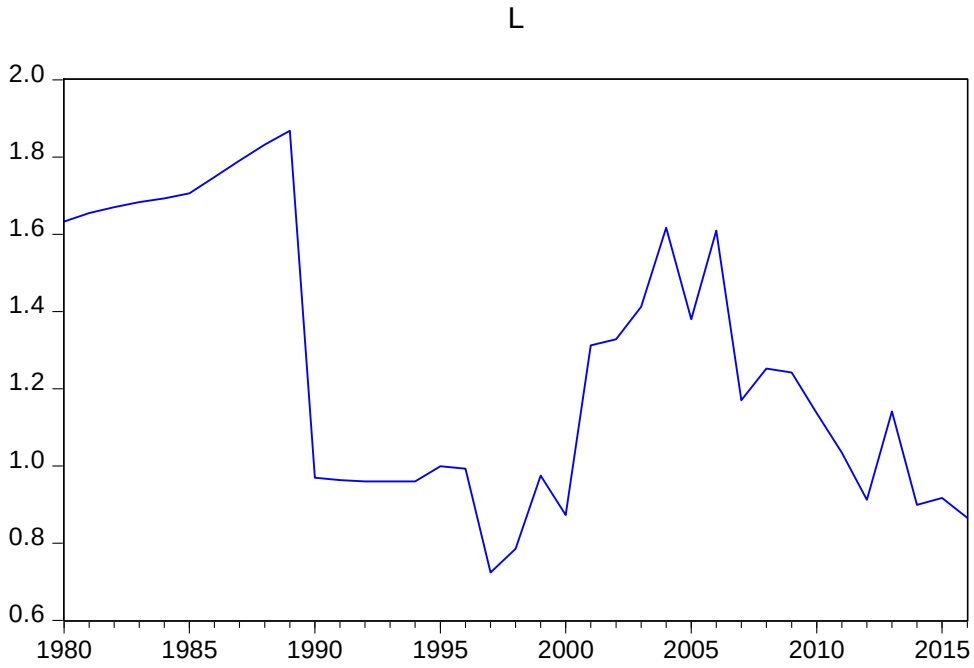

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل رقم (4-4) يتضح بأن تطور عدد العمال في الجزائر كان بصورة متذبذبة ارتفاعا ونزولا كما أن نسبة الزيادة في أحسن الاحوال لم تتجاوز 2% سنويا. وهذا بسبب تذبذب التوظيف في القطاع الزراعي من سنة إلى أخرى فهو يتأرجح بين الزيادة والنقصان،

وقد انتقل عدد العمال خلال الفترة (1980-1989) من 1633 ألف عامل سنة 1980 إلى أكبر قيمة ارتفاع خلال فترة الدراسة سنة 1989 لتصل 1868 مليون عامل . ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 960 ألف عامل سنة 1992 ثم بدأت في الارتفاع خلال فترة البرامج التنموية (2000-2016) لتصل إلى 1617 سنة 2004 أي مع نهاية برنامج الانعاش الاقتصادي لتعاود الانخفاض إلى 865 ألف عامل سنة 2016.

وعموما فقد بقيت حجم العمالة الزراعية ضعيفا جدا مقارنة بإجمالي العمالة المشتغلة والتي وصلت إلى 7.98% سنة 2016 في أدنى نسبة يصل لها مساهمة القطاع الزراعي من العمالة الاجمالية

خلال فترة الدراسة،ويرجع السبب في ذلك كونه قطاع غير مستقر ومرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية، وبالتالي فإن العمل فيه يتميز بعدم الاستقرار مما يضطر العديد من العمال للبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أكثر استقرارا، كما أن دخل العامل في القطاع الزراعي منخفض عن نظيره من القطاعات الأخرى، مما يعمل على هروب وهجرة اليد العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية بحثا عن مستوى معيشي أفضل.

خامسا : تحليل تطور استهلاك الاسمدة في القطاع الزراعي

تتضاءل مردودية الأراضي الزراعية وتنخفض قدرتها الإنتاجية لأسباب عديدة منها ما هو ناتج عن عوامل طبيعية كالتعرية بواسطة الرياح و الأمطار و الانجراف الناتجة عن الفيضانات، التي تؤدي إلى إزالة الطبقات الغنية وذات المردودية العالية، وتنشأ الحاجة إلى استعمال الأسمدة إلى افتقار التربة لبعض العناصر الكيميائية اللازمة لنمو النبات، أو بسبب إجهادها بسبب الزراعة المتتالية للأرض دون اتباع دورة زراعية مناسبة و لأسباب أخرى كالنباتات الضارة والحشرات ومختلف الآفات التي تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي، وتعد الأسمدة الكمياوية أحد مؤشرات الرأسمال المادي التي يتم بها رفع خصوبة التربةوهي على أشكال متنوعة ، حيث نجد منها الازوت N والفسفور P ، والبوتاسيوم K ... وغيرها.[1]

كل هذه الأسباب تجعل الأرض الزراعية بحاجة لتحسينها وتجديدها للحصول على منتوج ذي وفرة عالية ومردودية كبيرة، ويستعمل فيها نوعان من الأسمدة، أسمدة تقليدية وناتجة عن مخلفات الحيوانات وتستعمل في الزراعة التقليدية ولها دور في تهوية التربة وتغذية النباتات ببعض المكونات التي تفقدها، لكن يجب أن تستعمل بطرق عقلانية لها ،تحمل بعض الحشرات التي من الممكن أن تضر بالزراعة .

أما الأسمدة الصناعية فقد عرفت تطورا ملحوظا منذ الموسم الزراعي 81/80 ويمكن تتبع تطور استهلاك الاسمدة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 1980 -2016 بالشكل الموالي:

[1] سليمان بلعور، لخميسي الواعر، **دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها البرنامج الخماسي2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري**، في مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص323

الشكل رقم (4-5): تطور استهلاك الاسمدة في القطاع الزراعي بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).

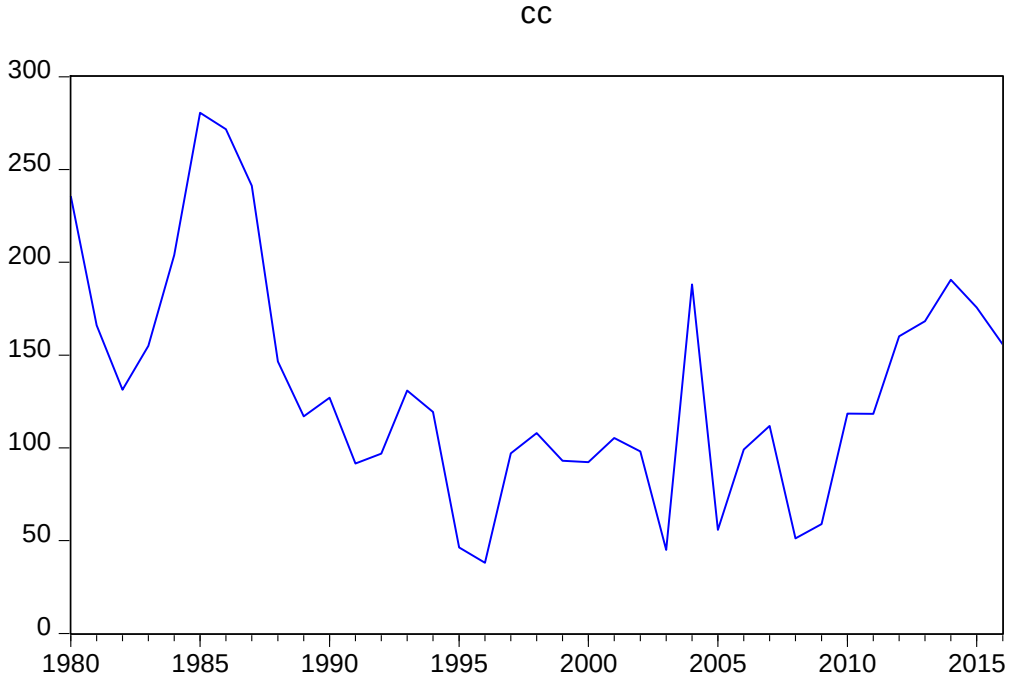

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

من الشكل السابق يتضح : الاستهلاك الكلي للأسمدة عرف بعض الانخفاض خلال السنوات الأولى لفترة الثمانينات بسبب نظام التبوير الممارس في زراعة الحبوب وحتى بسبب الجفاف الذي يؤدي إلى تقليص المساحة المزروعة بالحبوب و البقول الجافة التي تعتمد على تساقط الامطار (خاصة سنتي 1981-1982) ليعود للارتفاع منذ سنة 1983 ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 1985 ليبلغ 280.63 ألف طن خلال فترة المخططين الخماسيين (الاول 1980-1984) و(الثاني 1985-1989)

إن الاستعمال الكلي للأسمدة انخفض خلال فترة التسعينات مقارنة بفترة المخطط الخماسي الأول و الثاني وقد وصلت في سنة 1995 إلى 46.40 ألف طن ثم إلى 38 ألف طن سنة 1996 في أدنى قيمة له بسبب الجفاف وانخفاض المساحة المزروعة مما أدى إلى انخفاض كمية الاسمدة المستهلكة الزراعة.

ومن الأسباب أيضا التي أدت إلى انخفاض كمية الأسمدة المستهلكة:

- عدم التحكم الجيد في مواعيد التسليم وفي نوعية الأسمدة .
- نقص الإرشاد الفلاحي وخاصة في معرفة الطرق التقنية لاستخدامها .

- استخدام الأسمدة لم يرق بعد إلى الاستخدام الأمثل والرشيد من الكمية والمواعيد .
- الاعتماد الكلي من المزارعين على خصوبة التربة الطبيعية وكذلك هطول الأمطار ونوع المحاصيل.
- أما السبب الرئيسي فهو ارتفاع أسعار الأسمدة ابتداء من الموسم 1992/1991 نتيجة إلغاء دعم الدولة لمدخلات الإنتاج الزراعي.

أما خلال فترة المخططات التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2000 ورغم الامكانيات المرصودة بقي استهلاك الزراعة للأسمدة متذبذبا للأسباب السابقة الذكر إلا أنه شهد بعض الارتفاع منذ سنة 2008 بسبب برنامج التجديد الفلاحي والريفي ليصل إلى 190.50 ألف طن سنة 2014 والتي قابلها تحسن في متوسط تساقط الأمطار ليبلغ 574.03 مليمتر سنة 2013.[1] وبالرغم من التطور الذي شهده استهلاك الأسمدة إلا أنه يبقى بعيدا عن المستوى العالمي حيث بلغ معدل الاستهلاك 45.42 كلغ للهكتار، بينما وصل المعدل العالمي لاستخدام الاسمدة 96 كلغ للهكتار الواحد. [2]

سادسا : تحليل تطور العتاد و المكننة الزراعية

تبرز أهمية العتاد والمكننة الزراعية من خلال تأثيره الشديد على مستوى الإنتاج والذي يكمن في انخفاضه أو ضياعه الكامل، ومن أجل ذلك يجب احترام المواعيد الدقيقة لاستعماله وخاصة في الظروف المناخية التي لها تأثير على الموسم الزراعي و التي لا تسمح بأي تأخير أو تقدم أو نسيان في العمليات الزراعية.[3]

[1] أنظر الملحق رقم 01

[2] سليمان بلعور، لخميسي الواعر، **مرجع سبق ذكره**، ص324

[3] اعمر عزاوي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 143

وقد أثبتت التجربة في كل من أوربا وأمريكا الشمالية أن العتاد والمكننة الزراعية هي من العوامل الرئيسة التي أدت إلى الثورة الزراعية بها إذ يتيح إدخال المكننة الزراعية إمكانية التوسع الافقي بإستغلال أكبر قدر من الأراضي الصالحة للزراعة واستصلاح أراضي جديدة . كما أن ادخال الألات والمكننة في الزراعة يؤدي إلى زيادة انتاجية الارض بنسبة تقدر بـ: 20 – 30 % [1]

فالمكننة الزراعية ضرورية لما يقدمه من فعالية في العمل الإنتاجي و ذلك من حيث :[2]

- سرعة تنفيذ الأعمال الزراعية واحترام مواعيد البذر والحرث و الحصاد....إلخ .
- كفاءة المكننة الفلاحية في إعداد التربة و تهيئتها كالقدرة على الحرث العميق و تفتيت التربة .
- تحسين العمليات الزراعية الأخرى .

ويمكن تتبع تطور المكننة الزراعية بالجزائر خلال الفترة (1980-2016) بالشكل الموالي:

الشكل رقم (4-6): تطور المكننة الزراعية بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).

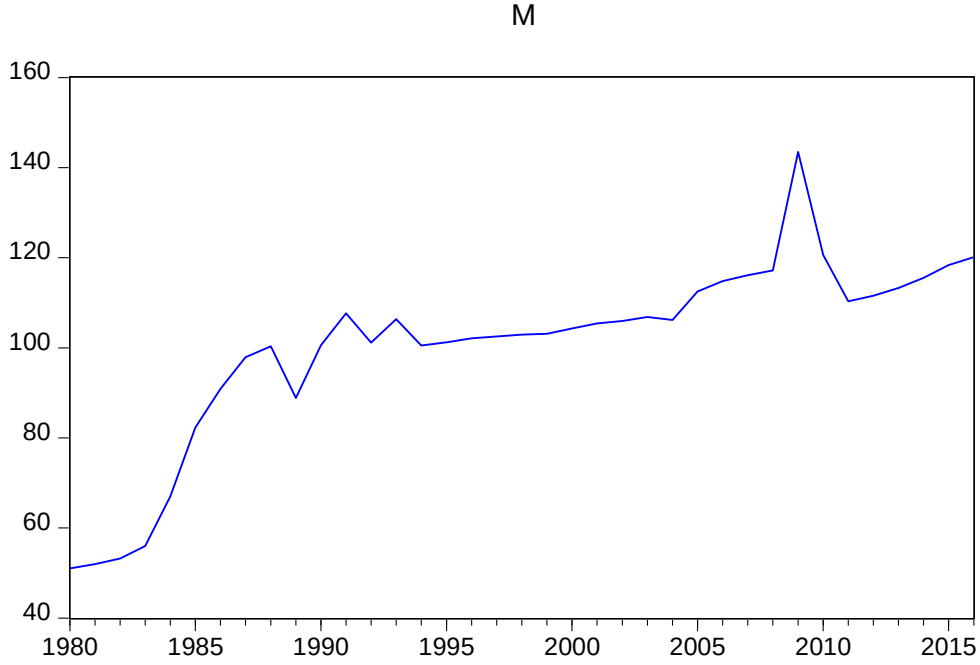

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

[1] رابح زبيري، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 217

[2] Taulait Hoccine, **L'Agriculture Algérienne les cause de l'échec**, édition OPU,Alger,1988,P21

من الشكل السابق يتضح بأن: القطاع الزراعي كان يشكو من نقص كبير في العتاد الفلاحي قبل إصلاحات1987 خاصة في بعض الأنواع المتخصصة حيث تختلف أنواعه حسب طبيعة ووظيفة كل نوع

وقد تضاعفت عدد الوحدات المستخدة في الزراعة من 51 ألف وحدة سنة 1980 إلى 100.35 ألف وحدة سنة 1988

وقد تميزت فترة الثمانينات بارتفاع معدل النمو في المكننة الزراعية و خاصة مشتريات القطاع الخاص مما أدى إلى زيادة حضيرته بمعدل 35.5% والتي تجاوزت لأول مرة حصيرة القطاع العام، إلا أنه بعد سنة 1989 عرفت أسعار العتاد الفلاحي ارتفاعا كبير إثر تطبيق السياسة السعرية الجديدة حسب القانون المتضمن رفع الدعم عن أسعار عوامل الإنتاج الزراعي[1]، مما أدى إلى تراجع نسبي في مشتريات القطاع الزراعي من المكننة الزراعية من 100.35 ألف وحدة سنة 1988 إلى 88.86 ألف وحدة سنة 1989 ، مع العلم أن تجهيز القطاع الزراعي بشكل عام قد اعتمد على الوحدات الصناعية الوطنية لإنتاج الجرارات والماكنات الزراعية .

ومنذ سنة 1994 أصبحت وضعية العتاد والمكننة الزراعية في تذبذب بالزيادة والنقصان في حدود 100-106 ألف وحدة إلى غاية اطلاق المخطط الخماسي الأول 2005-2009 أين وصلت إلى 143.49 ألف وحدة سنة 2009 في أعلى قيمة لها.

وبالرجوع إلى العلاقة بين مساحة الأرض الصالحة للزراعة والمكننة الزراعية نجد بأن درجة المكننة قد تحسنت حيث هبط نصيب المساحة الصالحة للزراعة من الجرارات من: 176 هكتار/جرار سنة 1979 لتصل إلى: 122 هكتار /للجرار سنة 1984 و90 هكتار سنة1986 تم إلى 71 هكتار سنة 1990 وإلى 81 هكتار سنة 1994، وتشير الإحصائيات أن الجزائر تعد من أحسن الدول العربية التي تحقق معدلات استغلال للجرارات في الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تصل في كل من المغرب و العراق إلى حوالي 300 هكتار للجرار.[2]

[1] القانون رقم: 12/89 المؤرخ في 1989/07/05.

[2] اعمر عزاوي، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 144

أما إذا ما قورن ببلدان الضفة الشمالية لحوض البحر الابيض المتوسط كفرنسا التي بلغ فيها عدد الجرارات (800 ألف وحدة) واسبانيا (500 ألف وحدة) سنة 1985 فيعتبر هذا المعدل ضعيفا.

لكن رغم هذا التطور في العلاقة فإن وظيفة الجرار و عمره الإنتاجي قد يتأثران لأن العمر الإنتاجي للجرار قدر بـ 8 سنوات، ففي سنة 1990 قدرت نسبة عدد الجرارات التي تجاوز عمرها الإنتاجي 8سنوات بـ 50% منها 38% تجاوزت 12 سنة .أما حالتها الوظيفية فقد تشير إلى إرتفاع نسبة العطب في حظيرة القطاع العام و التي تقدر بـ 22% عام 1978 و 20% للحظيرة الوطنية سنة 1990 [1].

سابعا : تحليل تطور المتوسط السنوي لتساقط الامطار

تغير المناخ هو أحد التحديات البيئية المعاصرة الأكثر أهمية ذات عواقب اجتماعية واقتصادية سلبية خطيرة . ومما لا شك فيه، فإن قطاع الزراعة هو عرضة لتغير المناخ ويرجع ذلك أساسا إلى الاعتماد العالي للغاية على الظروف المناخية والطقس .ويمكن أن يؤثر تغير المناخ على القطاع الزراعي من خلال مختلف القنوات : ارتفاع درجة الحرارة، والتغير في هطول الأمطار وتوزيعها.[2]

ورغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم2 ، إلا أن 93 % من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة10% ، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م 3 بنسبة 90 % من مياه الامطار [3] لكن غالبية هذه المياه تنصرف إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة، في حين أن المناطق الصحراوي تستقطب فقط كميات ضئيلة جدا من الأمطار. [4] والشكل الموالي يوضح تطور المتوسط السنوي لتساقط الأمطار في الجزائر خلال الفترة (2016-1980).

---

[1] رابح زبيري ، أطروحة دكتوراه **مرجع سبق ذكره**، ص 219 .

[2] منظمة التعاون الاسلامي، **الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي**، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، أنقرة، تركيا، 2016، ص 8

[3] زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الخلل؟ !دراسة قياسية منذ سنة 1980**، **مرجع سبق ذكره**، ص 9

[4] الطيب قصاص، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 129-130

الشكل رقم (4-7): تطور المتوسط السنوي لتساقط الامطار بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).

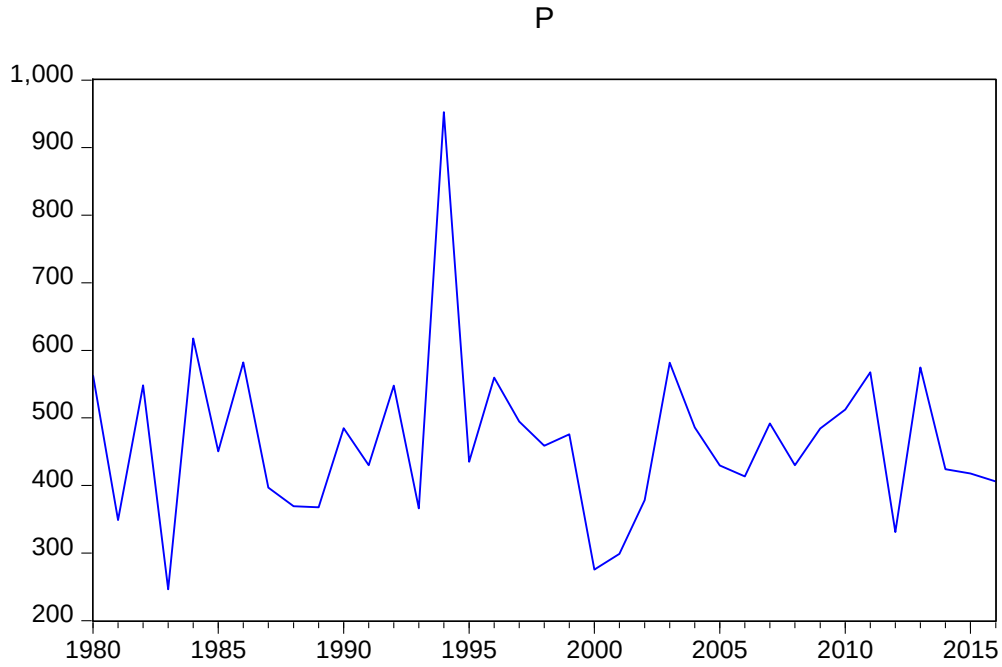

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

من الشكل السابق يتضح أن: متوسط تساقط الامطار في الجزائر عرف تذبذبا ارتفاعا ونزولا حيث ظرب الجفاف الجزائر في بعض السنوات وهذا ما أثر سلبا على الناتج الزراعي حيث سجل متوسط التساقط لسنة 1983 متوسط 246.43 ميلمتر بنسبة إنخفاض فاقت المرتين (2.23 مرة) ثم عودت الارتفاع سنة 1984 لتبلغ 617.58 ميلمتر ثم بدأت في التأرجح هبوطا وارتفاعا ضمن مجال (367-582 ميلمتر) إلى غاية سنة 1993 التي شهدت أعلى معدل تساقط بـ: 952.50 ميلتر، ثم عاودت الانخفاض والتذبذب في حدود (435-559 ملمتر) ثم انخفضت انخفاضا حادا سنة 2000 أين بلغت 275.35 ميلمتر ثم تحسنت بعدها لتبلغ 574.57 ميلمتر سنة 2013 وقد حافظت على متوسط تساقط للأمطار في حدود 415.89 ميلمتر إلى غاية 2016.

وعموما فإن توزيع معدلات التساقط السنوي في الجزائريتناقض في اتجاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب .[1]

[1] عمر فرحاتي، **حصاد المياه والري التكميلي في الجزائر**، في حلقة العمل حول: حصاد مياه الامطار والري التكميلي في المناطق الجافة في الوطن العربي، دمشق، سوريا، 17-19 نوفمبر 1997، ص 396

- من الشمال إلى الجنوب: يتلقى الأطلس التلي في الشمال كمية الأمطار تتراوح بين 400- 1000 ميلمتر سنويا ، وقد تفوق 1000 ميلمتر سنويا في المرتفعات الشمالية . وبالدخول إلى الهضاب العليا والاطلس الصحراوي يقل متوسط التساقط السنوي للأمطار ليتراوح بين 200-400 ميلمتر سنويا، ثم تبدأ بالتناقص من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي نحو الصحراء لتقل عن 200 ميلمتر سنويا .
- من الشرق إلى الغرب: تتناقص كميات الامطار المتساقطة من الشرق إلى الغرب وذلك بسبب جبال الريف والاطلس المتوسط في المغرب الاقصى وشبه الجزيرة الإيبرية التي تعترض الرياح المحيطية الممطرة، إضافة إلى ان إرتفاع الجزائر الشرقية يفوق نظيرتها الغربية.

ثامنا : تحليل تطور استخدام المبيدات في القطاع الزراعي

تتعرض النباتات والمحاصيل الزراعية خلال فترة نموها إلى عدة آفات حشرية وفطرية وطفيلية يؤدي عدم الوقاية منها ومكافحتها إلى حدوث خسائر كبيرة في الانتاج كما ونوعا تصل بالنسبة للآفات الحشرية فقط إلى 15 % في البلدان الغربية و33 % في أمريكا اللاتينية و 44 % في إفريقيا وآسيا [1]

وتنقسم المبيدات المستخدمة في الزراعة الجزائرية إلى نوعين مبيدات سائلة ومبيدات جامدة وتنحصر في الأصناف التالية : مبيدات الحشرات، مبيدات الاعشاب الضارة، ومبيدات الفطريات وغيرها.

وتستخدم حسب الظرف الذي يتطلب استخدامها وبالكمية المناسبة،

ويمكن تتبع تطور استخدام المبيدات في القطاع الزراعي بالشكل الموالي:

[1] رابح زبيري، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 237

الشكل رقم (4-8): تطور استخدام المبيدات بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).

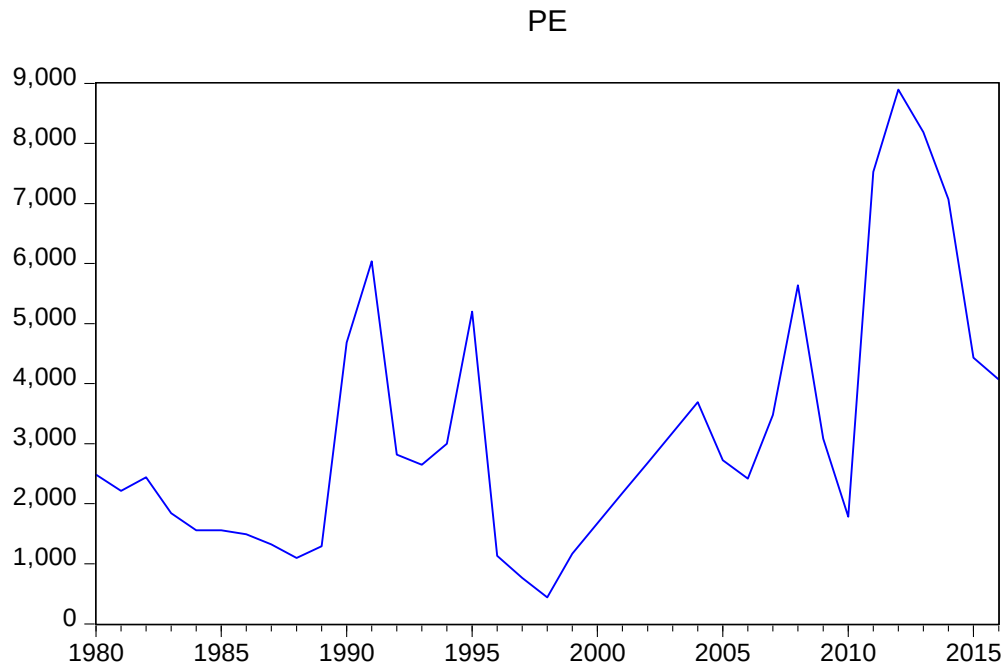

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

من الشكل السابق يتضح أن: ان استخدام المبيدات شهد تذبذبا كبيرا بالزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة (1980-2016). وقد سجلت سنة 1980 حجم استخدام للمبيدات يقدر بـ: 2485.2 طن، لينخفض بعد ذلك ويصل سنة 1988 إلى 1099.4 طن بنسبة انخفاض تقدر بـ: 126.05 % ، ثم عاود الارتفاع من جديد ليصل إلى 6035.05 طن سنة 1991 ثم يعاود الانخفاض من جديد ليصل إلى أدنى حجم استخدام للمبيدات خلال فترة الدرسة بـ: 439.62 طن خلال سنة 1998 ثم بعدها يعاود الارتفاع ليصل إلى قيمة 3690.18 طن سنة 2004 بسبب غزو الجراد الصحراوي للصحراء الجزائرية خلال هذه السنة. ثم بعد ذلك بدأ استخدام المبيدات في الزيادة والنقصان إلى لن يبلغ 8896.01 طن سنة 2012 كأعلى قيمة لاستخدام المبيدات خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى اهتمام الدولة باستخدام المبيدات ودعمها من خلال برنامج التجديد الزراعي والريفي.

تاسعا : تحليل تطور الدعم الزراعي

عرفت سياسة الدعم الزراعي في الجزائر تطورا على حسب الظروف الاقتصادية والمالية للدولة والتي كان لها دور مؤثر على سياسة الدعم المنتهجة من قبل الدولة للقطاع الزراعي.[1]

لقد مارست الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية الثمانينات التدخل المباشر في تمويل وتسيير ومراقبة جميع نشاطات القطاع الزراعي وهذا ما أثر سلبا على المزارع الزراعية (قدرت نسبة المزارع العاجزة خلال نظامي التسيير الذاتي والثورة الزراعية بـ: 75% خاصة في ظل طول اجراءات التمويل وتهميش القطاع الزراعي الخاص.

الشكل رقم (4-9): تطور الدعم الزراعي بالجزائر خلال للفترة (1980-2016).

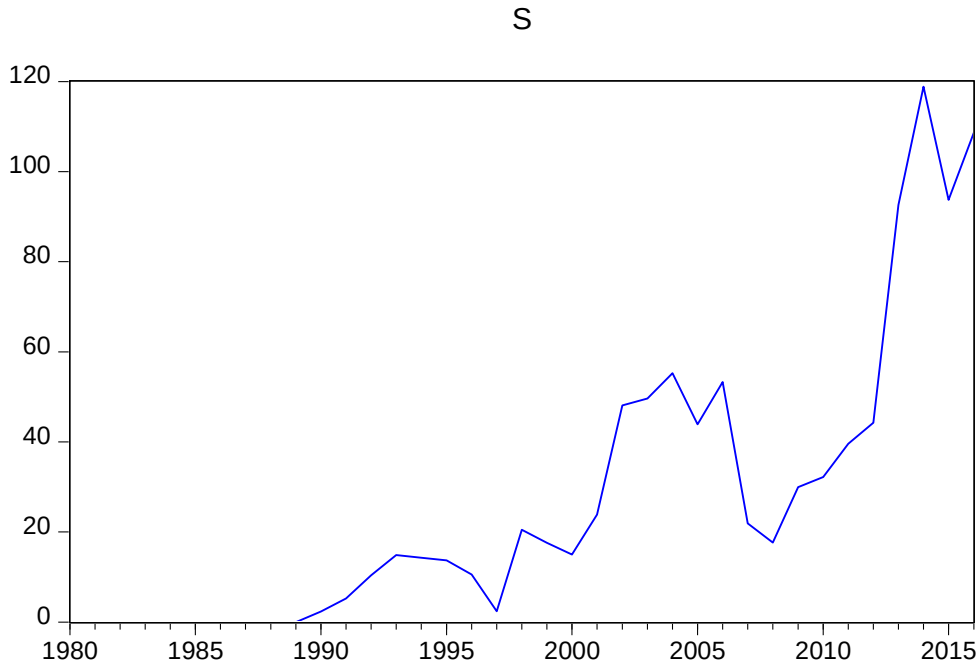

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق رقم (2) وباستخدام برنامج Eviews 10.

من الشكل السابق يتضح أن : حجم الدعم للقطاع الزراعي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-1999، إذ انتقل من 2.32 مليار د ج سنة 1990 إلى 20.47 مليار د ج سنة 1998 أي بزيادة تقدر

[1] لخميسي الواعر، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 134

بـ : 796.40 % (هذه السنة عرفت أكبر حجم من الدعم بسبب بداية تطبيق برنامج التكثيف الزراعي، وكذلك عملية بداية عملية استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز)، إلا أن هذه الزيادة كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى وقد عرفت أدنى مستوى لها سنة 1997 حيث بلغت 2.37 مليار دج، بسبب ضعف الإنتاج نتيجة للظروف المناخية السيئة.

ورغم المبالغ الهامة من الدعم التي خصصتها الدولة من سنة إلى أخرى للقطاع الزراعي إلا أن هذه المخصصات تبقى ضعيفة وغير كافية (لا يتجاوز في أحسن الحالات 0.70 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة من دعم كلي للقطاع الزراعي والذي يزيد عن 1.5% ، 1.4% ، 1% في كل من دول الاتحاد الأوربي (UE) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والولايات المتحدة الأمريكية(USA) على التوالي خلال نفس الفترة (1990-1999).[1]

أما خلال الفترة (2000-2016) وبعد تحسن أسعار المحروقات عرفت تبني الدولة لمجموعة من المخططات التنموية استهلتها بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد قامت بانشاء مجموعة من الصناديق الداعمة للقطاع الزراعي موجهة لكل الشعب الزراعية وحتى المناطق الريفية [2]، وقد شهدت هذه الفترة تطور في المخصصات المالية السنوية لمختلف صناديق الدعم المعتمدة من قبل الدولة فقد زادت المخصصات بنسبة 121 % سنة 2004 مقارنة بسنة 2000، ثم بدأ الدعم الزراعي في التراجع منذ سنة 2007 حيث بلغ 21.91 مليار دج وبعدها يواصل الانخفاض إلى 17.91 مليار دج سنة 2007 .

وبعد تبني الدولة لبرنامج التجديد الزراعي والريفي منذ سنة 2009 ارتفعت مخصصات الدعم الزراعي من جديد لتصل إلى 118.85 مليار دج سنة 2014 كأقصى قيمة يصلها خلال فترة الدراسة وهذا ما أثر بالإيجاب على نمو الناتج الزراعي.

[1] محمد غردي ، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 135

[2] أنظر المبحث الثاني من الفصل الثالث لهذه الأطروحة.

المبحث الثاني:

اثر الاصلاحات الزراعية على نمو الناتج الزراعي في الجزائر

خلال الفترة 1980-2016

سنتطرق في هذا المبحث إلى قياس وتحليل اثر الاصلاحات الزراعية على نمو الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، حيث سيتم تقدير نموذج مستقل وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطي **ARDL**، بحيث سيتم اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة ونمو الانتاج الفلاحي في الجزائر، بالاعتماد على اختبار الحدود وتطابق الشروط المطلوبة في معامل تصحيح الخطأ، بالإضافة إلى التحقق من خلو النموذج من مشاكل القياس الكلاسيكية (الارتباط الذاتي في الأخطاء، عدم ثبات التباين، التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير)، وكذا التأكد من الاستقرار الهيكلي للنماذج (اختبارات الكوزوم).

المطلب الاول: تحديد متغيرات نموذج الدراسة.

الفرع الاول: متغيرات نموذج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة لنمو الانتاج الزراعي في الجزائر وفقا لمحتوى النظرية الاقتصادية وكذا للخصوصية الاقتصادية للجزائر، وهذا حتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولية وواقعية. والجدول الموالي يبين المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة، وترميزاتها، وحدات قياسها ومصادر بياناتها:

جدول رقم (4-5): متغيرات الدراسة وحدات قياسها ومصادر بياناتها		
رمز المتغير	اسم المتغير ووحدة قياسه	مصدر بيانات المتغير
LNY	تطور الناتج الزراعي في الجزائر كمتغير تابع. (مليار دج)	الديوان الوطني للإحصائيات
LNL	عدد العمال في القطاع الزراعي (مليون عامل)	الديوان الوطني للإحصائيات
LNK	الراس المال الزراعي (مليار دج)	قوانين المالية
LNE	المساحة المستعملة للزراعة (هكتار)	الديوان الوطني للإحصائيات
Ref	اصلاحات القطاع الزراعي (متغيرة وهمية)	متغيرة وهمية
المصدر: من إعداد الطالب.		

الفرع الثاني: وصف متغيرات نموذج الدراسة:

سنقوم بمعالجة عينة الدراسة وفق مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي أثبتت دراسات عديدة قوتها التفسيرية لحركية الانتاج الزراعي، وهذا انطلاقا من قاعدة النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المفسرة له خلال الفترة 1980-2016، وتتمثل متغيرات الدراسة في:

أولا: المتغير التابع (المتغير الداخلي): ويتمثل في تطور الناتج الزراعي بمختلف أنوعه في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، ورمزنا له بالرمز **(LNY)** معبرا عنه بمليار دينار جزائري .

ثانيا: المتغيرات المستقلة (المتغيرات الخارجية): ويدخل في هذا النموذج أربع (4) متغيرات مستقلة، وتتمثل في عناصر الانتاج الاساسية اضافة الى الاصلاحات كمتغير خارجي وهمي وهي كالآتي:

1- عدد الفلاحين : وهو احد عناصر الانتاج الاساسية ويمثل عدد العاملين في القطاع الزراعي (ونتوقع علاقة طردية بين هذا المؤشر والمتغير التابع).ورمزنا له بالرمز **(LNL)** معبرا عنه مليون عامل.

2- المساحة المستعملة للزراعة: يعتبر أحد عوامل الانتاج الاساسية أيصا بما له من أهمية بالغة في دالة الانتاج، ورمزنا له بالرمز **(LNE)** معبرا عنه بالهكتار، وحسب النظرية الاقتصادية هناك علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع.

3-**الراس المال الزراعي**: وحسب النظرية الاقتصادية نتوقع علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع. ورمزنا له بالرمز (LNK) معبرا عنها بالمليار دج.

4- **اصلاحات القطاع الزراعي**: وهو متغير وهمي يأخذ قيمة صفر قبل الاصلاحات وقيمة واحد من بداية الاصلاحات والتي تم تقديرها منذ 2008، ورمزنا له بالرمز Ref.

قبل تحليل النتائج المتوصل إليها نشير إلى أننا قمنا بتقدير عدة نماذج قياسية تحتوي على عوامل إنتاج أخرى كالأسمدة والمبيدات المستخدمة ، المتوسط السنوي للتساقط والمكننة الزراعية وغيرها إلا أنها كانت كلها تتناقض مع النظرية الاقتصادية ، إضافة إلى عدم معنوية أغلب المعلومات المقدرة.

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

بعد أن تم ضبط وتوصيف متغيرات الدراسة، في الآتي سنقوم بتقدير وتحليل نموذج أثر الاصلاحات الزراعية على تطور القطاع الزراعي في الجزائر للفترة (1980-2016) وفق منهجية (ARDL).

الفرع الأول: اختبارات الإستقرارية

نخصص هدا الفرع للتطرق إلى اختبارات الإستقرارية، والمتمثلة في الآتي:

أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يوظف اختبار السكون لتحديد درجة سكون السلاسل الزمنية الاقتصادية، وهذا يساهم في تحديد أي الطرق القياسية الملائمة التي يمكن أن توظف لاختبار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية[1]، والآتي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة حسب أسلوب ديكي-فولر الموسع (ADF) وبالاستعانة ببرنامج (Eviews 10)، كما في الجدول رقم (4-6).

[1] أحمد حسين بتال، سراب عبد الكريم مطر، **اثر التضخم على عوائد اسهم قطاعات سوق العراق للاوراق المالية – دراسة قياسية للمدة 2005-2015**، في مجلة الادارة والاعمال، المجلد 25، العدد 02 ،الجامعة الاسلامية غزة، 2017، ص20. رابط المقال:https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/view/2237/1824

نجد من الجدول رقم (4-6)؛ أن سلسلة الانتاج الزراعي (lny) غير مستقرة عند المستوى الأول(0)Iاحسب اختبار ADF، لأن القيم الاحتمالية أكبر من 0.1 وفي كل الحالات (حد ثابت، حد ثابت واتجاه عام، بدون حد ثابت واتجاه عام)، وتصبح سلسلة(lny) مستقرة عند أخد الفرق الأول لها، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة (بسكون السلاسل الزمنية)، بينما تظهر السلسلة الزمنية للمساحة المزروعة (lne) وحسب اختبار ADF مستقرة عند المستوى الأصلي من البيانات I(0) في حالة (حد ثابت) وايضا عند أخد الفرق الأول(1)I ، حيث تتضمن الفروق والقيم الاحتمالية أقل من 0.01 كما يظهر في الجدول رقم (4-6)-، أما بالنسبة للرأسمال الزراعي (lnk) فتظهر السلسلة غير ساكنة عند المستوى (0)I، بسبب كون القيم الاحتمالية أكبر من 0.1 في كل معادلات اختبارADF وفي كل الصيغ، وتصبح مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها، مما يعني تكاملها من الدرجة الأولى(1)I لأن القيم الاحتمالية أقل من 0.01 في جميع الحالات، وهذ ينطبق الى حد كبير مع سلسلة عدد الفلاحين فهي مستقرة عند المستوى ولكن بشكل ضعيف جدا حيث تستقر في حالة (عدم وجود الثابت والاتجاه العام) بقيمة احتمالية اقل من 0.1 وتصبح مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها في جميع الحالات ، اما الاصلاحات فهي مستقرة عند المستوى لا نها تأخذ قيمتين ثابتتين هي الصفر والواحد، وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من I(0) و(1)I فالطريقة الملائمة لدراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل هي مقاربة ARDL.

جدول رقم (4-6): اختبارات جدر الوحدة للاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		LNY	LNE	LNK	LNL
With Constant	t-Statistic	-1.3946	-6.0799	-0.9606	-1.8768
	Prob.	***0.5741***	***0.0000***	***0.7567***	***0.3390***
		n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0135	-1.3470	-1.9429	-2.1912
	Prob.	***0.9294***	***0.8551***	***0.6116***	***0.4799***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.6973	0.9931	1.8144	-1.8979
	Prob.	***1.0000***	***0.9107***	***0.9813***	***0.0559***
		n0	n0	n0	*
		At First Difference			
		d(LNY)	d(LNE)	d(LNK)	d(LNL)
With Constant	t-Statistic	-6.2596	-1.3798	-5.8559	-7.3659
	Prob.	***0.0000***	***0.5770***	***0.0000***	***0.0000***
		***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.3957	-5.8815	-5.8079	-7.2535
	Prob.	***0.0000***	***0.0003***	***0.0002***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9113	-1.0107	-5.0529	-7.3730
	Prob.	***0.3142***	***0.2728***	***0.0000***	***0.0000***
		n0	n0	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

ثانيا-اختبار الفجوات الملائمة للنموذج[1]:من بين الطرق الأكثر استعمالا لاختيار الفجوة الملائمة هو استعمال دوال المعلومات، ومن بين هذه الدوال هي دالةSICوAIC، ووفقا لهذه الحالة ومن خلال الشكل رقم (4-10)،فان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية **ARDL** هو من الرتبة **(4,4, 4,3,4)**حسب اختبار فترات الإبطاء المثلى وبالاعتماد على معيار AIC "معيار التخلف الزمنيAkaike*"، وهذا يعني أن للمتغير

[1] علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016)**، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2018، ص ص126،127 ، (بتصرف).

* قيم معيار أكايك -Akaike-؛ من بين أفضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج المستخدم، إذ أن القيمة (4) تعني تخلف زمني بأربع مدد والتي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات في النموذج.

التابع (lny) أربع درجات تأخير، ومثلها للمتغيرات المستقلة (lnk، ref، lnl)، اما لمتغير المساحة المزروعة (lne) فكان ثلاث درجات تتأخر.

ومنه فالنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta lny = c + \sum_{i=1}^{4} \beta_{1i}\, \Delta lny_{t-1} + \sum_{i=1}^{3} \beta_{2i}\, \Delta lne_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \beta_{3i}\, \Delta lnl_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \beta_{4i}\, \Delta ref_{t-1} + \sum_{i=1}^{4} \beta_{5i}\, \Delta lnk_{t-1} + \propto_1 lny_{t-1} + \propto_2 lne_{t-1} + \propto_3 lnl_{t-1} + \propto_4 ref_{t-1} + \propto_5 lnk_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots (1).$$

حيث أن:Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى،

c: الحد الثابت، t: اتجاه الزمن، ε_t: حد الخطأ العشوائي،(β_1, β_2, β_3, β_4, β_5,):معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)،($\propto_1$, $\propto_2$, $\propto_3$, $\propto_4$, $\propto_5$,): معاملات العلاقة طويلة الأجل.

الشكل رقم (4-10): اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة

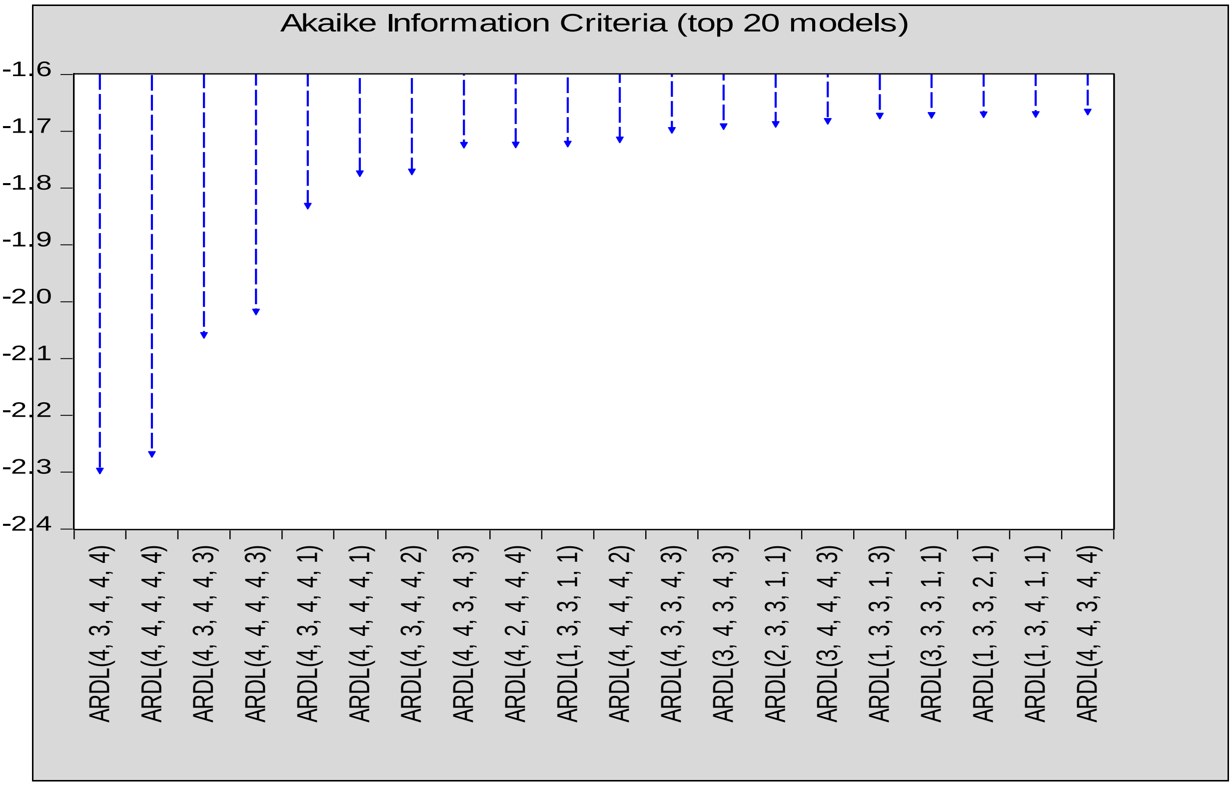

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10.

الفرع الثاني-اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL :

بعد تحديد رتبـــة (**4,3,4 ,4,4**) ARDL يمكن الآن استخراج معادلة التوازن طويل الأجل والاستجابة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما يظهر في الجدولين ((**4**-7)،(**4**-8)).

وللتحقق من فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة)، نتجه- مثلما أشرنا سابقا- نحو إجراء -اختبار الحدود-. كما في الجدول (**4**-7)،حيث تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول إلى نفي فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، لأن القيمة المحتسبة لاختبار(**F**) والبالغة (**6.753644**)أكبر من القيمة العليا 4.37 ،وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة (بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

كما تشير معلمات الأجل الطويل حسب نتائج الجزء العلوي من الجدول (**4**-7) إلى وجود تأثير معنوي في الاتجاه الايجابي بين المساحة المستعملة للزراعة (**SAU**) وتطور الانتاج الزراعي عند مستوى احتمال 1%، إذ أن زيادة المساحة المساحة المستعملة للزراعة (**SAU**) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الانتاج الزراعي بمقدار يفوق **42** وحدة في الأجل الطويل علما بأن إجمالي الاراضي المستعملة في الزراعة (**SAT**) تقدر ب: 43396164 هكتار سنة 2016 يستغل منها فقط 8449425 هكتار أي ما يعادل 19.47 % فقط يعني أن إمكانية التوسع فيها قائم خاصة أنها تعتبر مدخلا مهما ورئيسيا في العملية الانتاجية الزراعية حيث أن حجم الانتاج يعتمد بدرجة كبيرة على التوسع في استصلاح الأراضي مثلما تؤكده نتائج النموذج أعلاه ، رغم كل الاصلاحات على السياسة العقارية بدأ التسيير الذاتي والثورة الزراعية مرورا بإعادة الهيكلة ثم حق الانتفاع الدائم (قانون المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية) وأخيرا قانون الامتياز الفلاحي ، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية على اعتبار أن ارتفاع المساحة المزروعة يزيد من غلة الهكتار الواحد مما يرفع من حجم الانتاج الكلي في الأجل الطويل،

ونفس الشيء بالنسبة للمتغيرة الوهمية التي قمنا بإدراجها في دالة الانتاج الزراعي والمتمثلة في الإصلاحات الزراعية التي مست القطاع الزراعي، فهناك علاقة معنوية طردية مع نمو الانتاج الزراعي عند

مستوى احتمال 01%، والذي يعني تأثير الاصلاحات التي قامت بها الجزائر خاصة منذ سنة 2008 (أين تم الشروع في تطبيق برنامج التجديد الزراعي والريفي) على عكس الاصلاحات السابقة التي لم يكن لها تأثير وهذا ما توضحه معدلات النمو السنوية للإنتاج الزراعي.

أما عن تأثير الرأسمال الزراعي فكان هناك علاقة معنوية ولكن في الاتجاه العكسي عند مستوى احتمال 05%، حيث كلما زادت المخصصات المالية الموجهة لتمويل الزراعة بـ 01 % انخفض الانتاج بمقدار42 % وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ولكن يمكن تفسير هذا بالقول ان نسبة كبيرة من هذه الاموال لا تذهب حقيقة الى تمويل الزراعة بل تستخدم لأمور خاصة لا علاقة لها بالزراعة (الفساد المالي والاداري)،

أما فيما يخص مرونة الانتاج الزراعي بالنسبة لليد العاملة في القطاع الزراعي، لم يكن هناك تأثير لعدد العمال (الفلاحين) على نمو الانتاج في قطاع الزراعة بالجزائر وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.9253 وهي أكبر من مستوى المعنوية 10٪. خاصة في تذبذب عدد العمال في الزراعة من سنة لأخرى خلال الفترة (1980-2016) حيث ان تطور عدد العمال في الجزائر كان بصورة متذبذبة ارتفاعا ونزولا كما أن نسبة الزيادة في أحسن الاحوال لم تتجاوز 2% سنويا. وهذا بسبب تذبذب التوظيف في القطاع الزراعي من سنة إلى أخرى فهو يتأرجح بين الزيادة والنقصان.

الجدول رقم (4-7):اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNE	42.57524	5.389018	7.900370	0.0000
LNL	-0.013102	0.135862	-0.096434	0.9253
REF	1.153257	0.219885	5.244823	0.0005
LNK	-0.429704	0.175004	-2.455399	0.0364
C	-670.0862	85.06536	-7.877310	0.0000

EC = LNY - (42.5752*LNE -0.0131*LNL + 1.1533*REF -0.4297*LNK
-670.0862)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.753644	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	33			
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10.

ويدل اختبار (**ARDL**) على وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل، والتعبير عن هذه العلاقة إلى جانب العلاقة قصيرة الأجل، يبينها لنا الجدول رقم (**4**-8) "نموذج تصحيح الخطأ"، إذ يتضح من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية والتي بلغت(**-0.885779**) وبمستوى معنوية أقل من **1%**، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أو بالأحرى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، كما يتبين لنا من خلال النتائج أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل

تصحيح الخطأ تكشف لنا سرعة عودة متغير الانتاج الزراعي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل في كل فترة زمنية لسنة اختلال التوازن من الفترة (**t-1**) تقدر بـ:(-0.88) والذي يعد معامل تعديل (تكييف) عالي نسبيا، بمعنى آخر أنه عندما تنحرف مؤشر نمو الانتاج الفلاحي خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (88%) من هذا الاختلال في المدة (**t**) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد سنة واحدة بالتقريب($\frac{1}{0.88} = 1.13$).

الجدول رقم (4-8): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNY)
Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/07/21 Time: 06:15
Sample: 1980 2016
Included observations: 33

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNY(-1))	0.278870	0.106937	2.607795	0.0284
D(LNY(-2))	-0.475453	0.161127	-2.950803	0.0162
D(LNY(-3))	-1.045975	0.192218	-5.441601	0.0004
D(LNE)	15.40661	2.578577	5.974849	0.0002
D(LNE(-1))	-14.16334	2.211843	-6.403412	0.0001
D(LNE(-2))	-6.106692	1.229714	-4.965946	0.0008
D(LNL)	0.098264	0.097940	1.003308	0.3419
D(LNL(-1))	-0.680482	0.103801	-6.555623	0.0001
D(LNL(-2))	0.142143	0.109635	1.296516	0.2271
D(LNL(-3))	0.659394	0.105166	6.270017	0.0001
D(REF)	-0.265287	0.072642	-3.651992	0.0053
D(REF(-1))	-0.733220	0.132436	-5.536414	0.0004
D(REF(-2))	-0.446167	0.095564	-4.668794	0.0012
D(REF(-3))	-0.543529	0.097943	-5.549437	0.0004
D(LNK)	0.176226	0.048406	3.640560	0.0054
D(LNK(-1))	0.132002	0.048279	2.734179	0.0231
D(LNK(-2))	0.296435	0.054133	5.476042	0.0004
D(LNK(-3))	0.202281	0.057253	3.533117	0.0064
CointEq(-1)*	-0.885779	0.111568	-7.939396	0.0000

R-squared	0.899938	Mean dependent var	0.145697
Adjusted R-squared	0.771287	S.D. dependent var	0.119031
S.E. of regression	0.056925	Akaike info criterion	-2.600089
Sum squared resid	0.045367	Schwarz criterion	-1.738464
Log likelihood	61.90147	Hannan-Quinn criter.	-2.310178
Durbin-Watson stat	1.867865		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10.

المطلب الثالث: تشخيص البواقي

نخصص هذا المطلب للتطرق إلى: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختبار اختلاف التباين، اختبار توزيع البواقي، وأخيرا اختبار استقرارية النموذج.

الفرع الاول: اختبار اختلاف التباين:

تؤثر مشكلة اختلاف التباين للأخطاء على كفاءة المعلمات، أي يصبح ليس لها تباين أقل من كل المعلمات المقدرة المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة بهذا النموذج، وأهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة اختبار ثبات التباين (**ARCH**)[1]، ويمكن تلخيصه في الجدول رقم **(4-9)**.ويظهر من خلال هذا الجدول أن النموذج خال من مشكلة اختلاف التباين، وما يؤكد ذلك قيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر (0.5339) ، والتي تتعدى مستوى المعنوية 5٪ مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم ، وبالتالي فان المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول رقم (4-9): اختبار اختلاف التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.396073	Prob. F(1,30)	0.5339
Obs*R-squared	0.416973	Prob. Chi-Square(1)	0.5185

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10.

الفرع الثاني: اختبار توزيع البواقي:

من خلال الشكل رقم(4-11) وباستخدام اختبار (**Jarque-Bera**)تأكد لنا أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، وما يؤكد ذلك هو احتمالية (**Jarque-Bera**) والتي تساوي 0.230284 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5٪.

[1] علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، **مرجع سبق ذكره**، ص127.

الشكل رقم (4-11): اختبار توزيع البواقي

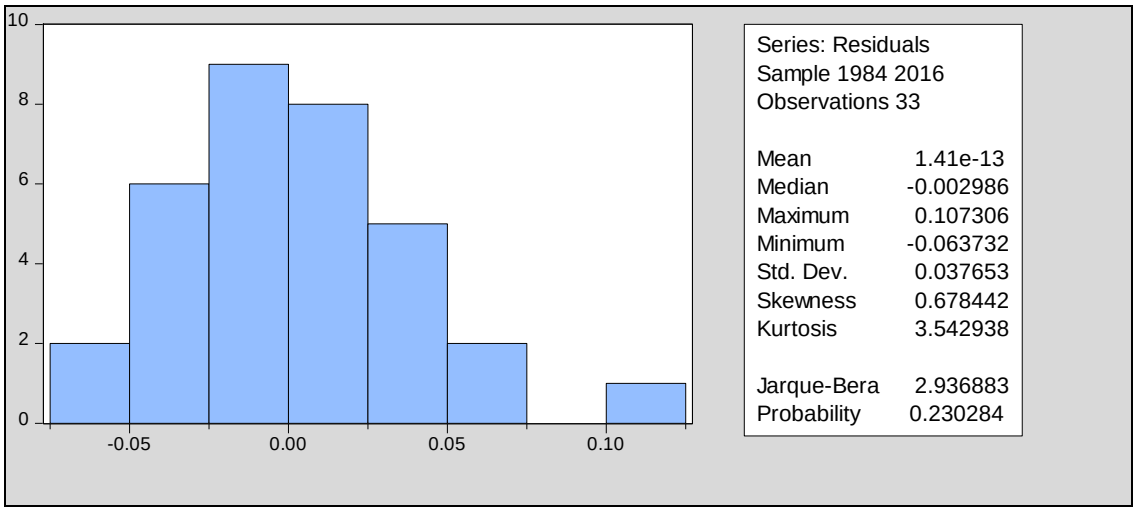

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10.

الفرع الثالث: اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**) ، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM ofSquares**)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل[1]، وإذا استخدمنا أي من الاختبارين سوف يعطي رسم بياني يوضح تجميع الأخطاء، فمن خلال الشكلين رقم ((**4-12**) و(**4-13**))؛ نلاحظ أن القيم التجميعية أو المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**) هو عبارة عن خط وسطي (داخل حدود الثقة) بمعنى أن المقدرات ثابتة عبر الزمن (أي لا تختلف) عند مستوى معنوية 5%،أي لا يوجد لدينا أكثر من معادلة مما يؤكد أن (المتغيرات مستقرة عبر الفترة الزمنية محل الدراسة)،كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM of Squares**) هو-أيضا- عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (حدود الثقة)، لكن الخطين متوازيين (أي غير متباعدين)كما في الاختبار الأول، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

[1] علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

الشكل(4-12): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

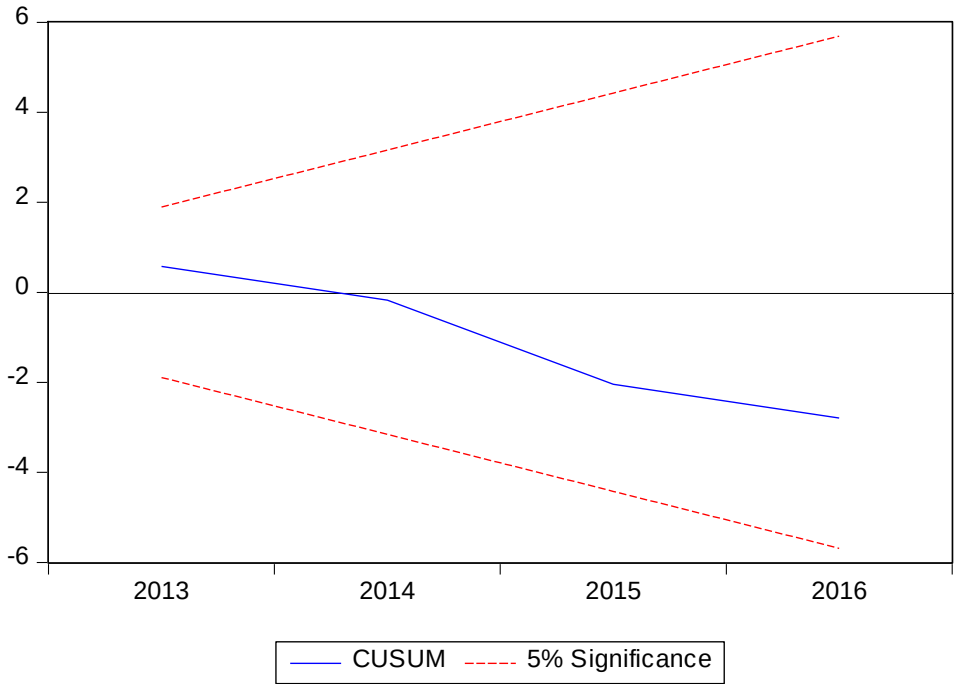

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10.

الشكل (4-13): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

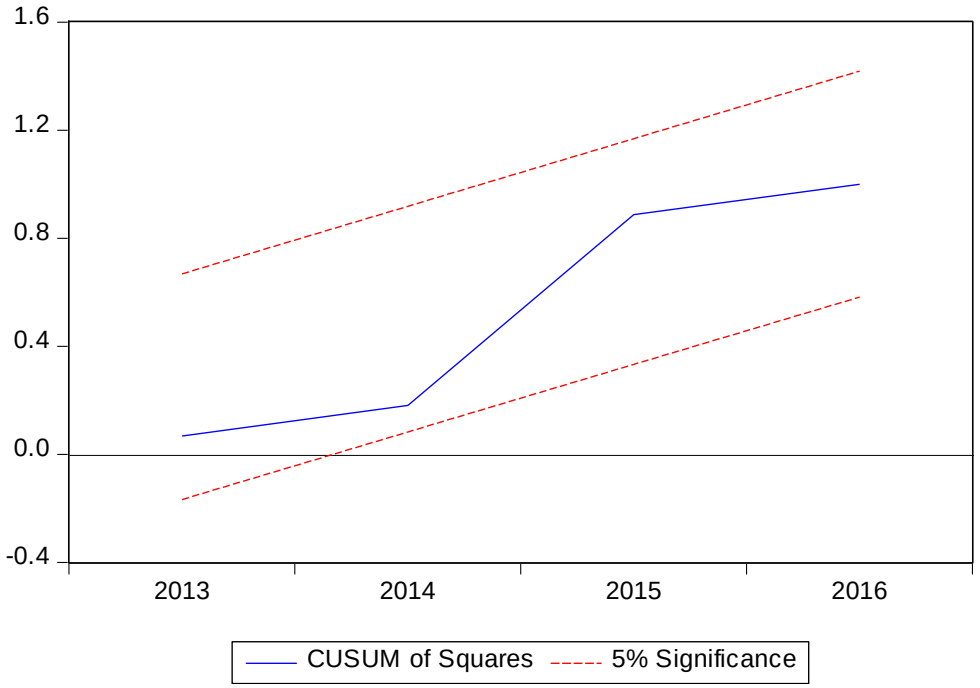

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10.

من خلال الشكلين السابقين (4-12) و(4-13) يتضح أن كل من المجموع التراكمي لبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة تتحرك في حدود معنوية 5 % مما يعني أن النموذج المقدر مستقر هيكليا.

إذن: مما سبق ومن خلال التقييم الاقتصادي للنموذج المقترح، يمكننا القول أنه مقبول من الناحية القياسية والاقتصادية كون أن المتغيرات المستقلة هي متغيرات تفسيرية(توضيحية) للمتغير التابع، ما عدا عدد العمال(الفلاحين) الذي لم نسجل له أي تأثير طوال فترة الدراسة.

المبحث الثالث

قياس تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

تكتسي مسألة الامن الغذائي أهمية بالغة في ظل الرهانات العالمية المعاصرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا، وقد أصبحت الهاجس الاول لكل الدول.

يتحقق الامن الغذائي عندما يتمكن الأفراد من التمتع في جميع الأوقات بفرصة الحصول على الغذاء الكافي والسليم بما يناسب أذواقهم لحياة توفر لهم النشاط والصحة.

المطلب الأول: تطور عجز الميزان التجاري الزراعي

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم **(4- 8)** إلى أن العجز في الميزان التجاري الزراعي في الجزائر في ارتفاع مستمر من 2.673 مليار دولار لمتوسط الفترة 1989/1980إلى 12,226 مليار دولار سنة 2014 كحد أقصى ، وهو ما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف ويهدد الأمن الغذائي. ويعود ارتفاع قيمة الواردات الغذائية خلال السنوات الاخيرة خاصة منذ سنة 2008 للتقلبات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية في العالم والذي كان له الاثر السلبي على الامن الغذائي لعدد كبير من الدول المستوردة للمواد الغذائية على غرار الجزائر وقد وصلت أسعار بعض المواد الغذائية إلى أعلى مستوياتها منذ حوالي 30 سنة وترجع أسباب ارتفاع الاسعار لبعض المواد الغذائية إلى: [1]

- الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وقلة سقوط الأمطار في عدة دول مصدرة للمنتجات الزراعية كالقمح في أستراليا وكازاخستان وروسيا والولايات المتحدة الامريكية التي تعرضت 80% من أراضيها إلى أسوء موجة جفاف,
- قيام حوالي 25 دولة منتجة رئيسية للمنتجات الغذائية كالأرجنتين وملاوي وزامبيا بفرض حجر أو وضع قيود على صادراتها من الحبوب لحماية امنها الغذائي.

والجدول الموالي يوضح تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980 – 2016

[1] محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 9

جدول رقم(4-10) تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 1980- 2016

الوحدة : مليون دولار

	1989_1980	1999_1990	2009_2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية	56,4	91,8	161,14	208,51	208,51	840,03	561,05	647	648,1	771,2
الواردات الزراعية	2672,8	3040	4946,84	7826,71	7826,71	11244,49	11933,58	12872,9	10247,8	9085,7
الرصيد (الفجوة)	2672,8	2948,2	4785,7	7618,2	7618,2	10404,46	11372,53	12225,9	9599,7	8314,5

المصدر: جمعه الطالب من:

Direction générale des douanes, **évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2000à 2013, p. 2,3
Direction générale des douanes, **évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2005à 2015, p.4,5
Mohamed Elyes Mesli, L'agronome et La Terre, edition Alpha, Alger, 2007, période: années1980 à 1999, p 271

من الجدول يلاحظ بأن :

- قيمة الصادرات من المواد الغذائية زادت منذ متوسط الفترة 1980-1990 من 56.4 مليون دولار أمريكي إلى 771.2 مليون دولار أمريكي سنة 2016 أي بحوالي 13 مرة ومع ذلك تبقى هذه الزيادة ضئيلة جدا ولا توفر عوائد مهمة للاقتصاد الوطني حيث تمثل فقط وهي لا تتجاوز 1 % من الصادرات الاجمالية.[1]
- بالنسبة للواردات من السلع الغذائية هي الأخرى تضاعفت بحوالي 5 مرات منذ متوسط الفترة 1980-1990 بلغت 2672.8 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 12872.9 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وهي تمثل 18.87 % من إجمالي الصادرات لنفس السنة.
- وعليه تبقى الجزائر تعاني من تباعية كبيرة في مجال الغذاء رغم المجهودات المبذولة والبرامج المسطرة لتطوير القطاع الزراعي.[2]

[1] أنظر الملحق رقم 01

[2] ليندة زروقي، **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، في الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف 23-24 نوفمبر 2014، ص 06

المطلب الثاني : تطور معدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية

تتحمل الزراعة المسؤولية الأولى في توفير الغذاء للمواطن الجزائري، وبهذا الصدد عكفت الحكومة على وضح السياسات والاستراتيجيات المناسبة من أجل ذلك، محاولة التركيز على تخصيص الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بشكل أفضل وفعال من أجل البلوغ بالفلاحة إلى الهدف الأول وهو تحقيق الأمن الغذائي.

وتعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات، كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي، فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أما مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي.[1]

لذا حاولت الجزائر من خلال مخططاتها التنموية مواجهة شبح الفجوة الغذائية منذ الاستقلال، وخاصة مع بداية الألفية الجديدة وتحسن الوضع الأمني والمالي للبلاد، أين أطلقت العديد من الاصلاحات والمشاريع التنموية وفي شتى الميادين وخاصة في القطاع الفلاحي، والتي أدت إلى تحسن الإنتاج الوطني والمساهمة في التقليل من الفجوة الغذائية، لكن بالرغم من كل هذا مازالت لم تستطع سد حاجيات الفرد من أهم إنتاج، ألا وهو الحبوب، الذي لم تستطع الدولة لحد اليوم حتى من التقليل في الفجوة الغذائية فيه، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، **2012**، ص 132.

الجدول رقم (4-11): تطور الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية خلال الفترة 1981-2016

السنوات	المجموعات السلعية	المتاح للإستهلاك ألف طن	الاكتفاء الذاتي %	الفجوة الغذائية %
1981	جملة الحبوب	5086.65	36.01	63.99
	جملة الخضر	957.35	98.00	2.00
	جملة الفواكه	812.97	102.17	0
	جملة البقوليات	150.68	33.68	66.32
	جملة اللحوم	282.61	89.83	10.17
	البطاطا	738.21	71.55	28.45
1990	جملة الحبوب	6610.63	24.59	75.41
	جملة الخضر	1499.74	97.84	2.16
	جملة الفواكه	1305.53	100	0
	جملة البقوليات	149.94	23.40	76.60
	جملة اللحوم	457.54	96.82	3.18
	البطاطا	979.78	82.52	17.48
2000	جملة الحبوب	8709.00	26.41	73.59
	جملة الخضر	2224.71	98.91	1.09
	جملة الفواكه	1524.91	100.80	0
	جملة البقوليات	130.11	16.80	83.20
	جملة اللحوم	618.84	97.27	2.73
	البطاطا	1209.29	99.87	0.13
20010	جملة الحبوب	12477.73	36.53	63.47
	جملة الخضر	8791.11	99.71	0.29
	جملة الفواكه	3695.87	90.65	9.35
	جملة البقوليات	247.34	29.24	70.76
	جملة اللحوم	524.70	88.13	11.87
	البطاطا	3425.23	96.35	3.65
2016	جملة الحبوب	16772.2	20.5	79.5
	جملة الخضر	8938.0	99.4	0.6
	جملة الفواكه	5039.0	95.2	4.8
	جملة البقوليات	150.5	51.4	48.6
	جملة اللحوم	1119.0	94.1	5.9
	البطاطا	4844.2	98.3	1.7

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية**، الخرطوم ، السودان ، الأعداد من 05 إلى 39

من خلال الجدول يلاحظ حسب الموازين السلعية للمجموعات الغذائية بأنه يمكن تصنيف مجموعات الجمل الغذائية إلي ثلاثة أقسام هي:

- **مجموعة الجمل الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة** ، وبالتالي فهي تعرف نسب استراد عالية لتغطية العجز في انتاج هذه المنتجات الغذائية، وتقدر نسبة الاكتفاء الذاتي منها إلى أقل من 50 % وتظم كل من جملة الحبوب وجملة البقوليات وجملة الزيوت والشحوم والمنتجات السكرية.

كما نلاحظ بأن جملة الحبوب التي تظم القمح والدقيق والذرة بأنواعها والأرز والشعير بالإضافة الى حبوب أخرى ومستحضرات الحبوب تعاني من نقص كبير في معدلات الاكتفاء الذاتي والتي لم تتجاوز 20 % خلال الفترة من 1980 إلى 2016، رغم أنها مادة أساسية في غذاء الجزائريين وذات نمط استهلاكي واسع وقد شهدت تذبذب خلال فترة الدراسة (1980-2016) وقد وصلت إلى أدنى نسبة لها سنة 2008 قدرت بـ: 16.02% ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع الكميات المنتجة واستمرار استراد الجزائر لكميات كبيرة نظرا لقصور الزراعة الجزائرية عن تلبية الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية.

أما جملة البقول فقد شهدت هي الاخرى تذبذب لكنها متجهة نحو الصعود ويعود ذلك إلى تحسن الظروف المناخية لكنها تبقى غير كافية لهذا تلجأ الدولة إلى استراد هذه المنتجات.

كما أن جملة الزيوت والشحوم والمحاصيل السكرية فالجزائر تعاني عجزا فادحا وتبعية مطلقة للخارج تصل إلى نسبة 100%

- **مجموعة الجمل الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة**: ويتراوح معدل الاكتفاء الذاتي بين 50% و 80% وتشمل الألبان ومنتجاتها والأسماك .

فبالنسبة للألبان ومنتجاتها فقد شهدت تحسن وارتفاع متواصل حيث وصلت إلى 80.6% سنة 2016 في أقصى قيمة لها وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بفرع الحليب من خلال دعم المزارعين خاصة منذ

سنة 2008، من خلال منح القروض، دعم وحدات الانتاج، ... ورغم ذلك لا تزال الجزائر تستورد هذه المادة.

أما بالنسبة للأسماك فقد سجلت فيها الجزائر معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة وصلت إلى 90% سنة 2008 لكنها سرعان ما عادت للانخفاض تدريجيا لتصل إلى 77% سنة 2016.

- **مجموعة الجمل الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المرتفعة**: وهي تزيد فيها عن 80% وتشمل جملة الخضر خاصة البطاطا، وجملة الفواكه وجملة اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء والبيض.

بالنسبة لجملة الخضر فقد شهدت نسبة اكتفاء ذاتي تجاوزت 99% وبقيت مستقرة تقريبا خلال فترة الدراسة (تجاوزت 95 %) وهذا راجع إلى زيادة الانتاج وخاصة منتوج البطاطا الذي وصلت فيها نسبة الاكتفاء الذاتي إلى98.3% سنة 2016.

أما الفواكه فقد تراوحت فيها نسبة الاكتفاء الذاتي خلال سنوات الدراسة بين 89% و 94.8 % سنة 2016 وهذا راجع إلى البرنامج الوطني للتشجير المدعم من قبل الصناديق الداعمة ضمن البرامج والمخططات المتعاقبة وهذا ما أدى إلى تحسين الانتاج كما ونوعا.

أما بالنسبة لجملة اللحوم خاصة البيضاء منها والبيض فالجزائر تعتبر مكتفية ذاتيا ولا يوجد عجز في هذه المادة بل يمكنها رفع الانتاج أكثر وتوجيهه للتصدير[1]

وعموما فإن الجزائر تحقق اكتفاء ذاتيا في المنتجات الرئيسية للاستهلاك عدا الحبوب التي تزداد فيها الفجوة الغذائية سنة بعد أخرى، أي أن السياسة الزراعية ناجحة لحد ما في تلبية الطلب الغذائي، لكن الحبوب والتي تعد أهم عنصر استراتيجي مازالت خارج طاولة الأمن الغذائي في الجزائر، وهذا بسبب ضغوط التزايد الديموغرافي وهجرة السكان إلى المدن، وأيضا التحولات في نمط الاستهلاك، وقلة تساقط

[1] سهيلة شيخاوي ، ابراهيم مبروك، **واقع الانتاج الغذائي في الجزائر والعوامل المحددة له** ، في الملتقى الوطني الأول حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني ، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص4

الامطار الشيء الذي جعل اقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الإنتاج وارتفاع الطلب، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في تشجيع الإنتاج المحلي بشتى أنواعه وخاصة الحبوب.

كما أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية من العوامل الرئيسية التي تحد بشكل كبير من القدرة الاقتصادية للأفراد للحصول على الغذاء في الجزائر، هذا خاصة بالنسبة للفقراء منهم ومحدودي الدخل .و يوضح الشكل البياني رقم **(4-14)**. تطور المؤشر العام في أسعار السلع الغذائية في الجزائر للفترة- 2000 (2015 .

الشكل رقم (4-14): تطور المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

سنة الاساس 2005= 100 نقطة

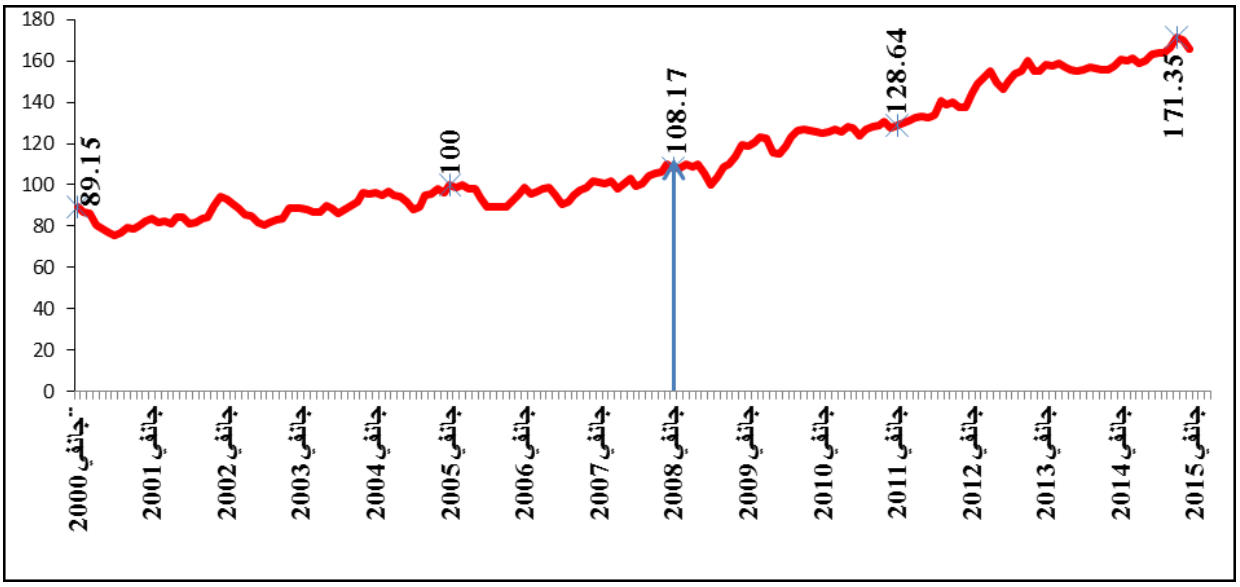

المصدر: زين العابدين طويجي، نسيبة معقال، **الامن الغذائي تطور ماهيته، نماذج تقويمه ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1999-2016**، الملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018، ص 10

نلاحظ من الشكل البياني أن المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الجزائر شهد ارتفاعا مستمرا من جانفي2000 إلى غاية جانفي 2015 حيث ارتفع خلال السنة الأخيرة ب 102.5% مؤشر أسعار سنة 2000 ، وبمتوسط زيادة سنوية 6.83% للفترة . 2015 - 2000 .

يمكن أن نميز بين فترتين لتصاعد مؤشر أسعار السلع الغذائية في الجزائر، فترة ما قبل الأزمة العالمية للغذاء لسنة 2008 ، والفترة التي تأتي بعدها . 2015 - 2008 سجل مؤشر أسعار السلع الغذائية متوسط

زيادة سنوية ضعيفة ب 3.33% للفترة الأولى مقارنة مع 7.19% للفترة الثانية، ما يدل على تأثر أسعار السلع الغذائية في الجزائر بالتقلبات السعرية التي تشهدها الأسواق الدولية للغذاء، غير أن الملاحظ أنه بالرغم من الانخفاض الذي عرفه المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية ما بعد 2011 ، لم يعرف نفس المنحى في الجزائر ، بل زادت حدة ارتفاعه ليصل للذروة في نوفمبر من سنة 2014 بـ: 171 نقطة، هذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول آليات تسعير السلع المستوردة. وهذا ما ادى إلى تعميق الفجوة الغذائية في الجزائر.

المطلب الثالث: تقدير الفجوة الغذائية

أولا: تحديد طريقة التقدير (نوع دالة الفجوة الغذائية):

للوقوف على كيفية تطور الفجوة الغذائية كميا في الجزائر، ومعرفة مدى خطورتها على تحقيق الأمن الغذائي خاصة والأمن الوطني عموما نحاول فيما يلي قياسها، كما نحاول وصف الظاهرة بيانيا وتحليلها، عبر دراسة بيانات القطاع الزراعي خلال الفترة الزمنية الممتدة من *1980* حتى *2016*، حيث *سنقوم* بتحليل بعض الأرقام خاصة بحجم الإنتاج الزراعي والطلب المحلي على الغذاء الموجه لاستهلاك الفرد الجزائري.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحديد العوامل المؤثرة في الإنتاج الغذائي للتمكن من وصف الطلب على المواد الغذائية وصياغة نموذج لوصف السلسلة الزمنية للإنتاج من المواد الغذائية بتطبيق مجموعة من النماذج من بينها : نموذج الانحدار الذاتي، معادلة الاتجاه العام، المتوسطات المتحركة. وقد توصلنا في الأخير إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) التي تسمح بإيجاد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وهي أحسن الطرق لتقدير نماذج القياس الاقتصادي الخطية ، حيث تعطي هذه الطريقة

تقدير غير متحيز للمعالم.[1] وقد استخدمت هذه الطريقة لأول مرة من قبل الباحثين Legendre سنة 1805 و Gauss سنة 1809 في قياس علم الفلك.[2] وتستعمل هذه الطريقة في تقدير النماذج الخطية .

وللمقارنة بين النتائج التنبؤية، قمنا بتقدير معالم معادلتي النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى دون أن ننسى اختبار معنوية المعالم وقبلها صحة الفرضيات من خطأها مستعملين في ذلك البرنامج الإحصائي *Eviews* 10

نحاول أولا تقدير قيمتها بتبني النموذج المناسب النموذج الأسي، ذلك لأن مقادير معايير الدقة *MAPE* (و *MAD* و*MSD*) جاء في صف تبني هذا النموذج[3] ، و قد تم تصنيف الدالة على النحو التالي:

$$Da_t = \alpha\, e^{\beta T + U_t} \qquad \text{----------(1)}$$

حيث؛

*D*at :هو مقدار أو قيمة العجز (الفجوة الغذائية) في الزمن*t* (بالمليون دولار.)

T : هو الزمن (سنة الأساس هي *1980* وعندها تكون *T* =1)

*U*t : الخطأ العشوائي.

و β : معاملات المتغيرات المفسرة (يتم تقديرها.)

وللتمكن من إنجاز عملية التقدير، ينبغي إجراء تغيير في الدالة الأصلية رقم (*1*)وتحويلها من شكلها الأسي إلى الشكل الخطي وذلك بإدخال اللوغاريتم النبيري على طرفيها وعليه ينتج ما يلي:

$$\text{(2) ------ Ln Dat= Ln } (\alpha) + \beta T + Ut$$

[1] زهير عماري، أطروحة دكتوراه، **مرجع سبق ذكره**، ص 209

[2] صالح تومي ، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص 16

[3] عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، في مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 8، سنة 2010

ثانيا: نتائج تقدير دالة الفجوة الغذائية

تم تقدير هذه المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وباستعمال البرنامج الاحصائي *Eviews* 10 حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم: (4-12): نتائج تقدير دالة الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة 1980-2016

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LNDT
Method: Least Squares
Date: 09/16/21 Time: 10:46
Sample: 1980 2016
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.529007	0.099479	75.68449	0.0000
T	0.036110	0.004564	7.911309	0.0000

R-squared	0.641352	Mean dependent var	8.215105
Adjusted R-squared	0.631105	S.D. dependent var	0.488074
S.E. of regression	0.296440	Akaike info criterion	0.458597
Sum squared resid	3.075691	Schwarz criterion	0.545673
Log likelihood	-6.484040	Hannan-Quinn criter.	0.489295
F-statistic	62.58881	Durbin-Watson stat	1.845637
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بمساعدة البرنامج الاحصائي *Eviews* 10

$$LnDat = 7.529007 + 0{,}036\,T$$

(t-stat) (111,4) (3,26)

نلاحظ أن التغير في الفجوة الغذائية LnDat يتغير بدلالة الزمن T، حيث أن كل تغير في الزمن بوحدة واحدة (01 سنة) يؤدي إلى الزيادة في الفجوة الغذائية بمقدار 0.036.

إن هذه النتائج ضرورية ومساعدة في فك كثير من رموز هذه المعادلة. فنتيجة هذه المعادلة لن تكون ذات قيمة فعالة إلا إذا رافقتها تحليلات لهذه الإحصاءات، فيجب إذن تحليل قيمة التقدير

للإحصاءات وذلك بإجراء عدة اختبارات. نعتبر أولا معنوية المعاملات قيد الحساب ونقصد بذلك تباين اختلاف أو عدم اختلاف المعاملين αو βعن الصفر.

ثالثا: اختبار معنوية المعالم المقدرة: إن المرحلة الثانية من الدراسة القياسية على النموذج المقدر تتمثل في اختبار معنوية المعالم المقدرة ، وبعبارة اخرى هل المعالم المقدرة لها معنوية إحصائية؟ وهذا ما يتطلب عدة اختبارات إحصائية فمنها ما يختبر معالم النموذج واحدة تلوى الاخرى ومنها ما يختبر معالم النموذج دفعة واحدة وتتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:.

1- **معامل التحديد المضاعف** R^2 :

يشر هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة كما أنه يبين العلاقة ما بين النتغير المستقل مع عدة متغيرا ت مستقلة أخرى ويعرف بأنه عبارة عن نسبة المتغيرات الكلية

وقد وجدنا أن: $R^2 = 0,64$ وهو ما يقيس القوة التفسيرية للنموذج أي أن النموذج المقدر يفسر النموذج الحقيقي بمدار 64% وهي نتيجة جيدة باعتبار انها أكبر من 0.5 أي (50%)

2- **إختبار ستودنت (STUDENT)** : .ويستخدم هذا الاختبار في قياس معنوية كل معلمة لوحدها أي واحدة تلوى الأخرى والذي يقوم على:

$$\begin{cases} H_0: \alpha = 0 \\ H_1: \alpha \neq 0 \end{cases}$$

باعتبار أن إحصائية ستودنت هي عبارة عن اختبار وأن كل اختبار يقوم على فرضيتين وهما:

حيث: H_0 هي فرضية العدم

و H_1 هي فرضية البديل

فنقوم بحساب قيمة ستودنت المحسوبة

$$Tcal = \frac{/\alpha/}{Sa}$$

وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي 10 *Eviews كانت النتائج كالتالي:*

أ- **<u>بالنسبة للمعلمة الثابتة</u>**: c = 7.529007 وقد وجدنا ان قيمة ستودنت المحسوبة

Tcal = 75.68449 > 1.96 وهذا ما يفسر معنوية المعلمة الثابتة C ، ويؤكد ذلك قيمة الاحتمال الذي يقابله = 00 التي هي أقل من 0.05.

ب- **<u>بالنسبة للمعلمة المتغيرة</u>**: T = 0.036110 وقد وجدنا ان قيمة ستودنت المحسوبة

Tcal = 7.911309 > 1.96 وهذا ما يفسر معنوية المعلمة المتغيرة T ، ويؤكد ذلك قيمة الاحتمال الذي يقابله = 00 التي هي أقل من 0.05

إن إحصائية ستودنت t المحسوبة لكلا المعاملين αو βوالتي تساوي 75.68 و7.91 على التوالي والتي هي أكبر من t النظرية تساوي 1.96 تدل على أن كلا المعاملين يختلفان معنويا عن الصفر وذلك من أجل مستوى خطر 5 %.وبالنظر إلى معامل التحديد المعدل R2 والذي يساوي (0, 64) فإنه يمكن القول بأن الزمني المستقل Tيفسر 64%من التغير في قيمة الفجوة الغذائية.

3- **<u>اختبار فيشر(FISHER)</u>** : يستخدم في إختبار معنوية المعالم المقدرة جملة واحدة، وهذا نظرا لتعدد معالم النموذج المقدرة وبالتالي فهو يختبر المدلول الاحصائي للمعالم المقدرة دفعة واحدة.

ويقوم هذا الاختبار على ما يلي :

$$\begin{cases} H_0: \alpha 0 = \alpha 1 = 0 \\ H_1 \ :\exists \ \alpha 1 \neq 0 \end{cases}$$

إن العلاقة العامة لاختبار فيشر تعطى بالشكل التالي:

$$F = \frac{\mathrm{R}\ 2\ /K}{(1-R2)/(37-1)}$$

وبالعودة إلى الجدول (4-1) والخاص بمخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10 نجد أن قيمة

F= 62.58881 وهي أكبر من قيمتها الجدولية الأمر الذي يؤكده احتمال فيشر = 00.

وعليه فإن اجتماع المعالم في هذا النموذج له دلالة إحصائية

4- **اختبار داربين واتسون (Durbin – Watson)**

وتستخدم هذه الاحصائية للكشف عن وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر وقد تم اكتشافه من قبل الباحثين داربين وواتسون سنة 1949 حيث يصلح هذا الاختبار في نموذج يحتوى على ارتباط ذاتي للأخطاء من المرتبة الأولى أي وجود ارتباط بين القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة والقيمة المقدرة لحد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة لها مباشرة. والذي كانت قيمته dw = 0.43، وهذا ما يشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين متغيرات الخطأ.

$$\mathrm{Cov}(u_t u_{t-1}) = 0 \quad ,$$

ولاختبار جودة النموذج هذا قمنا بدراسة استقلالية البواقي فقد تبين أنه عند مستوى خطر 1% تكون إحصاءه دوربين-واتسن dw والتي تساوي (1.845637) في هذا الانحدار تقع في منطقة اليقين في عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (أي لا وجود لعلاقة تربط بين الخطأ في الفترة t والخطأ في الفترة t -1)برتبة واحدة. وللتأكد من وجود ارتباط البواقي ببعضها ذاتيا، نحاول استخدام تمثيل انتشار بيانات العجز الغذائي DEF والتي يكون فيها الزمن متغيرا مستقلا،

LnDat = 7.529007 + 0,036 T

(t-stat) (111,4) (3,26)

وهذا ما يسمح باعتماد نتائج التقدير

إن هذه النتائج يؤكدها شكل انتشار بيانات العجز الموالي:

شكل رقم: (4-15) : انتشار بيانات العجز

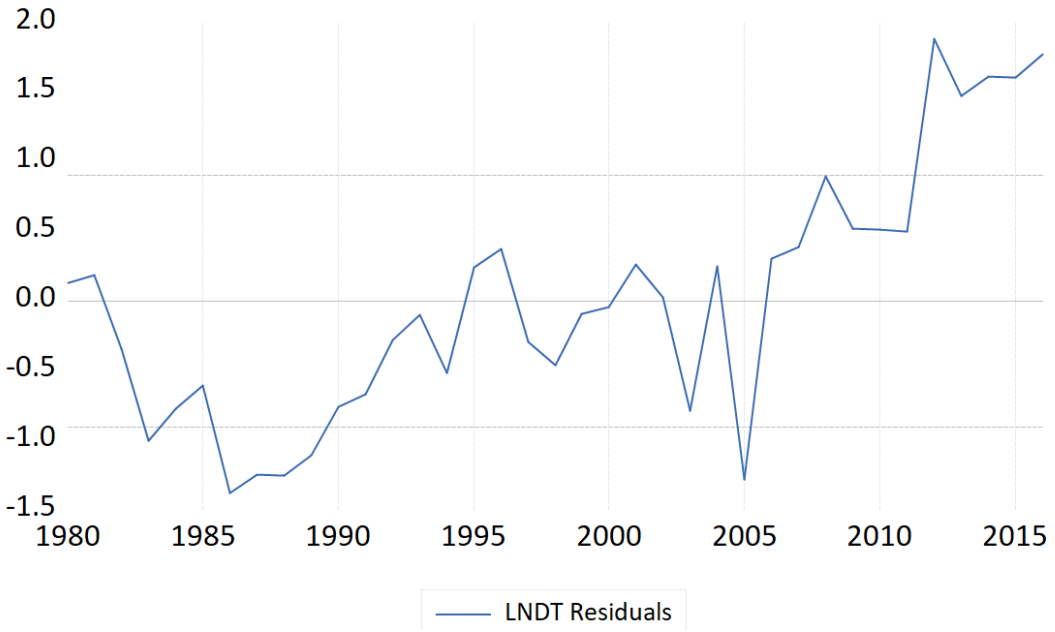

المصدر: من إعداد الطالب بمساعدة البرنامج الاحصائي *Eviews* 10

رابعا: التحليل الاقتصادي للنتائج:

من خلال ما تم تناوله سابقا يتضح أن التغير في الفجوة الغذائية يتغير بدلالة الزمن T، حيث أن كل تغير في الزمن بوحدة واحدة (01 سنة) يؤدي إلى الزيادة في الفجوة الغذائية بمقدار 0.036

وعليه فإن حجم الفجوة الغذائية في تفاقم من سنة لأخرى والذي انتقل من 2660 مليون دولار سنة 1980إلى 10682 مليون دولار سنة 2014 ثم 7897 مليون دولار سنة 2016 أي بزيادة تقدر بأكثر من : 4 مرات سنة 2014 و 3 مرات سنة 2016.

وهذا ما يفسر أن الانتاج الزراعي في الجزائر لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء وبالتالي التوجه نحو الاستيراد لتغطية هذا العجز وهذا ما يفسر انتقال الواردات من 2772 مليون دولار سنة 1980 إلى 11005 مليون دولار سنة 2014 ثم 8224 مليون دولار سنة 2016.

إن الانتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني قد تطور بصورة متزايدة من سنة لأخرى لكنها كانت زيادة مضطربة ، إذ ان الانتاج الغذائي غير كافي لتغطية الطلب الغذائي المحلي وهذا ما يفسر حدة الفجوة الغذائية وخطورة الوضعية الأمنية الغذائية خاصة فيظل ضعف حجم الصادرات الغذائية إذا ما قورنت بحجم الواردات الغذائية.

وهذا ما يفسر المشكلة التي تهدد الامن الغذائي الوطني والتي ستتحول حتما إلى أزمة حقيقية في ظل استمرار التزايد المطرد للسكان وندرة العملات أو زيادة سعر صرفها مقابل الدينار لغرض الاستيراد وعدم كفاية الانفاق السنوي على القطاع الزراعي أو تحوله عن وجهته الحقيقية، وندرة الامطار و عدم مسايرة التقدم التكنولوجي في المجال الزراعي مما سيعقد المشكلة أكثر ويرتب على الدولة أعباء مالية واقتصادية وسياسية.

خلاصة الفصل الرابع

تشير كل الأرقام والاحصائيات إلى أن كل عوامل الانتاج الزراعي الاساسية متوفرة بالشكل الكافي لكنها تحتاج إلى اهتمام أكثر والرقابة، وهذا ما أدى إلى زيادة الناتج الزراعي النباتي خاصة من الخضر والفواكه وحتى الحبوب ، وكذا الناتج الزراعي الحيواني من كل الاصناف(الحوم الحمراء والبيضاء وحتى البيض) والتي تحقق فيها الجزائر نسب عالية من الاكتفاء الذاتي الغذائي، ما عدى الأسماك الذي شهدت تراجع في الكميات المنتجة مؤخرا.

هذا التطور في الانتاج الزراعي جاء بعد سلسلة من الاصلاحات المنتهجة في القطاع الزراعي وهذا ما أدى إلى تحسن في أداء القطاع الزراعي الذي لابد أن يرافقه تطور في أداء باقي القطاعات ذات الصلة بالأمن الغذائي كالقطاع الصناعي وقطاع الموارد المائية التي تحتاج إلى الحوكمة وحسن الاستغلال في ظل شح الموارد المائية وندرتها على المستوى العالمي.

وقد حاولنا من خلال هذا الفصل تقدير دالة الانتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة الاصلاحات الزراعية (1980-2016) وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، تبعا للإحصائيات المتاحة عن الجزائر خلال فترة الدراسة وقد توصلنا إلى جملة من النتائج نها أن الزراعة الجزائرية تتأثر بالمساحة المستعملة في الزراعة و كذا مختلف الاصلاحات التي قامت بها الدولة ومست القطاع الزراعي خاصة منذ سنة 2008 أي منذ برنامج التجديد الزراعي والريفي الذي كان له تأثير على نمو الانتاج الزراعي في الجزائر.

أما عن رأس المال فكان تأثيره عكسي وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية والذي يمكن تفسيره أن هذه الاموال التي ضخت في القطاع الزراعي لم تعرف طريقها نحو الوجهة المستهدفة. كما توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى نتيجة مفادها أن الزراعة الجزائرية لا تتسم بانها ذات كثافة للعمل الزراعي وهذا ما يجب الانتباه له في صياغة اصلاحات جديدة مع ضرورة الاستفادة من التحولات التكنولوجية في القطاع الزراعي . كما أن دالة الانتاج في الجزائر تعتمد على الوفرة النسبية للمدخلات في العملية الانتاجية.

وبالرغم من كل ذلك ورغم الاصلاحات التي مست القطاع الزراعي إلا أن الجزائر لازالت تعاني من الفجوة الغذائية ما يجعلها تابعة اقتصاديا وغذائيا إلى الخارج بغية تلبية حاجيات الأفراد المتزايدة من الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة والكافية.

وقد تضاعفت نسبة الواردات الغذائية مؤخرا مقارنة مع الصادرات الغذائية التي يعتبر نموها ضئيلا جدا مقارنة مع ارتفاع الواردات الغذائية وهذا ما أدى إلى تعميق الفجوة الغذائية من سنة لأخرى وهذا ما بينته الدراسة القياسية في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني في اعتماده على النفط وما له من آثار سلبية في حال انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني والامن الغذائي على وجه خاص.

خاتمـــــــة عامـــــــة

إن القطاع الزراعي مهم جدا لباقي القطاعات الاقتصادية، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الزراعة بداية وأولوية للتنمية، نظرا لارتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات فضلا عن اعتبارها كخط أمامي مهم تستقبل مخرجات باقي القطاعات، وحسب ما ورد في تقرير التنمية في العالم سنة 2008 الصادر عن البنك الدولي أن نمو قطاع الزراعة كان بذرة الأساس للثروة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر، كما أن نمو قطاع الزراعة في الصين والهند وفيتنام المبشر والعامل الأساسي لنشوء الصناعة في تلك البلدان [1] ، إذن القطاع الزراعي يعتبر الحلقة المفقودة لا بد من استرجاعها لاستكمال التنمية الاقتصادية وإعادة شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد مهما كانت أيدلوجيته ومنهجه في تسيير دواليب الاقتصاد، كما أن الجزائر تمتلك من الامكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية ما يؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. لكن الواقع أثبت أن مكانة القطاع الزراعي من حيث الناتج ومساهمته في الناتج الوطني الاجمالي تبقى ضئيلة ولا تعكس أهميته .

من خلال هذه الدراسة تبين أن الاصلاحات المطبقة في الجزائر لتنمية القطاع الزراعي لم ترقى للمستوى المطلوب منها، إذ مازال قطاع المحروقات المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، كما أن باقي القطاعات ومنها القطاع الزراعي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا، لهذا وجب على السلطات العمومية تدارك ذلك من خلال البحث عن نقاط الضعف في القطاع الزراعي ومحاولة معالجتها في أقرب وقت خاصة مع انهيار أسعار البترول.

إن مسألة تقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا هو الهدف الاساسي لكل الاصلاحات المنتهجة من قبل الدولة في القطاع الزراعي منذ سنة 1980 إلى غاية 2016 حيث أصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا وسياسيا أيضا.

إن القطاع الزراعي الجزائري أصبح عاجزا عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تغطيته وتحقيقه للإكتفاء الذاتي لبعض المنتوجات الغذائية ذات البعد الاستراتيجي.

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008 –الزراعة من أجل التنمية-، واشنطن، ص .08

ومن خلال المؤشرات الزراعية المشار إليها والنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الاطروحة فإن التنمية الزراعية المنشودة في الجزائر لم تتحقق بعد رغم المجهودات والبرامج والامكانيات الضخمة المرصودة إذ أن القطاع الزراعي ظل قطاعا ثانويا ، كما ان مساهمته في الناتج الاجمالي الخام ضعيفة وهي تقدر بـ : 12.22 % سنة 2016 في حين أن هذه النسبة في البلدان المجاورة مثل المغرب تصل إلى 15.08 %[1]، وعليه فإن اعتمادنا في غذائنا على الخارج مازال قائما. كما اتسعت الفجوة الغذائية بشكل كبير بسبب ارتفاع الواردات الغذائية وخاصة من الحبوب والحليب اللذين يشكلان نصف فاتورة الاستراد الغذائية للدولة.

لقد مكننا هذا البحث من التوصل إلى جملة من النتائج والتي تقدم في مجموعها إجابات كافية عن التساؤلات التي تم طرحها في مقدمة هذا العمل:

أولا: النتائج

بالنسبة **لنتائج اختبار الفرضيات** فقد تم التوصل إلى:

1- تتوفر الجزائر على مقومات طبيعية وبشرية ومالية ومادية تؤهلها إلى تحقيق الاستدامة الزراعية إذا تم استخدام هذا المورد بشكل عقلاني ورشيد، كما يعتبر قطاع استراتيجيا يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية وتحقيق الامن الغذائي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة التنموية للبلاد وهو ما **يثبت صحة الفرضية الاولى**.

2- يعاني القطاع الزراعي الجزائري من العديد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية والبشرية وحتى الادارية التي تحد من تحقيق الاهداف المسطرة من هذا القطاع الزراعي، وقد أضحت هذه المشاكل والمعوقات التي تعيق التنمية الزراعية في الجزائر تكاد تكون مزمنة وعليه أصبحت المشاريع والبرامج التي تم اعتمادها في اطار التنمية الزراعية والريفية تثقل ميزانية الدولة فقط. وهو ما يثبت **صحة الفرضية الثانية**.

3- إن إعطاء الأولوية للأهداف السياسية على حساب الاهداف الاقتصادية، أدى إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية في مختلف البرامج والخطط المنتهجة، كما أن

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم ، السودان، المجلد 38، سنة 2018

الاصلاحات المنتهجة في القطاع الزراعي لحد الساعة لم تكن في المستوى المطلوب، وقد أثبتت عدم نجاعتها وفعاليتها، كما أنها لم تفلح في القضاء على الفجوة التي تفصل بين الطلب على الغذاء والإنتاج الزراعي، حيث بقي تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطور الانتاج الزراعي بشكل كبير ، ولجوء الدولة إلى سد الفرق عن طريق الاستراد من الخارج أكثر من التركيز على زيادة الانتاج المحلي من المواد الغذائية ، مما أدى إلى اختلال الميزان التجاري الزراعي واتساع الفجوة الغذائية من سنة إلى أخرى، ورغم الأموال الضخمة التي رصدتها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال مختلف السياسات المتعاقبة وخاصة المخطط الوطني للتنمية الزراعية وبرنامج التجديد الزراعي والريفي إلا أن النتائج المنتظرة كانت مخالفة للتوقعات، وهذا ما يؤكد فشل الاصلاحات الزراعية المطبقة رغم أن أهدافها كانت طموحة بسبب عدم استقرارها والتسرع في تطبيقها في ظل غياب جهازا مستقلا للمراقبة ومتابعة الاصلاحات المنتهجة وهذا ما ادى إلى فشلها وهو ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة.**

4- إن ارتباط الانتاج الزراعي بالموارد الزراعية يجعل حسن استخدام عوامل الانتاج ينعكس إيجابا على الاداء الزراعي والعكس فإن النقص الشديد في الموارد و عدم الاستغلال الامثل لعوامل الانتاج الزراعي ، كما أن استقراء مؤشرات تطور القطاع الزراعي تشير الى المساهمة الضعيفة لقطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني ، مما يفسر ان هناك مشاكل عالقة خاصة مشاكل التجهيز و التنظيم وكله يدل على ضعف الاصلاحات المطبقة التي تساعد على الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج الزراعي وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الرابعة**.

5- . إن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، وتعبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية ، ليبقى الميزان التجاري الغذائي للجزائر يعاني عجزا تتزايد قيمته سنويا، حيث أن كل تغير في الزمن بوحدة واحدة (01 سنة) يؤدي إلى الزيادة في الفجوة الغذائية بمقدار 0.036، وهذا ما بينته الدراسة القياسية. وهذا ما يضعف الاقتصاد الجزائري ويجعله أكثر هشاشة وعرضة

للتقلبات والازمات الاقتصادية والتجارية التي تحدث في العالم من جهة وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى ، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الخامسة**،

كما أفرز البحث جملة من **النتائج النظرية والتطبيقية** الاخرى تمثلت في:

1- يساهم القطاع الزراعي في خلق القيمة المضافة بنسبة ضعيفة لا تتجاوز 11% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المرصودة للنهوض بهذا القطاع مما يستدعي إعادة النظر في تسيير هذا القطاع الذي لا يزال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات على كل الأصعدة، كما أنه لا يزال يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية لزيادة الانتاج.
2- على الرغم من المجهودات المبذولة لتحديث الزراعة، تبقى المعوقات التكنولوجية أهم العقبات التي تواجه تطوير القطاع الزراعي في الجزائر حيث لا يزال المستوى التقني متخلفا، كما أن القطاع الزراعي يعتبر الأكثر تضررا من من التغيرات في العوامل المناخية والأكثر هشاشة بالنظر إلى تغير وتذبذب نسبة التساقطات المطرية حسب الزمان والمكان والجفاف ودرجة الحرارة القصوى التي تسجل كل سنة والرياح والفيضانات التي تسبب انجراف التربة وضياع الأراضي المستعملة في الزراعة..
3- نتيجة لضعف مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني و الاختلالات التي عرفها، حتمت ضرورة الاصلاح و تكييف الاقتصاد مع التحديات داخليا وخارجيا ، وقد مست هذه الاصلاحات القطاع الزراعي، وذلك بهدف اعادة النظر في سياسات التنمية الزراعية ، وتحسين اداء القطاع الزراعي و تحسين مؤشراته، و قد ادت هذه الاصلاحات (خاصة منذ بداية الألفية الثالثة) الى نمو في حجم الانتاج الزراعي و الانتاجية الزراعية، ولكنها بقيت دون التوقعات، كم أن القطاع الزراعي لا زال يتبع النمط التقليدي في استخدام الموارد والانتاج والتخزين والتوزيع والتسويق وغيرها من السياسات المتعلقة بالقطاع، وعليه أصبح القطاع يعيش وضعا متخلفا ولم يرق للأهداف المسطرة وتحقيق الامن

الغذائي للسكان، وهذا ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الاستيراد لسد النقص في تلبية متطلبات السكان الاستهلاكية من النتجات الغذائية الاساسية.

4- ارتباط الامن الغذائي بالعديد من أنواع الأمن الأخرى سواء الداخلي مثل الأمن الاجتماعي والامن الاقتصادي والأمن البيئي وحتى الامن الخارجي. وبالتالي عدم تحقيق الامن الغذائي يشكل تهديدا لعدم الاستقرار على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي.

5- لازال قطاع المحروقات المكون الاساسي للناتج المحلي الاجمالي أما مساهمة القطاع الزراعي فتعتبر ضعيفة جدا مقارنة بقطاع المحروقات.

6- التمويل الزراعي يعتمد بصورة كبيرة على التمويل الغير رسمي والسبب هو عزوف الفلاحين عن التعامل مع البنوك خاصة المستثمرات الصغيرة و التي عددها في تزايد مستمر، رغم تنوع أشكال التمويل التي استحدثها الدولة من خلال الجهاز المصرفي، بينما تخصص الدولة ميزانية محددة للتمويل الزراعية لم تتجاوز نسبتها في الميزانية الإجمالية لمخصصات الاستثمارات الكلية المخطط الخماسي(2010 - 2014) نسبة 4.71 % و 4.5% خلال المخطط الخماسي(2015 - 2019) وهي مخصصة للتجهيز .أما الشكل الرابع من التمويل الزراعي فهو الاستثمار الأجنبي الزراعي وهو تجربة حديثة انطلقت سنة 2000 ولا تمثل سوى 0.23 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

7- حققت الاصلاحات الزراعية التي قامت بها الدولة في القطاع الزراعي بعض المكاسب على مستوى الانتاج، كما أن سياسة الدعم الزراعي التي اعتمدتها الدولة خاصة مع بداية الالفية الثالثة ساهمت في تطوير حجم الانشطة الزراعية وزيادة حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي، مما ساهم في تحسن الناتج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إلا أن ذلك لم يرق إلى تحقيق الهدف الاساسي وهو الامن الغذائي، كما أن جزء كبير من أموال الدعم وجهت إلى مشاريع ليست لها علاقة بالزراعة ، بالإضافة إلى

استفحال ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف بعض الدخلاء على القطاع الزراعي الذين ألحقوا الضرر بالفلاحين الحقيقيين.

8- . عند تتبع إصلاح السياسة العقارية في الجزائر يتضح تغير شكلها الاداري والتشريعي والتنظيمي باستمرار عبر مختلف الاصلاحات المنتهجة في مجال المسألة العقارية، كما أن هذا التغير الحاصل كلف خزينة الدولة أموالا طائلة من الدراسات والمسح الطبوغرافي للأراضي ، وما نتج عنها من نزاعات حول سوء توزيع الاراضي الزراعية مما حول الإدارة الزراعية إلى محكمة للنظر في مختلف الطعون للمستفيدين من مختلف القوانين التي مست العقار الفلاحي وهذا ما نجم عنه سوء استغلال للمزارع الزراعية وعدم الانسجام بين الافراد داخل المزرعة الواحدة، وهذا ما أثر على تسيير المستثمرات الزراعية.

9- إن تعدد محاولات الإصلاح وإعادة الإصلاح خلق جوا من اللإ استقرار، جعل المتعاملين في القطاع الزراعة في ترقب و انتظار دائمين، لما قد يأتي من جديد في المجال العقاري وهذا ما يعيق الفلاحين غير المالكين للأرض ومن ثم اكتفائهم بالحد الأدنى من الجهد الاستثماري، وهذا ما أدى إهمال جزء من بالأراضي وتركها دون استغلال.

10- فشل طريقة الاستغلال الجماعي المباشر للأراضي، نظرا لعدم أخذه بعين الاعتبار واقع الريف الجزائري، مما أدى إلى عدم استقرار المجموعات أو تجزئة المستثمرات في الواقع، بسبب كثرة المنازعات العقارية بين أفراد المستثمرة الواحدة واستغلالها فرديا رغم أن القانون يمنع ذلك.

11- نقص أو انعدام المتابعة الميدانية للقروض الممنوحة والتي تحول دون الاستفادة منها في القطاع الزراعي ويتم استغلالها في مجالات أخرى فتؤدي إلى زيادة المديونية دون أن يقابلها زيادة في الانتاج مما يدفع البنوك إلى عدم تقديم القروض مستقبلا.

12- إن التسرع والتعجل والانحراف في تطبيق السياسات العقارية دون دراسة متأنية لها كانت سمة السياسة الزراعية للبلاد.

13- مشكل البيروقراطية من طرف الادارة الذي يعتبر عائقا في عملية التنمية لأن الدور الذي تلعبه الادارة مهم في عملية التنمية الزراعية بالإضافة إلى مشكل التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات وتضخيم الفواتير.

14- استنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية، القانونية، الهيكلية، يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها، وما الانتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المستثمرات الزراعية إلا خير دليل على ذلك، مما يجعل مسألة تنظيم الزراعة ترتبط بوضعها مع القطاعات الأخرى، أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للمستثمرات الزراعية، كما أن هشاشة القاعدة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإرادة السياسة الزراعية السليمة التي من شأنها أن توضع حد للمضاربات التي عرفها القطاع الزراعي وتوفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي.

15- من خلال الدراسة القياسية تبين لنا بأن منهجية منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) واستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) هي الانسب في تقدير أثر عوامل الانتاج ومنها الاصلاحات الزراعية كمتغيرة وهمية في زيادة الناتج الزراعي وقد تبين الاثر الايجابي للإصلاحات الزراعية المنتهجة منذ سنة 2008 خاصة على الناتج الزراعي لكنه ضعيف، وأيضا وجود تأثير معنوي في الاتجاه الايجابي بين المساحة المستعملة للزراعة (**SAU**) وتطور الانتاج الزراعي(إذ أن زيادة المساحة المستعملة للزراعة (**SAU**) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الانتاج الزراعي بمقدار يفوق **42** وحدة في الأجل الطويل) ، أما عنصر رأس المال كان له تأثير في الاتجاه المعاكس للناتج الزراعي وهو ما يفسر اقتصاديا ان نسبة كبيرة من هذه الاموال لا تذهب حقيقة الى تمويل الزراعة، و يفسر استفحال ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفلين على القطاع الزراعي، وأيضا ظاهرة الاهمال ولا مبالاة والرشوة والاختلاسات

على مختلف المستويات ، حيث أن الكثير من الأموال المرصودة للقطاع الزراعي ضاعت من خلال عقود وهمية وتمويلات افتراضية لمشاريع لا وجود لها على أرض الواقع في ظل غياب المراقبة والمتابعة من قبل الدولة، أما فيما يخص مرونة الانتاج الزراعي بالنسبة لليد العاملة في القطاع الزراعي، لم يكن هناك تأثير لعدد العمال (الفلاحين) على نمو الانتاج في قطاع الزراعة بالجزائر بسبب نقص اليد العاملة المؤهلة وتذبذب عدد العمال في الزراعة الجزائرية، وقلة استخدام التقنيات الحديثة.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء هذا البحث واستنادا للنتائج المتوصل إليها ، وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق أهداف القطاع الزراعي نقترح ما يلي:

1- منح أولوية أكبر للقطاع الزراعي في البرامج الاستثمارية الحكومية المستقبلية مع أخذ حلول ملائمة للمشاكل والعقبات التي يعرفها القطاع والتكفل بها بأخذ خصوصية كل منطقة.

2- العمل على تحديد وتقييم الإمكانيات المتاحة في الزراعة والتي يمكن الاعتماد عليها في تأمين الحاجيات الغذائية ويتم هذا بالتحديد والتقييم الدقيق والواقعي لمختلف الإمكانيات الطبيعية (الأراضي الزراعية والمياه) والبشرية (تأهيل اليد العاملة الزراعية) والمالية(العتاد والمكننة الزراعية، ومعظم مدخلات الناتج الزراعي مثل البذور والاسمدة والمبيدات...).

3- وضع استراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعرفها القطاع الزراعي، وتخفيف الاثار السلبية للإصلاحات المتعاقبة على القطاع الزراعي، بغية جعل هذا القطاع الاستراتيجي يلعب دوره الاساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الامن الغذائي، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين ودعم كافي للبحث العلمي في الميدان الزراعي والارشاد الزراعي، وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الزراعي،

فبينما نلاحظ أن ما يقارب 05 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز 6% من حجم الإنفاق.

5- العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية، من خلال تحسين ظروف العمل والمعيشة في الأرياف بغية تشجيع الفلاحين(خاصة الشباب الذين لديهم تكوين في المجال) على الاستقرار والاستثمار في القطاع الزراعي، مع متابعة الدولة للأنشطة الزراعية وتقييمها ومواجهة العقبات وتذليلها .

هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي، والعمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الزراعي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي.

6- تسهيل شروط الاستثمار في القطاع الزراعي لجذب اليد العاملة المتخصصة، والاهتمام بالبنية التحتية للقطاع (من خلال فتح الطرق لتسويق المنتجات، بناء السدود، إنشاء مراكز التوزيع والبيع،،.... وغيرها)، وتوفير المدخلات الزراعية من أسمدة ومبيدات وعتاد ... وغيرها، مع ضرورة توفير البذور ذات المردودية العالية لمنتجي الحبوب والبقول الجافة تحديدا وبخاصة منتجي القمح، والقادرة على التأقلم مع الظروف المناخية المتغيرة في الجزائر واستخدام الأساليب الحديثة والدورات التدريبية للفلاحين.

7- التصدي لظاهرة الجفاف التي أضرت بالمحاصيل الزراعية من خلال وضع سياسة خاصة بالموارد المائية من حيث تنميتها والمحافظة عليها ، مع ترشيد استخدام مياه الري وتخصيص الدعم لتوسيع أنظمة الري الحديثة وتوسيع المساحات المسقية، مع وضع استراتيجية وطنية لتسيير المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية ودعم جميع أنواع الزراعة الذكية من خلال انتاج الغذاء على نحو مستدام بواسطة استخدام أقل للأرض والمياه والمدخلات الزراعية، وهذا ما سيكون له الاثر الايجابي على الانتاج والانتاجية في القطاع الزراعي.

8- تطوير المنظومة المصرفية و تطوير الاستثمار الزراعي البنكي أكثر وتقريب البنوك من الفلاح عن طريق الارشاد الزراعي والتوعية والتحسيس وخاصة في مجال تيسير المعاملات البنكية.

9- في الجانب العقاري ضرورة حل اشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، من خلال إقامة علاقة قانونية دائمة للملكية بين المستثمر سوآءا أكان الشخص طبيعي أو معنويا والأرض التي يقوم باستصلاحها على أن توفق بين أربع أمور:

- الرغبة في التملك التي تحولت إلى مبدأ اقتصادي قائم على الرغبة في الحصول على ملكية قابلة للتداول.
- طموح الأفراد إلى ترسيخ حقهم في ديمومة ملكية الآسرة، والتي لها قيمة رمزية بالنسبة للأجيال المتعاقبة
- ضرورة إقامة عدالة في توزيع هذه الأراضي بمساعدة الدولة.

مع ضرورة إيجاد منهجية علمية مرجعية، خاصة بتحديد نوعية الأراضي وتصنيفها، لان ذلك يساعد في رسم أية سياسة ترمي إلى حماية فعلية لأراضي الزراعية ، وتأطير ومراقبة ناجحة للسوق العقارية، بالإضافة إلى جعل عقد الامتياز مرنا بفتح الشراكة الاجنبية للاستثمار في القطاع الزراعي فيما يخص الاراضي التابعة للأملاك الوطنية رفقة مستثمرين جزائريين أصحاب عقد الامتياز مع تأطيرها قانونيا مع ما يتماشى واستراتيجية الدولة في التنمية الزراعية.

10- تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة وخاصة في مجال دراسة التغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية على القطاع الزراعي، و توسيع فتح مراكز التعليم والتكوين الزراعي عبر مختلف جهات الوطن، وإنشاء معاهد للدراسات العقارية الزراعية من أجل تقييم وتحليل مختلف المشاكل والعقبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العقارية السابقة وإيجاد الحلول لها بصفة علمية بعيدة عن الدوافع الذاتية والسياسية

11- توسيع مجال الشراكة الأجنبية بمساهمة مع الشركات الوطنية للاستثمارات في استصلاح الأراضي بالمناطق الجنوبية والهضاب العليا، لأنها تتطلب تكاليف باهضه وتكنولوجية عالية مع وضع ضوابط

لضمان احترام المحافظة على الوجهة الزراعية لهذه الأراضي، إلى جانب التوسع في المساحات المروية عن طريق مشروعات تنمية الموارد المائية السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث ، بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام مياه الري العذبة وتقليل نسب الفقد والهدل للمياه .

12- ضمان وفرة عوامل الانتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم الزراعي كما كان سائدا، و تطهير القطاع الزراعي من الطفيليين وتشجيع الفلاحين الحقيقيين.

13- تشجيع التطور التقني لزيادة الانتاجية والمردودية مع تسهيل اجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الاستراتيجية وتنمية البحث العلمي في المجال الزراعي.

14- تسهيل الاجراءات الادارية الخاصة بعملية الاستثمار الزراعي الخاص أو العام والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال الرقابة و المتابعة المستمرة والتقييم الشامل، والعمل على توفير بيئة اقتصادية وسياسية وتجارية مستقرة مشجعة على الاستثمار الزراعي .

آفاق البحث

بعد الانتهاء من البحث يرى الطالب أن هذه الدراسة نقترح **آفاقا** للدراسات التالية:

- تقدير نموذج قياسي لدوال الانتاج لكل شعبة من شعب الانتاج الزراعي باعتبار أن كل شعبة وكل منتج له خصوصياته.
- إن هذه الدراسة هي دراسة شمولية لأثر الإصلاحات الزراعية على تطور القطاع في الجزائر كلها، لذلك يمكن اجراء هذه الدراسة على كل ولاية التي تتميز بميزة نسبة في ناتج زراعي معين.
- كما يمكن دراسة موضوع نحو استراتيجية جديدة من أجل تنمية زراعية مستدامة.
- كما يمكن دراسة موضوع أثر الاصلات الزراعية على الزراعة الصحراوية.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: تطور دالة الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	الانتاج الفلاحي	المساحة المستعملة للزراعة	عدد الفلاحين	رأس المال الزراعي	المتوسط السنوي لتساقط الامطار	المبيدات	المكننة الزراعية	استهلاك الاسمدة	الإصلاحات الزراعية	الدعم الفلاحي
	مليار دج	هكتار SAU	مليون عامل	مليار دج	المليمتر	الطن	ألف وحدة	ألف طن		مليار د ج
1980	12,92	7510000	1.633	2,000	563,14	2485,2	51,00	235,70	1	0
1981	16,25	7510000	1.655	2,44	348,59	2214,2	52,00	166,10	1	0
1982	16,11	7509000	1.670	2,920	548,10	2439,6	53,20	131,34	1	0
1983	16,61	7231000	1.683	3,119	246,43	1842	55,97	154,90	1	0
1984	18,29	7510000	1.693	2,700	617,58	1558,8	67,01	203,94	1	0
1985	24,08	7511000	1.706	3,020	450,27	1558,8	82,32	280,63	1	0
1986	26,29	7533000	1.748	3,700	582,21	1494	90,86	271,66	1	0
1987	31,79	7624000	1.791	3,044	396,71	1322,9	97,90	241,20	1	0
1988	38,79	7642000	1.832	3,300	369,27	1099,4	100,35	146,50	1	0
1989	51,63	7673000	1.868	2,800	367,58	1292,02	88,86	117,00	1	0
1990	62.8	7635000	0,969	9,020	484,86	4684.13	100,55	127,00	1	2,32
1991	87.3	7806000	0,963	9,800	429,87	6035.05	107,64	91,50	1	5,23
1992	128.4	8094000	0,960	12,800	547,96	2816.84	101,18	96,80	1	10,35
1993	131.1	8064000	0,960	18,240	366,08	2650.67	106,34	130,90	1	14,84
1994	145.6	8006000	0,960	22,160	952,50	2999.28	100,53	119,30	1	14,25
1995	196.6	8029000	0,999	23,200	435,00	5196.29	101,20	46,40	1	13,67

10,57	1	38,00	102,09	1131.55	559,58	28,000	0,993	**8040000**	277.8	**1996**
2,37	1	97,00	102,51	762.82	494,62	28,500	0,724	**8159000**	242.7	**1997**
20,47	1	108,00	102,94	439.62	458,75	36,010	0,785	**8215730**	324.9	**1998**
17,57	1	93,00	103,12	1168.83	475,52	42,340	0,975	**8226900**	359.7	**1999**
15,00	1	92,30	104,26	1673.1	275,35	43,540	0,873	**8227440**	346.2	**2000**
23,86	1	105,30	105,40	2177.37	298,88	56,770	1,312	**8193740**	412.1	**2001**
48,07	1	98,00	105,97	2681.64	378,31	75,450	1,328	**8228690**	417.2	**2002**
49,60	1	45,03	106,8	3185.91	581,58	94,210	1,412	**8270930**	515.3	**2003**
55,26	1	188,04	106,17	3690.18	485,88	85,120	1,617	**8321680**	580,5	**2004**
43,89	1	55,81	112,49	2726.44	429,53	96,050	1,38	**8389640**	581.6	**2005**
53,27	1	99,07	114,78	2419.85	413,29	112,920	1,609	**8403570**	641.3	**2006**
21,91	1	111,75	116,11	3478.36	491,93	201,040	1,17	**8414670**	708.1	**2007**
17,67	1	51,19	117,18	5635.95	429,84	308,560	1,252	**8424760**	727.4	**2008**
29,95	1	58,84	143,49	3084.25	484,23	393,750	1,242	**8423340**	931.4	**2009**
32,21	1	118,50	120,6	1785.42	512,43	335,600	1,136	**8435028**	1015.3	**2010**
39,56	1	118,30	110,29	7528.05	567,61	392,440	1,034	**8445490**	1183.2	**2011**
44,26	1	160,10	111,58	8896.01	331	301,260	0,912	**8454630**	1421.7	**2012**
92,60	1	168,30	113,25	8185.41	574,57	129,610	1,141	**8461880**	1640	**2013**
118,85	1	190,50	115,50	7067.36	424,03	203,520	0,899	**8465040**	1771.4	**2014**

93,70	1	175,60	118,34	4432.77	417,74	315,960	0,917	**8487854**	**1936.4**	**2015**
108,67	1	155,70	120,10	4069.22	405,9	271,430	0,865	**8449425**	**2034.5**	**2016**

جمعه وحسبه الطالب من المراجع التالية: 1- دوريات إحصائية للديوان الوطني للإحصائيات

ONS. ANNAIRE STATISTIQUES N°15-28

O.N.S – Rétrospective Statistique (1970 – 2002), Edition 2005

O.N.S – Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche – Rétrospective : 1989-2001

ONS, L'Algerie en quelques chiffres N° du 31 au 47 du 1998 au 2016

2- قوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنوات من 1980 إلى 2016

3- موسى رحماني، **الزراعة الصحراوية-الواقع والأفاق**-، أطروحة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001، ص56

4-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، الخرطوم، السودان، المجلدات من 3 إلى 38 (1980-2016)

5– FAOSTAT, http://www.fao.org/faostat/ar/#data/RFN , MISE A JOUR 15 AVRIL 2018

الملحق رقم 02: تطور الميزان التجاري والميزان الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	الانتاج الزراعي مليار دج	الصادرات الغذائية مليون دولار	الصادرات الكلية مليون دولار	النسبة % %	الواردات الغذائية مليون دولار	الواردات الكلية مليون دولار	النسبة % %	الفجوة مليون دولار
1980	103.86	112	14540	0,77	2772	12150	22,81	2660
1981	102.59	120	15340	0,78	2895	13690	21,15	2775
1982	114.14	71	13980	0,51	2740	13110	20,9	2669
1983	116,17	37	13640	0,27	2768	12590	21,99	2731
1984	182.87	47	13810	0,34	2412	14750	16,35	2365
1985	240.84	56	13660	0,41	2946	15490	19,02	2890
1986	262.78	26	8190	0,32	2478	14760	16,79	2452
1987	317.85	30	9530	0,31	2225	12990	17,13	2195
1988	387.85	30	9160	0,33	2353	13360	17,61	2323
1989	516.33	35	10370	0,34	3703	15860	23,35	3668
1990	62.8	50	14550	0,34	2916	15470	18,85	2866
1991	87.3	55	13310	0,41	2413	10790	22,36	2358
1992	128.4	82	12150	0,67	2731	11460	23,83	2649
1993	131.1	99	10880	0,91	2861	11560	24,75	2762

3578	32,89	11080	3644	0,69	9590	66	145.6	1994
3645	31,27	12110	3787	1,3	10940	142	196.6	1995
3063	28,7	11240	3226	1,17	13970	163	277.8	1996
2940	29,42	10280	3024	0,56	14890	84	242.7	1997
3039	28,67	10850	3111	0,66	10880	72	324.9	1998
2582	24,25	11080	2687	0,77	13690	105	359.7	1999
2385	25,85	9345	2416	0,14	21651	31	346.2	2000
2367	25,43	9418	2395	0,15	18125	28	412.1	2001
2705	22,90	11967	2740	0,19	18182	35	417.2	2002
2629	21,59	12402	2678	0,2	25000	49	515.3	2003
3538	20,03	17954	3597	0,18	32217	59	580,5	2004
3520	17,56	20427	3587	0,14	47500	67	581.6	2005
3727	18,37	20681	3800	0,13	54741	73	641.3	2006
4866	17,95	27600	4954	0,10	87000	88	708.1	2007
7694	20,56	37993	7813	0,15	78590	119	727.4	2008
5750	14,92	39298	5863	0,25	45189	113	931.4	2009
5743	15,58	38885	6058	0,55	57090	315	1015.3	2010

9494	**20,82**	47300	**9850**	**0,48**	73439	**356**	**1183.2**	**2011**
8709	**17,91**	50376	**9022**	**0,43**	72620	**313**	**1421.7**	**2012**
9178	**17,45**	54903	**9580**	**0,61**	65823	**402**	**1640**	**2013**
10682	**18,87**	58330	**11005**	**0,52**	61172	**323**	**1771.4**	**2014**
8981	**18,04**	51646	**9316**	**0,95**	35138	**335**	**1936.4**	**2015**
7897	**17,60**	46727	**8224**	**1,10**	29698	**327**	**2034.5**	**2016**

جمعه وحسبه الطالب من المراجع التالية:

1- direction générale des douanes, **évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2000à 2013, p. 2,3
2- direction générale des douanes, **évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2005à 2015, p.4,5
3- Mohamed Elyes Mesli, **L'agronome et La Terre**, edition Alpha, Alger, 2007, période: années1980 à 1999, p 271

4- بيانات البنك الدولي: للفترة من 1980 إلى 1999 نقلا عن :
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2020&locations=DZ&start=1961&view=chart Mise a jour 28/02/2017

الملحق رقم 03: تطور الميزان الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	الفجوة
1980	2772	112	2660
1981	2895	120	2775
1982	2740	71	2669
1983	2768	37	2731
1984	2412	47	2365
1985	2946	56	2890
1986	2478	26	2452
1987	2225	30	2195
1988	2353	30	2323
1989	3703	35	3668
1990	2916	50	2866
1991	2413	55	2358
1992	2731	82	2649
1993	2861	99	2762
1994	3644	66	3578
1995	3787	142	3645
1996	3226	163	3063

2940	84	3024	1997
3039	72	3111	1998
2582	105	2687	1999
2667	111	2778	2000
3002	152	3154	2001
3333	121	3454	2002
3515	54	3569	2003
4538	153	4691	2004
4410	164	4574	2005
4512,48	164,51	4676,99	2006
5896,35	180,85	6077,2	2007
8939,62	302,54	9242,16	2008
7043,51	208,51	7252,02	2009
7618,2	208,51	7826,71	2010
7618,2	208,51	7826,71	2011
10404,46	840,03	11244,49	2012
11372,53	561,05	11933,58	2013
12225,9	647	12872,9	2014
9599,7	648,1	10247,8	2015

8314,5	771,2	9085,7	2016

المرجع:

du 1980 au 2005

mohamed elyes mesli,**l'agronome et la terre**,edition alpha,alger, 2007,p271

DU 2006 AU 2016

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيا الزراعية العربية**، المجلدات (28 - 37)

الملحق رقم 04: توزيع الأراضي في الجزائر للفترة (1980-2016)

الوحدة : هكتار			
السنوات	المساحة المستعملة للزراعة SAU	إجمالي الاراضي المستعملة في الزراعة SAT	المساحة الاجمالية للوطن
1980	7510000	/	238174100
1981	7510000	/	238174100
1982	7509000	/	238174100
1983	7231000	/	238174100
1984	7510000	/	238174100
1985	7511000	48436000	238174100
1986	7533000	/	238174100
1987	7624000	/	238174100
1988	7642000	/	238174100
1989	7673000	/	238174100
1990	7635000	43479000	238174100
1991	7806000	/	238174100
1992	8094000	/	238174100
1993	8064000	/	238174100
1994	8006000	/	238174100
1995	8029000	/	238174100

238174100	46326000	8040000	1996
238174100	37440000	8159000	1997
238174100	40732520	8215730	1998
238174100	40596340	8226900	1999
238174100	40888100	8227440	2000
238174100	40983840	8193740	2001
238174100	40735920	8228690	2002
238174100	40817940	8270930	2003
238174100	42209600	8321680	2004
238174100	42380630	8389640	2005
238174100	42367890	8403570	2006
238174100	42448840	8414670	2007
238174100	42435990	8424760	2008
238174100	42466920	8423340	2009
238174100	42444350	8435028	2010
238174100	42443860	8445490	2011
238174100	42499430	8454630	2012
238174100	42889410	8461880	2013
238174100	42888555	8465040	2014

2015	8487854	43395254	238174100
2016	8449425	43396164	238174100

المرجع:

1- ONS, L'Algerie en quelques chiffres N° du 31 au 47 du 1998 au 2016

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، الخرطوم، السودان، المجلدات (03 - 37)

الملحق رقم 05: تطور استهلاك الأسمدة في الجزائر للفترة (1980-1995)

المواسم	بوتاسيوم		فوسفات		أزوت		مركبات		المجموع	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
81-80	6.6	0.30	1070	25.1	1425	33.3	1768	41	4277	100
82-81	6.129	0.3	907.05	24.9	1182.8	32.4	1546.5	42.4	3648.59	100
83-82	2,8	0,2	836,5	25,4	1065,53	32,4	1381,95	42	3,286	100
84-83	1,816	0,2	1141,61	27,9	1656,9	40,6	1280,25	31,3	4080,58	100
85-84	24,74	0,5	1409,69	26,1	2036,03	37,8	1919,99	35,6	5390,47	100
86-85	34,637	0,6	1629,03	26,9	1936,7	32	2456,01	40,6	6056,39	100
87-86	49,04	0,9	1247	23,6	1760,47	32,6	2315,1	40,9	5399,34	100
88-87	15,93	0,4	1071,52	23,9	1464,91	32,7	1922,84	43	4475,21	100
89-88	23,55	0,7	643,42	19	1007,17	29,8	1707,8	50,5	3381,95	100
90-89	18,72	0,7	471,4	17,4	760,69	28,2	1451,09	53,7	2701,92	100
91-90	18,91	0,7	333,73	12,2	1017,67	37,1	1371,74	50	2742,08	100
92-91	13,37	0,6	224,34	10,2	746,4	33,8	1221,93	55,4	2206,6	100
93-92	2,25	0,1	408,53	13,5	1061,22	35,1	1552,52	51,3	3024,52	100
94-93	3,6	0,1	335,99	12,5	1018,72	38,1	1318,48	49,3	2676,81	100
95-94	47,76	2,7	280,77	15,8	482,75	27,2	963,66	54,3	1774,98	100

96-95	26,99	2,5	160,51	14,9	134,41	12,5	756,69	70,1	1078,61	100
97-96	30,14	2,8	156,69	14,6	170,54	15,9	715,61	66,7	1072,99	100
98-97	17,84	1,3	148,91	11,2	256,86	19,3	910,24	68,2	1333,86	100

المرجع:

Source : O.N.S. Annuaire statistique de (Algerie N°13,17,20)

الملحق رقم 06: تطور مساهمة قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000-2015)

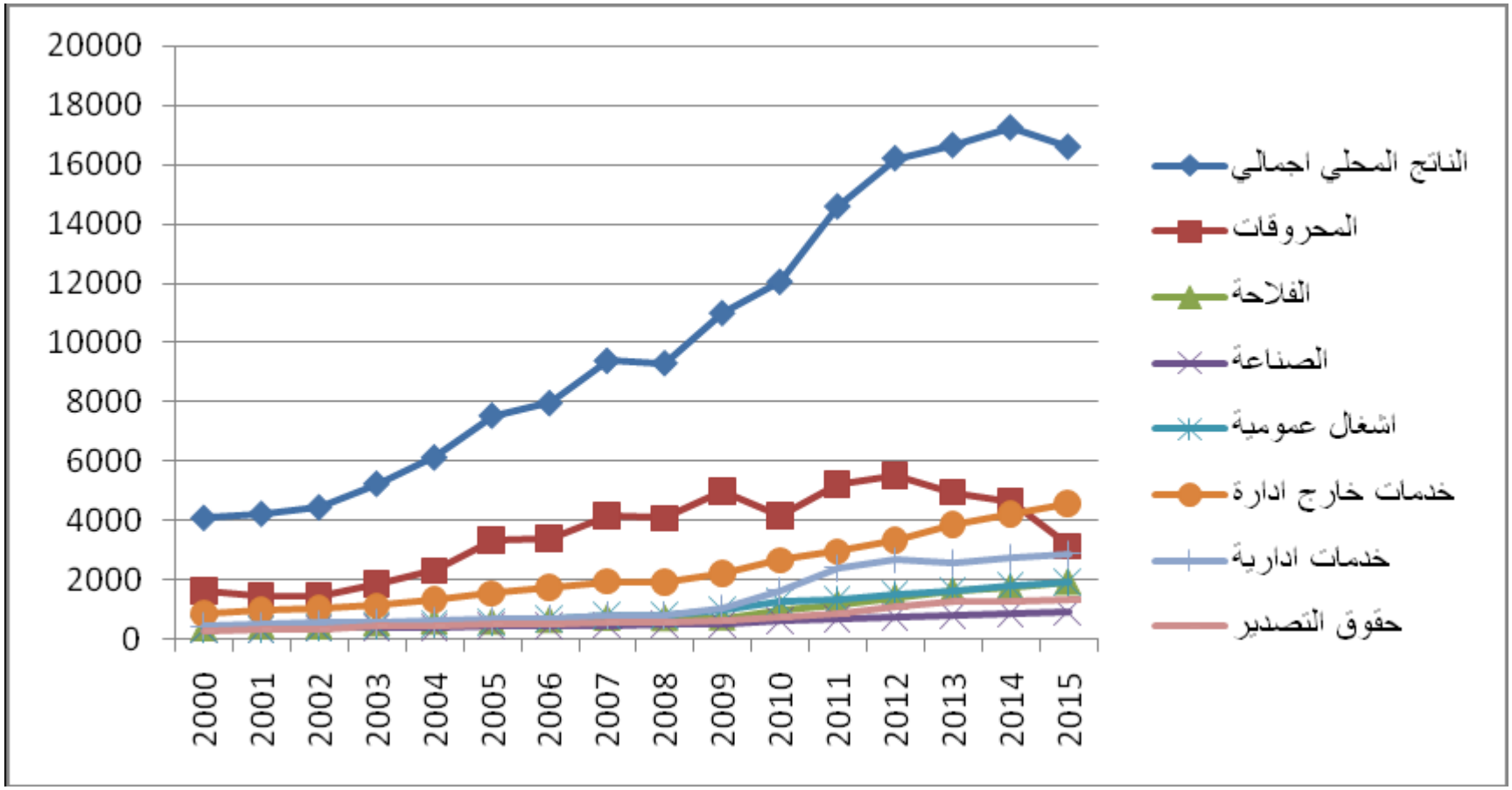

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر

الملحق رقم 07: أنواع السياسات الزراعية في الجزائر

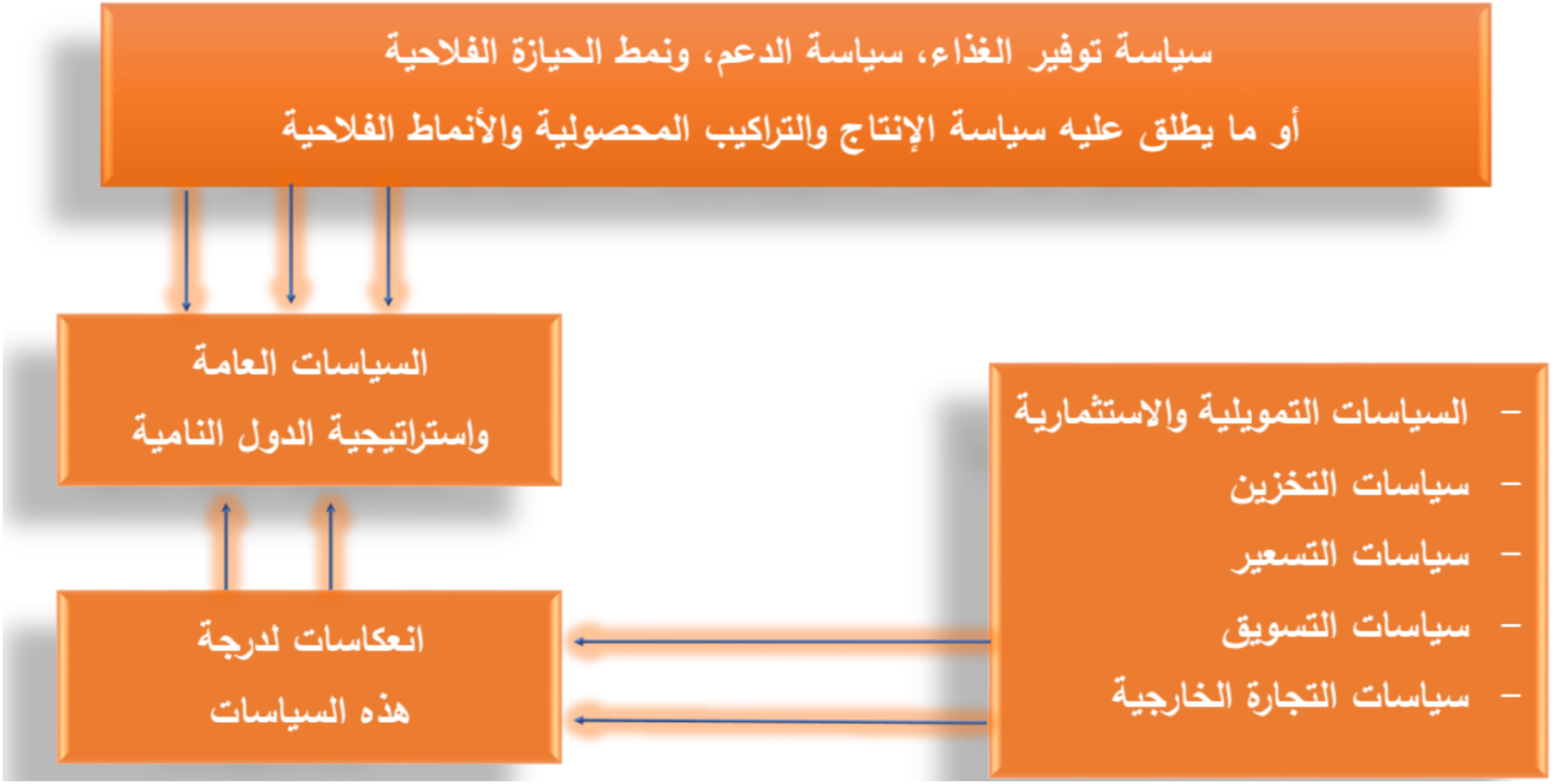

المصدر: مباركة نعامة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي- الجزائر نموذجا** . -أطروحة دكتو راه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر ، **2017 - 2016** ، ص21

الملحق رقم 08: أهداف المخطط الوطني للتنمية الزراعية

من إعداد الطالب بناء على: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000

قائمـــــــــة المراجع والمصادر

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

السنة النبوية

الكتب:

1- احمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية- رؤى معاصرة-**، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، مصر، 2004

2- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.

3- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991

4- بانز محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الارض**، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2003

5- بن يوسف بن رقية، **شرح قانون المستثمرات الفلاحية**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى، 2001

6- جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010

7- جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010

8- جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر** –ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مراجعة اسماعيل صبري، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر2000

9- الجيلالي عجة، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

10- حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976

11- حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني ، 1999

12- حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998

13- خلف بن سليمان بن خضر النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999

14- رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي** ، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013

15- رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر 1998،

16- سالم توفيق النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، العراق، ط2، 1987

17- سوزان وفيق العاني، **علم الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2005

18- صالح تومي ، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999

19- عبد الرزاق الهلالي ، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر

20- عبد الوهاب مطر الداهري ، **التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي**، مطبعة العاني: بغداد، العراق، الطبعة الخامسة ، 2010

21- عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط2، مطبعة العالي، بغداد، 1975

22- عبد الوهاب مطر الداهري، **مبادئ وأسس الاقتصاد الزراعي**، دار العاني للنشر، العراق، 1969

23- عدلي أنيس سليمان، **الموارد الاقتصادية**، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، 2015

24- عزام البلاوي، **التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية**، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967،

25- عصام أبو الوفاء ،علي يوسف خليفة: **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، دار المطبوعات الجديدة، الاسكندرية، ،1975

26- على لطفي، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، مصر، ط2، 1980

27- على محمود فارس ، **أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء، 2005

28- علي جدوع الشرفات: **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ،2006

29- علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2010

30- علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ،2001

31- عمر صدوق، **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995

32- عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988

33- عمر محي الدين، **التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت ،1974

34- فاطمة بكري، رابح حمدي باشا، **الامن الغذائي والتنمية المستدامة** ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016

35- فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، الأردن ،2004

36- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010

37- كامل بكري، وآخرون، **الموارد واقتصاداتها**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986

38- ليلى زروقي، **التقنيات العقارية- العقار الفلاحي-**، ، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، 2001

39- مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2001

40- مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993

41- محمد إبراهيم حسن، **جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2001

42- محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية" طبيعية، بشرية، غذائية، بيئية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2011

43- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي، (محاضرات وتطبيقات)**،دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن،2012

44- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية بيروت، 1979

45- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000

46- محمد عبد العزيز عجيمة، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978

47- محمد علي المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012

48- محمود الاشرم، **التنمية الزراعية المستدامة، العوامل الكاملة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007

49- مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدوري، **اقتصاديات الزراعة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996

50- منصور بن عمارة، **الضرائب على الدخل الإجمالي حسب تعديلات قانون المالية**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010

51- منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000

52- ميير بالدوين، ترجمة: جراند اسكندر، مراجعة: حسن زكي أحمد، **التنمية الاقتصادية**، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، مصر، بدون سنة النشر

53- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي – مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996

الأطروحات والرسائل والمذكرات

1- احمد التيجاني هيشر، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016-2015

2- إسماعيل شعباني، **آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997

3- أعمر عزاوي، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005

4- أميرة جابري، **تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة**، دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة 2016/20015

5- بوزيد سايح، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2006-2007

6- بومدين زاوي، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، جامعة معسكر، 2015-2016

7- حسناء بوشريط، **النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016- 2017

8- حمه عمير. **النفقات العامة واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة –دراسة قياسية** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر، 2018-2019

9- خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر –دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011

10- رابح بوعراب، **تحليل دالة الانتاج في القطاع الزراعي دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998 -2012**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 3، 2015-2016

11- رابح زبيري، **الاصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر وأثرها على تطوره**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزئر، 1996

12- رشيد مالكي ، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018

13- ريم قصوري، ***الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر***، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة باجي مختار عنابة، 2011- 2012

14- زكريا جرفي، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020

15- زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال لفترة (1980-2009)** أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2013-2014

16- سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة -**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2014-2015

17- سهيلة شيخاوي، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2018

18- الطاهر زويتر، **إشكالية التشغيل في الزراعة –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997

19- الطاهر مبروكي، **الإنتاجية في الميدان الزراعي- دراسة تطبيقية على إنتاج الحبوب بالجنوب-**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

20- الطيب قصاص، **إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر الواقع والتصور المستقبلي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015-2016

21- عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2017-2018

22- عادل كدودة، **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي – دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018

23- عبد الوهاب عبدات، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الإنتاج الغذائي في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001

24- على بوخالفة، **انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2015-2014

25- عمر شعبان، **السياسة السعرية وأثرها على تطور الانتاج الفلاحي**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996

26- فاطمة الزهراء عيدودي، **إشكالية إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر**، مذكرة ماجستير،(غير منشورة) معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996

27- فريد عبة، **إشكالية العقار الفلاحي في ظل السياسات الزراعية في الجزائر –دراسة حالة ولاية بسكرة**- مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة، 2013-2014

28- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007-2008

29- كمال حوشين ، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007

30- لخميسي الواعر، **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018-2019

31- مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017

32- مجدولين دهينة، **استراتيجية التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة: آفاق تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي**، مذكرة مقدمة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006

33- محمد بويهي، **القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1985

34- محمد رجراج، **أثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر،1999

35- محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العلمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه 'غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2011-2012

36- مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستديمة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة دول شمال إفريقيا**-،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الشلف، 2014-2015

37- مصطفى قريد، **استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر1987-2012**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015-2016

38- موسى رحماني، **الزراعة الصحراوية-الواقع والأفاق**-، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001

39- موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1991/1990

40- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012

المجلات والمقالات العلمية

1- أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2003

2- أحمد حسين بتال، سراب عبد الكريم مطر، **اثر التضخم على عوائد اسهم قطاعات سوق العراق للاوراق المالية – دراسة قياسية للمدة 2005-2015**، في مجلة الادارة والاعمال، المجلد 25، العدد 02 ،الجامعة الاسلامية غزة، 2017

3- أحمد غريبي، زهور بلطرش، **القطاع الزراعي في الجزائر بين المعوقات وواقع الاصلاحات**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018

4- اسماعيل بوقنور، ريم غريب، **استراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر، نحو تحقيق التنمية المستدامة**، في المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة باتنة، جانفي2021

5- إسماعيل شعباني، **السياسة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائري**، في الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 22 و 23 /2002/10

6- إسماعيل شعباني، **خوصصة الأراضي العمومية في الجزائر – إرادة سياسية أم حتمية إقتصادية**، في كراسات الكرياد، رقم 49، الثلاثي الثالث لسنة 1999

7- اسماعيل عرباجي، **الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر**، في مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 07، ديسمبر 2012

8- آمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، في المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، جامعة سطيف 01، الجزائر، يومي 11، 12 مارس 2013

9- أمينة بن خزناجي، منور أوسرير، **عرض وتقييم السياسات الزراعية في الجزائر**، ، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018

10- إيمان بوحسون، واقع استخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية، في مجلة روافد للدراسات و الأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد3، العدد2، جامعة عين تيموشنت، ديسمبر2019

11- بدر الدين طالبي، آسية لعساس، **واقع القطاع الزراعي في الجزائر**، مجلة المعارف، العدد 23، ديسمبر 2017

12- بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، في مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 31، 2015

13- بلال بشطة، عبد القادر بورمانة، **واقع تطوير الاقتصاد الفلاحي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر**، في مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والادارة، جامعة الاغواط، 2020

14- بن على قريجيج، عبد القادر عب الرحمان، **الناتج الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة من 1989-2018**، في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7 العدد 12، 2019

15- ثرية الماحي، عبد القادر أوزال، **انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)**، في مجلة شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020

16- حكيم بوجطو، محمد أمين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، في مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المركز الجامعي عين تموشنت، المجلد 5، العدد 12، 2020

17- خالد محمد السواعي، **اثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاردن**، في المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد:01، الجامعة الاردنية، الاردن، 2015

18- خديجة خرافي ، **دور الاصلاح الضريبي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 04، المركز الجامعي البيض، جوان 2017

19- خليل عبد القادر، مولاي مصطفى سارة، **تحليل العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الفلاحية**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

20- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، **محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة خلال الفترة 2000-2013** ، في مجلة الحقيقة، العدد 31، جامعة أدرار، 2014

21- خيرة مغربي، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات)**، في مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، جامعة مستغانم، سبتمر 2016

22- دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، في الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي: 21و22نوفمبر 2006

23- رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزر اعية الجزائرية**، في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04 ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004

24- رشيد بن عيسى، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مشروع جويلية 2004

25- رشيد سالمي ، أسماء قاسمية،**دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات**، في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد 06، العدد01، جامعة البليدة 2،2015

26- رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، **2012**

27- زكريا جرفي، موسى رحماني، **أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2018**، في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد 11، جامعة سكيكدة، جوان 2019

28- زهية قرامطية، **العقار الفلاحي في الجزائر من حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز**، في مجلة الإبداع، جامعة البليدة مجلد6، العدد6، 2016

29- زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013

30- زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل ؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980**،في الملتقى الدول التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 24/23 نوفمبر 2014

31- زين العابدين طويجني، نسيبة معقال، **الامن الغذائي تطور ماهيته، نماذج تقويمه ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1999-2016**، الملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

32- زين العابدين طويجيني، محمد سيف الدين بوفالطة ، **استدامة خيارات تنويع الموارد المائية في الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد الأخضر** ، في المجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة المدية، جانفي2020

33- زينة عباد، جازية أمير، **واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

34- سالم أقاري، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014**، في مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارة والخدمة التعليمية، الجزائر، مجلد 11، عدد: 21، 2015

35- سليمان بلعور، لخميسي الواعر، **دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها البرنامج الخماسي2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري**، في مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج، المجلد 5، العدد 1، 2018

36- سامية بوزلخة، **المحاصيل المعدلة وراثيا ومشكلة الغذاء في الدول النامية**، في مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، المجلد 4، العدد 2، 2016

37- سامية معزوز، **أهمية القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر**، في الملتقى الوطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة :أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، يومي 22-23 أكتوبر 2017

38- سحاب الصمادي، احمد ملاوي، **اثر الضرائب الحكومية على اداء بورصة عمان، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)**، في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 02، جامعة ال البيت، الاردن، 2016

39- سفيان الشارف بن عطية، عبد اللطيف عثمان، **دور التنمية الزراعية في تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2016**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

40- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام**، في الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014

41- سهيلة شيخاوي ، ابراهيم مبروك، **واقع الانتاج الغذائي في الجزائر والعوامل المحددة له** ، في الملتقى الوطني الأول حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني ، جامعة المدية، 10 مارس 2018

42- سهيلة مصطفى، محمد راتول، **التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال (1962-2012)**، في مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد2،جامعة بشار، ديسمبر 2015

43- صالح العصفور ، **السياسات الزراعية**، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، السنة الثانية، سبتمبر 2003

44- صالح مفتاح، فاطمة رحال، **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2014/2001 في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، في المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013

45- الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب**، في مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة ،2011

46- الطيب هاشمي، عز الدين نزعي، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الامن الغذائي**، في مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد الثالث والثلاثون، المجلد 9، 2013

47- عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، في مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 8، سنة 2010

48- عبد الحكيم بيصار ، **سياسات التجديد الريفي والفلاحي كبديل استثماري تنموي للأقاليم الريفية الجزائرية – استشراف الأهداف وتقييم النتائج والآثار**، في الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28و 29 أكتوبر 2014

49- عبد الرحمان يسري، **إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي-عرض وتحليل وتقويم**، في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث التدريب، السعودية، المجلد 13، العدد2، 2006

50- عبد القادر بابا، عابد عدة، **السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**، في مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 3، عدد 4، جوان 2017

51- عبد القادر شويرفات، فارس فضيل، **أثر السياسات الفلاحية على الامن الغذائي في الجزائر دراسة تقييمية للبرامج المطبقة بين 2000-2015**، في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد07، جامعة الوادي، 2016

52- العربي جلطي، نوال شمة، **الانفتاح التجاري والحساب الحاري، اية علاقة؟ حالة الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1989-2018**، في مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة تبسة، 2021

53- علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016)**، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2018

54- علي طالم، فريدة كافي، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

55- عماد عزازي، سهيلة بغنة، **واقع ودور السياسة الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية ، 10 مارس 2018

56- عمر جنينة ، مديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 و16 نوفمبر 2011

57- عمر حذيفة، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة،16-15 نوفمبر 2011

58- عمر فرحاتي، **حصاد المياه والري التكميلي في الجزائر**، في حلقة العمل حول: حصاد مياه الامطار والري التكميلي في المناطق الجافة في الوطن العربي، دمشق، سوريا، 17-19 نوفمبر 1997

59- عيسى بن ناصر، **أثر السياسات الزراعية في تحقيق الامن الغذائي دراسة حالة الجزائر**، في الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الامن الغذائي بالعالم العربي، -التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الاسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة، 15 و16 نوفمبر 2011

60- فاطمة بلقرع، سمية ولد شرشالي، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018

61- فريد عبة، إلياس غقال، **عرض وتقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر**، في الملتقى الوطني حول: الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر:تجربة ولاية سوق أهراس، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي : 04/03 ماي 2011

62- كمال باصور، عماد معوشي، **السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي الوطني**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

63- ليلى بن زرقة، خيرة شريفي، **كيفية النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018

64- ليندة زروقي، **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، في الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف 23-24 نوفمبر 2014

65- مبارك بوعشة، شامية بن عباس، **الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر: تجربة ولاية سوق أهراس**، في الملتقى الوطني حول الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر تجربة ولاية سوق اهراس، المركز الجامعي سوق أهراس ، يومي 3-4 ماي 2011

66- محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودورها في تنمية الاستثمار الاجنبي**، في مجلة الباحث، العدد 05، 2007

67- محمد الامين بلهوشات، فوزي محيريق، علي قابوسة، **اثر الائتمان المصرفي على النمو لاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL** ، في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 العدد 1، جامعة المسيلة، 2020

68- محمد الامين شربي ، مصطفى خامد، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

69- محمد أمين لزعر، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي**، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، السنة 13، العدد 121، جانفي 2015

70- محمد برابح، خديجة قريشي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على القطاع**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي، جامعة المدية، 10 مارس 2018

71- محمد رجراج، **العقار الفلاحي من حق الانتفاع إلى حق الامتياز**، في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، مجلد 51، العدد 01، 2014

72- محمد عبد الغاني كرار، نصر الدين بدي، **محددات مساهمة قطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري ،دراسة قياسية 1970 – 2016**، في المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 5 العدد 1، مارس 2018

73- محمد غردي، نصر الدين نذير، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة2، العدد العاشر، ديسمبر 2016

74- محمد قرينات، **التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**، في مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، 2012

75- محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، **تطوير القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية العمومية**، في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، العدد 09، جانفي 2020

76- مراد بن ياني، نور الدين مناقر، ابراهيم قارة، **تقييم مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)، وفقا لاختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود**، في مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد:05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2017

77- مراد جنيدي، أحمد سلامي، **تقييم السياسات الوطنية للتنمية الزراعية ودورها في تعزيز الامن الغذائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

78- مميش سلمى، بباس منيرة، **مقومات وسياسات التنمية الزراعية**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

79- موراد تهتان، زين الدين شروقي، **مؤشرات قياس التنمية الزراعية في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

80- نادية والي ، فؤاد جحيش ، **الفلاحة كرهان استراتيجي لتحقيق الامن الغذائي**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية ، 10 مارس 2018

81- ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 43، مارس 2016

82- نبيل بوفليغ، محمد طرشي، **دور سياسة الانعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014

83- نبيلة فالي ، منيرة بباس، **مقومات وسياسات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

84- نورة منصوري، **معالجة أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر**، في مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة تبسة، مجلد 11، عدد 01، 2018

85- هاجر جبار ، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر**، في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 14، جامعة البليدة2، ديسمبر2018

86- وردة موساوي، أسيا سايج، **تعزيز الأمن الغذائي عن طريق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة مستغانم، 10 مارس 2018

87- وسيلة سعود، كمال قاسمي، **دراسة تحليلية لواقع الزراعة في الجزائر خلال الفترة 010-2015**، في الملتقى الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستديمة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، 10 مارس 2018

88- وليد شتوح ، عمر سعد الله ، **التنمية الزراعية في الجزائر بين الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق**. في الملتقى الوطني حول الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر تجربة ولاية سوق اهراس، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 3-4 ماي 2011

89- يحي عبدالله قوري، **الاقتصاد القياسي- محاضرات وتمارين محلولة**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة الليسانس تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ، 2017

90- يمينة حناش، **التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، في مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01،جامعة الوادي، جوان 2019

التقارير الحكومية والمنشورات الرسمية للهيئات الدولية والاقليمية

1- برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، البرنامج الخماسي 2010-2014

2- البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2015

3- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008 –الزراعة من أجل التنمية-، واشنطن

4- التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016 الصادر عن بنك الجزائر

5- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل 7، الفلاحة

6- مجلس الأمة الجزائري، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009**، أفريل 2005

7- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية**، الدورة 18، جويلية2001

8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **إشكالية التنمية الفلاحية** –محاور لفتح نقاش وطني-، الدورة14، نوفمبر1999.

9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001**

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، **عرض حول العقار الفلاحي**، الدورة العاشرة، أفريل 1998

11- المجلس الوطني للتخطيط **(المخطط الخماسي 80 . 84)** ،جوان 86

12- مصالح الوزير الأول، **بيان السياسة العامة للحكومة**، أكتوبر 2010، الملحق

13- منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة، **دليل الزراعة الذكية مناخيا**، موجز، الطبعة الثانية، روما 2018

14- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشر، روما، 30 مارس 2001.

15- منظمة الاغذية والزراعية للأمم المتحدة ، **الخدمات البيئة والزراعة**، تقرير حول حالة الاغذية والزراعة، 2008

16- منظمة التعاون الاسلامي، **الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي**، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، أنقرة، تركيا، 2016

17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، ، جامعة الدول العربية، المجلد32، الخرطوم ،2012

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، ، جامعة الدول العربية، المجلد36، الخرطوم ،2016

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية**، الخرطوم، 1994

20- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد رقم: 02- 37 الخرطوم، السودان.

21- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2014

22- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع القوى العاملة في القطاع الزراعي حاضرا و مستقبلا واستراتيجية تنميتها** , ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية ، منظمة العمل العربية المنعقدة ببغداد 4-6ديسمبر، 1982

23- وزارة الإعلام، **التقرير العام للخطة الثلاثية 67 . 69**

24- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000

25- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق** ، الجزائر، ماي 2012

26- وزارة الفلاحة، **اليوم الإعلامي حول العقار الفلاحي**، أوت 1995

القوانين والمناشير الوزارية

1- الأمر رقم 73/71 المؤرخ في: 08/ 11/ 1971 والمتعلق بميثاق وقانون الثورة الزراعية

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قوانين المالية، للسنوات من 2016-2000

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014

4- قانون رقم 14 – 10 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2014 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية عدد 78، 2014

5- قانون رقم 15 – 18 مؤرخ في: 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية عدد 72، 2015

6- قانون رقم 13/83 المؤرخ في 13 أوت 1983، الجريدة الرسمية، العدد 34، صادرة بتاريخ 1983/08/16

7- قانون رقم 19/87 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق لـ 1987/12/08 م، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، وتحديد حقوق وواجبات المنتجين، الجريدة الرسمية رقم 24 الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1987، العدد 50

8- قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن قانون التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية ، عدد 49، بتاريخ 18 نوفمبر 1990

9- قانون رقم: 03/10 المؤرخ في: 15أوت 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،الجريدة الرسمية، عدد 46، الصادرة في: 18 أوت 2010.

10- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 أوت 2002 المحدد لمدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم: 109-302 الذي عنوانه: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 67، الصادرة بتاريخ: 13 أكتوبر 2002

11- المرسوم التنفيذي رقم: 15-205 مؤرخ في: 27 جويلية 2015 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، الجريدة الرسمية عدد 41، 2015

12- مرسوم تنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302 الذي عنوانه: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 31، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2000

13- مرسوم تنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 071-302 الذي عنوانه: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 31، الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2000.

14- المرسوم رقم: 02/62 المؤرخ في: 1962/10/22

15- الميثاق الوطني لسنة 1986

16- نظام رقم: 95- 01 المؤرخ في 28 فيفري 1995 يتضمن منح الصندوق الوطني لتعاضدية الفلاحية رخصة لممارسة عمليات مصرفية.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

1- George ray, **Les Industries de L'Alimentations**, Presses Universitaires de France,Paris,1948

2- Hocine Toulait, **, l'agriculture Algérienne les cause de l'échec**, OPU, Alger, 1988

3- L. AZNI , **Les politiques foncières en Algérie depuis 1962**, INRA, 1996

4- Mohamed El Hocine Ben Issad, **Algérie Restriction et reformes économique (1979-1993) ,** OPU, Alger, 1994

5- Mohamed El Hocine Ben Issad***, Economie Du Développement De L'Algérie(1962 – 1978)***, 2° Edition, OPU Alger , 1981

6- Mohammed Elyes Mesli, **L'agronomie et la terre**, éditions alpha, Alger, 2007

7- NADIR M. T , **L'agriculture dans la planification en Algérie ,** OPU, Alger ,1982

8- Slimane Bedrani, **L'agriculture Algérienne Depuis 1966**, OPU, Alger, 1981

9- Tabet-Aoul Mahi **, Développement durable et stratégie de l'environnement** , OPU, Algerie 1998

Thèses

1- Abdelmadjid DJENANE, **Reforme Economique et Agriculture en Algérie**, Thèse de Doctorat, Institut des sciences économiques, Université du Sétif, 1997

2- Chaouki BOURI, **Les Politiques de développement Agricole-le cas de l'Algérie** , Faculté des Sciences économiques et des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, Universités d'Oran, 2010/2011

3- Fatiha BAOUCHE , **L'évolution du foncier agricole en Algérie a travers Les Reformes**, Thèse de Doctorat, Faculté de droit et sciences sociales, université de Poitiers, France, 2014

Revues et Séminaires

1- ENAG, **Les Cahiers de la réforme** , N°2, 1989

2- Fouad CHEHAT, **Déterminants et premier effets de la réorganisation de l'agriculture Algérienne**, In Economie rurale N 207 ,janvier – Février 1992

3- Hadj Nacer Abderrahmane ROUSTOUMI**, Les Cahiers de la Reforme**, ENAG, Algérie, N° 2, 1989

4- Omar BESSAOUD**, Reforme agricole Nouvelle tentative d'issue à la crise de l'agriculture,** Revue monde en développement, N° 67. 1989

5- S.Bedrani, M. Bourenane, J. Moulina, **Les politiques agraires en Algérie: vers l'autonomie ou la dépendance?,** Centre de Recherches en Economie Appliquée(CREA), Alger

6- Slimane Badrani, **L'intervention de l'état dans l'agriculture en algerie**, constat et proposition pour un débat, In Option Méditerranéennes, Série B, N14, 1995

7- ZAGHOUNE : **Réflexion sur le programme de reconversion le contexte actuel et les perspectives de relance de l'agriculture**, Revue céréaliculture N°34, Institut technique des grandes cultures, Alger, 2000

Rapports et Documents

1- direction générale des douanes, **évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2000à 2013

2- direction générale des douanes, **évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2005à 2015

3- Farida Kebri, **La vente et la location des terre agricole du domaine publique sont les formules préconisées pour relancer le secteur**, La tribune du 14/07/1997

4- M.A.P, **Statistique Agricole**, Série B, 1998-2016

5- MADR **, La politique de renouveau agricole et rural en Algérie** ,Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 , Novembre 2010

6- MADR, **Rapport sur la Situation du Secteur Agricole**, 2005

7- Ministère de L'agriculture, **Billon des opération liées au foncier agricole**, Juin1994

8- Ministère de L'agriculture, Inspection Générale, **Document de synthèse sur les exploitation agricoles des domaine prive de l'état régies par la loi87-19 du 08-12-87**, Janvier2001

9- O.N.S – **Rétrospective Statistique (1970 – 2002)**, Edition 2005

10- Office National des Statistiques , **Les Comptes Economiques de 2015-2018**, N°861, Alger

11- Office National des Statistiques, **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 a 2014** , N° 85 , Alger, janvier 2016

12- ONS, **Activité, Emploi et Chômage,** N° 726, 2015

13- ONS, **l'évolution de L'Agriculture** n° 1-2 ,1984

14- ONS, **L'Algerie en quelques chiffres N° 47** , 2016

15- ONS, **L'Algérie en quelques chiffres** N° du 31 au 47 du 1998 au 2016

ثانيا : مواقع الانترنيت

1- زراعة، ويكيبيديا، **الموسوعة الحرة**، على الموقع الإلكتروني www.ar.wikipedia/زراعة تاريخ التصفح: 10مارس 2017

2- منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT) سنة 2017

3- موقع وزارة الفلاحة

تاريخ التصفح: 2018/03/15 على الساعة 22:00

http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf.

4- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، سياسة التجديد الزراعي والريفي، نقلا عن : http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf ، تاريخ التصفح : 2017/03/30، على الساعة 10:35

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةالديموقراطيةالشعبية، العدد 40، قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011، ص: 12.

http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lois_de_finances_arabe/2011lfc.pdf

6- Drakos, K , Definition of Cointegration,

https://eclass.aueb.gr/modules/document/file.php/LOXR385/Lecture%20Notes/cointegration_topic_4.ppt

7- Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) Estimation. Part 3 – Practice, http://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

8- Jarque-Bera Test , https://www.statisticshowto.com/jarque-bera-test/

9- احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الانتاج الحيواني نقلا عن:

www.ons.dz/spip.php?rubrique218/ تاريخ التصفح: 2017/07/15 على الساعة: 22:00

10- : قاعدة بيانات منظمة الاغذية والزراعة FAOSTAT تاريخ التصفح: 2017/12/30 على الساعة: 13:30